

مذكرات طبيب تشرح بريطاني في مصر الملكية

قاري والبحث  
سيدني سميت  
ترجمة مصطفى عبيد

الدار المصرية اللبنانية



مكتبة فريق\_متميزون  
لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية  
قام بالتحويل لهذا الكتاب:



كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصريه للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) انضم الى الجروب

[انضم الى القناة](#)

# قارئ الجثث

مذكرات طبيب تشريح بريطاني في مصر  
الملكة

سيدني سميث

ترجمة: مصطفى عبيد



## عن الكتاب..

يمثل سيدني سميث استنساخًا حقيقيًا لجوزيف بيل، طبيب الجراحة بأدنبرج الذي استوحى منه آرثر كونان دويل شخصية شارلوك هولمز.

كيث سيمبسون. كبير الأطباء الشرعيين في لندن

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

لقد وجد سيدني سميث في مصر حقلًا نموذجيًا لمختلف الجرائم نتيجة تنوع أساليب القتل.

توماس راسل. حَكمدار البوليس في القاهرة 1918-1946

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

بين العظام، والأشلاء المجهولة، وفوارغ الطلقات حكايات مدهشة عن القتل، ترسم إرث قابيل الذي يطارد البشرية إلى الأبد. وفي سيرة الطبيب الشرعي الإنجليزي سيدني سميث (1884-1969) جانب من جرائم غامضة حقق فيها طلبًا للحقيقة، وسعيًا للعدالة، جرى معظمها في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكانت اكتشافاته سببًا للوصول للجنة مثلما حدث في قضية ريا وسكينة، وغيرها من القضايا المرعبة التي تمكن من فك غموضها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## إهداء..

إلى روح مربية الأجيال الفاضلة السيدة عزة منصور، حرم صديقي المثقف  
الجميل خالد عذب، والتي سبقتنا إلى الضفة الأخرى خلال عواصف الجائحة..  
محتسباً جهدي في هذا الكتاب رجاءً لها بالرحمة.

المترجم



## قبل أن تقرأ..

أؤمن بأن الكتابة فعل خير، نفع للناس، وإضاءة للمساحات المُعتمة حولنا. لذا فإنني مهوم بمردود كل حرف أكتبه، وكل نص أعمل عليه، بحثًا أو إبداعًا أو ترجمة.

ولهذا فإنني أدور مثل قط صغير، مفتشًا عن المنسي، وباحثًا عن المخبوء، أحاول استقراء جوانب قد تبدو منسية في تاريخنا الحديث. وهذا تحديدًا ما شبكني في هذا الصيد الثمين، وربما هو ما حفّزني أن أترجم هذا الكتاب، وأحققه، وأقدمه إلى القراء باللغة العربية.

إنه بلا شك كتاب هام، ولافت، أولًا لما يتضمنه من فصول كاشفة حول بعض الجرائم التاريخية في مصر، وثانيًا لما يحتويه من حكايات مثيرة من أماكن أخرى خارج مصر حول جرائم القتل والانتحار ودور الطب الشرعي في كشفها.

ومن هنا فقد كان مُجرد ظهور اسمه أمامي دافعًا لأن أبحث عنه لأترجمه، وأقوم بشرائه رغم توقف طباعته في الولايات المتحدة منذ عام 1988.

لقد استهوتني مهنة النيش في الدفاتر القديمة، فعندما ترجمت قبل سنوات قليلة مذكرات توماس راسل حكمدار القاهرة، والذي عاش في مصر طوال الفترة من 1902 إلى 1946 وكان شاهدًا على وقائع الجريمة في مصر، توقفت عند كثير من الإشارات التي قدمها الرجل لكتب وشهادات لموظفين كبار قدموا من إنجلترا وعملوا في مختلف القطاعات في مصر خلال فترة الاحتلال. وكان من بين إشارات راسل باشا، حديثه عن كبار خبراء الطب الشرعي في إنجلترا وزاراتهم المتكررة إلى مصر، في بدايات القرن العشرين، وكيف وجدوا بها حقلًا نموذجيًا للتجارب والخبرات نتيجة تنوع الجرائم وتعدد أساليب القتل، ذاكرا أسماء بعض الأطباء الشرعيين العظام مثل مستر نولان، وسيدني سميث.

وإذا كان اسم سيدني سميث معروفًا للعاملين في مجال الطب الشرعي المصري، باعتباره أحد مؤسسي مصلحة الطب الشرعي سنة 1927، كما أنه شارك طبيبًا مصريًا في إصدار أول كتاب حديث باللغة العربية عن الطب الشرعي سنة 1924، فإن جمهور الثقافة العادي في حاجة للتعرف على حكاياته الواقعية عن عالم الجريمة في مصر والعالم.

لقد كان البحث عن مذكرات سيدني سميث ومشاهداته في مصر ضرورة فرضها عليّ شغف البحث، وألحت بها رغبة الكشف، باعتبارها واحدة من

الشهادات المنسية عن عالم الجريمة في مصر في بدايات القرن العشرين.

ولمّا كان الرجل قد قضى في مصر أحد عشر عامًا في النصف الأول من القرن العشرين، ثم سافر لاستكمال تجاربه في مجال كشف الجرائم من خلال الطب الشرعي في أيرلندا وأسكتلندا وأستراليا وسيلان، وقدم عنها شهادات أخرى، فإن ما تركه من مذكرات جمعت كافة هذه الشهادات وحملت عنوان: «على الأرجح.. قتل»، وصدرت في سنة 1959.

ومثلها مثل كثير من شهادات الخبراء والأساتذة الإنجليز في مصر إبان الاحتلال، فقد نالت مذكرات الرجل نظرة الارتياب والرفض المسبق من باحثينا في ظل فورة تحرر مصر من الاحتلال وما تلا ذلك من مقاطعة وطنية لكل ما هو إنجليزي بما في ذلك البحث العلمي. وهكذا لم تتم ترجمة مذكرات الرجل رغم أن نصفها على الأقل يتحدث عن عالم الجريمة وطرق القتل وظواهر التسميم الجنائية في مصر، بل وعن جرائم شهيرة فيها مثل جرائم ريا وسكينة، وقضية اغتيال السردار، وقضية أشلاء الحسناء الرومانية إيما، وغيرها من القضايا الجنائية المثيرة.

لقد قضى سيدني سميث أحد عشر عامًا في مصر خلال الفترة من بداية 1917 إلى نهاية 1927 واحتك بالمجتمع المصري خلال مرحلة مهمة من مراحل تطوره عقب ثورة 1919، وما نتج عنها من تطور مجتمعي واضح انعكس على التعليم والثقافة ومختلف مناحي الحياة. كما تابع الرجل خلال وجوده في مصر قضايا جنائية وسياسية عجيبة انجاز فيها جميعًا إلى ضميره العلمي، قبل انتمائه الوطني، ما جعله في بعض الأحيان يكشف بوضوح كيف كانت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر توظف لصوفاً سابقين للعمل كخفر غير نظامي، ثم تستخدمهم في قتل المتظاهرين وإثارة الشغب لتحقيق أهداف سياسية. بل إننا نجده يشهد في إحدى المرات لصالح سجين مصري تعرض للتعذيب في أحد السجون.

ويقدم الرجل في مذكراته آراءً متعاطفة مع الحركة الوطنية في مصر ومع سعد زغلول عندما يشير في مقترحاته للمسئولين الإنجليز إلى أنه يرى إمكانية منح مصر الحكم الذاتي المبكر على غرار ما حدث في نيوزيلندا، وانتخاب سعد زغلول رئيسًا للمصريين، وهو ما رد عليه رؤساؤه بسخرية مكررين أنه أفرط في الشراب.

ويُقدم الرجل وصفًا دقيقًا وموجعًا للقرى المصرية في بدايات القرن العشرين، وكيف كانت مرتعًا للبؤس والحرمان وموطنًا للأمراض النادرة، ومركزًا للجهل والإهمال، ما جعلها بمثابة حقل خصب لمختلف أنواع الجرائم

وطرق القتل بدءًا بالتسميم بالزرنيخ وحتى الخنق وتقطع الضحية لعدة أشلاء.

ولا يجد صاحب المذكرات بأسًا في أن يُبدي آراءً معتدلة وموزونة بميزان العلم عند تحدّثه عن عقائد المصريين وعاداتهم، دون استعلاء أو تعمد إساءة مثل كثير من أصحاب الشهادات الأجنبي.

إن مصر تعيش معه بعد أن يُغادرها، فيتذكر في كل جريمة يُحقق فيها استنادًا لخبرته في الطب الشرعي، موقفًا مشابهًا عايشه في مصر واستفاد منه.

لقد ولد سيدني ألفريد سميث في ركسبورج بنيوزيلندا في 4 أغسطس سنة 1884 ودرس الطب في جامعة إدنبرج ليتخرج سنة 1912، قبل أن يتخصص في الطب الشرعي وينبغ فيه، ثم التحق بالخدمة كطبيب بجيش إنجلترا خلال الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وفي سنة 1917 تقدم سميث لشغل وظيفة مستشار الطب الشرعي للحكومة المصرية، وتم تعيينه في هذا المنصب ليُنشئ وحدة للطب الشرعي بوزارة العدل. كما عمل محاضرًا في كلية طب قصر العيني وتلمذ على يديه عشرات الأطباء المصريين العظام في مجال الطب الشرعي، وأصدر بمشاركة عبد الحميد عامر كتاب "الطب الشرعي في مصر" سنة 1924.

ثم عاد الرجل إلى بلاده ليتولى عدة مناصب في مجال الطب الشرعي وليحقق في قضايا كبرى، وتم تعيينه عميدًا لكلية الطب بإدنبرج، وحاز تكريمات عديدة بعد نجاحه في حل ألغاز قضايا جنائية عديدة. وفي سنة 1955 استقبلته كلية طب قصر العيني في مصر وتم تكريمه، ثم تقاعد ورحل عن دنيا في 9 مايو سنة 1969 بأسكتلندا عن عمر ستة وثمانين عامًا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وتبقى مذكرات الرجل مائة وهي تُقدّم بشكل تفصيلي كيف يعمل الطبيب الشرعي كمخبر ومحلل للأحداث، وكيف يستنطق الجثث ويعيد إضاءة مسرح الجريمة ويتتبع الآثار ليُخلص بريئًا أو يُثبت الإدانة على مُجرم. ولهذا فقد سمحت لنفسه أن أستبعد عنوان المذكرات الأصلي وهو "على الأرجح.. قتل" لأضع عنوانًا أقرب لما استشعرته خلال ترجمتي للحكايات وتنقلي من صفحة لأخرى، وهو "قارئ الجثث"، إذ يبدو الحاكي هنا أشبه بقارئ للجثث، مُهمته استهداف الحقيقة، بغرض وحيد هو مقارنة العدالة خدمة للبشرية.

وكان لا بد لروح الباحث أن تتجاوز فكرة الترجمة النصية الحرفية لتُعيد الصياغة وفق أسلوب أكثر بساطة وأقرب لفهم قراء اليوم، مع إضافة بعض الهوامش التوضيحية في بعض الفصول.



فضلاً عن ذلك فقد كان لزاماً عليّ أن أعرض الكتاب لمراجعة علمية - رأيت أنها ضرورية - لضبط مصطلحات الطب الشرعي، والالتزام بها، وهو ما تطوعت به الدكتورة سمر عبد العظيم أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس، ووكيل كلية الطب بجامعة الدلتا، فلها كل الشكر وعظيم التقدير.

والشكر موصول لأصدقائي في الولايات المتحدة، الذين يعملون بجد وإخلاص على جلب أي كتاب نادر أفتش عنه في وقتٍ قياسي.

وقطعاً فإن الشكر واجب، ولازم للناشرة المتميزة، المُشجعة، والمُساندة، الأستاذة نرمين رشاد، على تحفيزي لإتمام العمل ومراجعته ونشره ليُمثل إضافة حقيقية لجمهور الثقافة في مصر والعالم العربي.

ولله من قبل ومن بعد المنّة والفضل في دفعي لانتقاء الكتاب، وترغيبني في ترجمته، وإعانتني على ذلك، فهو الموفق والمعين.

**مصطفى عبّيد**

**يوليو 2022**



## الفصل الأول

### ثلاث عظام صغيرة

بدأت اللفافة المختومة معتادة المشهد بعد أن قُمت بفضّها، إذ كانت تحتوي على ثلاث عظام صغيرة. لم يكن ذلك غريبًا، فكثير من اللفافات المشابهة كانت ترد إلى مصلحة الطب الشرعي في القاهرة، وأثق في أنها ما زالت تأتي حتى يومنا هذا. ففي هذا الطقس الحار تتآكل الجثث سريعًا وتتحول إلى عظام، وفي ذلك الوقت في مصر، فإن كثيرًا من الجثث لم تكن تحصل على دفن طبيعي وتقليدي (1).

وكما هو معتاد لم يتضمن تقرير الشرطة المُرفق مع اللفافة أي ملاحظات لافتة. لقد وُجِدَت العظام في قاع بئر تم إعادة فتحها بعد سنوات من عدم الاستخدام. وكانت هناك فرصة لتطبيق منهج الاستعراف؛ لأن الشرطة لم يكن لديها أي سبب للتشكك في الأمر جنائيًا، حتى إن هذه العظام أرسلت إلى معلمي فقط كإجراء روتيني معمول به، إذ كان المتصوّر أن تكون هذه العظام لبقايا حيوان سقط في البئر المهملة. من هنا اقتصر طلب الشرطة على تحديد ما إذا كانت العظام تخص إنسانًا أم حيوانًا.

وبعد أيام من الفحص والدراسة كتبت لهم تقريرًا قُلت فيه: إن هذه عظام سيدة شابة، قصيرة القامة، نحيلة القد، يتراوح عمرها بين 23 و25 عامًا عند وفاتها، والتي مر عليها ثلاثة أشهر. وذكرت أن هذه الفتاة حملت مرة أو أكثر، وأن ساقها اليسرى أقصر قليلًا من ساقها اليمنى؛ لذا فإنها مصابة بعرج ناتج عن مرض شلل الأطفال منذ صغرها. وأضفت في تقريرتي أنها قُتلت ببندقية محشوة بطلقات مُصنّعة محليًا وأطلق عليها الرصاص من وضع أفقي على مبعده ثلاث ياردات، وكان القاتل واقفًا أو جالسًا قبالتها ومائلًا قليلًا إلى اليسار. ولم تمت الضحية على الفور ولكنها ماتت بعد إصابتها بنحو سبعة إلى عشرة أيام، وفي الغالب حدثت الوفاة نتيجة إطلاق الرصاص.

كانت هذه قصة العظام الثلاث الصغيرة، وقد منحت الشرطة خيطًا للوصول إلى جريمة كاملة. وبالفعل تم عمل تحريات في الأنحاء المجاورة للبئر بحثًا عن أي سيدة شابة لديها عرج، وسريعًا ما عرفوا أن هناك شابة قصيرة ونحيلة تبلغ من العمر أربعة وعشرين عامًا اختفت في قرية مجاورة منذ بضعة شهور. وكانت هذه الشابة متزوجة، ثم طُلق ولديها طفل صغير وكانت تعيش مع والدها حتى اختفائها. وقامت الشرطة باستجواب الأب، وبدأ مرتبًا ومتناقضًا في أقواله فتم احتجازه واتهامه بقتل ابنته. وبعد قليل انهار الرجل تمامًا، واعترف، لكن ليس بالقتل العمد وإنما بالقتل الخطأ. وقال المتهم إنه

كان يجلس على الأرض أمام كوخه ينظف بندقيته وكانت ابنته تقف أمام الباب، ولم يكن يعلم أن البندقية مُعمّرة وفجأة انطلقت منها عدة رصاصات وأصابت الضحية، فحاول تمريرها وعلاجها لكنها ماتت بعد أسبوع. ولما سُئل عمّا منعه من استدعاء الطبيب، قال إنه كان خائفًا من الوقوع في مشكلات بسبب حيازته لبندقية غير مرخصة؛ لذا فقد اضطر بعد وفاة ابنته إلى إلقاء جثتها في البئر التي لم يكن يتم استخدامها منذ سنوات طويلة، ولم يكن من المتوقع استخدامها مرة أخرى.

ومهما كانت حقيقة تفاصيل روايته بشأن إطلاق الرصاص، فلم تكن هناك أسباب تدعو للتشكك في بقية القصة. ففي جنح الظلام وبعد مرور أيام هبط إلى البئر وأخرج بقايا الجثة المتحللة نتيجة الطقس الحار وألقى بها في النيل، وترك العظام الثلاث اعتقادًا منه بأنه أخفى الأدلة كافة. لكن لسوء حظه، فإن تلك العظام كانت تحتوي على كل شيءٍ يمكن أن يحكي القصة كاملة.

إن حل لغز من الألباز يبدو سهلًا للغاية عندما نقوم بشرحه، فقد كانت عظمتان من هذه العظام من الفخذين والثالثة للعجز "العصعص"، وعند وضعها معًا تُشكل حوصًا كاملًا لإنسان، وهو أكثر أعضاء الجسم البشري توضيحًا للنوع ذكرًا كان أم أنثى. ولم تكن هناك أي صعوبة في تحديد صفاتها الجسمانية خاصة طول القامة ولو بشكل تقريبي. لقد كانت العظام صغيرة وخفيفة الوزن ربما تكون لطفلة، لكن بدت هناك بعض الشواهد الأخرى التي استنبطت منها عمرها الحقيقي. فقمة عظمة الفخذ يكتمل اتحادها في الإنسان عندما يكون سنه بين الاثني عشر والعشرين والخامسة والعشرين، لكن الالتحام لم يتحقق بشكل نهائي، ما جعلني أكثر قدرة على تحديد العمر بدقة. وكان هناك فتات أنسجة ناعمة ملتحمة مع العظم، وهو ما أكد لي أنها ماتت قبل ثلاثة أشهر. ولاحظت بعض الانحناءات في العظم، وهو ما استنبطت منه أنها حملت على الأقلٍ لمرة. وكان عرجها واضحًا بسهولة، فعظم الورك اليمنى أكبر وأثقل قليلًا من اليسرى، وتجويف عظم الفخذ أكبر من الناحية اليمنى، ومعنى هذا أن الورك اليمنى تحمل الوزن الأكبر للجسم لفترة طويلة، وهو ما يعني أنها مُصابة بعرج في ساقها اليسرى منذ الطفولة، وهنا فإن مرض شلل الأطفال هو السبب الشائع.

وعرفت أن المرأة صُربت بالرصاص لأن هناك عيار مستقر في عظم الورك اليمنى، ولأن الرصاصة غير منتظمة الأبعاد فقد خمنت أنها محلية الصنع. وبدا الجرح أهدوديًا إلى جانب شق على هيئة مثلث، ما يعني أن بقية الإصابات مشابهة وهو ما يُرجح كون السلاح بندقية. واستطعت تحديد اتجاه الإصابة من خلال تجويفات النتوء الناتج عن الإصابة وهو ما مكنني من أن أحدد المسافة بثلاث ياردات. كما أخبرني شكل الجرح الأهدودي باتجاه وزاوية الجاني. كذلك

فإن الإصابة الأخدودية حملت إشارة بأن الضحية لم تُمّت في الحال، وإنما بعد أيام من الإصابة. فحافة الموضع المصاب يظهر تعرية واضحة للعظم، وهو ما يعني أن الجرح تقيح، وهذا ما يعني أنه يحتاج لما بين سبعة إلى عشرة أيام للوصول لهذه الحالة من التقيح. وأخيرًا فإن وضع الإصابات العام أكد أن إحدى الطلقات أصابت بطنها، وهذا هو السبب الحقيقي للوفاة.

وبلا شك، فإن تقريرى هذا كان تخمينيًا، لكن بدون تخمينات فإن الشرطة ليس لديها ما تبحث عنه سوى العظام، وكان من الضروري أن أحدد مسارًا للتحقيقات، وهو ما يعني ضرورة وضع الافتراضات ورسم التوقعات، وهو أهم كثيرًا من ملاحظة الحقائق. وفي هذا الحادث تحديدًا، فإن افتراضات تقريرى تؤكد صحتها جميعًا باستثناء أن المرأة كان لديها عرج في ساقها الاثنتين، فشلل الأطفال أثر على ساقها اليمنى بشكلٍ طفيفٍ مثلما حدث مع اليسرى (2).

إن الطب الشرعى حيادي؛ لذا فإن تقريرى أدى إلى القبض على الجاني، لكنه في الوقت ذاته عزز روايته للحادث، ما برّاه من الشق الجنائي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إنني لم أسمع أبدًا عن الطب الشرعى عندما قررت أن أصبح طبيبًا. وفي الحقيقة لم أكن مندفعًا للعمل في مهنة الطب برغبة متأججة لتخفيف آلام ومعاناة البشر مثلما ذكر كثير من الأطباء. فببساطة، اخترت الطب باعتباره وسيلة للهروب من قرية صغيرة في نيوزيلندا (3) إلى العالم الرحب.

لقد ولدت في 4 أغسطس سنة 1884 في ركسبورج بقلب حقول الذهب في أوتاجو (4) حيث التقى والداي. ومثل كثيرين من المهاجرين الأوائل فقد سافرا إلى نيوزيلندا مدفوعين بحكايات البحث عن الذهب والثراء السريع. وكان إقليم أوتاجو بلدًا خامًا؛ لذا فإن هؤلاء المستعمرين الأوائل كانوا قساة.

إن والدي لندني، ووالدتي من يوركشير، وكانت شابة عندما هاجرت مع أسرتها، لكنها كانت أرملة ولديها ستة أبناء عندما تزوجت من والدي لتبدأ أسرة جديدة، وهكذا كنت آخر أبنائها. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت ركسبورج بلدة مزدهرة، فهي مركز لصناعة المشغولات الذهبية، ورعى الأغنام، وزراعة الفاكهة، لكنها في الوقت ذاته كانت لا تزال مكانًا صغيرًا يقطنه بضع مئات من البشر. ولم تكن البلدة معزولة تمامًا، فهناك مركبة جياذ تحمل الركاب والبريد، بينما يتم نقل البضائع الثقيلة عبر عربات خيل مخصصة لذلك. وكانت الطرق طينية في الشتاء ومتربة في الصيف، وأتذكر يومًا عندما ركبت دراجتي ذاهبًا إلى ألكسندرا لزيارة شقيقي هوراس، فقد كان عليّ أن أتحرك قبل طلوع الشمس حيث يكون الجليد ما زال صلبًا؛ لأن مع النهار

يذوب الجليد وتنغرس دراجتي في الطين. ولم يكن هناك خط سكة حديد ولم أر قطارًا حتى بلغت أربعة عشر عامًا.

وكانت هناك أربع كنائس في البلدة لتلبية الحاجات الروحية للناس، كما كانت هناك أربع حانات لتحقيق المعادلة الدنيوية. وكان هناك كونستابل يمثل الشرطة ويقوم بتنفيذ القانون ويؤدي أي واجبات حكومية أخرى. وكما أتذكر فإنه لم تحدث أي جرائم لافتة في ذلك الوقت. وكان هناك أيضًا طبيب مسئول عن الصحة ليس فقط لأهالي البلدة، وإنما لكافة الناس الذين يعيشون في نطاق المقاطعة في حيز يصل إلى عشرين أو ثلاثين ميلًا. صحيح أن الدكتور مولن كان جيدًا، وبدا وكأنه مُلم بكافة الأمور الصعبة وقادر على التعامل مع الحالات الطارئة، لكنه لم يكن يجيد خلع الأسنان، وفي المجمل كان هناك جهل شديد بطب الأسنان. ولحسن الحظ كان هناك خالع أسنان آخر أكثر فاعلية وحماسًا في محيط عائلة سميث، وكان اسمه توم أندروز، وهو أسكتلندي ويقطن في الكنيسة ومتخصص في تركيب حدوات الخيل وخلع الأسنان. لقد تلاطف معي هذا الرجل أكثر من مرة وما زلت أتذكر رائحة الحوافر المحترقة عندما كان يقوم بتصفيح حدوات الخيل قبل تركيبها. وما زلت أشتم رائحة مئزر مساعده الجلدي وهو يمسك رأسي ليُجهزني لخلع أيٍّ من أسناني، وبالطبع أستشعر الألم الفطيع الناتج عن ذلك. إنني أتذكر كيف كان توم أندروز يقدم الأسنان المخلوعة إلى أصحابها ليأخذوها معهم إلى بيوتهم كتذكارات. ولم تكن هناك أجرة لخلع الأسنان حتى قرر الملك جيمس الرابع ملك أسكتلندا مكافأته، ما جعل عائلتنا - عائلة سميث - تفعل الأمر ذاته.

وهكذا كانت ركسبورج بلدة صغيرة، ريفية، شبه منعزلة، لكن سكانها كانوا متنوعي الهويات. ويرجع ذلك إلى أن المجتمع فيها كان مجتمعًا تعدينيًا، حيث كان الذهب يجذب مختلف الفئات للعيش. وكان الناس يمثلون جنسيات، ومهنيًا، ومعتقدات، وأفكارًا مختلفة. ولا شك أن الاختلاط بهم والاستماع لأحاديثهم بشأن مختلف أنحاء العالم والتعرف على خبراتهم الغربية والأفكار العجبية كان له تأثير كبير في حياتي المبكرة في عمق الريف.

إن قليلًا من الباحثين عن الذهب حصدوا ما سعوا إليه، لكن الأغلبية استقرت هناك في أعمال ثابتة. وعندما ولدت كان والدي مقاولاً للبلدية متعاقدًا على رصف وإصلاح الطرق. ويطيبة وموهبة كان لديه حس عالٍ من الدعابة لدرجة القيام بأداء النكات عمليًا. وكانت من أهم هواياته متابعة المسرح، خاصة مسرح شكسبير، والذي كان يستحضره في كل موقف ويقوم بإعادة تمثيل الأدوار المطلوبة منه. كما كان مزارعًا جيدًا خاصة للفاكهة والخضراوات، وعلمي الشطرنج ولعبنا معًا لعدة سنوات. أما أمي فكانت مسيحية منضبطة، وكانت تعني بأسرتها وتُمرّض أفرادها كافة، وتقدم الخدمة ذاتها لكل من



يحتاجها. كما كانت الأعمال الخيرية تمثل جزءًا أساسيًا في حياتها، لدرجة أنها كانت دائمًا على استعداد لدفع آخر بنس معها لجيرانها. وعرفت أُمِّي كافة أنواع الزهور، وفي سنواتها المتقدمة وبعد أن تقدمت في العمر تمرّست على لعب الجولف. وعلى الرغم من توقفها عن العمل فقد كانت تفهم جيدًا في تصنيع الخمر، وكان لديها دائمًا احتياطي جيد منه للتقديم في المناسبات الهامة. وتميز والداي بدرجة عالية من الصبر والتحمل، وأتذكر يومًا وأنا طفل صغير أنني ذهبت إلى القبو وأخذت أقذفهما بقطع الطين، وبدلاً من معاقبتي فقد وضعاني في السرير مدلاً دون ضجة.

أمنت أُمِّي بقدر ما من الطب الشعبي، وكان لديها معرفة جيدة بالعلاج بالأعشاب، ومن خلالها اختبرت كثيرًا من المعرفة الطبية التجريبية قبيل بداية دراساتي الأكاديمية. لقد كانت تعتقد بقوة في صحة وضع كمادات ساخنة على الألم لتخفيفه، وفي قدرة بعض الزيوت العطرية على علاج شكاوى الصدر، واستخدام الكبريت لمداواة التهابات الحلق وما شابه ذلك. وعرفت معظم الفيتامينات الأساسية، وفي بعض الأحيان حاضرتني بشأن فوائد الخضراوات والفاكهة الطازجة لصحة الدم. ومن مستحضراتها الشهيرة شراب خاص بالروماتيزم تضمن كثيرًا من المكونات، ولم يكن بالطبع مشروبًا سحريًا مثل الشراب الشهير في مسرحية ماكبث، لكنه كان فعالًا في كثير من الأحيان، وربما شعر أصدقاؤها بالفعل بأنهم يتحسنون عند تناوله.

ومثل بقية الأطفال في ركسبورج، فقد ذهبت إلى مدرسة البلدة، ولم يكن هناك تعليم ثانوي متاح، فقد اقتصر الأمر على مدرسة ابتدائية، لكن كان لها ناظر استثنائي هو دبليو إيه ريبالي، وهو الذي ما زلت أنظر إليه بكثير من التقدير. فهو لم يكن مجرد رجل مثقف يدير مدرسة في قرية ما، لكنه كان معلمًا ملهمًا. وكان يُدرّس لنا معظم المواد لكنه كان متخصصًا في التاريخ، خاصة أحداثه العنيفة. وبدون شك فإنه امتلك مقدرة كبيرة على التأثير في تلاميذه بحماسة اللافت. وأتصور أنه كان وطنيًا مخلصًا حتى إنه نجح في إقناعنا بأن الله يحبنا لذا فقد ولدنا بريطانيين (5). وقد ترسخت هذه الفكرة في شخصية كل واحد وشكلت أساس تفكيره وسلوكه فيما بعد. وأعتقد أن الرجل كان لديه حنين أخلاقي مثل كليوباترا، وأن له حياة أخرى خاصة مثل والتر ميتي (6). لقد كان يعطي محاضرات مسائية للشباب ويقا تل في حرب جنوب إفريقيا بمفرده خطوة بخطوة على سبورة مدرسة البلدة.

وكاستعماري قوي وتقليدي، فإن دبليو إيه ريبالي لم يدرينا فقط على احترام التقاليد القديمة، وإنما على الطموح للخروج إلى العالم واستكشافه، وهو ما حفزني لاختيار الطب كمهنة.

لقد اتجه معظم أشقائي إلى أنشطة تجارية متنوعة، ولم يكن العمل المهني محبوبًا لدى الأسرة. وربما أدى نقص فرص التعليم في ركسبورج إلى اعتبار العمل المهني اختيارًا غير وارد. فمعلمنا المتميز كان منشغلًا بالفصول الابتدائية ولم يكن لديه وقت لتأهيلنا للدخول إلى الجامعة. وهنا أحب أن أؤكد أنني فكرت في المجال الطبي كوسيلة وليس كغاية. أما الغاية فقد كانت أن أرى العالم وأن أجد مكانًا مع المستكشفين والأوائل الذين حفزنا ريبالي أن نكون منهم. وهكذا اعتقدت أن المرء في حاجة إلى أن يصبح متخصصًا في أمر ما، وهذا ما قادني لضرورة الحصول على مؤهل جامعي. وبالطبع فقد اخترت الطب لشموله وعالميته باعتباره مفتاحًا لكل باب.

على أي حال، فقد كان التميز بالنسبة لشباب يعيش في ركسبورج يكاد يكون محدودًا، ولم أعرف ما ينبغي أن أعود إليه في المدرسة، فقد اكتشفت أنني لم أتعلم الكثير هناك. وسنحت لي الفرصة عندما طلب المختبر المحلي متدربًا لمساعدة العاملين فيه، وسارعت إلى التطوع لأتعلم ما يتاح لي مصادفة.

في ذلك الوقت كان من حسن حظي أن أسعار الذهب انهارت تمامًا، وكان لديّ مدخرات قيمتها جنيهين، وقررت استغلال الفرصة واشترت بها أسهمًا في بورصة الذهب، وحققت أرباحًا بسهولة، وفي ظل فقاعة صعود قمت ببيع الأنصبة بريح وافر. وكان عمري وقتها سبعة عشر عامًا، وحققت مكاسب مالية كبيرة، وأنا ما زلت ولدًا صغيرًا. واستغرب والدي من الأمر وأخذ يحذرنى من الاستمرار في هذا المسار، وقال لي إن هذا الطريق قد يحرق أصابعك. وهكذا خرجت من المشروع ووضعت مكاسبي في البنك استعدادًا للمستقبل. وعندما رأى والدي ما حققت تأثر للغاية وبدأ يجرب حظه ليبدأ ما تركته خلفي، وفي هذا الوقت انقشعت الفقاعة السعرية وكان والدي هو من احترقت أصابعه!

انتهى تدريبي في المختبر المحلي عندما تم بيع المشروع، لكن صاحب العمل تفضل بمنحي عمل آخر كمساعد لكيميائي في دونيدون عاصمة أوتاغو براتب قدره 30 شلنًا أسبوعيًا. وهناك استطعت الحصول على دروس جيدة وبدأت الاستعداد لامتحانات. لقد صرت صيدلانيًا مؤهلًا وأنا في الثالثة والعشرين، وهو ما جعلني قادرًا على الدراسة في جامعة نيوزيلندا وأداء امتحانات الطب التمهيدية. وبعد اجتيازها سُجِّلت كطالب منتسب في كلية العلوم بجامعة فيكتوريا في ولينجتون، ودرست في العام الأول الكيمياء والفيزياء، مع التدريب على صرف الدواء في مستشفى ولينجتون.

وأدى نجاحي في الكيمياء والفيزياء إلى تجنبي إعادة دراسة هذه المواد في السنة الأولى للطب، وهكذا انتقلت إلى كلية الطب. وكان هناك طالب آخر

في فيكتوريا كوليج باسم تومي هوراكس لديه الطموح ذاته، واتفقنا مثل كثيرين حول العالم على أن أفضل مكان لتعلم المهنة هو إندبرج (7). وعرفت أن هناك منحة ممتازة في هذه الجامعة، وقلت إنني حتى لو فشلت في الحصول على أيِّ منها، فإن لديَّ عملي كصيدلاني وهو ما يمكن أن أشتغل به خلال الصيف لو اقتضت الحاجة. لكن على أي حال فقد كان لديَّ رأس مال كافٍ لاستكمال الدراسة، وعندما جلست مع تومي نتشاور، وكان عمري وقتها خمسة وعشرين عامًا، لم أكن أشعر بأي خوف تجاه تكاليف التعليم. وكان عقلي منشغلًا برؤية العالم واختبار الحياة والاستمتاع بالمغامرات.

بدأت مدينة إندبرج كما توقعنا باردة، ضبابية، ومدهشة. أعجبتنا القلعة القديمة في تل كالتون، وكانت بناءً ساحرًا داخل الجامعة. وسريعًا انجذبنا للتاريخ القديم للتعرف على القلعة الحقيقية، الطريق العالي، قصر هولي رود، وغيرها من الآثار العظيمة، وسلكنا الطريق معًا أنا وتومي هوراكس، وما زلت أسمع في خيالي أصوات الباعة وهم ينادون على بيع الحقيبة بعشرة بنسات، وغيرهم كثيرون في هذه الشوارع القديمة.

تجهزت لامتحانات الكيمياء والفيزياء بدرجة إجابة عالية حتى أستطيع، ليس فقط اجتيازها، وإنما الفوز بمنحة فانز دانلوب. وصدّمت عندما علمت أنني غير مؤهلٍ للحصول على المنحة؛ لأنني أخذت دروسي خارج الجامعة، وشعرت بأنني تعرضت للاحتيال. ثم عرفت بعد ذلك أن هناك منحة أخرى في الصيف نفسه في علم النبات وعلم الحيوان مع جي. إيه. إس دوجلاس وقدمت فيها وفزت بها، وكانت تعادل مئة جنيه سنويًا لمدة ثلاث سنوات.

وأجريت انتخابات رئاسة الجامعة في الخريف، وكانت هناك صراعات سياسية قوية، واختار حزب المحافظين جورج ويندهام، بينما اختار الليبراليون وينستون تشرشل. أما نحن، كطلبة الطب، فرأينا كسر المنافسة التقليدية بتأييد مرشح آخر مستقل هو البروفيسور ويليام أوسلر، وهو قامة عظيمة في العالم الطبي. وخصنا الانتخابات دون دعاية كافية حيث لم يكن لدينا أي دعم مالي من أي حزب، لكننا قمنا بتوزيع بعض المرطبات في مقرات الحزبين الآخرين وخصنا معركة حامية الوطيس، وفاز ويندهام لكننا حققنا نتيجة أفضل من الليبراليين. ولم نتسبب في أي مشكلات مع العامة ولم نقم بتعطيل حركة المرور؛ لذا فقد صار لدينا كثير من الأصدقاء من رجال الشرطة. وبعد عشرين عامًا من هذه الواقعة، وأنا عميد لكلية الطب، كنت أتعامل مع بعض الحالات التأديبية للطلبة، وتذكرت خبراتي في هذه الأمور، وهو ما دفعني للنظر بعين متسامحة إلى مقالب الطلبة وسقطاتهم. فبعض الهراء الآن يُعد وسيلة نافعة جدًا لتفريغ شحنات البخار المنحبة، وأنا أثق في أن الطلبة لا يمكن أن يتحولوا إلى أجساد طيعة تمامًا كما نريد.

اشتهر كثير من معلمينا عالميًا وبقي معظمهم في ذاكرة الطب العالمي. وكان السير هاليداي كروم (8) واحدًا من أهم أساتذتنا الرائعين. وعلى الدوام كان يأتي إلى المحاضرات مساءً مرتديًا حُلة كاملة وكرافتة بيضاء وبنطلونًا ضيقًا لِيُدْرَس لنا مادة التوليد، وكان لديه حكايات عديدة ممتعة يضمنها محاضراته. وكان يكررها على الدوام كل عام، وفي بعض الأحيان كان الطلبة يُذكرونه بأنه نسي حكاية ما. ولا شك أن قسم التوليد هذا كان مصدرًا دائمًا للحكايات والنوادر، وربما كان كثير منها لا يمكن حكيه، إلا حكاية سمبسون، التي تستحق الحكي. كُنَّا نُسَمي سمبسون "جراني" وكان ابن عم السير الشهير جيمس لانج سمبسون (9)، وكان يترأس قسم التوليد قبل هوليداي كروم. وكان يدرس المسيحية وفي بعض المحاضرات كان يوزع علينا ترانيم دينية قبل البدء في المحاضرة. وفي صباح ما، وبعد توزيعه للترانيم، وصعوده لمنصة الشرح، تلقى تحية ترحيب حارة من الطلبة كانت عبارة عن تصفيق حاد، وديب أقدام وصياح بكلمات التهئة. وكان هذا لأن صحيفة "الأسكتلندي" أظهرت ذلك الصباح أن السيدة سمبسون أنجبت ولدًا، وتعالى التهاني فخطب الأستاذ في الطلبة قائلاً: "شكرًا يا سادة. أشكركم على تقديركم لجهدي الضئيل في هذا الشأن. وأستطيع أن أؤكد لكم أن ما فعلته لتحقيق هذه النتيجة كان قليلًا جدًّا، وأن الفضل والجهود كله يعود إلى السيدة سمبسون، والتي تلقت معاونة من طبيب الولادة الدكتور وايت في مستشفى فري ست جورج".

أما أليكس ثومسون (10) أستاذ الجراحة العامة، فقد كان شخصية أخرى مهمة يعتز بها الطلبة، وكان بأقل خطوات يخطوها يلفت نظر الفصل كله. وكانت مشاعره جامدة، ففي إحدى العمليات التي كان يُجريها توقف فجأة وقال لطبيب التخدير: "إنني لا أعرف ما سيحدث للمريض على يديك مستر جونز. لكن يبدو أنه سيموت!"

وفي الفسيولوجي كُنَّا محظوظين أن لدينا السير إدوارد شاربي سكافير (11) والذي كان لديه بحوث عالمية عظيمة في مادته خاصة في الارتباط والهرمونات، وكان غاية في الذكاء. وفي إحدى المرات عندما ذكرناه بمرور الوقت على إحدى التجارب من خلال قيامنا بتحريك أقدامنا بشكل منتظم، توقف وقال: "لحظة واحدة يا سادة.. فما زال لديّ بعض اللاكئ لألقي بها لكم".

إنني أستطيع تذكر حكايات عديدة لكثير من الأساتذة في تلك الأيام؛ لأن كلاً منهم يبدو كشخصية لافتة تمثل مصدر إلهام وفخر للطلاب. أما الآن فإن الأساتذة يبدون فاقدين لهذه السمات الفردية الفريدة. ولا شك أنهم فقدوا

أيضًا بعضًا من تأثيرهم على طلابهم. وهذا قد يكون نتيجة ارتفاع حدة التوتر بسبب كبر حجم الفصول، وربما أيضًا بسبب غياب القدوة بين الشباب.

إن قائمة الأساتذة العظام لا تنتهي، لكن واحدًا من أكثر هؤلاء شعبية ومحبة لدى الجميع كان دانيال كوننجهام (12)، والذي كان يترأس قسم التشريح، حيث تميز بعلم وافر وطبية حقيقية وكان خفيض الصوت، وكثيرًا ما يُغلف شروحه في التشريح بنظرات تأمل دينية. وثمة شخص آخر أكثر لمعًا هو مساعده الدكتور جامسون، والمعروف بين الطلبة بـ "جيمي"، وكان غالبًا ما يرتدي قبعة سوداء وجاكيت بحرّيًا، وكان يعرف جميع الطلبة ويحظى باحترامهم. وكثيرًا ما كان يلفت أنظار الطلبة الجُدد عندما يذكر اسم كل طالب واسم والده وكأنه أحد أقاربه. ولقد فزت بثقته ومحبته بحصولي على ميدالية تميز في علم التشريح. وبعد أن أصبحت أستاذًا في الكلية، استفدت كثيرًا من كتابات وأبحاث "جيمي" في تدريسي للطلبة، وكنت أستشيريه عندما ينتابني القلق على مستوى تطورهم. وظل الرجل يحاضر معنا حتى سن التقاعد ولم يمت إلا منذ بضع سنوات، وكان لديه خفة ظل لافتة لدرجة أنه كان حاضرًا في كثير من الحكايات اللطيفة، ووصل الحد إلى أن أحد زواره خلال مرض وفاته سأله إن كان قد تاب إلى الله، فقال له: "لا"، ثم أضاف: "لم يكن بيني وبينه إلا كل خير". وبوفاته، فإن مدرسة الطب فقدت واحدًا من أهم رموزها. وقد ترأس شقيقه قسم التشريح من بعده حتى بلغ الحادية والسبعين، ثم حصل على منصب مماثل في ترينتي كوليج بدبلن. وسألوا والدته المسنة في شتلاند عن رأيها في المنصب الجديد لابنها فقالت: "إنه عمل جيد لكنني أتمنى لهذا الولد أن يجد عملاً دائمًا!"

لقد استمتعت بفترة الدراسة كلها، ونلت ميداليات وجوائز تفوق عديدة حتى أثبت جدارتي واستحقاقي للمنحة، وهو ما ساعدني على العيش في راحة. وتخرجت سنة 1912 بدرجة الشرف الأولى، ثم تزوجت بعد أسبوع واحد وعدت بعد شهر العسل ليتم تعييني كطبيب مقيم لمدة شهر في فايف (13). وكانت أهم الأنشطة هناك هي التعدين والزراعة، وشعرت بسعادة طاغية في أن أحصل على تعليم عملي. وحققت أولى الحالات التي عُرضت عليّ شهرة واسعة لي في المكان، حيث استدعتني سيده من أهل البلدة لفحص ابنها الصغير، قائلة لي إنه في حالة صحية سيئة. وذهبت إليه وكشفت عليه وقمت بعمل كافة الفحوصات الممكنة، لكنني لم أعرف سببًا واضحًا لمرضه. وفي النهاية وبعد أن أيقنت من أنني فشلت في علاجه وضعت في السرير وأعطيته مهدنًا، وفوجئت بالأم تمتدح مهارتي وتقول إن أحدًا لم يفحص ابنها بهذه الدقة، وحكت لكل من تعرفه عن تفوقي وعلمي.



وهناك حالة أخرى لعامل في منجم فحم، جاء إليّ وسألني إن كنت أفهم في الأسنان، فرددت بالإيجاب، فأشار إليّ أحد ضروس فكه العلوي طالبًا خلعه، ونظرت إلى الضرس وبدأ لي كبيرًا عن المعتاد. وخطر لي أن الضرس في حالة جيدة، وأن الأفضل تركه يومًا أو اثنين حتى يزور أي طبيب أسنان للبلدة فيتولى أمره، لكنني نظرت إلى الرجل ووجدته فاتحًا فمه ومُصّرًا على خلع الضرس. وأجلسته ثم طالعت كتاب إرشادات عن خلع الأسنان وقرأت فيه توجيهًا بدفع الضرس لأعلى لو كان في الفك العلوي، ودفعه لليمين لو كان في الفك السفلي، ومددت يدي بالملقاط ودفعت الضرس المستهدف لأعلى فلم يتحرك، ثم دفعته إلى اليمين فلم يتحرك، فقامت بالضغط عليه وتحريكه في حركات دائرية وضغطت بقوة حتى تأوه صاحبه، وانخلع، فقال: "إن هذا أسوأ ضرس في حياتي قمت بخلعه"، وشعرت بأن واجبي أن أقول له بصراحة إنني أسوأ طبيب أسنان قابله في حياته!

وفي فايف، تعلمت كثيرًا، وأذكر أنه كانت هناك فتاة شابة جميلة وحسنة الهيئة حاملًا، وجاءوا بها إليّ وهي تعاني من تشنجات متواصلة بدون سبب واضح. وجربت معها كافة الأساليب المعتادة للعلاج، حتى إنني اضطررت إلى إفراغ الرحم، واستخدمت كل دواء أعرفه لإيقاف التشنج دون نتيجة. وفي النهاية كان عليّ أن أضعها تحت التخدير، ولم يكن هناك غرض لذلك سوى تهدئتها. وماتت الفتاة وهي ممسكة بيدي، شاكرة لي ما فعلته. وهكذا أمضيت ليلة بائسة أفكر في عدم جدوى الطب في بعض الأحيان. وكنت أشعر بالخوف الشديد على المرضى، ثم ينتابني حزن أشد عندما لا يستجيبون للعلاج.

وبعد انتهاء الشهر العملي كانت لديّ منحة بحثية، وكان اختباري الأول في مادة طب العيون، حيث فزت بميدالية تميز وحصلت على عمل جراح عيون في مستشفى جونيور هاوس. وحتى أتيقن من أن هذا التعيين مقبول من الكلية رتبت موعدًا مع عميدها، وذهبت إليه وكان الدكتور هارفي ليتل جون، وقد ترأس في الوقت ذاته قسم الطب الشرعي. واقترح عليّ العمل كمساعد له براتب خمسين جنيهًا سنويًا، وهو ما كان كافيًا إلى جانب المنحة لاستكمال دراساتي، فقررت القبول. وهكذا شاء القدر أن يكون تخصصي هو الطب الشرعي.



## الفصل الثاني

### دكتور بيل وشيرلوك هولمز

في إحدى القصص المبكرة لشرلوك هولمز (14) ، قال الدكتور واطسون إن المخبر البوليسي يحتاج لثلاثة أشياء للنجاح، وهي: قوة الملاحظة، وقوة التخمين، ونطاق واسع من المعرفة الدقيقة. كذلك، فإن الأمور نفسها تحتاج إليها عند التشخيص الطبي السليم؛ لذا فلم يكن من قبيل المصادفة أن الوظيفة الأولى لشرلوك هولمز كانت الطب.

إنني أتذكر عندما كنت طالب طب، فإن أحد محاضرينا في مجال الجراحة، وهو جورج تشيني، شجعنا على أن نبحث عمّا هو أكثر عمقًا من الظواهر الواضحة قبل عمل التشخيص اللازم. وفي يومٍ ما كان يشرح لنا موضوع انبساط المثانة، وهي حالة تشير إلى عدم إغلاق جدار البطن تمامًا، ما يعني تفرغ الكليتين لسوائلهما على جدار البطن. ويستلزم علاج ذلك عمل جراحة ما لإعادة تشكيل بعض الأعضاء، وهو ما يحتاج إلى حفاضات ماصة للسوائل. وحتى يشرح لنا الأستاذ هذه الحالة بشكل دقيق قال لنا: "إن التنورة هي اللباس المناسب لطفل مصاب بهذا المرض لسهولة تلبسها له". وفجأة نظر الدكتور إلى صديقي تومي هوراكس والذي كان يجلس في نهاية القاعة سارحًا في أمرٍ ما خارج الدرس، وسأله: "إذا جاءت إليك سيدة ومعها طفل يبلغ من العمر عشر سنوات، ويرتدي تنورة وشممت منه رائحة بول، فما هو تشخيصك؟" وبدون أي تأخر أجاب صديقي قائلاً: "لا بد أنهم أسكتلنديون"، وهو ما أثار غضب السيد تشيني، وجعله ينهي المحاضرة (15).

وهنا، فإن جورج تشيني لم يخترع هذا الاختبار الطبي، وإنما كان ببساطة يتبع خطى محاضرين قدامى ذكروا المثال ذاته لطلبة في إدنبرج، باعتباره قد حدث يومًا ما في المستشفى الملكي. وفي الحقيقة فإن هذا المثال أبدعه الدكتور جوزيف بيل، والذي كانت له دائمًا حكايات غريبة، ليس فقط بشأن الأمراض، وإنما عن كل حدث أو تصرف يخص المريض. لقد قال يومًا الدكتور بيل لطلبته وهم يفحصون معًا أحد المرضى: "إن هذا الرجل إسكافي أعسر" - أي يستخدم يده اليسرى - فالتفت المريض إليه مستغربًا، وأبدى الطلبة دهشتهم، فشرح بيل قائلاً: "إن المساحات البالية في بنطلونه هي تلك الموجودة في منطقة بين الركبتين، والملاحظ أن الجانب الأيمن متهتك بشكل أكبر من الأيسر؛ لأن من يرتدي البنطلون يُخيط الجلود بيده اليسرى فيضغط على الجانب الأيمن". وكنوع من السحر، يبدو الأمر مذهلاً حتى يتم شرحه وبعدها يُنظر إليه كأمر بسيط.

وفي يوم آخر سأل بيل مريضًا آخر: "هل استمتعت بالسير اليوم فوق ملاعب الجولف وأنت قادم إلينا من جنوب المدينة؟"، ولمّا لم يكن المريض معروفاً له ولنا، فقد استفسرنا عن الأمر، فشرح لنا قائلاً: "إن هناك على حذاء المريض آثار طين محمر غير موجود إلا في ملاعب الجولف جنوب المدينة!" وهكذا وصل الأمر بالناس إلى أن يطلقوا على الدكتور بيل اسم شيرلوك هولمز، وهو ما دفعه للقول لهم بأنه بالفعل شيرلوك هولمز. وفي حقيقة الأمر، فقد كان كاتب العيادة الخارجية الذي يستمتع بدروس الدكتور بيل، والذي أصبح طبيباً فيما بعد، هو آرثر كونان دويل (16). وكان أوضح ما تعلمه كونان دويل من الدكتور بيل هو ما ظهر في قصة "خمس نقاط برتقالية" عندما قال شيرلوك هولمز لأحد زواره: "لقد أتيت من الجنوب الغربي؛ لأن الطين الممتزج بالطباشير والملطخ لقبعته لا يوجد إلا في هذه الأنحاء. وفي قصة أخرى هي "مغامرة باني نوورد" نجد شاباً يدخل إلى مكتب المحقق الخاص مقدماً نفسه باسم جون ماكفرلان، فيقول له: "لقد قدمت اسمك كأنه تعريف تفصيلي، لكنه ليس كذلك. وسأخبرك ببعض تفصيلات حياتك، فأنت أعزب، وتعمل كاتباً بالمحكمة، وتعتنق المذهب الماسوني، وتعاني من مرض الربو".

ولا شك أن مصدر هذه الاستنباطات جميعاً يعود للدكتور بيل، وقد اعترف كونان دويل بذلك الفضل شاكراً. ويبدو أن الروائي العالمي لم يحقق النجاح المنتظر في مجال الطب، فانتقل إلى الكتابة كنوع من اليأس، وهكذا ولدت فكرة المحقق الخيالي. وذكر "دويل" صراحة أنه تذكر أستاذه القديم جو بيل ووجهه الغامض وأساليبه الغربية لتحديد تفاصيل محققه، وقال في مذكراته: "إن الدكتور بيل لو كان محققاً خاصاً، فمن المؤكد أنه كان سيهتم بالحد من درجة الإبهار التي يتعمدها، فما يقوله ويفعله ممكن في الحياة الواقعية، وهو ما يعني أن رسمه كشخصية خيالية أمر ممكن".

إن قيمة قصص شيرلوك هولمز تكمن فيما تتركه من متعة فائقة في نفوس القراء. واليوم فإن تحقيقات الجريمة صارت علماً، والفضل في ذلك يعود لتأثيرات هذه القصص. ولا شك أن المؤلف يشعر بكثير من الرضا، عندما يتقبل القراء خياله باعتباره أمراً واقعياً ممكن الحدوث، ولا شك أن كونان دويل كان محظوظاً لأنه عايش هذه الوقائع الفريدة النادرة.

وبالنسبة لهولمز، فإن الصفات الثلاث اللازمة لنجاح المحقق الخاص، والتي ذكرناها آنفاً، كانت في حاجة لصفة رابعة هي القدرة على التخيل المنطقي، والتي تُدار غالباً بواسطة العقل كخاصية أساسية يجب استدعاؤها عندما لا يمكن ملاحظة حقائق أخرى أو استنباط تصورات إضافية. لقد استخدم هولمز نفسه هذه القدرة بنجاح في قصة "العلامات الأربع"، عندما احتار في بحثه عن

خيطٍ ما للجريمة، فوضع نفسه في مكان المجرم وفكر فيما ينبغي أن يفعله حتى يُخفي جريمته.

لقد أوضح "دويل" أنه لا يوجد في طرق شيرلوك هولمز ما هو خارق للعادة، ما يعني أن كافة وسائله معروفة بالسليقة. وفيما يبدو أن ثقته في رفض الاستدلالات غير المحتملة أو غير الممكنة يرجع إلى ثقافته القائمة على التجارب العلمية والملاحظات، وهو ما يسميه المؤلف الدراسة المكثفة، والتدريب الصارم. فالمحقق المتمكن يركز على الخصائص الصغيرة للتعرف على تأثيراتها حتى لو كانت ثانوية. وفي المعتاد، فإن الشرطة الرسمية تنظر إلى وسائل هولمز ببعض التشكك، خاصة أن كونان دويل يبالغ في ذلك. فمثلاً يستطيع هولمز التفرقة بين مئة وأربعين نوعًا مختلفًا من التبغ المحترق، وهو الذي تبقى بقاياها على أربطة الحذاء، والساعات، ويعبر عن فردية كل شخص وعمره. كما أنه يمكن أن يعرف شخصًا ما من خطه، ويستطيع تحديد علاقات القرابة من تشابه خطوط البعض.

إن الاستدلال التام والهام هو نتيجة العلم الحديث المستخدم في عملية التحقيقات، خاصة بالنسبة للمرتبطين مهنيًا بعالم الجريمة. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام عدسة اليد، والميكروسكوب، وشريط القياس، وقوالب الجص الخاصة بالأقدام، واختبار الآثار على التراب، والمقارنات بين بقع الدم، وفصيلة الدم مثلما فعل شيرلوك هولمز في سنة 1887، كلها صارت موجبة لاستخدام المعمل الكيميائي في تحقيقات الجرائم.

ومع كل ذلك، فإن هناك حيلة يلاحظها القارئ الفطن، وهي أن هولمز ظهر لأول مرة وهو يعمل في معمل كيميائي في أحد المستشفيات. وكانت معرفته بالكيمياء - كما ذكر واطسون - عميقة للغاية، لدرجة أنه كان لديه معمل خاص في مسكنه، وكان مغرمًا بإجراء الاختبارات المعملية، ما جعله أشبه بمدمن للمكوث في المعمل والتعامل مع اختبارات الكيمياء. وحتى ذلك الوقت لم يكن هولمز يستخدم مهاراته المعملية واختبارات الكيمياء في القضايا التي يعمل عليها. بل كان يلجأ إلى وسائل أخرى لحل هذه القضايا. وربما يرجع ذلك إلى أن كونان دويل نفسه لم يكن لديه فضول للاختبارات العلمية، رغم وجود بعض الإشارات القليلة لذلك. ففي قصة "الشعلة الفضية" نقرأ أن تحليل عشاء الطفل كشف وجود مسحوق للأفيون، لكن القصة لا تحدد لنا إن كان هولمز هو من قام بإجراء التحليل أم هي الشرطة الرسمية. وهناك مثال آخر أكثر غرابة في قصة "المعاهدة البحرية"، فالدكتور واطسون في بدايتها وجد هولمز في مسكنه منشغلًا واطئًا دورقًا ما فوق الموقد، ليسكب منه سائلًا ما في أنبوبة اختبار، ويقول لواطسون: "إن هذه الورقة لو بقيت حمراء، فإن ذلك يعني أن كل شيء على ما يرام، ولو تبدلت إلى اللون الأزرق، فإن الأمر

يعني أن حياة إنسان مهددة". وهكذا بدأ واطسون حكاية "المعاهدة البحرية"، وهي قصة لا تتضمن أي إشارات أخرى لأي اختبارات كيميائية. وكما أعرف، فإن مثل هذه الإشارات هي فقط ما يخص استخدامات هولمز العلمية؛ لأنه من الصعب تخيل أن حياة إنسان تعتمد على أن سائلاً ما حمضياً أو قلوياً، فلا شك أن الأمر أعمق كثيراً من ذلك.

على أي حال، فإن دويل كان قلقاً بشدة من أن يكتب شيئاً يصعب على القارئ العادي توقعه، فعندما اقترح الدكتور بيل عليه أن يكتب حكاية لهولمز يواجه فيها قاتلاً جرثومياً، رد دويل بأنه يخاف أن تكون الحكاية فوق مستوى فهم القارئ العادي. ولهذا السبب، فإن كثيراً من كتاب القصص البوليسية في ذلك الوقت كانوا يتجنبون الأساليب العلمية. أما الآن، فإن القضية تختلف، فهناك حضور واضح للحيل العلمية في القصص البوليسية، وأي كاتب عادي يخوض المخاطرة باستخدام معارف علمية غير دقيقة ليقدم للقارئ ما ينتظره.

ورغم أن كونان دويل استعرض كثيراً معارف هولمز الكيميائية، فإن عرضه لملاحظاته، وانتباهه للتفاصيل، وللحقائق الدقيقة الصغيرة، وسلوكه الخالي من المشاعر، وقدرته على التنبؤ المنطقي، ومعلوماته الواسعة، وغيرها كانت الدافع الحقيقي في تحول انتباه الشرطة وغيرها ناحية هذه الوسائل، والاختبارات العلمية في تحقيقات الجريمة. وربما كان هذا هو مقصده الحقيقي. ففي قصته الأخيرة "قصر شيسكومب القديم" الصادرة سنة 1927، يقول هولمز لواطسون: "منذ بدأت أفحص الزنك والنحاس في كل عملة معدنية، بدأت سكوتلانديارد اكتشاف أهمية الميكروسكوب".

وكرجل كان شيرلوك هولمز شخصية من الصعب محبتها، ما جعله مختلفاً عن الشخص الحقيقي، وهو الدكتور جو بيل، صاحب القلب الطيب، والمتمتع بروح الدعابة العالية.

كان الدكتور بيل يقول لطلبته: "لا بد أن تلاحظوا كل شيء. استخدموا عيونكم، أصابعكم، واستخدموا كل ما لديكم قبل اتخاذ قرار بشأن أي شيء". وفي إحدى المرات، وبينما هو يتحدث قام برفع أنبوبة تحتوي على سائل مقرف، وقال لنا: "والآن يا سادة.. أضيفوا ملاحظاتكم على هذه العينة. وقبل أن تفعلوا أي تحليل كيميائي، افعلوا مثلي تمامًا. حدقوا في العينة، ولاحظوا لونها، وتبينوا إن كانت رائحة أم عكرة، ثم تشمموها لتعرفوا إن كانت لها رائحة مميزة، ثم تذوقوها"، وغمس إصبعه داخل الأنبوبة ثم رفع يده إلى فمه، ولوى قسماته متأففاً، ودارت العينة على الطلبة كافة ليكرروا أفعاله نفسها، ثم يتذوقوا طعمها ليلووا قسماتهم قرفاً. وهنا صاح الدكتور بيل قائلاً: "إن هذا

الفصل ضعيف جدًا في الملاحظة. إن أحدًا لم يلحظ أنني وضعت إصبع السبابة داخل الأنبوب، لكنني تذوقت إصبعي الوسطى!"

ثمة حكايات أخرى لافتة للرجل تستحق أن تُروى، منها مثلًا أننا كُنَّا معه في المستشفى ونظر إلى أحد المرضى السائرين بعيدًا ثم قال لنا: "هذه حالة مهمة.. فهذا الرجل لا بد أنه كان جنديًا ثم تقاعد مؤخرًا، وكان يخدم في الفوج الملكي الأسكتلندي، وكانت خدمته في بلاد الشرق، وفي الغالب فهو عازف في فرقة موسيقية تابعة للجيش، وربما هو متخصص في نفخ الأبواق النحاسية". واندھش الطلبة من ملاحظات بيل، فقال لهم: "كيف استنبطت هذه المعلومات عن المريض؟ سأقول لكم. هل لاحظتم عندما مشى ووقف، كيف كانت وقفته منتبهة وصارمة، وهو ما لا يمكن لمدني أن يفعله، ولو كان متقاعدًا منذ فترة طويلة لما كانت وقفته بهذه الصرامة؛ لذا فهو متقاعد منذ قليل. كذلك فإن السمرة البادية على وجهه وعنقه والوشم المرسوم على ذراعه يشيران إلى أنه خدم لفترة طويلة في مناخ حار، وهو في الأغلب في بلاد الشرق حيث توجد تصميمات مشابهة لوشم ذراعه. إلى جانب أنه يرتدي حزامًا مزدانًا بمشبكٍ عليه شارة الفوج الملكي الأسكتلندي. ولو نظرتم نحو صدره للاحظتم كيف يتنفس بشكل دالٍ على وجود الإمفيزيما - الانتفاخ الرئوي Emphysema - وهو ما قد يكون بسبب اعتياد النفخ في آلة بوق نحاسية لعدة سنوات". والتفت بيل ناحية المريض وناداه، وسأله أمامنا: "هل أنت جندي؟" فأجاب: "نعم يا سيدي". ثم سأله: "هل أنت كذلك منذ فترة طويلة؟"، فأجاب: "منذ عشرين عامًا". ثم سأله: "هل خدمت في الهند؟" فقال: "نعم". ثم سأله: "هل أنت عضو في فرقة موسيقية؟" فأجاب بنعم، لكنه سأله إن كان ينفخ في البوق النحاسي، فقال: "لا وإنما أضرب على الطبل الكبيرة".

وهكذا، فإن مثل هذه الحكاية تكشف مدى صلاحية الافتراضات لتقديم معلومات إضافية. لكن ينبغي القول إن الملاحظة والتوقع وحدهما غير كافيين، ولا بد من دعمهما بنطاق واسع من المعرفة الدقيقة. لقد تخبطت بصورة مزرية في إحدى القضايا نتيجة جهل لا يُغتفر، فقد كنت أحلل ملابس سيدة شابة ادعت تعرضها لاعتداء إجرامي، وكان لديّ تساؤل إن كانت بعض الملابس قد تعرضت للتمزق، وكان أمامي محام شاب، وحاولت وضع حزام من الملابس المحرزة حول وسطي لأنظر إن كان قد تعرض للقطع أم لا، وفوجئت بالمحامي يقول لي: "عفوًا! أنت تضع الحزام بالشكل العكسي"، وضايقتني قوة ملاحظته على الرغم من أنه في مقتبل العمر. إن الاهتمام بكل شيء ترسخ في نفسي وأنا طالب من خلال السيد نورمان والكر (17) العالم المرموق المتخصص في الأمراض الجلدية، والذي كان يتحدث عن مرض كان شائعًا ثم صار نادرًا فقال لنا: "حتى تعرفوا أصل هذه الأعراض فلا يجب أن

تهملوا ما يقوله مريضكم، وتذكروا جيدًا أن الخبرات تُكتسب بالتعلم، وأن الأسقف كان يومًا طالبًا، وأن كل أمير بحر هو بالضرورة ضابط بحري".

ولا شيء جديد في كل هذا، فمنذ نحو 2500 سنة أوضح أبقراط (18) أهمية الملاحظات القريبة لكل التفاصيل، وأوصى بالدراسة الشاملة للمريض والبيئة المحيطة به قبل تشخيص مرضه. وهذه النصيحة نافعة حتى في المجال الأعم للطب، وفي مجال الطب الشرعي فإن لها أهمية قصوى.

إن الخبير في الطب الشرعي أو المتخصص في التشريح ليس مخبرًا خاصًا. وربما يستخدم معرفته وذكاءه لمساعدة الشرطة في حل جريمة ما، لكن هذه ليست وظيفته الوحيدة. إذن، فإن الاستفادة من خبراته ومعارفه لا تعني انتقاص التزامات أو واجبات ضباط الشرطة المسؤولين عن القضية، فهم مسئولون عن التحقيقات، ولم يحدث أبدًا أن تم حل قضية من خلال طبيب أو عامل يعمل منفردًا في المعمل. وببساطة فإن دور هؤلاء هو إمداد الشرطة بمعلومات محددة بشأن مواضيع يمتلك فيها معارف خاصة.

وفي الوقت ذاته، فإن الدور الذي يلعبه خبير الطب الشرعي غير مقيد، فمثله مثل محلل كيميائي يساعد الشرطة، فهو يرى القضية بشمول أكبر وليس في جوانبها التشريحية فقط، وهو يلاحظ، ويستنتج، وحتى يُخمن. فبالنسبة له، ولمعارفه الخاصة، فإن الأدلة غير الطبية شرعية، وقد يكون لها إشارات ربما تغيب عن شرطي مخضرم. وهنا، فإن خبراته غير المألوفة، ومواهبه قد تجعله قادرًا وحده على افتراض التفسيرات الصحيحة للحقائق.

إن نجاح أو فشل تحقيقات ما يعتمد على الملاحظات المبدئية، وأداء ضباط الشرطة الذين يعاينون مسرح الجريمة أولًا. فهم مسئولون أيضًا عن حماية كل شيء قد يكون مفيدًا في تفسير الأحداث من التلف ليصبح جاهزًا للطب الشرعي لدراسته. وعادة ما يبدأ عمل الطب الشرعي بطلب للنظر إلى جسد ميت، وربما لا تعرف الشرطة مَنْ هو صاحب هذا الجسد؛ لذا فإنهم ينتظرون من الطبيب أن يخبرهم بأي شيء يساعد في التعرف على الضحية. إنهم بلا شك يرغبون في معرفة سبب وطريقة الوفاة، وإن كانت نتاج وفاة طبيعية أم بفعل جنائي، وإن كانت حادثة، أم انتحارًا، أم قتلًا، وكيف ماتت الضحية؟ ومتى كان توقيت الوفاة؟ وهذه المعلومات مهمة جدًا إن كان الموت جنائيًا وهناك شخص في محل الشك. كذلك لا بد من معرفة أين جرت الوفاة، خاصة وأن الجثة قد تكون نُقلت من مكانٍ لآخر. ولماذا؟ وعادة، فإن السؤال الأخير الخاص بالحركة يخرج عن نطاق معرفة الطبيب الشرعي، لكن في قضايا معينة مثل القتل بعد الاغتصاب، فإن الطبيب الشرعي قادر على شرح ذلك أيضًا.



وحتى يمكن الإجابة عن كل هذه التساؤلات، فإنه يجب كشف كثير من الحقائق ليتم وضعها معًا لصناعة رواية، مثل معدل تبريد الجثة، فترة التصلب، فترة تغير اللون بعد الوفاة، حالة الطعام في المعدة والأمعاء، حالة الدم ومكوناته، وكثير من الأمور الأخرى المشابهة. كذلك فإن درجة تيبس الموت يمكن أن تقدم كثيرًا من المعلومات المهمة.

إن التلون الرمي (ما بعد الوفاة) يحدث نتيجة انسكاب الدم تحت تأثير الجاذبية خاصة في الأوعية السفلية للجسد فور توقف القلب عن الخفقان. وهكذا تنتفخ الشعيرات الدموية الدقيقة بالدماء، وتظهر البقع الحية على سطح الجسد ليبدأ شحوب اللون سريعًا عقب الوفاة من خلال بقع صغيرة في البداية تتحد معًا بشكل تدريجي لتكون مساحات واسعة ويصبح الأمر ملاحظًا بعد مرور اثنتي عشرة ساعة. وهنا، فإن المعتاد أن يكون اللون في البداية ورديًا مزرقيًا ثم يتحول إلى الأرجواني. وفي حالات أخرى مثل التسمم بأول أكسيد الكربون يكون اللون زهريًا مع قليل من التوهج الأحمر، وقد يأخذ لون الشوكولاتة نتيجة التعرض لأنواع أخرى من السموم. أما في حالة الموت حرقًا أو بردًا، فإن لون الجسد يكون واضح الاحمرار. وفي حالة الموت خنقًا تزداد درجة اللون وضوحًا، وتخفت إن كان الموت ناتجًا عن نزيف. وإذا تم تحريك الجسد قبل تجلط الدم، فقد يتغير اللون، لكن بعد حدوث التجلط فإن اللون يثبت على ما هو عليه، ويستغرق ذلك في الغالب ست ساعات، لكن في حالة الموت عن طريق الخنق أو الشنق، فقد يتأخر الأمر لعدة ساعات.

ويمكن تصنيف درجة التلون بناءً على وضعية الجسد، فلو كان منكفئًا على ظهره، فإن الظهر كله سيتغير لونه عدا المناطق المنضغطة. وهنا يمكن ملاحظة أي قيد أو رباط أو ملابس مضغوطة مستخدمة في التقييد حيث يلاحظ اختلاف اللون في تلك المنطقة. وفي بعض الأحيان يتسبب الموت خنقًا أو ضربًا في نشوء كدمات ما وهو ما يشوش التلون الرمي، ويدفع الطبيب الشرعي لاستخدام الميكروسكوب.

والتلون الرمي ليس سوى علامة من العلامات المهمة عقب الوفاة، والتي من خلالها يمكن الكشف عن معلومات حيوية بشأن الوفاة ذاتها؛ لذا ففي كثير من الأحيان، يمكن ببساطة أن تؤكد البيانات الطبية حقائق وافتراضات وضعتها الشرطة. وعلى الجانب الآخر، فإنها يمكن أن تؤدي إلى ما يسميه الطب الشرعي بحالة انتفاء الأدلة. ومن الأمثلة على ذلك قضية كنت مسئولًا عنها في مصر خلال عشرينيات القرن العشرين، عندما وجدنا جثة موظف بريطاني ملقاة على إحدى ضفاف النيل، مصابًا برصاصة في الرأس. وكان القتل شائبًا، أعزب، يتمتع بصحة جيدة، وليس لديه أعداء، وغير متورط في علاقات نسائية أو مشكلات مالية، ويشغل موقعًا جيدًا في الحكومة المصرية.

وفيما يبدو فقد غادر منزله عقب العشاء، وسار خارج المدينة لنحو ميل ثم جلس على ضفاف النيل، وتعرض لإطلاق النار. ولم يترك الضحية أي رسائل انتحار، كما أنه لم يكن أمامنا أي دافع للقتل، غير أن القتل السياسي العشوائي كان منتشرًا في مصر في ذلك الوقت، حيث عُثر على أكثر من شخص بريطاني مقتولًا في ظروف غامضة؛ لذا فقد أثارت القضية ضجة عالية في بريطانيا، وكان من الضروري ترجيح ما إذا كان القتل متعمدًا أم هو غير ذلك، وهنا فقد كان للطب الشرعي الكلمة الأخيرة.

في هذه القضية اكتشفت أن الرصاصة دخلت من الجانب الأيمن للجبهة، وخرجت من الجانب الأيسر من الرأس. وأظهر احتراق الجرح أن الرصاصة أطلقت من مسافة قريبة ولم تكن هناك أي آثار لعراك على جسد القتيل أو في المكان الذي وجدت فيه الجثة. ورجح ذلك كله أن يكون الحادث نتيجة انتحار، كما أن عدم وجود أي أدلة أخرى جعل تأييد ذلك أمرًا مرغوبًا فيه. وبعد فحص دقيق للجثة ظهرت تفصيلتان مهمتان، الأولى أن هناك حُرًا صغيرًا في إحدى أصابع يده اليمنى، والثانية أن الصديرية والقميص الذي يرتديهما كانا بلا أزرار، وبدا منطقيًا أنه خلع صدريته وقميصه خلال قيامه بإطلاق الرصاص على نفسه في القلب. لقد كانت هذه تفصيلات صغيرة في حد ذاتها، لكنها كانت دليلًا مهمًا يؤكد أن الحادث انتحار.

إن الطب الشرعي يتم استدعاؤه في بعض الحالات لتقديم دليل سواء من جانب المدعي أو من جانب الدفاع، وإذا كان عمل الطب الشرعي غير مُقنع للشرطة، فإنه لن يضيء الجوانب الغامضة المفترضة. لذا فلا يجب أبدًا على الطبيب الشرعي أن يتأثر بتصورات الشرطة عن الجريمة؛ لأن اكتشافاته الجديدة يمكن أن تنسف قضية تتصور الشرطة أنها كاملة الأركان، أو العكس.

ولم يُعد الطب الشرعي علمًا ثابتًا، ففي بعض الأحيان قد يتضمن أمورًا تخص الصحة العامة، مثلما يضم الطب النفسي مجالات أخرى. ودائمًا هناك مجالات أكثر تخصصًا داخل كل مجال. وفي اعتقادي، فإن الطبيب الشرعي الباثولوجي، وطبيب التشريح، وعالم السموم، يعملون جميعًا في مجال الطب الشرعي، ويكمل بعضهم بعضًا، ومن الأفضل أن يعملوا كفريق متكامل.

ورغم أن الطب الشرعي يدخل ضمن نطاق الطب، ففي بعض الأحيان يحتاج لروابط تعاون مع عالم النبات، وعالم الحيوان، وعالم الحشرات، وعالم الجيولوجيا، وبقية المتخصصين، حتى إن الحدود بين مثل هذه التخصصات العلمية المختلفة قد لا تتضح لمن هم خارج المجال. وفي بعض الأحيان يحدث خلل ما نتيجة عدم وجود تخصصات بعينها، فعلى سبيل المثال لا يوجد علم يحدد الأسلحة النارية من خلال فحص أنواع الرصاص أو أعيرة الخرطوش،

ومثل هذا العمل في زمني كان موكولًا لخبراء الطب الشرعي باعتبار أنهم تعاملوا مع مقذوفات عديدة في أجساد الضحايا.

ويرجع الطب الشرعي أو الفقه الطبي كما يُسميه البعض إلى العصور القديمة، عندما كان المصري أمحوتب (19) يعمل قاضيًا وعالمًا فيزيائيًا قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة. وفي اليونان القديمة، وفي روما، كانت العلوم الطبية وغيرها من العلوم تُستخدم باعتبارها دراسات قانونية، وفق واحد من أهم الكتب المنشورة في هذا المجال بإيطاليا في القرون الوسطى. لقد ظهر علم الطب الشرعي الحديث في ألمانيا وفرنسا أولًا، وتأخرت بريطانيا كثيرًا في هذا المجال، ولم يتم تخصيص مقعد لهذا العلم إلا سنة 1807. وحتى هذه الخطوة لاقت معارضة من بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني الذين لم يتفهموا معنى مصطلح الطب الشرعي. وفي سنة 1834 عُين ألفريد سوان تايلور متخصصًا في هذا المجال في المستشفى المدرسي للرجال، وبعد عامين نشر أول أعماله العظيمة، والذي كان لي شرف إعادة كتابته.

لقد كان من المعتاد في إدنبرج لأي أستاذ في الطب الشرعي أن يعمل رئيسًا لجراحي شرطة المدينة؛ لذا فقد حاز السير هنري ليتل جون والد هارفي الوظيفتين معًا عندما كان كونان دويل يتعلم الملاحظة من جو بيل. وانغمس بيل في تحقيقات الجرائم وعمل مع السير هنري على عدد من القضايا. لكن على العكس منه جاءت شخصية شيرلوك هولمز الذي لم يكن في الأصل لديه أي عمل حكومي لكنه كمدقق خاص يوفر كثيرًا من الأدلة المهمة للشرطة للوصول إلى الجناة.

كان السير هنري ليتل جون شخصية محورية هامة في جامعة إدنبرج، حيث امتلك حسنًا ساخرًا دون تكلف، حتى إنه كتب يومًا بسخريته المعهودة أنه يمكن أن يضع كافة العذراوات في عربة يدوية ويدفعها صعودًا إلى قمة مرتفعة لتتحدّر بهن.

وفي سنة 1906 خلف هارفي ليتل جون والده في المنصب ذاته، وكان في البداية يلقي محاضرات للطلبة الخارجيين، وترك فيهم انطباعات عظيمة من أول محاضرة له، وكانت تخص قضية يعمل عليها لقتل طفل وليد. وأتذكر مِمَّا قاله وقتها للطلبة: "إن أمامنا طفلًا سيئ الحظ قتلته أم سيئة الحظ، وهي الفتاة ذاتها التي وقعت في الخطيئة مع نذل مجرد من الأخلاق وتركها لتحمل ثمرة الفاكهة وحدها. إنه شخص حقير". لكنه توقف فجأة وكأنه تذكر شيئًا، وقال إنه تعلم في المدرسة الدينية أنه من الممكن أن يكون أي شخص صاحب هذه الخطيئة حتى لو كان من الجمهور الجالس أمامه.

كان هارفي يتمتع بأسلوب درامي لإلقاء المحاضرات، وكان كثيرًا ما يطرح علينا، نحن الطلبة، بعض القضايا التي يعمل عليها. وتميز بالبراعة، واللسان السليط اللاذع. فضلًا عن امتلاك مخزون جيد من الخمر، وكنت أحصل بصفتي مساعدًا له على بعضها بسبب عدم تناوله للخمر نتيجة متاعب كان يُعاني منها في معدته. بالطبع، كان الرجل عالمًا رائدًا في الطب الشرعي، وصديقًا عزيزًا، وخلال عملي معه رأيت أوائًا شتى من أساليب الإجرام وحيل الجناة، وذات يوم أقحمني في العمل القضائي وتوليت أولى قضاياي في سنة 1913، وهذه حكاية أخرى تستحق أن تُروى.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الثالث

### جريمة خليج هيتون

قال الطبيب المحلي: "إن التشريح مضيعة للوقت، خاصة أن الجثمانين تحللا تمامًا"، لكن وكيل نيابة لوثيان الغربية (20) رفض رأي الطبيب، ووضعت الجثتان في ثلاجة الموتى في لينليثجو انتظارًا لوصولنا.

لقد وجدت الجثتان في خليج ممتلئ بالمياه قرب ومنتشبرج بعد ظهر أحد أيام الأحد خلال شهر يونيو سنة 1913 بواسطة اثنين من الفلاحين كانا يسيران إلى جوار الخليج، ولما رأيا كتلة مظلمة طافية فوق المياه ظنًا للوهلة الأولى أن هناك شخصًا يحب المزاح قام بإلقاء خيال مائة إلى المياه، وعندما تبينا أن الأمر مخيف سحبنا جذع شجرة وجذبنا به الكتلة الطافية نحو الشاطئ، وعندئذٍ شاهدنا جسدتين مربوطتين معًا بسلك نافذة، ومع محاولتهما إخراجهما، انقطع السلك، فقاما بإبلاغ الشرطة.

كانت الكتلة تحوي جسدتين بشريين يرتدي كل منهما ملابس، وحالتهم مزرية، وأخبرنا رجل الشرطة عند وصولنا أنه ليس لديه أي تقارير عن غياب أطفال في أيٍّ من الأنحاء المجاورة. وبدا من الواضح أن ملامح الوجهين مطموسة، وهو ما دفع الطبيب المحلي إلى أن يكرر رأيه السابق لي بأن التشريح غير مُجدٍ، فهاتان الجثتان تخصان مجهولين ماتا في ظروف غامضة ولن تستطيع الشرطة إجراء أي تحقيقات دون أن تحدد شخصيتهما.

بدأنا بالملابس باعتبارها أول نقطة للتعامل مع جسدتين غير معروف من هما ومنها يمكن سحب خيط لحكاية ما. كُنت أدرك أن تصميم الملابس، وطريقة قصها، وحالتها وشكل خياطتها وشعار الخياط أو البائع أو المغسلة وغيرها من التفاصيل يمكن أن تقدم معلومات وافية عن الشخصية، والوضع الاجتماعي، ومحل الإقامة، والعادات، وربما حركة الضحيتين، ففي كثير من الأحيان يمكن أن تقود الملابس جهات التحقيق إلى تعريف أكثر تحديدًا.

وللوهلة الأولى لم نكن نتوقع الكثير في هذه القضية؛ لأن ألياف الملابس ذابت من طول غمرها في الماء، وعندما خلعناها عن الجسدتين اكتشفنا أن ملابس كليهما متشابهتين بدءًا من القميصين، والجوارب، وحتى الأربطة تحت الركبة والأحذية. وبدت الملابس متدنية الجودة ما يعني أن الضحيتين من الفقراء. وقال لي ليتل جون: "إن هذا لا يكشف أي جديد". ووافقته، لكنني أشرت إلى ختم مطبوع على القميص نجحت في قراءته حيث كان يشير إلى ملجأ في دايسارت في فايف. وكانت هذه العلامة هي أهم ما عرفناه من الملابس، ونظرت إلى الجسدتين ولم أتفائل بشأن أسرارهما حيث كانا في

حالة تحلل تام، فعندما يُترك الجسد في المياه لفترة طويلة تختفي ملامحه المميزة، وتتحول الدهون إلى قطع أقرب إلى شحم الضأن، وتثبت على ذلك. لكن في هذه الحالة بدا أن التصبُّن لم يتم بالشكل الكامل. وسألني ليتيل جون: "في رأيك كم لبثوا في الماء؟" فقلت: "ليس أكثر من عامين ولربما ثمانية عشر شهرًا لكن ليس أقل من ذلك".

إن القواعد المعمول بها لأي عملية تشريح تخص جسدًا مجهولًا تبدأ بتحديد ما إذا كان الجسد لإنسان أو لا ثم يتم بعد ذلك تحديد النوع، والسن. وفي هذه القضية، فإن الشحم حفظ لنا هيئة الجسدين بشكل جيد، لكن مظهرهما الخارجي لم يحدد بشكل قاطع نوعهما. ورجحت في البداية أن تكون الجثة الأولى لأشئ، لكنني لم أعثر على أي عضو أنثوي، وقطعت أرنبة الفخذين ووجدت العضو أقرب للذكر، أما الجثة الثانية فعرفت بسهولة أنها للنوع ذاته، وهو ما كان باديًا من الملابس. وببساطة استطعت اكتشاف قامتيهما من خلال قياس طول الجثة، فكان طول الأول ثلاث أقدام وسبع بوصات ونصف بوصة، والآخر ثلاث أقدام فقط، وهو طول يبدو مناسبًا لطفلين بعمر ست إلى سبع سنوات، وأربع سنوات. وفحصت الطفل الأكبر، لأجد لديه ضرسًا دائمًا يشير إلى أنه في السادسة من عمره، كما نبتت قواطعه الوسطى ما يمكن أن يضيف إليه عامًا آخر، ثم اختبرت طول عظامه وانتهيت إلى شبه يقين بأنه كان في السادسة أو السابعة عند وفاته. أما الطفل الآخر فقد كانت جميع أسنانه لبنية، ما يعني أنه بين الثانية والسادسة، وبدا شق أول ضرس مع طول عظامه ليشير إلى أنه بين الثالثة والرابعة من عمره. ظهر الطفلان حليقي الشعر، غير أنه كانت هناك خصلات بسيطة مقطوعة من الشعر البني على ظهريهما، وظهر جرح فوق فروة الرأس لدى الطفل الأصغر، لكن لم يكن هناك أي كسر في الجمجمة، ولم أتمكن من معرفة إن كان الجرح قد حدث قبل الوفاة أم بعدها.

وكشف الفحص الداخلي سلامة الأعضاء كافة بما فيها المعدة، وأخذت بعض العينات منها وقمت بتحليلها في معهد إندبرج لأتبين وجود طعام عبارة عن بازلاء خضراء، وبطاطس، وشعير، وفجل، وكُرَّاث، وهي مكونات المرق الأسكتلندي المعتاد. لقد ساعد تصبُّن الجسد على حفظ هذا الدليل بحالته لفترة زمنية طويلة وأهمية ذلك أنه حدد زمن الوفاة، فما دامت الخضراوات طازجة فقد استنبطت أنهما تناولاها في أواخر صيف أو أوائل خريف 1911، وقد أكلا وجبتهما الأخيرة قبل ساعة واحدة من الوفاة. ويعني ذلك أنهما يعيشان في مكان قريب.

وذهبت إلى مكان العثور على الجثتين مرة أخرى، وكان منعزلًا تمامًا ويبعد نحو ميل شرق وبننتشبرج، ونحو ربع ميل شمال طريق إندبرج الرئيسي، وهو

طريق مسور من الجانبين الشرقي والغربي بصفوف من الأشجار والشجيرات المغمورة في الماء. بدا المكان مهجورًا تمامًا. وسألني ليتل جون عن تصوري لوصول الجسدين إلى المكان، فقلت إن القتيلين كانا يسيران مع القاتل في اطمئنان في هذا المكان ولم يكونا يعرفان أنه يريد بهما شرًّا؛ لذا فمن المؤكد أن يكون القاتل أحد أقاربهما وربما أحد الوالدين.

وهكذا كان لدينا ما نقدمه إلى الشرطة، فأخبرناها بنوع الضحايا، أعمارهما، طولهما، ولون شعرهما، وتصور لما قبيل الوفاة، وما تناوله من طعام أخير. كذلك كونهما فقيرين من أصول بسيطة، وكيف وصلا إلى الخليج، ومع أي شخص محتمل.

وبعد تحريات مكثفة اكتشفت الشرطة أن هناك طفلين اختفيا من مكان قريب في نوفمبر 1911، وكان أحدهما في السابعة من عمره، والآخر في الرابعة، ولهما شعر بني. وعرفت الشرطة أن والدهما أرملة، سبق ودخل السجن بسبب فشله في رعايتهما، واسمه باتريس هيجنس، وخدم لست سنوات في الهند كجندي ضمن الفوج الأسكتلندي، وعندما عاد إلى الوطن حصل على وظيفة عامل طوب في وينتشبرج، وتزوج من فتاة تعمل هناك وأنجبا ابنتها الأولى ويليام سنة 1904، ثم الثاني جون سنة 1907 وماتت الزوجة سنة 1910 فحصل الولدان على مساعدة من مؤسسة ويمس لدعم الفقراء في فايف، ثم نقلوا إلى ملجأ ديسارت سنة 1911. وهناك طلبت الأبرشية من الأب دفع رسوم إقامتهما فرفض، فتم الحكم عليه بشهرين سجنًا قضاها ثم خرج في 24 أغسطس ليُخرجهما من الملجأ ويعيدهما إلى مقاطعة وينتشبرج. وعلى الفور أسكنهما قريبًا من بروكسبرن عند أرملة اسمها إليزابيث هاينس والتي كان يعرفها منذ كان طفلاً صغيرًا. وكان بيت في بعض الأحيان في نُزل خاص بالمدينة، وفي أحيان أخرى في مصنع الطوب الذي يعمل فيه، حيث اعتاد أن يطهو طعامه بشكل بربري مستخدمًا مجرفته كآنية للقلي، وسطله كوعاء للشوربة. وكان هيجنس يحصل على 24 شلنًا كل أسبوع لينفق معظمها على الشراب. ورغم أنه وعد مسز هاينس أن يدفع لها نظير رعايتها لابنيه إلا أنه لم يُعطها بنسًا واحدًا. وهكذا فقد أخبرت السيدة الإخصائي الاجتماعي المحلي، والذي ذهب إلى مصنع الطوب وحذر هيجنس إن لم يقدم الرعاية اللازمة لابنيه فإنه سيتعرض للعقاب. وبعد شهر قضاها الطفلان مع مسز هاينس أخذهما هيجنس معه إلى مصنع الطوب وحاول إعادتهما للملجأ لكنه اصطدم بإصرار القائمين عليه بإلزامه بدفع ثمانية أو تسعة شلنات كل أسبوع كرسوم إقامة. وفي ليلة ماطرة وعاصفة من شهر نوفمبر اختفى الولدان.

وقال هيوغ شيلدرز، عامل تعدين بالمنطقة، إنه رأى هيجنس يسير مع ابنه ناحية الشرق، لكنه عاد بعد ذلك وحيدًا. وطلب منه هيجنس أن يصحبه إلى مكتب الشئون الاجتماعية حيث أخبرهم بأن الولدين بخير. وسأله شيلدرز أين ذهبا، فأجاب قائلاً: "في طريقهما إلى كندا".

وأكد عامل تعدين آخر هو جيمس ديلي الجزء الأول من شهادة شيلدرز، حيث رأى المشهد ذاته يوم الاثنين أو الثلاثاء ما بين الساعة السابعة والثامنة. وقال إن هيجنس كان يمسك بيد الابن الأكبر وبعد ثلاث ساعات راه وحيدًا في مكتب الشئون الاجتماعية، وسأله عن الولدين فأخبره بأنه وجد لهما بيتًا مناسبًا. وحكى له أنه استقل قطار الساعة الثامنة والنصف إلى إندبرج، والتقى في القطار سيدتين عرضت إحداهما أخذ واحد من الطفلين، فقال لها هيجنس إنهما لا يفترقان، فإذا ذهب أحدهما إلى مكان لا بد أن يكون الآخر معه. وعندما علمت السيدة الأخرى أن أم الطفلين ميتة، قررت أخذ الطفل الثاني، وقال هيجنس إنه ترك القطار في راثو، وعاد مرة أخرى إلى وينتسبرج ليلحق مواعده مع الشراب، وأفهم دالي بأنه لم يأخذ عنوان السيدتين لكنهما أخذتا عنوانه.

ووجدت الشرطة عامل تعدين آخر هو ليوليان ريتشاردز سمع الحكاية ذاتها من هيجنس في المكتب الاجتماعي. وذكر أن هيجنس كان هادئًا وطبيعياً وغير مثير لأي شك. وفيما بعد عاد إلى مصنع الطوب لينام، وأخبر زميله في العمل ألكسندر فراين قصة سيدتي القطار، لكن بعد أن طلب منه فراين أن يقول كلمة عن الطفلين أخبره بأنهما ذهبا إلى المجد. وبعد عدة شهور اتصل بمسز هانيس وأخبرها بأن الطفلين غرقا.

بهدوء وعناية شديدة جمعت الشرطة الأدلة ضد هيجنس. وحكى أشخاص آخرون حكاية سيدتي القطار، بينما ذكر آخرون أن هيجنس أخبرهم بأن الطفلين في المنزل أو المدرسة. كذلك فقد أكد حارس ملجأ دايسارت تعرفه على قميصي الضحيتين، موضحًا إقامة الطفلين في الملجأ. ووجدت الشرطة امرأة ذكرت أنها قدمت وجبة مرق أسكتلندي للطفلين في إحدى الليالي الماطرة والعاصفة في شهر نوفمبر سنة 1911.

وتم القبض على هيجنس خلال بضعة أيام بعد العثور على الجثتين، وأُخذ على حين غرة في النزل القديم في بروكسبرن في الساعة الثانية صباحًا. لقد قام أربعة من أفراد الشرطة بطرق باب النزل وأطل مديره الذي كان يبدو أنه حديث عهد بالمكان ولا يعرف هيجنس على وجه اليقين. وأخبر الرجل الشرطة بأن هناك أحد العاملين القدامى الذي لا بد يعرف من هو هيجنس. وصعدوا إليه وكان معه رجل آخر، وعندما سمع بالقصة قام من سريره وقال: "إنهم يريدونني أنا"، وارتدى ملابسه وذهب بهدوء دون أن يُبدي قلقًا أو



اهتمامًا. وعندما سُئل عن ابنه قال إنه لا يدري أين هما، وعندما ووجه بالحقيقة لم يجد ما يقوله.

وبعد ثلاثة أشهر عقدت المحاكمة في محكمة العدالة العليا في إندبرج، وأثارت جدلاً واسعًا لدى الرأي العام لم تُثره قضية من قبل سوى قضية أوسكار سليتر (21) قبل أربع سنوات. وبدا أن الشخص الأقل تأثرًا داخل قاعة المحكمة هو هيجنس نفسه، والذي جلس ساكنًا في مواجهة الجمهور دون أي تعبيرات، وكان حياته لا قيمة لها على الإطلاق. ولم يحاول الدفاع التشكيك في هوية الطفلين أو تعرضهما للقتل، لكنه سعى إلى نفي الإثم عن هيجنس مؤكدًا في كلمته المقتضبة أن الاتهام قائم على افتراض، وأنه يمكن أن يكون هناك أي فرد آخر هو الذي ارتكب الجريمة. كذلك فقد لجأ الدفاع لاحقًا إلى القول بأن المتهم مصاب بمرض الصرع، وأنه قد لا يكون مسئولًا عن تصرفاته. وسأل المحامي صديقي ليتل جون إن كان يمكن أن يعتبر الطبيب الشرعي خبيرًا نفسيًا فأجاب بالنفي. وهكذا تم الاستعانة بطبيين آخرين رأيا أن هيجنس مسئول تمامًا عن تصرفاته. ورد الدفاع بالاستعانة بشهود آخرين شهدوا بأن إبعاد هيجنس عن الجيش كان بسبب مرض الصرع الذي يعاني منه. وكان الشاهد الأخير في القضية هو الدكتور روبرت ستون المحاضر في الأمراض العقلية في جامعة إندبرج، والعالم الفيزيائي في الملجأ الملكي بإندبرج، وقال إنه يعتقد أن الصرع يمكن أن يؤدي إلى درجة من درجات الضعف العقلي. وخلص اللورد جونستون، القاضي في القضية، بعد مراجعة دقيقة للأوراق والأدلة إلى أن العبرة تتمثل في كون هيجنس عاقلًا وقت ارتكاب الجريمة أم لا، وقد انتهوا إلى أنه كان سليمًا ومنتزًا. واجتمع المحلفون لنحو ساعة ونصف، وعادوا ليؤكدوا بالإجماع أن المتهم مذنب، وأنهم يلتمسون الغفران لغياب يد العدالة لفترة طويلة ممتدة بين الجريمة والمحاكمة. وراى صمت عميق على أنحاء قاعة المحاكمة حتى أعلن الحكم بإعدام هيجنس، والذي وقف دون انزعاج ولم يُبد أي تعبيرات هلع أو حزن، وإنما نظر إلى أقاربه وأصدقائه مبتسمًا، قبل اقتياده نحو زنزانه.

ولم يبق هيجنس بنقض الحكم أو محاولة تأجيله. وفي يوم الأربعاء أول أكتوبر سنة 1913 ذهبت لأشهد إعدامه بالاتفاق مع الطبيب هارفي ليتل جون. وكان البناء المعماري بالمدينة قد مد سقالة خشبية فوق بئر لها سلم في غرفة مجاورة لغرفة المتهم، وتم إيقاظ هيجنس في الساعة السابعة صباحًا وتلقى المناولة المقدسة، ثم حضر قاضي تحقيقات المدينة المسئول عن تنفيذ الحكم وقرأ مساعده صيغة الحكم وسببه، وقام مدير السجن بتسليم المتهم إليه وحصل على إيصال بذلك. وفي ذروة التنفيذ كان غريبًا أن يبدو هيجنس أقل الناس اهتمامًا بما يجري حتى دقت الساعة الثامنة، واقتيد المتهم نحو طبلية المشنقة، وُرُبطت قدماه، وألبس قلنسوة بيضاء فوق رأسه، ووضع

حبل المشنقة حول رقبته، وظل رجل الدين يُردد صلواته، وكررها هيجنس خلفه قائلاً: "إنني أضع روعي بين يديك.. يا إلهي اقبلني". ولم يطل الوقت إذ أنزل المزلاج، وحدث السقوط. وبعد مرور ساعة كاملة ذهبت مع طبيب السجن لنفحص جسد المتهم، وتم قطع الحبل ووضع الجثمان في كفن أسود، ودُفن في أرضية السجن (22).

كانت الشمس ساطعة عندما خرجنا من السجن، حيث تجمع أناس كثيرون استعدادًا لسباق موسيلبرج. وكان بعضهم قد شاهد جانبًا من المسير نحو الإعدام من فوق تل كالتون، ولم تكن أسكتلندا بلدًا شهيرًا بالإعدامات، وربما كانت هذه أول عملية إعدام في إدنبرج منذ بداية القرن العشرين؛ لذا فقد بدا الأمر وكأنه عيد روماني، إذ ران صمت طويل قطعتة دقائق الساعة الكبرى، وتعلقت العيون بالأعلام السوداء فوق البرجين في جانبي السجن انتظارًا لرفع إحداها لترفرف في الهواء. وبعد نصف ساعة تشتت الجمع واختفى رويدًا رويدًا.

وقال مساعد قاضي التحقيقات في مؤتمر صحفي عُقد في السجن لممثلي الصحف إن الوفاة كانت لحظية لأن هيجنس كان هادئًا ورابط الجاش حتى النهاية. وأوضح أن هيجنس أراد أن يؤكد أن الحكم عادل وأن الإفراط في الشراب هو سبب إجرامه وانحطاطه. وذكر كانون ستيوارت، رجل الدين الخاص بالسجن، أن هيجنس كان مهتمًا بأن يعرف الناس أنه أقر بعدالة الحكم وأنه ليس لديه رغبة للإفلات من جريمته، وذكر أنه قال: "إن الشراب وإهمال الدين دفعاني للتردي". وأوضح أن هذا الرجل لديه جانب طيب، وهو ما يستحق دعاء أصدقائه له. وفي النهاية نشر مدير السجن خطابًا تلقاه من باتريك هيجنس قبل يوم من إعدامه يقول فيه: "أتمنى من كل قلبي أن تقبلوا مني هذه الكلمة. إنني أشكركم على رعايتكم الطيبة لي في السجن، وأمل أن تعذروا فظاظتي، لكن صدقوني إنني أتكلم من القلب. إنني أريد أن أشكر المستر روس رئيس حرس السجن على طيبته، وأتمنى أن تنقلوا له ذلك. واطلبوا منه أن يشكر جميع الشرطيين والعاملين في السجن على كرمهم وحسن عنايتهم".

كانت هذه هي المرة الأولى لي التي أرى فيها رجلًا يُشنق، وكانت خبرة جديدة لي لكنها غير سعيدة على الإطلاق، خاصة أنني كنت أحد أسباب وصوله إلى المشنقة. وفيما بعد حضرت عدة إعدامات تجعلني لا أنسى أبدًا ذلك الشعور المروع الذي ينتابني كلما رأيت شخصًا يسير على قدميه أمامي وأنا أعرف أنه سيكون بعد لحظات ميتًا.

لقد حدثت الوفاة فورية كما ذكر طبيب السجن، وعندما تحسست نبض الرجل المُنفذ فيه الحكم وجدته ما زال يدق؛ لذا فقد تعجبت من يقين زميلي

الطبيب بما صرح به. وبلا شك فإن انكسار العنق، وانقطاع الحبل الشوكي، يعني أن الموت صار حتميًا، لكن عندما يموت الإنسان، فإن بعض الخلايا تبقى حيّة لفترةٍ ما، وهو ما يجعلنا غير متيقنين من الجزم بحالة الوفاة. وفي حالة رجل مشنوق مثل هيجنس فإن القلب ظل ينبض لفترة قد تطول أو تقصر بعد الوفاة، وما زال الجدل دائرًا بين العلماء إن كانت دورة الدم مستمرة أم لا بعد كسر العنق. كذلك ففي حالة قطع الرأس، فما زلنا لا ندري ماذا يحدث تحديدًا للوعي العام بعد سقوط الرأس عن الجسد، وحسبنا أن نتذكر ما كتبه "سيو" طبيب السلطة الفرنسية البارز في باريس بشأن إعدام شارلوت كورداي (23) في 17 يوليو 1793 إذ ذكر أن واحدًا من مُنفذي الإعدام حمل رأس القتيلة بشعرها الجميل وصفع الوجه أمام الجمهور، فتحول لون الوجه من الشحوب إلى الاحمرار وعبرت ملامحها عن أقصى درجات السخط، واندھش كل مشاهد وصاحوا بهمهمة عالية ضد هذه البربرية الفظيعة والجبانة.

إن الدكتور سيو، وكثيرًا من العلماء والأطباء معه في فرنسا وألمانيا، يرون أن بعض الأفعال تستمر في الحدوث في داخل المخ في الرأس المقطوع وربما محملة ببعض الأفكار والتصورات، وتستمر الأعصاب في حساسيتها، وقد استدلوا بوفاة شارلوت كورداي كدليل على هذا التصور. لكننا لن نعرف أبدًا ما يشعر به الرأس عندما يغادر الجسد، ولو عرف أيُّ منا عمليًا ذلك، فإنه لن يتمكن من توصيل هذه المعرفة لأحد!

وثمة حكاية، مشكوك في صحتها، لكنها تُروى في السياق ذاته، تُشير إلى أنه عندما تم إعدام السير إيفر رارد دجبي (24) بتهمة التواطؤ في قضية البارود، فإن منفذي الإعدام أخرجوا قلبه أمام الناس وهم يصيحون: "هذا قلب الخائن"، وعندئذ سمعوا صوتًا واضحًا يخرج من الرأس وهو يقول: "أنتم كذبة!"

لقد كانت إحدى نتائج قضية هيجنس أنها سُجلت في مجلة الجامعة وتُنسبت إلى ليتل جون هارفي. وفي حقيقة الأمر فإن الكشف عن هوية الجسدين كانت مسئوليتي أنا، وكذلك إبقاؤها كمثال يُدرس للطلبة. لقد رأيت خلال التشريح ضرورة الاحتفاظ ببعض أجزاء الجسدين لأغراض تعليمية، واقترحت ذلك على ليتل جون هارفي بصوت خفيض خلال التشريح، ورد بأن الفكرة جيدة. وكان معنا في القاعة شرطيان، فطلب منهما الخروج معه للحديث في تفاصيل القضية، حتى تمكنت من قطع بعض الأجزاء، ولف الكفن على الباقي ليتم دفنه. وأخبرت هارفي بأنني سأخذ المعدة معي إلى إدنبرج لأجري عليها تحليلات، فسألني عمًا أخذته من أجزاء أخرى فأجبته بأنني أخذت الرأس

والساق والذراع من كل جسد، فضلًا عن الأعضاء الداخلية، وشكرني الرجل على صنيعي.

ولمّا لم تكن هناك مواصلات في ذلك الوقت سوى القطار، فقد ركبته ومعني حقيبتني وفيها أعضاء من الجثتين، وكان القطار مزدحمًا والطقس حارًا، ورغم أن النوافذ كانت مفتوحة إلا أنني رأيت كثيرًا من الركاب يسدون أنوفهم بأيديهم وينظرون إلى أحذية بعضهم بعضًا، ولم أتعب فقد كانت الرائحة نفاذة.

وهكذا تم وضع الأجزاء كافة في متحف الطب الشرعي بالجامعة، ويمكن للقراء أن يروا هذه الأجزاء حتى يومنا هذا، فما زال يتم استخدامها لتوضيح كيفية التشريح للطلبة. لقد تم الحفظ بشكل جيد حتى إن جرح فروة الرأس لدى وليام ابن هيجنس ما زال ظاهرًا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الرابع

### مغامرات في مصر

من البدايات أحببت الطب الشرعي. كنت أمارسه مع طب العيون، لكن عندما كان عليّ أن أختار بينهما لم أتردد في اختيار الطب الشرعي. لقد كنت أعمل في كلا المجالين عندما التحقت بقسم هارفي ليتل جون الخاص بطب العيون في المستشفى الملكي صباحًا، والطب الشرعي في الجامعة مساءً. وعندما وجدت أنني غير قادر على الموازنة بينهما تخلت تمامًا عن طب العيون. ولمّا كان الطب الشرعي تخصصًا دقيقًا، فقد اخترت معه تخصصًا آخر هو الصحة العامة.

وحصلت على الماجستير مع مرتبة الشرف عام 1914 ومعها ميدالية ذهبية وجائزة أليسون (25). في الوقت ذاته، فقد حصلت على دبلومة في الصحة العامة ما جعلني جديرًا بالحصول على وظيفة لائقة. وبالفعل قررت الحكومة المصرية اختيار مساعد لطبيبها الشرعي هاملتون فتقدمت للوظيفة وتم قبولي، وكان عليّ أن أنتظر التصديق على القرار، وهو ما استلزم وقتًا طويلًا. وفي غضون ذلك تلقيت خطابًا من صديقي القديم تومي هوراكس، والذي ذهب إلى نيوزيلندا، يخبرني فيه عن فرصة في قطاع الصحة الحكومي هناك. وسألني إن كان عليه أن يقدم فيها فأجبت بالإيجاب، وبعد أيام ذهبت للالتقاء باللجنة العليا لنيوزيلندا، وبعد أسابيع قليلة أبحرنا إلى هناك.

كنا وقتها في يوليو 1914 ولم تكن لديّ فكرة أن العالم على حافة الحرب، وكنا في البحر الأحمر عندما بدأت الحرب، ولمّا وصلنا إلى نيوزيلندا تم إرسالنا إلى دونيدن كمسئول طبي للصحة في أوتاجو. وتطوعت للخدمة العسكرية إلا أن الإدارة الصحية رفضت الاستغناء عني، وهكذا نُقلت إلى ولنجتون وحصلت على رتبة نقيب ثم رُقيت إلى رائد في قوات نيوزيلندا بواجبات عسكرية في عدة معسكرات مختلفة إلى جانب عملي الصحي المدني.

كان المعسكر الرئيسي في ترينثام، وأخبروني بأنه تحت هيمنة وباء التيفود الخطير. ووجدت المعسكر مزدحمًا على نحو فادح، وخاليًا من مستلزمات الوقاية العادية. وبدأ عشرات الرجال يتساقطون وتحولت إسطبلات الخيول المجاورة إلى مستشفى طوارئ. والمعروف أن التيفود يزدهر في الأجواء المزدحمة غير الصحية، لكنني بعد فحص المعسكر والكشف على جميع الرجال خلصت إلى أن المشكلة ليست في التيفود وحده، وهذا الرأي لم يلقَ أذاتًا صاغية لدى رؤسائي الذين تساءلوا عمّا أعرفه عن التيفود. وبالطبع لم

تكن القضية فيما أعرفه أو أجهله عن التيفود، لكنني كنت أرى أنه لا يمكن للوباء أن ينتشر إلا في ظل وجود قمل.

وهكذا فقد شخّصت المرض مؤقتًا باعتباره التهابًا سحائيًا نخاعيًا وهو ما تأكد فيما بعد معمليًا. وأديت العمل بعد ذلك بمساعدة المهندسين حيث قمنا بتحويل المعسكر إلى معسكر دائم موصول بالمياه ويضم حمامات ودورات مياه وغرفًا جافة، حتى توقفت الإصابات بالالتهاب السحائي.

وظللت في عملي في نيوزيلندا حتى سنة 1917 عندما مات الدكتور هاملتون فجأة في القاهرة وأبرقت الحكومة المصرية (26) لي تطلّبي محله، مع إضافة تكليفي بإلقاء محاضرات في الطب الشرعي في كلية قصر العيني. ووافقت حكومة نيوزيلندا على الاستغناء عني وأبحرت في سفينة عسكرية إلى الشرق الأوسط.

وكان قطاع الطب الشرعي الذي صرت مسئولًا عنه في القاهرة تابعًا لهيئة النيابة في وزارة العدل، والتي كان يرأسها النائب العام، وهو ما كان يختلف عمّا هو معمول به في إنجلترا. وكان للنيابة في مصر مسئولية تجاه التحقيقات الجنائية؛ لذا فقد كانت تهيمن على الشرطة، وتتولى مهمة استجواب الشهود وإصدار أوامر القبض على المشتبه فيهم، كما تتولى مهمة تحويل القضايا إلى المحاكم ووقتها تصبح النيابة بمثابة مدع عام ضد المتهم. وكل هذا يماثل النظام الفرنسي لا الإنجليزي، ويرجع هذا إلى اعتماد القانون الجنائي في مصر على شريعة نابليون (27).

لقد كان قطاع الطب الشرعي جزءًا رئيسيًا من مؤسسة النيابة؛ لذا فقد كان موظفين حكوميين تمامًا. ولمّا توليت المسئولية كان فريق العمل يتكون من طبيين مصريين وعدد من الكتبة والمساعدين. ولا شك أن الطبيين تميزا بخبرات عميقة تحققت نتاج تدريب جيد وحقيقي استمر لسنوات طويلة. وكان الطبيان نموذجين متناقضين، فالدكتور أحمد عامر (28) ، بدأ رجلًا ريفيًا من أصحاب الأملاك وينتمي لعائلة كبيرة ويعرف الفلاحين جيدًا. أما الدكتور محمود ماهر (29) ، فقد كان رجلًا حضريًا ينتمي هو الآخر لعائلة سياسية معروفة، فقد كان شقيقه أحمد ماهر رئيس الوزراء المصري الذي اغتيل سنة 1945. والحقيقة فإنني استفدت كثيرًا من كلا الرجلين اللذين ساعداني على التكيف والتأقلم مع العادات المصرية التي قد تتصل بأعمالنا.

بدا العمل كثيفًا في قطاع الطب الشرعي، إذ كان علينا مراجعة كافة الجرائم الهامة التي جرت في جميع أنحاء البلاد، والتي تُقدر بنحو ألف جريمة قتل، وأكثر من عدة آلاف محاولة قتل كل عام. وفي بداية العمل واجهت مشكلة عدم وجود معمل خاص بالقطاع، حتى إن معظم التحليلات والأنشطة العلمية

الأخرى كان يتم إجراؤها في المعامل الحكومية أو في كلية الطب. ولحسن الحظ كان كل من آرثر لوكاس في المعامل الحكومية، وموريس كوليس في معامل كلية الطب، وتمتعا بكفاءة عالية. وكنت أرى أن العمل الجيد ينتج عن اتحاد وثيق بين أقسام الطب والأقسام العلمية الأخرى، واستطعت أن أحقق تعاونًا وثيقًا في هذا المجال، بل واستطعت أيضًا أن أنقل "كوليس" من كلية الطب ليُصبح مسئولًا عن المعامل لصالح الطب الشرعي. وتطورت هذه المعامل بسرعة وتم إضافة التصوير الفوتوغرافي وأشعة إكس ونجحت في تأهيل بعض الكتبة للقيام بأعمالها. وهكذا فقد صار لدينا خلال سنوات قليلة أهم قطاع طب شرعي في العالم، ولا أجنب الحقيقة إذا قلت إنه كان أيضًا أكثر قسم طب شرعي انشغالا على وجه البسيطة.

بمنطق ساخر قلت: "إن لي جلدًا حساسًا وهو سلاح". وكانت القضية غريبة بعض الشيء لكنها لا تُنسى، فقد كان مدير أحد السجون الرئيسية في مصر يُحاكم بتهمة إساءة معاملة مسجون بضربه بالسياط. وقام الدكتور أحمد عامر بفحص المسجون وكتب تقريرًا يؤكد وجود علامات على جسده يعتقد أنها حدثت بفعل السياط. وقال ممثل الدفاع إن هذا التقرير تافه واستخرج تقارير مضادة من ستة أطباء آخرين من بينهم طبيبان بريطانيان. وتم تحويل القضية لي وفحصت المسجون واتفقت في الرأي مع الدكتور "عامر"، وخلال المحاكمة اقترحت إجراء مواجهة بين الشهود الأطباء في كلا الجانبين قبل أن أقدم إفادتي رسميًا. وتم الاستجابة لمقترحي، وأحضر المسجون أمامنا للفحص المشترك، وقلت للأطباء: "انظروا إلى هذا الجرح، إن هذه الخطوط تشبه خطوط الترام وهي لا توجد إلا نتاج ضرب سوط، وتأخذ شكلًا دائريًا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال سوط". وأشرت إلى نهايات الجروح وقلت إنها تأخذ شكلًا متعرجًا. ولم يقتنع الأطباء الستة، فقلت لهم: "إن هناك طريقة وحيدة لإقناعكم". ورفعت السوط واتسعت عيونهم دهشة وظنوا أنني سأستخدمه معهم، وازدادت دهشتهم عندما هويت به على ذراعي وصحت فيهم: "إن لي جلدًا حساسًا"، وبعد دقائق أظهر ذراعي علامات شبيهة تمامًا بجراح المسجون. وقال الطبيبان البريطانيان إنهما اقتنعا تمامًا وانسحبا من القضية ثم تبعهما طبيب سوري كان ضمن الشهود. أما الباقيان وهما طبيبان أحدهما مصري والآخر يوناني فقد رفضا الاقتناع، واستمرت المحاكمة وقدمت دليلي وهو السوط أمام القاضي، وأدين مدير السجن بتهمة تعذيب المسجون (30).

كانت هذه القضية بسيطة للغاية لكنها كانت لافتة لي للمشاركة بنفسى كعنصر مرجح في القضية، وأثار ذلك حالة من الجدل والإعجاب لدى المحامين الشبان في القاهرة. وبعد نحو ثلاثين عامًا كنت أزور بيروت والتقيت هناك بمحام ذكرني بالقضية وأخبرني بتأثيراتها عليهم، ليس بسبب



استعراضي بالسوط داخل المحكمة، وإنما لأنني وقفت كموظف حكومي إلى جانب مسجون ضد موظف حكومي آخر.

إن مهمة القانون في تصوري هي تحقيق العدل، وأي شاهد من الخبراء يتم استدعاؤه سواء من خلال الدفاع أو المدعي فإنه يقدم خدمة للقانون والعدالة. وربما غير رأي أحد الخبراء موقف إنسان ما في قضية بعينها؛ لذا فإن عليه أن يركز على الحقائق لا على تأكيد رأيه، ودون النظر إن كانت شهادته تقوي أو تضعف موقف المتهم في القضية أو حتى تهدم أركان القضية كلها. لقد قلت مرارًا إن رأي الخبير الشرعي قد يكون مصيريًا وقد يؤدي بإنسان إلى الموت أو يحرره تمامًا.

ومع ذلك، فإنني أرى أن الأدلة العملية أصدق من أي شاهد؛ لأن الإنسان مهما كانت درجة صدقه يُمكن أن يكذب، لكن الحقائق لا تتغير أبدًا. لقد كان ذلك واضحًا عندي في قضية قتل مهمة عُرضت عليّ في القاهرة، إذ كان من الضروري جدًّا تحديد توقيت الوفاة. ولما كان الضحية رجلًا فرنسيًا فقد طلب مني النائب العام أن أعاين الجثة في موقع الحادث، خاصة أن مقتل أي أجنبي عن طريق مصري يُثير بعض الشبهات السياسية. وفي مصر في ذلك الوقت كان نظام الامتيازات الأجنبية (31) يُتيح حقوقًا محددة للأجانب، خاصة فيما يتعلق بالشقيين الجنائي والمدني، فإذا جرى حادث ما واقتصر المتهمون والضحايا على الأجانب فإن الأمر برمته يخضع للمحاكم القنصلية، لكن إذا اختلط في القضية المصريون والأجانب تُحال القضية للمحاكم المختلطة؛ لذا فقد تم تعيين طبيب فرنسي في هذه القضية من خلال القنصل الفرنسي للمشاركة في عملية التشريح، بينما كنت أنا أمثل الجانب المصري.

لقد وجد المجني عليه مقتولًا في منزله، والذي بدا مُشيديًا بطريقة غريبة جدًّا حيث ضم ممرًا طويلًا منفتحًا على عدة غرف متراصة لكل منها شرفة. وعُثر على القتل في آخر غرفة من هذه الغرف على سريره مصابًا بعدة جراح في الرأس، وإلى جواره سقطت ناموسيته وتقطعت، ما يشير إلى أن القتل حدث له خلال نومه.

وكشفت التحريات أن القتل شخص منحل أخلاقيًا وأنه يقوم بتأجير غرف منزله للراغبين في المعاشرة الجنسية مقابل أجر ما؛ لذا فقد وجدنا في الغرفة المقابلة لغرفته كافة الأدوات والمستلزمات اللازمة للخلاعة والتي أوصى بها الروائي الصيني كاي لانج (32) في رواياته، ومن بينها أريكة عثمانية كبيرة مزخرفة برسوم لغلمان شرقيين. وعلى المائدة وُجدت بقايا أطعمة فخمة لشخصين مكونة من أطباق عديدة رُصّت بأناقة شديدة، إلى جانب كأسَي شامبانيا وآخرين للبراندي ومنفضة سجائر وثلاث سجائر مزودة بمباسم أنيقة، وصار من الواضح أن هذه الغرفة ضمت رجلًا وامرأة تعشيا معًا



وقضيا المساء فيها. ومن خلال الطعام علمت الشرطة أنه تم إحضاره من فندقٍ شبرد، وأنه أرسل إلى رجل وامرأة باسميهما. لكن المشكلة بدت في أن كلا من الحبيين متزوج، ولكل منهما عائلة لها احترامها في مجتمع القاهرة. وكان تخوف الشرطة أن يتسبب استدعاؤهما للاستجواب في فضيحة ما لهما وانهيأرتائيهما، خاصة أن الجريمة قد تكون حدثت بعد ذلك التوقيت؛ لذا فإن تحديد موعد وقوع الجريمة كان يُمثل أهمية كبيرة، وبالفعل استبعدت الشرطة استجوابهما إلا حال الضرورة والتي تمثلت في أن تكون الجريمة قد حدثت في الغرفة المقابلة لغرفتهما قبل أو أثناء تواجدهما في المنزل.

وجدت الجثة في منتصف النهار، وقمنا بفحصها في بداية المساء، ووجدنا سبع كدمات منفصلة في الجانب الأيمن من الرأس، وبدت جميعها متوازية الخطوط ما يعني أن القاتل ضرب القتييل الضربة الأولى لشل حركته ثم تابع ضرباته في المكان نفسه للتأكد من موت الضحية. ولم تكن في الغرفة أي علامات تدل على شجار، وكان المجني عليه مرتديًا قميصًا نهاريًا، وفي قدميه جوربان، وإلى جواره وجدت بعض ملابس النوم غير المستخدمة. ومن خلال التلون الرمي وعلامات أخرى على الجثة أيقنت أنها لم تتحرك من مكانها بعد ما تلقته من ضربات. وعلى طاولة صغيرة في الغرفة وجدت بقايا وجبة خفيفة تشابهت مع بقايا الطعام في معدة القتييل، والذي لم يُهضم بعد ما يعني أن القتييل تناوله قبل الوفاة بساعة واحدة. وكان الجثمان متيسبًا بالكامل عند بدء التشريح، وبدأ التيبس يزول رويدًا، ولما كُنَّا في شهر مايو فإن التيبس غالبًا ما يستغرق أربعًا وعشرين ساعة لبدء زواله. كما تأكد مرور مثل هذا الوقت من خلال ظهور ألياف طفيفة فوق منطقة الزائدة نتيجة بدء التعفن. وخلصت في النهاية إلى أن الرجل تعرض للهجوم خلال قيلولة ما بعد الغداء وأن الوفاة حدثت بين الساعة الواحدة والثانية ظهرًا في اليوم السابق. كما ظهر جليًا أن القاتل معروف للقتيل ويعرف تفاصيل البيت جيدًا.

واتفق معي زميلي الفرنسي في كل ما ذهبت إليه بشأن ظروف الوفاة، لكنه اختلف تمامًا في توقيت الوفاة وقال إنه يستبعد تمامًا أن تتم الجريمة في وضح النهار، ورأى أن الحادث جرى في الغالب في مساء الليلة السابقة. ولما كنت قد حزت خبرة عظيمة في معرفة توقيتات الوفاة في مصر فقد أكدت مرارًا أنني على صواب، وحللت للرجل أجواء ما دفعني لتحديد تصوري بدءًا بوضع الجثة والملابس التي كانت عليها، مرورًا بحالة الطعام في المعدة، فضلًا عن حالة التعفن التي كانت عليها الجثة. لكن رغم ذلك لم يقتنع زميلي وسألته عن السبب فقال إن الضحية لم تمت ظهر أمس؛ لأنه يعرف شخصًا رأى القتييل في الليلة الماضية حيًّا!

وكان أهم ما تعلمته في مصر، هو أنه عندما يتحدد أمر ما عن طريق دليل علمي، وتعارض هذا الأمر مع شهادة شاهد عيان، فإن شاهد العيان لا بد أن يكون مخطئًا أو متعمدًا للكذب. وهكذا قلت، لكن زميلي لم يتزحزح عن موقفه. وقال إن شاهد العيان صديق ثقة وإنه ليس لديه سبب لاختلاق شهادته وغير معقول أن يخطئ. وهكذا فقد أرسلنا تقريرين منفصلين إلى النائب العام اتفقنا فيهما على كل شيءٍ واختلفنا فقط في موعد الوفاة.

وهنا، لم يكن توقيت الجريمة متعلقًا بحياة شخص ما وإنما كان مرتبطًا بمشكلة اجتماعية لحبيين شاء الحظ أن يكونا في الغرفة المقابلة لغرفة القتل. ولحسن حظهما، فقد نجيا من الاستدعاء والاستجواب والفضيحة عندما تم القبض على خادم القتل واعترف للشرطة بارتكابه للجريمة قبل أن يتم استدعاؤهما. وقال الخادم في اعترافه إنه استاء من إرغامه على إدارة اللقاءات الجنسية للآخرين دون أجر، وإنه انتظر حتى انتهى سيده من تناول غدائه ودخل عليه وضربه بسيخ تقلب المدفأة فوق رأسه، وهكذا فقد تحققت من أن الوفاة جرت في الوقت الذي قمت بتحديدته. وتم فيما بعد استبعاد شهادة شاهد العيان، الذي تحدث عنه زميلي الطبيب الفرنسي، وتأكدت براءة العاشقين اللذين ما زالا يحوزان ثقة زوجيهما، وفكرت كيف كانا يتبادلان المداعبات في غرفة وهما لا يعرفان أن الغرفة المجاورة لهما تحوي جثة قتيل كان غارقًا في دمه! (33)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وثمة مثال آخر يوضح أهمية الدليل المعلمي في مواجهة شهادة الشهود، وهو ما ظهر في قضية مقتل رجل بالإسكندرية. وقد علمت بالقضية عندما تلقيت حزمة ملابس ملطخة بالدماء، ووفقًا للتقرير المرفق معها، فقد كانت القضية مكتملة الأركان. وكان كل ما ينبغي عليّ فعله هو تأكيد ما انتهت إليه تحقيقات النيابة. وقرأت الأوراق وعرفت منها أن هناك شاهدين شاهدا القاتل واقفًا أمام القتل في الشارع عندما أخرج مسدسًا وأطلق منه رصاصة على الضحية، فأمسك الضحية بساقه اليسرى، ودار حول نفسه دورة وسقط على الأرض، وزحف قليلًا عندما انقضَّ عليه القاتل وأطلق الرصاص مرة أخرى عليه من الظهر. وساعتها قبض الرجل على ساقه اليمنى ثم ترنح على مبعدة 100 ياردة وسقط مرة أخرى على الأرض. وعند نقله إلى المستشفى مات في الطريق.

وللوهلة الأولى بدت حكاية الشاهدين مقنعة تمامًا ومتطابقة مع تقرير التشريح الأولي حيث وُجد جرحان في كل ساق بالجثة، وبدا جرح الساق اليسرى وكأنه حدث من خلال إطلاق النار من وضع المواجهة، بينما ظهر في الساق الأخرى وكان العيار انطلق من الخلف، وحدثت الوفاة نتيجة النزيف.

وبهذا التقرير تم دفن الجثمان وحولت القضية للمحاكمة وتم إرسال الملابس لي لكتابة تقرير إضافي عنها. لكنني هنا اكتشفت أن هناك خطأ ما. فنقبنا الرصاص كانا واضحين وأثار الدماء غزيرة لدرجة أن لون الملابس كان فاقعًا عند منطقة الثقبين، وظهرت بقية الملابس خالية من الدماء. وهذا يعني شيئًا وحيدًا هو أن الضحية كان واقفًا عند إطلاق الرصاص عليه وأنه وقع على الفور عند إصابته ولم يجر بعيدًا. ولو ظل القتل واقفًا بعد الرصاصة الأولى، فإن مجرى الدماء سيجعلها تُغطي كامل الملابس في منطقة الساقين، وهو ما يعني أن حكاية سقوط القتل على بعد 100 ياردة كلها ملفقة.

وشعرت بأن هناك أمرًا آخر خاطئًا في التقرير، وهو أن ثقب الرصاصتين لا يكشفان يقينًا إذا ما كانت الرصاصتان قد انطلقتا من الأمام أم من الخلف. وبدا المنطق الأقرب هو أن ثقب الساق اليميني جاء من ناحية الساق اليسرى. وعلى الفور طلبت استخراج الجثة لمناظرتها مرة أخرى. واكتشفت بالفعل أن القتل تلقى رصاصة واحدة وأنها ثقت ساقه اليسرى ثم خرجت منها لتثقب الساق الأخرى. واتضح أن الرصاصة لم تُطلق من مسدس وإنما من بندقية سريعة الطلقات. ويعني ذلك أن العيار اخترق الساقين وأن القتل سقط على الفور، ولم يمش لبضع ياردات كما أكد الشاهدان.

وتم استدعائي من قبل المحكمة، وسردت ما اكتشفته، وما يعنيه ذلك، وناقشني الدفاع في القضية، وكان واضحًا أن شهادتي في القضية قد هدمت أدلة الاتهام تمامًا.

وكانت هذه القضية ضمن قضايا عديدة تسببت أدلتي العلمية في هدم اتهامات ضد متهمين أبرياء اعتمادًا على شهود زور، وهو ما أكسبني احترامًا وتقديرًا وثقة لدى كثير من الهيئات القانونية لدرجة استدعائي للشهادة كخبير في كثير من القضايا الجنائية. وهكذا صارت تقاريرنا في الطب الشرعي معتمدة ومقبولة سواء من جانب الادعاء أو الدفاع، ولم أشارك بنفسني في المحاكمات إلا في تلك القضايا المهمة والصعبة.

إن ذلك بلا شك جعل حياتي في مصر أسهل، ومسئولياتي أكبر. ولم أكن سعيدًا بتقبل اكتشافاتي وملاحظاتي دون نقاش، بقدر سعادتي بأن تساعد تلك الاكتشافات في إضافة جوانب خافية في القضايا سعيًا للعدالة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وأذكر قضية شبيهة لقضية الإسكندرية وكان المتهم فيها رجل شرطة، وهو لم ينكر إطلاق الرصاص لكنه أصر على أنه بريء من جريمة القتل. وبدأت القضية بالنسبة لي بكومة ملابس ملطخة أيضًا، وأكدت ما تضمنه التقرير. وكان هناك اتفاق على قبول الرواية المكتوبة وهي أن جريمة سرقة حدثت

وشوهد السارق وهو يهرب، ونادى عليه الشرطي ليقف، لكنه استمر في الركض، وأطلق الشرطي النار ولكن الطريد اختفى، وعلى مبعده وجدت جثة اللص في منطقة زراعية. وكان منطقيًا أن اللص أصيب بالرصاص وأخذ ينزف وهو يجري حتى مات متأثرًا بإصابة الشرطي له، إلا أن الطبيب المحلي الذي أجرى عملية التشريح أكد أن هناك رصاصتين. وذكر الطبيب أن الرصاصة الأولى أطلقت من الأمام واستقرت في العضلات في ظهر الفخذ. أما الرصاصة الثانية فقد أصابت الضحية في ظهره واخترقته لتخرج من أسفل البطن. ورأى الطبيب أن القتل أصيب مرتين، واحدة في الفخذ، ثم سقط وتلقى الثانية بعد سقوطه وعلى ظهره، ولو تأكد ذلك، فإن الشرطي سيتحول في نظر القانون إلى قاتل. لكن الشرطي كرر مرارًا أنه أطلق الرصاص مرة واحدة فقط. وبعدها فقد اختفى الطريد تمامًا.

ورغم ثناء رؤساء الشرطي عليه، واستبعادهم قسوته، فإن الدليل العلمي دفعهم للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة بتهمة القتل.

ونظرت في الملابس، وكانت قميصًا وجلبابًا، ونظرت لثلاثة ثقوب فيها، ووجدت إحداها. كان موضع دخول الرصاصة في الظهر، وموضع خروجها في الأمام، ووجدت أيضًا ثقب في الأمام يشير للرصاصة الساكنة في الفخذ. ونظرت إلى القميص ووجدت عدة ثقوب فيه تتخلل الثقبين الأساسيين، واستطعت تصور أن القتل تعرض لإطلاق رصاصة واحدة. واستخرجت الجثمان، وطابقت على وضع الركض، وعليه الملابس واستطعت حل المعضلة، إذ انطلقت الرصاصة من الظهر وخرجت من البطن، ثم دخلت مرة أخرى خلال حركة الركض في الفخذ اليسرى. وهكذا وضعت تقريرى، وهو ما تطابق مع رواية الشرطي، وتم تبرئته وعاد إلى الخدمة مرة أخرى.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

بعد عدة سنوات من استقرارى في القاهرة زارنى يومًا أستاذى هارفى ليتل جون، والذي كان مهتمًا للغاية بمعملى لدرجة أنه زاره قبل زيارة الأهرام عند قدومه لأول مرة لمصر. وعندما أخذته في جولة داخل المعمل نظر باستغراب لعدد من الأوعية المرصوفة معًا بشكل لافت وسألنى عنها، فقلت له إنها اختبارات للسموم. فقال إنه يعرف أنها كذلك، لكن ما السبب في وضع عدد كبير جدًا منها بهذا الشكل؟ فقلت له إنها جميعًا تخص قضايا قتل قيد التحقيق. وسكت الرجل ولم يصدق أنني أجري كل هذه الاختبارات في الوقت ذاته. وكان الاختبار يتم بحثًا عن الزرنيخ. وما رآه ليتل جون لم يكن استثنائيًا، فقد كانت جرائم التسميم بالزرنيخ شائعة جدًا في مصر، لدرجة أنني قضيت أحد عشر عامًا في القاهرة لم يخلُ يوم فيها من إجراء اختبار بحث عن الزرنيخ في جسد متوفٍ.

كان القتل بالسم متكررًا ومركزًا على استخدام الزرنيخ لأنه الأصعب في العلاج، والأبعد عن الكشف. وقد قدمت عدة أدلة اتهام في قضايا قتل بالزرنيخ تزيد على عدة مئات خلال تواجدي في مصر. وفي الغالب كانت تقارير يتم قبولها، ولم تكن هناك أي صعوبات في إثبات ارتكاب قاتل لجريمته؛ لأن طرق القتل وأجواءه بدت مكررة.

لكن دومًا كانت هناك قضايا استثنائية لا يمكن نسيانها، ومنها قضية شخص متوسط العمر قدم من قريته إلى القاهرة وهو مريض ومات فور وصوله. وكان لديه كل العلامات الخاصة بالتسمم بالزرنيخ بما فيها القيء والإسهال. وقمت باختبارات الفحص بنفسي، وتوقعت وجود سم الزرنيخ وتأكدت من ذلك باختبارات كيميائية على محتويات المعدة. وأرسلت نتائج التحليل إلى النيابة بالطريق المعتاد، ولم أكن أعرف أن وزارة الصحة كانت قد صنفت الحالة باعتبارها كوليرا وأوصت بعدم لمس الجثة بتاتًا. ومن المعروف أن الكوليرا كانت من أشد الأوبئة انتشارًا في الشرق، وكان يتم اتخاذ أعلى درجات الحيطة للوقاية من عدواها. ولم يكن مسموحًا بإجراء أي تحاليل للضحايا؛ لذا فقد انزعجت وزارة الصحة عندما علمت أنه تم إجراء تشريح للجثمان، وأنتي كتبت في تقريرتي أن الوفاة لم تكن نتيجة الكوليرا وإنما نتيجة التسمم بالزرنيخ. ورفضت الإدارة الصحية تصوري تمامًا وواجهني أحد الضباط مهددًا وهو يقول إن الرجل لم يمت وحده بالكوليرا، ولكن هناك عدد كبير من أفراد أسرته ماتوا بنفس الأعراض. وأوضح أن وزارة الصحة قامت بعزل منزله داخل القرية، واتخذت كافة الإجراءات الاحترازية المعمول بها عند ظهور حالات كوليرا.

وقد كنت واثقًا من تحليلي لسبب الوفاة، بل رأيت أيضًا أن أفراد أسرته ماتوا لنفس السبب، إذ لم يكن هناك ما يقنعني بأن ما ذهبت إليه وزارة الصحة صائبًا. وعلى العكس فقد وجدت في جسد المتوفى الزرنيخ نفسه، وشعرت بأن زوجته، وابنته، وابنه الأكبر ماتوا جميعًا بالسم وأن هناك سلسلة جرائم قتل. وعلى الفور قدمت طلبًا للسلطات لاستخراج كافة الجثث وتشريحها، لأجد كما توقعت بقايا الزرنيخ موجودة في كافة الجثث. وتوصلت إلى أن الابن الأصغر تخلص من الأسرة كلها بعد أن رفض الأب زواجه.

وربما كانت إحدى علامات التحضر والتطور أن جرائم المصلحة في المجتمعات الأكثر تقدمًا تزيد على جرائم الثأر، لكن في مصر فإن الثأر - على خلاف أوروبا - يمثل دافعًا مشتركًا لكثير من الجرائم؛ لذا فإن الزرنيخ لم يكن يُستخدم فقط لتسميم عدو، وإنما أيضًا لتسميم ماشيته، حيث كان يتم خلطه كبودرة في أجولة الذرة. وكان البعض الآخر يصنع للماشية فطيرة ذرة ممتلئة

بالمسامير والإبر، وهكذا تُحدث الرءوس الحادة لتلك الذخيرة جراحًا في أمعاء الماشية فتسقط ميتة خلال بضعة أيام.

وثمة سُم آخر شاع إلى جانب الزرنيخ هو بذور التفاح الشوكي، والهيبيان، ويتم خلطها بالتمر المطحون أو التين أو رشها في القهوة. وكان من النادر استخدامها في القتل العمد، واقتصر الأمر على اللصوص الذين يرغبون في تخدير مَنْ يهمون بسرقتهم. وفي بعض الأحيان يقدم مسافر إلى آخر بعض التمر المخلوط ببذور الهيبيان، ويتحدثان معًا لفترة وفجأة يسقط الضحية ويغط في نوم عميق، وفي أثناء ذلك يتم سرقة من كل ما يملكه. وإذا كان محظوظًا فإنه يفيق بعد فترة ليجد كل ملابسه وما يملكه قد اختفى. ولقد عاينت حالات عديدة بهذا الشكل في المستشفى خلال خدمتي.

وشاعت عمليات نبش القبور واستخراج الجثث. ففي الطقس الحار، تتحلل الأجساد بعد أربع وعشرين ساعة من الوفاة، وفي الغالب فإن الشبهات تُثار لدى السلطات بعد عملية الدفن. وفي خارج القاهرة، فإن عملية استخراج جثة مدفونة تخضع لتقاليد معينة. وكنت أسافر دائمًا مع تابعين معتادين هما كاتب وحارس، وباعتباري طبيبًا شرعيًّا فقد كان لي حق التوقف في أي مكان لألتقي بالعمدة المحلي والخفر وأخبرهم بمهمتي لنذهب معًا إلى المدفن، وأقوم بفحص الجثة أو ما تبقى منها في الهواء الطلق وبعد الانتهاء من عملي أجلس لأستمتع بطعام الغداء. ومثل هذا الغداء كان في الغالب شديد الإبهار، حيث يزيد عدد الأطباق المقدمة على عشرة أطباق من بينها خروف مشوي! وباعتباري ضيفًا مهمًّا فقد كان صعبًا أن أحافظ على معدتي سليمة، وإذا رفضت طعامًا يعود مرة أخرى دون أن يتذوقه أحد. لقد كانت الوجبات دائمًا صعبة الالتهام بعد مشهد التشريح، وأحيانًا قبل أن يتم إعادة دفن بقايا الجثث. ورغم ذلك فإن شناعة الوضع لم تكن تؤثر على التقاليد المتبعة معي كضيف مهم (34).

كانت معظم عمليات الدفن تتم على السطح مع بناء شاهد صغير فوق كل جسد، دون وضع أيِّ من الأجساد في توابيت مغلقة؛ لذا فإن عملية التحلل كانت تتم بشكل أسرع حتى إن شيئًا بخلاف العظم لا يبقى بعد مرور شهر على الدفن. ولا بد أن سرعة التعفن كانت دافعًا للقتلة المصريين للولع بالتخلص السري من أجساد ضحاياهم نظرًا لأن ذلك يتسبب في صعوبة التعرف عليهم من الأساس. لكن في بعض الأحيان كُنَّا نتمكن من التعرف على هويات الضحايا من خلال اختبارات معينة لبعض الألياف الصغيرة للأنسجة وبقايا العظام.

وكمثال واضح على ذلك قضية أحد أصحاب الأطيان، والذي أبلغ عن اختفائه رغم تمتعه بصحة جيدة. وحامت الشبهات حول ابنه المعروف بسوء سلوكه

وتشككت الشرطة في أن يكون قد قام بقتله، لكن لم تكن هناك جثة، ما يعني أنه لم تكن هناك قضية. واستمرت تحقيقات الشرطة في اختفاء الرجل دون قضية حتى تلقت بعد عدة شهور بلاغًا من مجهول يفيد بقيام الابن بقتل والده محددًا مكان دفن الجثة إلى جوار أحد مصارف المياه. وبالفعل قامت الشرطة بالحفر في الموضع المذكور لتجد جمجمة ومجموعة من العظام وبقايا أنسجة متحللة، إلى جانب قطع ملابس عبارة عن معطف يُناسب شخصًا يمثل طبقة أكثر رُقيًا من الفلاحين. وتم إرسال هذه الأشياء لي مع تقرير بالإخبارية التي تلقتها الشرطة، واستغرقت في العمل. بدأت بالجمجمة لتؤكد أنها جمجمة بشرية ثم أكملت فحص العظام، وقيمت بقياس طول وعرض الجمجمة، وفحصت عظام الفكين لتأكد أنها جمجمة شخص مصري لا هو أوربي ولا زنجي. كذلك فقد بدا لي أن الجمجمة تخص ذكرًا لا أنثى. واستطعت تقدير عمر المتوفى بما يزيد على الستين عامًا من خلال خطوط التحام عظام الجمجمة، ثم فحصت الفكين ووجدت أن فكه العلوي يكاد يخلو من الأسنان ما يدل على خلعه قبل الوفاة بسنوات، كذلك فقد كان الجانب الأيمن من الفك السفلي يخلو من أسنان عديدة قد تم خلعه على مدى عدة سنوات، وبقيت في الجانب الأيسر منه ثلاثة ضروس بدا أنها كانت تعمل بكفاءة وتحتك بما يقابلها في الفك العلوي ما يشير إلى أن القتل كان لديه طاقم أسنان علوية. وعلى فروة الرأس وجدت بقايا شعر مصبوغ باللون الأسود ما يعني أن الرجل كان يصيغ شعره، وحاولت تحديد نوع الصبغة لكن كل ما عرفته أنها ليست طبيعية وربما تكون من أصباغ الأنيلين (35).

وبعد انتهائي من الجمجمة أعدت ترتيب العظام وعددها ست عظام طويلة تنتمي جميعًا لجسد بشري واحد، وتأخذ السمات الذكوري، وهي شبه متصلبة ما يؤكد أن صاحبها كبير السن. وقيمت بتركيب العظام معًا لتكوين العمود الفقري حتى صار لديّ جسد بطول خمس أقدام وتسع بوصات. واكتشفت أيضًا من العظام أن هناك روضًا على النهايات السفلية لعظام الساقين، ما يعني أن القتل كان جاثمًا على ركبتيه في وضع القرفصاء عند الوفاة، وهو الوضع المعتاد لجلوس المصريين خلال وقت الراحة. كما ظهرت في العظام علامة قطع وحزوز تؤكد الشبهة الجنائية، واتضح أن علامات القطع تعود لنصل سكين حاد، بينما الحزوز ناتجة عن ضربات بألة أكثر حدة مثل الساطور. والمألوف في مثل هذه الحالات أن يتم تقطيع الجثث بالسكين والعظام بالساطور.

أما فحص الأنسجة المتحللة فقد كشف لي قطعًا إضافية من العظام الصغيرة داخل الأنسجة وهي قوس الغضروف الحلقي الموجودة أسفل اللسان، والتي تتعرض للتفتت في حالة الخنق حتى الموت.

وهكذا، فقد كتبت في تقريري أن البقايا تخص ذكر مصري، كبير السن، يبلغ طوله نحو خمس أقدام وتسع بوصات وكان لديه طاقم أسنان علوي، وبقيت له بعض الأسنان السفلية، واعتاد صباغة شعره باللون الأسود بأصباغ الأنيلين، وقد تعرض للقتل بالخنق اليدوي. وقلت أيضًا إن جسد الضحية تم تقطيعه بسكين حاد وساطور أكثر حدة ودُفنت الأوصال في مكان رطب على الأقل لسته أشهر قبل أن يتم إخراجها.

وكان هذا الوصف متطابقًا تمامًا مع صاحب الأظيان المفقود، بل قامت الشرطة بتفتيش منزله مرة أخرى ووجدت الصبغة التي يستخدمها، كما وجدت طاقم الأسنان العلوي، وأرسلته لي وقمت بتركيبه على الفك العلوي للجمجمة، وبدت الضروس في الجهة اليسرى بالية أكثر منها في الجهة اليمنى، وكل هذا جعل المحكمة على ثقة كاملة في القضية وحوكم الابن وأدين بتهمة قتل أبيه.

لقد كانت مهمتي في هذه القضية هي التأكد من تطابق مواصفات الجثة مع الشخص المفقود، أكثر من اكتشاف هوية صاحب الجثة. وكان يمكن لأي شاهد يعرف القاتل جيدًا أن يؤكد أو ينفي وصفي الذي تضمنه التقرير.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

لقد كانت الشرطة في كثير من الأحيان لا تمتلك أي معلومات بشأن بقايا الجثث، وكان تحديد هويات أصحاب الجثث شديد الصعوبة. لكن الأمر لم يكن مستحيلًا، والدليل ما ذكرته في حكاية العظام الثلاث التي وجدت في البئر المهجورة، وورد ذكرها في الفصل الأول من هذا الكتاب. وأتصور أنه في مثل هذه القضايا فإن التشوهات الخلقية أو الأمراض والجروح التي يعاني منها صاحب الجثة في حياته تساهم في تحديد هويته، ويمكن توضيح ذلك من خلال قضيتين عملت عليهما وأنا في مصر. ففي القضية الأولى تلقيت جمجمة مدفونة إلى جوار ترعة ولم يكن بها فروة رأس، أو شعر أو أنسجة وجه أو فك سفلي. ولم تكن هناك أي علامات مميزة سوى شحوم ملتحمة بقاعدة الجمجمة تشير إلى أن الوفاة حدثت قبل ستة أشهر مضت، وإلى جوار هذه الشحوم كانت هناك ألياف عظمية تشير إلى عظام اللسان، وبدت العظمة اليمنى مكسورة وظهرت الشحوم متلونة في نهايات العظام المنكسرة، ما يعني أن الكسر حدث قبيل الدفن، وهو ما يحدث في عملية الخنق. لكن ظل السؤال بشأن هوية الضحية بلا إجابة، خاصة أنه لم تكن هناك أي بلاغات عن مفقودين في الأنحاء المجاورة. والغريب في الأمر أنني عندما أجريت الاختبارات المعتادة لتحديد العرق والنوع لم أتمكن من معرفة شيء لأن الجانب الأيمن من الوجه كان أكبر من الأيسر، وكذا الخد الأيمن مقارنة بالأيسر. أما محجرا العينين فلم يكونا متساويين، وهذا بلا شك قادني إلى أن



الجمجمة تخص شخصًا مشوه الشكل. وعندما اختبرت قاعدة الجمجمة تبين لي أن هناك مشكلة ما في عنق الضحية. وهذه الهيئة تحدث غالبًا عند الولادة، إذ تتمدد عضلات العنق في الناحية اليسرى، ما يجعل الرأس مائلًا للناحية اليسرى، وقد دفعني ذلك لأن أكتب في تقريرتي أن صاحب الجمجمة كان يعاني منذ مولده من حالة تسمى الصعر (التواء العنق). وبالفعل توصلنا إلى أن صاحبة الجمجمة امرأة مصرية في العشرينيات من عمرها قتلها زوجها، حيث تحرت الشرطة عن امرأة مختفية لها عنق ملتو وتبين أنها غائبة بالفعل وقدم زوجها حكايات متعارضة حتى تم القبض عليه وحوكم وأدين بعد اعترافه بجريمته.

وفي قضية أخرى تلقيت من الشرطة مجموعة من العظام تشمل الجمجمة والحوض، ولم يكن معروفًا أي شيء عن صاحبها. وتمكنت من التوصل إلى كونها تخص سيدة مصرية في أوسط العمر، يبلغ طولها خمس أقدام وأربع بوصات. لكن أهم ما كان يميزها أن أسنانها في الجانب الأيمن غطيت بطبقة سميكة من الأملاح، وهو ما يعني أن هذا الجانب من أسنانها لم يكن يُستخدم نتيجة مشكلة ما يُحتمل أن تكون خراجًا في اللثة. كذلك فقد كان الضرس الثاني في الجانب نفسه متعفنًا لفترة ما يؤكد أنه تسبب لها في آلام حادة لمدة طويلة. كما عرفت أيضًا من محجري عينيها أن المحجر الأيسر أصغر كثيرًا من الأيمن، ما يعني أنها عوراء. وتوقعت أنها أصيبت بالعمى في العين اليسرى خلال الطفولة وتم إزالتها. وعملت تحريات الشرطة بحثًا عن فتاة بعين واحدة متغيبية وبعد وقت غير طويل وجدت في إحدى القرى المجاورة سيدة بهذا الوصف اختفت قبل عام. ولحسن الحظ، كان الطبيب الذي خلع عينيها العمياء ما زال موجودًا وقدم إفادته. وذكر من يعرفونها أنها كانت تشكو من آلام لا تُحتمل في فكها، وعندما اختفت فجأة ساد الاعتقاد بأنها انتحرت، لكن أحدًا لم يعرف أين هو جثمانها حتى عثرت عليه الشرطة في مكانٍ ناءٍ.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الخامس

### مهنة القتل

قلت بيقين: "إنه عظم بشري. ربما يكون جزءًا من ساق. لكنني لم أستطع معرفة عمر صاحب العظم أو نوعه، فمن المحتمل أنه مر أكثر من عام على دفنه".

كان هذا كل ما أستطيع معرفته عندما أرسلت لي عظمة وحيدة من الإسكندرية خلال صيف سنة 1920. ولم تكن لديّ فكرة عن أن هذه هي البداية لواحدة من أكثر القضايا إبهامًا خلال مشواري المهني (36). وهذه العظمة اكتشفت بالمصادفة، فقد كان هناك مجموعة من العمال يحفرون مصرف مياه على جانب الطريق، وانهار الشق فجأة، وبين الركام لمح أحد العمال العظمة وقام بالتقاطها وقدمها إلى الشرطة. وبعد عرضها عليّ وقولي إنها تخص إنسانًا قررت الشرطة التنقيب في المكان، وسريعًا ما اكتشفوا أجزاءً أخرى من هيكل عظمي، كان واضحًا أنها قادمة من أسفل منزل مجاور لشق الصرف.

ولما عرفت بالأمر ذهبت إلى الإسكندرية، وأجريت معاينة للمنزل. كان البناء بسيطًا ولم تكن أرضيته مبلطة؛ لذا فقد أمرت بحفرها على مسؤوليتي. وبدأت أكتشف آثار زمن ولى لتتوالى حكايات مرعبة. كان أول جسد عثرنا عليه قريبًا من سطح الأرض يخص أنثى شابة في هيئة حفظ جيدة تدل على أن الدفن لم يمر عليه وقت طويل، وأن سبب الوفاة كان الخنق. ثم وجدنا جسدًا آخر على مقربة من الأول شبيهًا بسابقه، وتوالى ظهور الأجساد فيما بعد، وكأنا عثرنا على مقبرة جماعية. وبعد الجولة الأولى من التنقيب وجدنا سبعة أجساد في صف كامل، وبعد إخراجها كان تحتها صف آخر ليرتفع العدد لدينا إلى أربع عشرة جثة ممددة مثل السردين تحت أرضية غرفة واحدة.

كانت الجثث جميعها في درجات متفاوتة لكن أقدمها دفنًا كان عمرها عامين. ولاحظنا أنها جميعًا ماتت بطريقة واحدة هي الخنق، وكان هناك علامات واضحة على رقاب كثير من الجثث. ولم تكن الشرطة على معرفة بأيّ من هذه الجرائم حتى حدث التسرب في المصرف العمومي، وعثر أحد العمال على العظمة المذكورة.

لقد ثار لدينا تساؤل مهم حول كيفية دخول كل هؤلاء الأشخاص إلى المنزل واختفائهم داخله للأبد دون إثارة أي شك تجاه أحد. وقمت بفحص الجثث المستخرجة واكتشفت أن جميعها تخص نساءً تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشر ومنتصف العمر. وكانت الجثث كلها مختونات، ما يعني أن جميعهن

مسلمات. والأكثر لفتًا للنظر أن بعض النساء أنجبن أطفالًا، لكن جميعهن احتفظن بشعر العانة، والمألوف في مصر أن تزيل النساء المتزوجات هذا الشعر كعلامة من علامات النظافة، ولا تبقيه سوى السيدات العاملات في مجال الدعارة كنوع من الإثارة الجنسية. وهكذا صرنا قادرين على تحديد هويات الجثث بعد مراجعة ملفات النساء المسجلات ضمن العاهرات. وفسر ذلك الصمت على اختفاء النسوة لفترةٍ دون إبلاغ، إذ لا يهتم كثيرون باختفاء عاهرة (37).

وبسهولة تعرفنا على معظم الجثث. كما تم في الوقت ذاته القبض على مُلَّاك البيت، وهما شقيقتان تُدعيان ريا وسكينة، وتم القبض على زوجيهما، لكن لم تُعرف تفاصيل القضية إلا بعد تحويلها إلى المحكمة.

كان من المألوف للنساء، خاصة في هذه الفئة، أن يحولن كل ما لديهن من مالٍ إلى ذهبٍ وحُلي ليرتدينه معهن، تحت تصور أن ذلك أكثر أمانًا من تركه في المنزل أو إيداعه في البنك. لكن في حقيقة الأمر، فإن ذلك كان مثيرًا لطمع الآخرين وباعثًا على الخطر.

كانت ريا وسكينة تلتقطن ضحاياهن بعناية شديدة. لقد كُنَّ يخترن الداعرات الناجحات في عملهن بعد أن يوهمنهن بلقاء أثرياء قادرين على الدفع جيدًا؛ لذا فقد كُنَّ يلبسن أفضل ما لديهن، وما يمتلكن من حُلي خوفًا عليها من السرقة. وبعد وصول الضحايا إلى المنزل يمضي الأمر بسهولة شديدة، حيث تُقدِّم القهوة والمشروبات انتظارًا لوصول الزبون. وفي أثناء ذلك يقوم زوجا ريا وسكينة بسد أنف الضحية من الخلف لتفقد وعيها سريعًا، ثم يتم تجريدتها من ملابسها وحليها ليوضع جسدها إلى جوار زميلاتها تحت الأرض. وأدينَت ريا وسكينة وزوجاهما بتهمة قتل النساء، وتم إعدامهم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

ثُمَّ انطباع خاطئ عن المصريين بالتوحش والقسوة، نتيجة العدد المهول للجرائم المرتبطة بالعنف. لكن ما أود التأكيد عليه، هو أن ذلك غير صحيح بالمرّة. وشهادتي عن المصريين ترى أغلبهم طيبين وسمحاء. لقد ساح بي عملي كطبيب شرعي كافة أنحاء مصر، ودفعني للاحتكاك بكافة الطبقات. ووجدت أبناء الريف - الفلاحين - بسطاء أشداء في العمل، فكهاء، وجذابين للغاية. وتبدو متعنتهم القصوى في جلسة ثرثرة على المقهى أو في مضايف كبار العائلات. لكنهم على أي حال يصبحون متعصبين عندما يغضبون، فبسهولة يمكن إثارتهم ودفعهم للتمرد الهستيري (38).

إن ظروف حياتهم - وفق معاييرنا - مروعة، فكل قرية تتكون من أكواخ طينية مرصوفة إلى جوار بعضها. وفي كل كوخ يعيش الرجل وزوجته أو زوجته

وأبناؤه وبهائمهم معًا حياة بسيطة جدًّا، حيث تغلب العتمة على الكوخ، ولا توجد وسائل تهوية، ولا يوجد أثاث، ما يعني أن جميع أفراد العائلة يجلسون على الأرض، وينامون على الأرض، ويأكلون طعامهم على الأرض. وبالطبع لا توجد طرق معبدة خارج الأكواخ؛ لذا فإن أي حركة سير طبيعية في الطريق تُثير سحبًا من الأتربة، وعندما تمطر السماء، فإن القرويين يغرقون في الطين. وقطعًا لم تعرف هذه القرى المياه العذبة النقية الممدودة عبر مواسير حديثة؛ لذا يتم جلب الماء من أقرب بئر أو ترعة تحمله النسوة في زلعات فوق رؤوسهن. أما دورات المياه فنادرة الوجود؛ لذا فإن المرحاض المُلحق بالمسجد الجامع يكاد يكون المكان الوحيد المناسب لقضاء الحاجة في القرية. وربما توجد في بعض القرى عدد قليل جدًّا من البيوت لها طابقان تخص القرويين الأثرياء أو الموظفين (39).

أتذكر مرة أنني كنت ملزمًا بمعاينة بيتٍ ما في صعيد مصر، حيث قُتل أحد الفلاحين. كان الطقس حارًّا جدًّا، وبدأ أن المنزل ظل مغلقًا لعدة أيام. وعندما دخلت شعرت بأن أرضية البيت تتأرجح، وظننت لأول وهلة أنني مصاب بدوار فأغلقت عيني ثم فتحتهما فوجدت الأرض تكاد ترقص، ثم لاحظت أن بنطلوني الأبيض تحول للون الأسود حتى الركبتين بسبب جحافل من البراغيث. واكتشفت أن أرضية المنزل تتحرك بسبب تقافز ملايين الحشرات. وبسرعة ذهبت إلى استراحة وكيل النيابة والذي كان يضم حَمَامًا ووضعت نفسي تحت الماء، وأغرقت الملابس فيها ومعها آلاف البراغيث ثم رششت جسدي ببودرة "كيتينج" وعدت لممارسة عملي في هدوء. وفي تلك الأيام لم يكن الـ"دي دي تي" قد ظهر بعد، وكنت لا أسافر إلى الريف دون رش جواربي وملابسي الداخلية ببودرة "كيتينج" وهو ما كان يحفظني سليمًا طوال اليوم.

إن المتابع للجريمة في مصر يعلم أن تعدد الزوجات وانتشار الطلاق كان أحد أسباب الجرائم. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية أقرت حق الرجل في الزواج من أربع زوجات، إلا أن النبي محمد قيّد تعدد الزوجات بشروط وقواعد، ما يعني أنه أقر عادة قائمة بالفعل ووضع لها محددات صعبة (40). وفي الأصل فإن هذه العادة منتشرة في كثير من بلدان العالم ولكنها منتشرة أكثر في بلاد الشرق، بغض النظر عن كونها إسلامية أو غير إسلامية. وهذه العادة في اعتقادي تُعد أحد امتيازات الطبقة الأرستقراطية، وهي تعبر عن مكانة معينة، حيث يتحدد المستوى الاجتماعي للرجل بعدد زوجاته، وانتقلت فيما بعد هذه العادة من الطبقات العليا إلى المستويات الأدنى اجتماعيًا مثل العمال والمزارعين.

وعندما كنت في مصر، كان تعدد الزوجات متكررًا وسط الفلاحين، وأحسب أن هناك جانبًا اقتصاديًا للأمر، حيث إن وجود زوجة ثانية يعني وجود يد عاملة

إضافة، وفي الطبقات العليا تمثل الزوجة الثانية نفقة إضافية. ومع الوقت فإن معظم المسلمين والمسيحيين على السواء وجدوا صعوبة شديدة في السيطرة على زوجة واحدة لا أربع زوجات.

بالطبع، فإن النساء لا يقبلن التعدد، كما أن هناك شعورًا كامنًا بعدم الأمان في وضع الطلاق. ووفقًا للشريعة الإسلامية، فمن حق الزوج تطليق زوجته بدون إجراءات قانونية، حيث يمكن لرجل أن يغير زوجته بتطليق الأكبر سنًا والاحتفاظ بالأصغر. وفي بعض الأحيان يضطر الزوج لطلاق زوجته في حالة الغضب، ويسعى إلى إعادتها إلى عصمته مرة أخرى بعد أن يهدأ. ووفقًا للشريعة فإن الزوج لا يمكنه العودة لزوجته إن طلقها طلاقًا ثلاثيًا، إلا بعد أن تتزوج شخصًا آخر. وهذا الحكم أدى إلى نشوء مهنة جديدة تُسمى المُحلل، وهو رجل مهمته الزواج من مطلقة وتطليقها ليتمكن لزوجها السابق الزواج بها مرة أخرى، مقابل أجر يحصل عليه، بشرط ألا يعرف أحد بالأمر.

وفي بعض الأحيان تحدث أخطاء. وتذكر قضية رجل طلق زوجته الجميلة بالثلاثة في لحظة غضب، ثم قرر اتباع خطوات الفقه اللازمة لإعادتها لعصمته. وطلب من أحد العاملين لديه القيام بدور المُحلل، لكن هذا العامل رفض فيما بعد تطليق العروس إلا بعد الحصول على مبلغ ضخم. وانتهى الأمر نهاية مأسوية، إذ فقد ذلك المُحلل المتلاعب حياته.

وفي حالات الطلاق، يُسمح للزوجة بالاحتفاظ بأبنائها حتى سن السابعة لو كانوا ذكورًا، والتاسعة لو كُن إناثًا، وخلال هذه الفترة فإن الزوج مطالب بالإنفاق عليهم. ونادرًا ما يقوم الأب بتسميم أو التخلص من أبنائه مثلما حدث في قضية باتريك هيجنس التي ذكرتها سابقًا، فالناس في الشرق يختلفون عنهم في أوربا.

وتتسبب ظاهرة تعدد الزوجات في حدوث جرائم قتل للأطفال، ففي بعض الأحيان تقوم زوجة ما بالتخلص من أبناء زوجة أخرى (صُرة) حتى يرث أبنائها وحدهم. وهنا، فإن قانون الميراث صارم جدًا ومحدد، وفي الغالب فإنه يقيد حرية الأفراد في توزيع ممتلكاتهم وفق ما يرونه. وهناك نسب واضحة تذهب لكل وريث، وخفض عدد الوارثين يزيد أنصبة الأحياء الباقين. وفي إحدى القضايا قامت الزوجة الثانية لرجل بتسميم ابني زوجها من زوجة سابقة، ثم زوجها، حتى يرث ابنها كامل الميراث.

وبصرف النظر عن الميراث، فإن تعدد الزوجات يسبب قدرًا من التعاسة والغيرة، ومن ثم يؤدي إلى ارتكاب جرائم. وفي المعتاد، فإن الزوجة الثانية تكون أجمل وأصغر والمفضلة لدى الزوج، لكن الزوجة القديمة تبقى أكثر سيطرة وأقدر على صناعة الأذى.

كانت زينب زوجة قديمة على زوجتين، ولم أعرف إن كانت جذابة أم لا. ولم تكن علاقتها طيبة مع زوجها، وبعد مشاجرة ما اختفت، وذهب أهلها إلى الشرطة وقالوا إن زوجها قتلها. لم يكن هناك أي دليل سوى اختفائها. ففي القرى المصرية ليس هناك مكان للزوجات يذهبن إليه؛ لذا عندما قال زوجها إنه لا يعرف إلى أين ذهبت زوجته، قامت الشرطة بالقبض عليه، وفتشت منزله، لكنها لم تجد شيئاً. ولم يكن هذا غريباً، ففي مثل هذه القضايا يتم دفن الضحية سرّاً أو إلقاء جثتها في نهر النيل. وكان هناك تصور بأن جثة زينب تم تقطيعها ووضعها في جوال، غير أنه لم يكن هناك ما يبرهن على صحة ذلك. وفي النهاية يُست الشرطة واضطرت إلى الإفراج عن الزوج.

واستمر أهلها في البحث عنها، وقام شقيقها - واسمه سعيد - بالتنقيب بجوار بئر على مشارف القرية. ورغم أنه كان أعمى فقد ظل يذهب كل يوم لنحو ستة أيام ويدور حول البئر وكأنه يتشمم رائحة شقيقته، قبل أن يُخبر الشرطة بأنه يعتقد أن شقيقته ألقيت في هذه البئر. وتابعت الشرطة بلاغه وبالفعل وجدت جوالاً به بقايا جثة متعفنة مثقلاً بالحجارة.

كان الجسد متحللاً، وبدت الملامح غائبة، إلا أن أهلها أقسموا للشرطة إنها زينب. وفي الجهة الأخرى أقسم الزوج إنها ليست هي. وقامت الشرطة بالقبض عليه مرة أخرى. وبدا الأمر صعباً، فوضعت الشرطة مخبراً متنكراً معه في الحبس للتودد إليه واستدراجه في الحديث (41). وقال الزوج لزميله في الحبس إن القضية ملفقة، وإن سعيد وعائلته ربما سرقوا أي جثة من المقابر وألقوا بها في البئر حتى يورطوه. وسأله المخبر إن كان متأكداً من أن الجثة لا تخص زوجته زينب، فرد قائلاً: "بالطبع لأنني أعلم أين جثمان زينب. إنها في المصرف الخاص بمسجد القرية". وسأله المخبر: "كيف وصلت إلى هناك؟" فرد الزوج قائلاً: "لأن من قتلوها ألقوا بها هناك. إنهم أقارب زوجتي الثانية".

وبالفعل قامت الشرطة بفتح بالوعة مرحاض المسجد لمدة ثلاثة أيام حتى ظهرت بقايا جثة أخرى، وكانت في حالة تحلل تام، وتقريباً بلا أي ملامح، لكن في هذه المرة أكد أقارب زينب أنها ليست هي، فلم يكن باستطاعتهم تغيير أقوالهم الأولى.

وعندما وجد سعيد الشرطة مهتمة للغاية بالجسد الثاني الذي عُثر عليه في البالوعة، قدّم نظرية جديدة لطريفة للغاية، حيث ذكر أن زوج زينب استخرج الجسد الثاني من المقابر وألقى به في مكانه حتى يؤكد روايته. وظهر طرف آخر في القصة عندما بحثت الشرطة عن صاحبة القبر المنيوش، إذ تقدم رجل اسمه فودة مؤكداً سرقة جسد ابنته فاطمة بعد دفنها بعدة أيام، حيث ماتت في الوقت ذاته الذي اختفت فيه زينب. وقال زوج زينب لفودة: "إن

عائلة زينب سرقت جسد ابنتك فاطمة وألقت به في البئر". ورد فودة مؤكداً أن جسد ابنته لم يُسرق إلا بعد ظهور جثة البئر. وتعددت القضية أكثر وأكثر وتم استدعائي على عجل.

وكان رأيي هو محاولة تحديد صاحبة كل جثة للتعرف أيهن زينب وأيهن فاطمة. وكما ذكرت من قبل فإن الدفن في مصر يتم دون توابيت، وفي التربة الطينية تستغرق الأجساد نحو ستة أسابيع لتفقد كافة الأجزاء الرطبة تمامًا ولا يتبقى سوى الهيكل العظمي. وكان الغريب أن كلتا الجثتين ما زالتا تحتويان على بعض الأنسجة الناعمة، وتكونت فيهما شحوم التعفن، ومعنى ذلك أنه لو كانت إحدى الجثتين تخص فاطمة فإن والدها كاذب؛ لأنها لو ظلت في القبر حتى موعد العثور على جثة البئر لما تشحمت. أما لو استُخرجت بعد الدفن بيوم أو اثنين وألقيت في البئر أو في بالوعة الصرف، فإنه من المنطقي أن تتشحم. واستنتجتُ أن فودة كاذب، وأن جسد ابنته استُخرج بعد الدفن مباشرة وأنه حصل على مقابل لذلك.

واستطعت تحديد عمر جثة البالوعة بما بين الخامسة والثلاثين والأربعين، وكانت فاطمة أقل من ثلاثين عامًا. وحددت طول الجسد بنحو خمس أقدام، وكان لفاطمة شقيقة قالت لي إنها بنفس طولها، وعندما قمنا بقياس طولها كان خمس أقدام وثلاث بوصات. كذلك كان فم الجثة في البالوعة فاقدة بعض أسنانها، بينما قيل لنا إن فاطمة تحتفظ بكامل أسنانها. كذلك، فإن شعر العانة الخاص بسيدة البالوعة كان مُزالًا تمامًا وهو ما يؤكد أنها متزوجة، بينما ماتت فاطمة عذراء. فضلًا عن ذلك، فقد وجدت بقايا ملابس مع جثة البالوعة، بينما تم دفن فاطمة دون ملابس، سوى كفن مخصص لذلك. وهكذا صرت على يقين أن جثة البالوعة لا تخص فاطمة. واتجهت للافتراض الثاني، وهو أن تكون لزينب.

كان لزينب شقيقة أخرى قالت إنها قريبة منها في الطول، ووجدناها أقصر قليلًا من خمس أقدام. وبلغ عمر زينب عند وفاتها أربعين عامًا وبدا طبيعيًا أن تفقد بعض أسنانها. كذلك فقد تعرف البعض على أقمشة تشبه ملابسها، فضلًا عن فرجة حذاء لها، بالإضافة إلى أحد جوارب زوجها. وهكذا خلصت إلى أن سعيد وأشقاءه يكذبون، وأن زوج زينب يقول الحقيقة.

وعدت لجثة البئر، وكانت تخص أنثى غير متزوجة، تحت الثلاثين، وكانت أسنانها كاملة. وهكذا بدأت القصة تخبرنا بنفسها تدريجيًا. فبعد قليل تم العثور على شعر أنثوي في بالوعة المصرف، وعندما حللته وجدته يخص سيدة أخرى سوى زينب، واكتشفت أنه لفتاة مصابة بمرض في فروة الرأس، ثم سألت عن فتاة بهذا المرض فعلمت أن هناك واحدة كذلك، وفهمت أن عائلة زينب قامت برشوة والد فاطمة لوضع جثمانها في البئر حتى يتسنى لهم إبلاغ

الشرطة ضد زوج زينب. وأنهم حاولوا تأكيد رواياتهم عندما وجدت جثة البالوعة بإلقاء شعر آخر لفتاة صغيرة فيها، لتتأكد رواية أن جثة البئر تخص ابنتهم.

وانتهت الحكاية بالتيقن من رواية زوج زينب للمخبر. وبدا واضحًا أن حيلة سعيد بإلقاء جثة في البئر حيلة مضللة، لكن لولاها لما أمكن الإيقاع بزواج زينب ودفعه لتقديم الحكاية الحقيقية. وفيما بعد اتضح أنه هو نفسه الذي قتلها وليست عائلة زوجته الثانية، وحوكم وأدين بجريمته.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وهناك قضية شنيعة أخرى جرت في صباح أحد أيام شهر مايو بالإسكندرية، عندما عثر مهندس يعمل بالميناء على جوال ألقى به الموج على رصيف الميناء. وكان الجوال يحتوي على نصف سفلي لجسد بشري يخص أنثى عارية إلا من جوربين رجاليين. وبعد ساعات عُثر على جوال آخر وبه نصف علوي لجسد أنثى وحوله فستان أحمر. وفي المشرحة وضعت النصفين معًا لتأكد من أنهما يكملان جسدًا واحدًا. واتضح أن الجسد تم شقه بمنشار من منتصف البطن، وظهرت بعض الجروح في الرأس وبعض الكدمات في العظام، وتلف في المخ. وتشابه القطع مع ضربة فأس حاد لتصنف الجريمة باعتبارها قتلًا وتقطيعًا للأوصال. كان للفتاة جمال واضح، وبدت أوربية في الثلاثينيات من عمرها، شقراء، متوسطة الطول، متناسقة الجسد، وترتدي خاتم زواج، لكن لم يظهر عليها أنها أنجبت من قبل.

وكان الطقس في الإسكندرية في شهر مايو حارًا رطبًا، وكان التيبس الرمي يختفي في نحو أربع وعشرين ساعة. وبدا الجسد الممدد متيبسًا ما جعلني أتوقع أن تكون قد مرت ثماني عشرة ساعة على الوفاة، وربما أكثر قليلًا بسبب غمر الجثة في المياه. وأشار الدم المتجلط في كثير من الأوعية إلى أن هناك ساعات مرت بعد الوفاة وقبل قطع الجسد وإلقائه في البحر. وكشف التلون الرمي أن الجثة كانت نائمة على ظهرها خلال هذه المدة. ووجدت بقايا أطعمة في المعدة تضمنت خبزًا وبرتقالًا ولحمًا وأرزًا، وبدا واضحًا أنها قُتلت بعد ساعة من تناولها للطعام. واجتمعت كل هذه الشواهد على أنها قُتلت الليلة الماضية، ثم قُطعت إلى نصفين بعد فترة ووضِع كل نصف في جوال وألقي به في البحر.

وبات من المؤكد وفقًا لآثار الأمواج والمد، وللتحريات، أن الجسد ألقى في البحر من الشاطئ، أو من مركب على مقربة من منطقة الرمل. وحدد خبراء الملاحه بشكل تقريبي المكان الذي من المحتمل أن تكون قد أقيت منه. وبفحص الجوالين تبين أنهما من أجولة أرز مكتوب عليها "التموين الأساسي للبحر"، وهي تخص الجيش البريطاني.



وحتى يتم التعرف على المرأة فقد قررنا عرض صورتها للعامّة للتعرف عليها، وبعد ساعات قليلة، جاء مصور محترف لتصويرها، وفوجئنا به يؤكد أنه يعرفها، وقال إنها مومس معروفة، وإنه كان واحدًا من زبائننا. وتأكدت المعلومة بإفادة ضابط شرطة آخر يعرفها. واتضح أنها فتاة رومانية تُدعى "إيما". وكشفت التحريات أنها تركت شقتها المفروشة قبل شهر لتعيش مع مهاجر شامي اسمه جون كاي، والذي يمتلك فيلا على الشاطئ. وكان هذا الرجل مقاولًا يعمل مع الجيش البريطاني ويقوم بتوريد الأجوّلة للجيش. وعند استجوابه أقر بأن إيما كانت تعيش معه لنحو شهر، لكنها تركت البيت في اليوم السابق على يوم العثور عليها في الساعة السادسة مساءً. وأكد أنها أخذت كافة متعلقاتها ورحلت دون عودة. واعترف الرجل بأن الجوربين الموجودين في قدميها يخصانه، وأنها اعتادت من وقتٍ لآخر ارتداء جواربه.

ولاحت في الأفق شكوك الشرطة في حديث الرجل، وتم تفتيش منزله وجاءت النتيجة مخيبة للآمال. ووجدت أجولة عديدة مشابهة للجوالين الحاملين للجنة، لكن مثل تلك الأجولة شائعة لدى كافة تجار الأجولة، ولم توجد أي آثار دالة على عراق، ولا أي متعلقات تخص إيما، وقطعًا لم توجد أي آثار دماء، ولم ينجح البحث الدقيق في الوصول لمنشار أو فأس أو أي أداة شبيهة يمكن استخدامها سواء في القتل أو التقطيع.

لكن بعيدًا عن الأجولة فقد ظلت هناك شبهات عديدة، حيث أكد الطاهي في أقواله أن السيدة إيما أكلت وجبة من الأرز واللحم والبرتقال في الساعة الخامسة أو السادسة مساءً يوم مغادرتها. وأفاد آخر أن الكلاب كانت تنبح في منتصف الليل. كذلك، فإن زوجة جون كاي، والتي كانت في إنجلترا في ذلك الوقت، اتصلت بزوجها وأخبرته بأنها عائدة إلى الإسكندرية. وشهد خادم بأن كاي استعار منه منشارًا ولم يُعده، وهو ما أنكره كاي. وهكذا تم القبض عليه، وتم استدعائي لإعادة البحث في المنزل عن أدلة قد تكون غائبة عن الشرطة.

وبعد ثمانية أيام من الواقعة، دخلت إلى البيت ومعني وكيل النيابة، وعند الباب توقفت، ونظرت إلى ألواح العلياء، لأجد بقعًا بنية اللون، فهتفت: "إنها آثار دماء"، وسألني وكيل النيابة: "هل تقطع بأنها دماء إنسان؟" فقلت: "سأخذها إلى المعمل وأختبرها"، ثم نظرت إلى العتبة وقلت: "إن هناك دماء أخرى هنا".

كانت هناك بقعة طويلة ممتدة تشير إلى آثار خط دماء بقيت تحت حز الباب. وقلت إنها قد تكون بسبب تنظيف دماء بفرشاة من اليسار إلى اليمين، ومعني ذلك أن الجريمة حدثت داخل المنزل، وأن أحدًا حمل جوالًا من الداخل للخارج، وأنه كان متوسط الطول. وبدت آثار أقدام تتحرك نحو اليسار، ومعها

تحركت الكتف اليسرى وما تحمله ليلامس اللوحات العلوية في الباب. وجمعت عيناتي. ونظرت إلى أجولة البصرة الموضوعة في أحد الأركان ولاحظت أن هناك جانبًا من الأرضية أكثر نظافة من الآخر، وقلت: "إن هذه المساحة غُسلت قريبًا، لكن لم يتم غسل بقية الأرضية". وقمت بتحريك بعض بلاطات الأرضية النظيفة وأزلت الأسمنت من بينها واستخرجت بقايا دماء. وقلت لوكيل النيابة إنني أعتقد أن الضحية قُتلت وقُطعت هنا. وقال وكيل النيابة: "لكن أين الدماء؟" فقلت: "هي مشكلة بالفعل. فما وجدته ضئيلًا جدًا، ومثل هذا العمل يُفترض أن يترك دماءً كثيفة".

وذهبت مرة أخرى ناحية الأجولة، وأخذت أديرها جميعًا، وكان كثير منها ممتلئًا بالرمال، وفي واحد منها وجدت رملًا في القاع أحمر اللون. واستنتجت أن رأس الضحية وضع في أحد الأجولة لفترة ثم أخرج من المنزل. كذلك فقد وجدت الكثير من الأنسجة الدموية في بقية الأجولة، وفي الحديقة. كما وجدت بقعًا أخرى بين الحجارة خارج المنزل. وتتبعها وجدت بئرًا عميقة إلى جوار البيت، وفي قاعها وجدنا أربعة عشر جوالًا ممتلئًا بالرمال المُخضب بالدم. وعثرنا أيضًا على بقايا ملابس حريمي عبارة عن فستان، وثَّبان، وزوج أحذية، وقبعة، وحقيبة تخص إيما. ثم وجدنا على أحد الجدران سلاحًا يدويًا مُخضبًا بالدم، والذي تأكد لنا أنه دم الضحية. وهكذا صارت الجريمة أمامي كاملة الأدلة.

عندما عرف جون كاي أن زوجته عائدة إلى الإسكندرية أخبر إيما بأن عليها المغادرة، واندلع شجار بينهما إثر ذلك، وانتهى بمقتلها. وحدث هذا في الساعة السادسة مساءً بعد ساعة واحدة من تناولها الطعام. وتمت عملية القتل في الصالة بعدة ضربات على الرأس. وقام القاتل بتغطية الجثة بالأجولة وتركها حتى منتصف الليل، وحاول وضعها في جوال واحد، لكنها كانت كبيرة للغاية، فأخرجها ونشرها إلى نصفين وقام بتضميد الرأس بلفافات ليمنع تدفق الدماء، ثم وضع كل نصف من النصفين في جوال وألقى بهما إلى البحر. وحملت الأمواج الجوالين إلى الميناء في الصباح التالي ليكتشفها العاملون هناك. وفيما بعد نظف جون كاي أرضية المنزل وغسلها لإزالة آثار الدماء، وأخذ نحو أربعة عشر جوالًا ملطخًا بالدم وألقى بها في قاع البئر. كما استخدم البئر أيضًا لإخفاء سلاح الجريمة وملابس ومتعلقات المرأة.

وبدون شك، فإن بناء الجريمة مهم جدًا في مصر عنه في بريطانيا، نتيجة تأثيرات الأصول الفرنسية للتشريع المصري. فعندما قدمت الأدلة في محاكمة كاي، فإن المحكمة كلها بالقضاة، والمحلفين، والشهود، اتفقوا على إرجاء الجلسة حتى يشاهدوا إفادتي عمليًا. وقمت بعرض إعادة تمثيل القضية خطوة خطوة، وحملت جوالًا ممتلئًا على كتفي اليسرى لأوضح لهم ما وقع فيه القاتل

من خطأ تسبب في انكشاف أمره. ورأيت جون كاي يتابع أدائي بمزيج من الدهشة. لم أعرف فيم كان يفكر، لكنه كان الشخص الوحيد في القاعة الذي يعرف يقينًا ما حدث بالضبط. وفي النهاية فقد حُكم عليه بالسجن مدى الحياة، وعلمت أنه قال للناس إن ما ذكرته كان دقيقًا للغاية، لكنه لم يكشف لأحد ما فعله بالمنشار وأين أخفاه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل السادس

### المظاهرات والشغب

شهدت مصر حركة وطنية قوية منذ 1905 (42) ، لكنها ازدادت حدة خلال الحرب العالمية الأولى، في الفترة من 1914 إلى 1918. وبعد يومين فقط من الهدنة، طلب الزعيم الوطني سعد باشا زغلول السماح له بالسفر إلى لندن، لعرض قضية استقلال مصر، لكن طلبه رُفض من السلطات البريطانية. وفي الغالب، فقد كان ذلك أحد أخطاء السياسة البريطانية في معاملتها التالية للحرب العالمية مع مصر، وقطعًا لم يكن ذلك هو الخطأ الأخير، فقد تصاعدت الأحداث تباغًا (43).

اندلعت المظاهرات في البداية بالقاهرة والإسكندرية، ثم في المدن الرئيسية، وامتدت بعد ذلك إلى الريف. وتم نفي سعد زغلول وثلاثة من مناصريه إلى مالطا (44) ، وازداد الأمر سوءًا حيث حُرِّب الترام، وهُشِّمت مصابيح الطرقات، وُهِيت الحوانيت، وتعرض الأوربيون للاعتداء العشوائي. وفي مناطق الريف، قُطعت خطوط الاتصال، وحُرِّبَت السكة الحديد، وتم إيقاف قطار عائد من الأقصر وأنزل منه ثمانية ضباط بريطانيين وتم ذبحهم (45).

في ذلك الوقت، غرق البلد كله في حالة من الفوضى الهستيرية. تعرضت بعض المنازل للحرق، وجرت شنائع عديدة في الطرقات، وحدثت جرائم عنف وقتل في كثير من الأماكن. ووقعت كثير من الأحداث المريرة التي من الأفضل عدم ذكرها. كان الوضع في القاهرة شديد الخطورة، وتعرض عدد كبير من المصريين والأجانب للقتل. وكنا نسمع من مقر إقامتنا في فندق سافوي، ليلة بعد أخرى، أصوات إطلاق النار في الشوارع.

ومع اتساع الشغب والمصادمات صارت مشرحتي في حالة فوضى كبيرة، فقد امتلأت أرضيتها بعشرات الجثث المقتولة بالرصاص. وكان عليّ أن أفحص عددًا كبيرًا من المصريين الذين قُتلوا برصاص السلطات البريطانية، وفي أحيان أخرى كنت أفحص أجساد أصدقاءٍ لنا من البريطانيين والأوربيين الذين تم اغتيالهم. ولمّا كنت حريصًا على عدم جرح مشاعر زملائي من المصريين، فقد قمت بالعمل وحدي، حيث كنت أجري عمليات التشريح وأحدد الجروح وأكتب الشهادات والتقارير عن الجثث التي ترد إلينا.

تم تسليحنا جميعًا ووجدت أن الأمر مزعج للغاية أن أحمل طبنجة ثقيلة أوتوماتيكية في خصري، وأنا أرتدي بالطوق قطنياً أبيض في حرارة تزيد على

ثمانين أو تسعين درجة فهرنهايت. ووصلت يومًا بسلام إلى عملي عبر شارع محمد علي المزدهم بالمظاهرات، وكنت أسير بانضباط وهدوء مع حارسي الكفاء والموثوق به حامد عثمان، والذي يتبعني بخطوتين أو ثلاث خطوات. وقابلت مظاهرات عديدة تهتف بسقوط بريطانيا لكن أحدًا لم يتحرش بي أبدًا خاصة أنني لم أحتك بأحد.

وكان هناك موظف بريطاني آخر في المبنى ذاته الذي أعمل به وهو جورج هوغوس، رئيس مكتب التحقيقات، ومن يوم لآخر كنا نسمع الشائعات حول استعدادات الثوار لاقتحام المبنى. وكان هناك سلم وحيد يوصل إلى معملي، واحتفظت بنحو خمسين زجاجة من حمض السلفوريك (الكبريتيك) في مكنتي لاستخدامها في حالة الضرورة القصوى. وشعرت بطمأنينة لأنه حال تعرضي لهجوم، فإن حمض السلفوريك يكفي لصد الهجوم لحين وصول قوات تأمين. وأنا سعيد أنني لم أضطر إلى اتخاذ أي إجراء عنيف.

في إحدى الأيام كانت المظاهرات مشتتة وكنت أنا ومساعدتي عائدين من مستشفى قصر العيني، عندما سمعنا هتافًا صاخبًا يكرر بالإنجليزية والفرنسية والعربية شعار «الاستقلال التام»، و«عاش سعد زغلول»، وعلى الفور توقف سائق العربة، وهبطنا إلى عملنا، لكننا سمعنا هدير المظاهرات يقترب أكثر وأكثر ما أشاع حالة من الفزع، وتحسست مسدسي في خصري، ثم وضعته مرة أخرى في جيبتي. وتذكرت مقولة أحد الناصحين الحكماء عندما قال: «لا تُظهر المسدس، إلا إن كنت ستُطلق النار، ولا تُطلق النار إلا إن كنت ستقتل. والأفضل أن تتركه جانبًا لأنه يزيد فرصة تعرضك للخطر».

لم يتم اقتحام المعمل، وواصلنا السير مرة أخرى، لكن لسوء الحظ وقعنا بين حشود مظاهرة أخرى كانت في طريقها إلى قصر عابدين. وفوجئت بفرقتين من الجنود الأستراليين ظهروا فجأة، وكانوا مسلحين، ويمسكون أيضًا بهراوات غليظة، وضربوا بها المتظاهرين وهم يصيحون فيهم: «إمشي»، وذابت الحشود كالجليد ساعة سطوع الشمس (46).

وبشكل عام، وحتى في ذروة مشاعر العداء المصري تجاه الإنجليز، فقد ظلت علاقاتي بالمصريين طيبة، حيث ارتبطت بعلاقات صداقة بنوايع من الشبان، وكانوا يتحدثون معي في السياسة دون تعصب، ربما لأنهم يعرفونني كنيوزيلندي وأن نيوزيلندا في الأساس دولة أخرى بخلاف بريطانيا، لكنها تخضع للتاج الإنجليزي (47).

وكان المعتاد في هذه الأيام أن يسأل السكرتير الأول للمعتمد عن آراء كبار الموظفين البريطانيين حول مشاعرهم تجاه ما يحدث. وعندما ناقش معي الوضع السياسي خلال وقت الاضطرابات أخبرته بتصوري بمنح مصر نوعًا من

السيادة مثلما هو الحال في نيوزيلندا، في ظل حكومة مستقلة، متصورًا أن ذلك قد يكون مقبولًا من الطبقات المتعلمة. لكن السكرتير علق قائلاً بأن ذلك يعني شراكة متساوية ينتج عنها برلمان حر ومنتخب. وأضاف: "ولكن ماذا عن سعد زغلول؟" وأجبتُه بأننا إن سمحنا له بالعودة والمشاركة في الانتخابات فقد يكون أول رئيس وزراء. وذكر السكرتير اسم أحد رموز الحركة الوطنية الآخرين، وقلت إنني أتمنى أن أراه سفيرًا لمصر في محكمة سانت جيمس. وسألني بسخرية: "هل شربت كثيرًا اليوم؟" وتركته. لكنني كنت وما زلت مقتنعة بأن مصر وبريطانيا كانا سيصبحان بلدين صديقين إلى اليوم إن كنا قد دعوناها للمشاركة في كومونولث كشريك له حقوق متساوية معنا (48).

وفي النهاية خمدت المظاهرات، لكنها تجددت عدة مرات خلال السنوات الخمس التالية. وكان طلبة الحقوق والطب يدخلون في بعض الأحيان في إضرابات حادة. وكنت أحاضر لكليهما، وفي إحدى المرات كنت أعبر كوبري قصر النيل في طريقي إلى مدرسة الحقوق ورأيت طلابي يتظاهرون ويرفعون لافتة تحمل الشعار المعتاد: «الموت لبريطانيا». ورآني أحد الطلاب وهتف بي: «لا تذهب اليوم للمدرسة يا أستاذ. إنك لن تجد أحدًا، فلدينا ثورة». وعاد إلى مظاهرتِه هاتفًا بالموت لبريطانيا. وكان هذا شعورًا طيبًا منه؛ لأن بعد ذلك ببضعة أيام تعرض الأستاذ روبسون، والذي كان يحاضر في مدرسة الحقوق، لإطلاق رصاص من الخلف، وقُتل خلال سيره إلى البيت، وقد كان لزامًا عليّ أن أقوم بتشريح جثمانه.

وخلال الفترة من 1919 إلى 1922 حدثت بضع وثلاثون جريمة قتل أو محاولة قتل لموظفين ومسؤولين بريطانيين بأسلحة نارية، وخمس جرائم بتفجير قنابل بدائية الصنع. ورغم أن كل هذه الجرائم جرت في وضح النهار، وفي مناطق مزدحمة بالناس، فإننا لم نجد في أي قضية شاهد عيان واحد، ولم يتقدم أحد إلى الشرطة بأي شهادة أو إفادة بمجرد شكوك تجاه أحد. ولمّا لم تكن هناك أي دوافع شخصية، فإنه لم يكن يعني القاتل السياسي من هو ضحيته، فما دام بريطانيًا فهو في نظره يستحق القتل، وكان من الصعوبة اتهام أيٍّ من الأفراد بهذه الجرائم؛ لذا فقد باتت جميعها ألغازًا للشرطة، لكنني استطعت في عملي تجميع معلومات تمنيت أن تقود يومًا ما إلى تحديد القتلة من خلال الأسلحة التي استخدموها.

وفي حادثة غريبة ذهب سعد زغلول إلى الصعيد، وجرى إطلاق رصاص خلال مظاهرة ترحيب به، وتعرض بعض المصريين لإصابات. وكان التصور السائد لدى المباحث أن الضحايا يتعرضون لإطلاق الرصاص من قبل مناصري زغلول. وعندما فحص الدكتور عامر جثث الضحايا قال إن ذلك غير صحيح. وتم إرسال الملابس إلى المعمل للاختبار. بدت ثقوب الإصابات على هيئة

مربعات، وهو ما يعني أنها لا يمكن أن تكون ناتجة عن رصاص مسدسات، وإنما نتيجة مقذوفات بدائية الصنع تخص الخفر غير الرسميين الذين يعملون مع الشرطة. وكتبت رأبي مؤكداً أن الضحايا يتم قتلهم بعناصر تابعة للحكومة وليس بأيدي أعضاء حزب زغلول. وأزعج هذا التقرير الحكومة التي سبق وصرحت مراراً بأن الفوضى والإضرابات وحالات القتل تتم بأيدي الزغوليين.

وسألني النائب العام إن كنت أرى بالفعل أن خفر الحكومة هم المسئولون عن القتل العشوائي. وقال لي إن لديه شواهد عديدة تؤكد مسؤولية أنصار سعد زغلول عن عمليات القتل. وأوضح أنه المفترض أن أراجع تقريري. لكنني قلت له: "هذا ما وجدته، وهو لا يقبل المراجعة، وما عليك فعله هو أن تقبل شهادتي، والتي لا يجوز أن أبدلها". وهكذا فقد تجمدت المحاكمات الوشيكة، لكنني لم أسمع شيئاً جديداً حول تقريري.

وفي حادثة أخرى خلال الثورة قُتل مجموعة من الناس قرب الإسكندرية. وشهد المصابون بأنهم تعرضوا لإطلاق رصاص من مسدسات صغيرة كان يمسك بها الثوار. وتم دفن الضحايا، لكن بعد عدة أيام استُخرجت الجثث مرة أخرى وطلب مني معاينة نحو خمسين جثة لتقديم أي إفادة تؤثر في القضية. وكانت الأجساد متحللة، وبعضها يقتصر على عظام منفصلة، وبدأت أنا ومساعدتي في استخراج عدد من المقذوفات، وبعد تنظيفها وجدتها جميعاً ذخيرة حكومية مصنوعة من الألومنيوم.

كانت الذخيرة المستخدمة من قبل السلطات العسكرية في ذلك الوقت مصنوعة من الألومنيوم ولها غلاف من النيكل، وهذه جميعاً يتم صناعتها في المصانع الحربية البريطانية. ووجدت ما يكفي لإثبات أن الرصاص المستخدم بريطاني، وبمعنى آخر فإن الوفيات التي حدثت جميعاً جرت بأسلحة بريطانية. وشعرت بالخوف بعض الشيء.

وثمة تكملة مثيرة للحكاية، فبين المستخرجات التي عثرت عليها في الجثث كانت هناك رءوس لرصاصات غير مصنوعة من الألومنيوم، وإنما من لب الورق. وكتبت ذلك في تقرير لمكتب الحرب في لندن، وأخبرتهم بأن بعض الموردين ربما يقومون بتوريد لب الورق باعتباره ألومنيوم توفيراً للتكلفة، وأن لب الورق أثبت فاعلية في أداء الوظيفة ذاتها التي للألومنيوم، وهو ما يعني إمكانية استبدال كافة الذخائر لاستخدام لب الورق بدلاً من الألومنيوم باعتباره أرخص. وتلقيت خطاباً مهمماً يشكرني على اقتراحي، ويخبرني بأنه تم استخدام لب الورق بالفعل بدلاً من الألومنيوم خلال الحرب عندما شح المعروض من الألومنيوم. وعلى أي حال، فقد كان ينتابني شعور تجاه الضحايا يماثل الشعور الذي شهدناه فيما بعد تجاه ضحايا القنبلة الذرية.

في فبراير سنة 1922 قررت السلطات البريطانية إنهاء الحماية على مصر والتصريح باستقلال مصر، ليتم تغيير اسم السلطان إلى الملك. وتم إصدار دستور جديد للبلاد وحققت مصر استقلالاً رمزياً لكن في حقيقة الأمر فإن سلطات بريطانيا لم تُنتقص، فقد ظل المعتمد البريطاني مستشاراً للملك، وفي كل وزارة كان هناك مستشار بريطاني للوزير، وتداخل القضاة البريطانيون مع المصريين، وفي كل مكان كان هناك موظف مصري، وإلى جواره آخر بريطاني ناصح له. صحيح أنه لم يكن هناك تدخل مباشر للبريطانيين في القرار المصري، لكن السلطة الحقيقية لبريطانيا لم تغب، وأي نصيحة كانت تُقدم كانت إلزامية؛ لأنها مؤيدة من قوات الاحتلال.

لقد وجدت الموظفين البريطانيين الكبار مبهرين في أدائهم، ليس فقط من حيث الذكاء ولكن من حيث النزاهة والعدل. وكانوا جميعاً يكتبون ويقرأون العربية، وبعضهم كان يجيدها بطلاقة. وكان على كل منهم اجتياز امتحان في اللغة العربية بعد وقت قليل من عملهم، ولم يكونوا فاسدين وكانوا يستحقون كل احترام. واعتاد الناس في مصر القسم بكلمة الرجل الإنجليزي، استناداً إلي تصورهم إلى أي مدى يحترم الإنجليزي كلمتهم، وكان جميلاً أن نرى تأثيراً قوياً لخريجي المدارس والجامعات الإنجليزية على الشخصية العامة للمصريين.

وفي ظل خدمتي بالحكومة كرئيس قطاع مهم، لم أكن ملزماً بعمل أي اختبار معرفي باللغة العربية، وربما كان ذلك جيداً باعتبار أنني شخص ضعيف في اللغات. وحاولت أن أحفظ كلمات عديدة مهمة لعملي، لكنني لم أكن جيداً بالقدر المناسب. وكان أحد زملائي المصريين طيباً لدرجة أنه قال لي يوماً إن عربيّتي جيدة لكنني مثل كثير من الإنجليز، تأخذ أفعالي في العربية صيغة الأمر.

لم يُنهِ إعلان استقلال مصر العنف السياسي، والثورة، وعمليات الاغتيال، وظل تطبيق حالة الطوارئ معمولاً به وفق قانون صدر سنة 1914.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

لقد انطفت الأضطرابات الأهلية في مصر سنة 1923، وأُنهِت حالة الطوارئ في يوليو من العام نفسه، وتم السماح لسعد زغلول بالعودة والمشاركة في الانتخابات وفي يناير 1924 أصبح رئيساً للحكومة. وفي سبتمبر ذهب زغلول إلى لندن لإجراء محادثات مع الحكومة البريطانية، ولم يطل الوقت كثيراً إذ أنهارت هذه المحادثات بسبب أزمة جديدة. ففي 19 نوفمبر سنة 1924 أُطلق أحدهم النار على السير لي ستاك، سردار الجيش البريطاني في السودان، خلال تجواله في شوارع القاهرة نهائياً، ومات في اليوم التالي. وكانت هذه ذروة الجرائم السياسية، والتي بدأت بمحاولة اغتيال الكابتن كومب في



نوفمبر 1919. ومثلت هذه الحادثة أيضًا بداية لعملي لخمس سنوات فيما يسمى بالمقذوفات الجنائية.

وذهبت مع زوجتي إلى إجازة في الأقصر، عندما كان يقوم هيوارد كارتر بالتنقيب عن مقبرة توت عنخ آمون (49). وكان فندق ووتر بالاس مزدحمًا بممثلي الصحف العالمية في تعطش شديد لأي أنباء. وقدم اللورد كارنارفون، ممول التنقيب، حديثًا حصريًا لجريدة "التايمز" وهو ما منحها سبقًا تاريخيًا. وشخصيًا كنت أرى أن الحكمة تقتضي عدالة التعامل مع الصحافة عندما يتعلق الأمر بمعلومات مهمة، بدلًا من نشرهم أي شيءٍ حال تركهم دون بيانات. لقد كانت هناك حرب ضارية بين متشممي الأخبار، وكنا على علاقة جيدة بميرتون ممثل التايمز الذي أطلعنا على معلومات مهمة للغاية تصلح لصناعة قصص مثيرة.

وبعد شهرين من دخول غرفة التجهيز، فتح كارتر وكارنارفون غرفة الدفن، ووجدوا فيها أربعة توابيت ذهبية اللون، واحدًا داخل الآخر. وفي الأخير كان التابوت الخاص بالفرعون وكان من الذهب الخالص ويزن نحو ثلاثمئة رطل. وداخل هذا الأخير رقدت المومياء، وعلى وجهها قناع من الذهب. وارتدى الفرعون عقودًا وخواتم ذهبية، وحُلِيًّا على هيئة حيوانات، ونُقلت هذه الكنوز كافة إلى المتحف المصري في القاهرة، وهي بالطبع كانت وما زالت تستحق المشاهدة، بل والزيارة أيضًا. وللأمانة فإن اللورد كارنارفون لم يرَ هذه الكنوز أبدًا، وقد توفي في أبريل 1923، قبل شهور من فتح التابوت الأخير، والذي كان مكتوبًا عليه: "إن كل من يقلق راحة الفرعون سيلقى حتفه". وقد أشيع كذبًا أن اللعنة مدونة على باب المقبرة. وقد حاول البعض تصوير الموت المفاجئ لكارتر هو الآخر كجزء من هذه اللعنة.

وفي حقيقة الأمر فإن كثيرًا من المصريين يؤمنون بالسحر. وأتذكر أنه في يوم ما رفض الطاهي الخاص بي طهي زوجين من الحمام أرسلهم لنا صديق يُدعى مكفرسون، وقال لي: "إن الطاهي لدى السيد مكفرسون لديه عين شيطان، وهذا الحمام سيصيبك بالمرض".

وهكذا فإن الإيمان بالأرواح الطيبة والشريرة، وبالحاجة للاحتراس من الماضي، والحذر من القادم، يلعب دورًا مهمًا في شئون الحياة في بلاد الشرق من صحة، وزواج، وتنشئة أطفال، وكل شيء تقريبًا. إن كثيرًا من الأمراض والمشاكل تُنسب للأرواح الشريرة، وغالبًا فإن الجميع يستخدمون لذلك أحجبة وتمايم. كذلك، فإن دق الوشم والتشريط يتم أيضًا للغرض نفسه. وحتى اليوم، فإن كثيرًا من المصريين لديهم ندوب في الجدار الخارجي لعيونهم، وهي نتاج تشريط يتم عمله لهم وهم أطفال لصيانتهم من الحسد. وقطعًا، فمثل هذه الأشياء لا تقتصر على الفلاحين الأميين، فقد ترى سيارة

فاخرة تخص موظفًا كبيرًا أو صاحب أملاك ثريًا يعلق خرزًا أزرق في ملابسه ليبعد عنه الشياطين.

وعامة، فإن استخدام السحر والتمايم والتعاويذ أمر يُعبر عن جهل شديد، لكن في بعض الأحيان هناك حوادث غريبة تؤكد وجود حالات سحر أسود حقيقي، وهي شديدة الترويع وقد تتضمن في وقتٍ ما تقديم قرابين بشرية. ولا يتحرك أحد وفقًا للقانون إلا حال حدوث موت أو جراح بالغة نتيجة اللجوء للسحر الأسود.

وثمة قضية حزينة أتذكرها في مصر قُتل فيها طفل صغير خلال عملية طرد لأرواح شريرة. كان الطفل يشكو من نوبات تشنّج، واعتقدت الأم أن ما يحدث له سببه الأرواح الشريرة؛ لذا لم تذهب إلى الطبيب، وإنما ذهبت بابنها إلى مشعوذ، والذي أكد اعتقادها، ونصحها بأن تُجلس الطفل الصغير في قدر ماء، وتُشعل النار من تحته لطرده العفريت. وبالطبع فقد مات الطفل محترقًا.

تخيلوا دهشتي عندما قابلت بعد ذلك بسنوات طويلة جريمة مماثلة في أسكتلندا. وفيها اعترفت الأم بأنها وضعت الطفل الصغير في الموقد وأشعلت النار تحته. لقد فعلت ذلك لا لطرده الأرواح الشريرة، وإنما لإيقاف الطفل عن البكاء. وهنا، فإن هناك فارقًا كبيرًا. فالخرافة في مصر لا مفر منها في ظل أمهات تتمكن منهن الأمية، ولا تعرف شيئًا بعيدًا عن المطبخ وحجرة النوم، فلا تعليم البتة لدرجة جعلها بدائية. وهي نادرًا ما تظهر في أي مناسبة اجتماعية، ولو حدث ذلك، ففي الغالب لا يعرفها أحد لتغطية وجهها بالبرقع. ولقد كان المعتقد السائد في ذلك الوقت أنه من العار أن يراها رجل دون برقع؛ لذا فإنه يجب تجنب ذلك الأمر تحت أي ظرف وبأي كلفة. وفي المدن، وبين الطبقات الأرقى، صار البرقع شفافًا، ثم اختفى الآن تمامًا وبدأت أحوال المرأة في التغير.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

في صيف سنة 1922 سافرت إلى وطني لفترة، وعندما عدت بعدها إلى القاهرة وجدت مجموعة عظام وقطع ملابس عثروا عليها في مغارة بتلال المقطم، على مشارف القاهرة. لم تكن هناك أي علامات للتعرف على أصحابها ولم تكن هناك بقايا جراح على الجمجمة، وكان الظن أن الوفاة قد تكون نتيجة السقوط من مكان مرتفع. وكتب أحد الأطباء في الطب الشرعي ذلك وأوصى بدفن العظام والملابس، لكن أحد رجالي الآخرين تلكأ في تنفيذ التوصية انتظارًا لعودتي من الإجازة لعلمه أنني مغرم بالبقايا المجهولة. وتلقت الشرطة معلومات إضافية جعلتهم يعززون احتجاز البقايا لحين عودتي؛ لذا فقد بادروا فور وصولي إلى القاهرة لتقديمها مرة أخرى مستفسرين عن أي معلومات أستطيع إضافتها.

كانت البقايا تتكون من هيكل عظمي شبه مكتمل وبعض الملابس تتضمن سترة وجلبًا ومعطفًا وسراويل قطنية وزوجي جوارب. وكتبت في تقريرتي أن الهيكل العظمي لشخص مصري، ذكر، يبلغ من العمر نحو أربع وعشرين عامًا، ويبلغ طوله خمس أقدام وخمس بوصات، ولديه بنية قوية، وشعر مجعد أسود، وله أسنان مكتملة وله سن قاطع إضافي في الجانب الأيمن من الفك السفلي. وقلت إنني أعتقد أنه ضُرب ضربتين قويتين على رأسه باليد اليمنى لرجل يقف في مواجهته بسيف حديد أو آلة حادة مشابهة، يبلغ طولها نحو ثلاثة أرباع قدم. وتوقعت أن الضربة الأولى أدت إلى سقوطه أرضًا، وأنه تلقى الثانية وهو راقد على الأرض. واستنتجت أن واقعة القتل تمت قبل ثلاثة أو أربعة أشهر. وافترضت أن القاتل كان خادمًا لشخص أوربي، وربما يكون هذا الشخص هو جاير أندرسون (50)، وإن لم يكن هو فهناك صلة ما تربطه بأحد العاملين لدى جاير أندرسون.

لقد أزعج هذا التقرير وزارة الداخلية بصورة مروعة. ولم أكن أعرف السبب في ذلك لأن أحدًا لم يُبلغني بأي تفاصيل عن القضية. وفيما بعد علمت أن للقضية جانبًا سياسيًا، وأن ما أخبرتهم به تطابق مع شهادة تلقوها لم يكونوا على ثقة من صحتها. وعرفت منهم أن الشهادة التي تلقوها تقول لهم إن خلية مصرية سرية قررت اغتيال جاير أندرسون، وهو موظف بريطاني كبير في وزارة الداخلية، وتم تحديد دور لأحد الخدم العاملين لديه. لكن بعض المتأمرين تشكك في أن يكون هذا الخادم على علاقة ما بالشرطة السرية، وقرروا التخلص منه قبل أن يقوم بخيانتهم. وهكذا فقد استدرجوه نحو تلال المقطم وقاموا باستجوابه ثم قتلوه بضربه على رأسه بسيف حديد، وألقوا بالجسد في إحدى المغارات.

وعرفت أن وصول البلاغ للشرطة دفعها لتجديد التحقيق في القضية وإبقاء المتعلقات والعظام لأقوم بفحصها. وفي هذه القضية تحديدًا، فإنني لم أؤكد البلاغ الذي تلقوه فقط، وإنما أيضًا حددت كيف قُتل الرجل وأين ومتى، ثم توصلنا لتحديد اسم الخادم نفسه.

وفي الحقيقة فإن الأمر جرى ببساطة شديدة، وكشف ذلك كيف يمكن أن يكون تراكم الخبرات نافعًا في أرض متخمة بالقضايا. وسألوني كيف عرفت كل هذا بمجرد فحص بعض العظام، وأخبرتهم بأن لنا طرقنا التي اعتدنا عليها، وتركتم يخمنون هذه الطرق حتى تم تقديم القتلة إلى المحاكمة.

ولم يكن الأمر صعبًا، لتحديد الضحية في هذه الجريمة، وأكدت شهادات الشهود كل تفصيلة تخص القاتل بدءًا من عمره، ولون شعره، وأسنانه، وكل شيءٍ آخر، حتى إن بطاقة الخادم حددت لنا طوله الذي بلغ 163 سنتيمترًا، وهو يقارب ما وصلت إليه، وكان عمره بالفعل أربعة وعشرين عامًا. وحتى

نظرية القتل كانت واضحة من الجمجمة، ففيها كدمة فوق الأذن، وكدمة أخرى فوق الجبهة. لم تكن هناك أداة للجريمة حتى كتبت تقريرتي، وجرى البحث فيما بعد في الأنحاء ووجدوا لفافة ثقيلة مدفونة وتم إظهارها داخل قاعة المحاكمة، وكان محيطها ثلاثة أرباع قدم كما قلت. وكنت قد أخذت الجمجمة معي إلى قاعة المحكمة، وهو عمل لا يمكن السماح به في بريطانيا، وطلبت من المحكمة مطابقة أداة الجريمة على الجمجمة ووافقت، وتناسب حد أداة الجريمة مع الكدمتين تمامًا. وقام افتراضي على أن الجناة ذبحوا الضحية بعد السقوط أرضًا وتلقي الضربة الثانية، وقد اتضح ذلك من بعض الأنسجة الدموية الموجودة على الملابس. وقد أوضحت ملابسه وضعه كخادم محلي، وأبانت أيضًا أنها تخص موظفًا لدي شخص بريطاني. ومن خلال جوربي القتل المصنوعين من الكشمير تأكدت أنها لا يمكن أن تخصه، وعليها وجدت شريطًا صغيرًا به اسم جاير أندرسون، وهو أمر معتاد في بعض قطع الملابس المرسله لأشخاص بعينهم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



# الفصل السابع

## اغتيال السردار

من المعروف أن التعرف على بصمات الأصابع يعتمد على حقيقة عدم تطابق بصمتين لشخصين مختلفين. ويعتمد التعرف على الأشياء على قاعدة مشابهة تمامًا، فالاختلافات بين أثر شيءٍ ما وآخر موجود ولو كان ضئيلاً لدرجة عدم التعرف عليه إلا باستخدام الميكروسكوب. ومن هذه الاختلافات الضئيلة في فقرة كلام مطبوعة مثلاً، يمكن تحديد آلة الطباعة التي قامت بطباعتها. كذلك، فمن خلال علامات محددة على الرصاصة أو الفوارغ يمكن تحديد السلاح الخاص المستخدم في إطلاق النار. وهذه أساسيات علم المقذوفات الجنائية.

إن أول معرفة لي بهذا العلم كانت من خلال تحقيقات إحدى الجرائم المسجلة في سيرة هنري جودارد المخبر الخاص الذي حل قضية صعبة عن طريق ربط بثرة على رصاصة بثقب صغير في فوهة السلاح، وكان هذا سنة 1835. وفيما بعد، تطور الأمر كثيرًا عندما تخصصت في هذا الشأن سنة 1919، وأنا مؤمن بأنه ما زال مجالًا خصبًا يحتاج لقواعد وإسهامات. وعرفت لاحقًا أن الرائد كالفن جودارد المسئول في قطاع الذخائر بالجيش الأمريكي مهتم جدًا بالموضوع ذاته، ونشر دراسة مهمة جدًا قائمة على بحوثه في القطاع العسكري في فبراير سنة 1926. وفي القاهرة شاركني اهتماماتي لوكاس، الخبير في المعمل المصري، وفكر أن هذا العلم يجب أن يكون فرعًا من الكيمياء الجنائية. لكن عندما تقرر قصر تحديد المقذوفات على تلك التي يتم استخراجها من أجساد القتلى، رأيت أنه من الضروري إجراء أي بحوث بشأن المقذوفات في معلمي الخاص.

كان اهتمامنا منصبًا على الرصاصات حال دخولها إلى أي جسد، وكان منطقيًا أن نعرف منها كل ما نريد معرفته. لقد كانت لدينا فرص استثنائية للبحث، فتكرار وتوالي القتل بالرصاص ساعدنا على أن نختبر، ونصحح، ونزيد معارفنا دون هوادة.

إن كل رصاصة تحكي حكاية، فالأسلحة الحديثة صُمِّمت لتجعل الرصاصة تخترق كغرز غزل متوازية الخطوط تميل لليمين أو اليسار، وبينها أسطح خالية بشكل منسق. وعندما تظهر، تتحدد بحزوز متوازية تتقاطع مع نتوءات أخرى.

وتتنوع الحزوز المتوازية من سلاح إلى آخر، ومن نوع لنوع ثانٍ، ويكون هذا التنوع في العدد، والاتجاه، وعرض الانحراف، والعمق. وهنا، فإن مقذوف

مسدس الخدمة "ويلي" له سبعة حوز منحنفة ناحية اليمين، أما مقذوف مسدس "كولت" فله ستة حوز ناحية اليسار، ولمقذوف مسدسي "سميث" و" ويسن" خمسة تميل للجهة اليمنى، وهكذا. ويلي ذلك أن لكل رصاصة علامات تميز طريقة ونوع السلاح المستخدم، والمكان الذي أطلقت منه. لكن ليس هذا كل شيء. فعندما قمنا بدراسة الرصاصات تحت الميكروسكوب وجدنا أنه إلى جانب اختلافات الخشخنة (51)، فهناك اختلافات فردية في بعض الحوز الناتجة، وهو ما يمكن أن يشير إلى سلاح بعينه بشكل خاص. كذلك فإن هناك بقعًا لونية تحدد صدأ سلاح ما أو درجة تشكل معدنه.

وحتى يتم تأكيد انطلاق رصاصة ما من سلاح بعينه فإن هناك اختبارًا فنيًا معتادًا نقوم به. ففي البداية نستخدم السلاح نفسه في إطلاق عدد من الذخيرة المماثلة في لفة من القطن أو حقيبة من الخرق القديمة، ثم نقوم بفحص الرصاصات المضروبة مع الرصاصات القاتلة تحت الميكروسكوب. وعندما نعمل نستخدم أدوات عديدة، ومنها ما تم تحديثه فيما بعد من خلال خبير المقذوفات الأمريكي تشارلز إيه وبيت. ومن خلال المقارنة بين حوز الرصاصات حزرًا حزرًا يمكن أن نصل لاستنتاجات مرضية. وبالطبع، فإن العلامات الناتجة عن الرصاص قد لا تتشابه تمامًا نتيجة تأثير ماسورة الضرب المعدنية من طلقة إلى أخرى؛ لذا فإننا لا نأخذ بنتيجة إلا حال تشابه الرصاص تمامًا.

وتصبح المقارنة بين الرصاص صعبة، عندما تنسحق رصاصات الجريمة أو تنتشوه نتيجة اصطدامها، لكن بشكل عام، فإننا نستطيع أن نؤكد إن كان السلاح هو السلاح المستخدم في الحادث أم لا.

ويتم تحديد الأسلحة بشكل أسهل إذا حصلنا على فوارغ الطلقات أيضًا. ففي هذه الحالة يتم توسيع المقارنة لتشمل الفوارغ بعد إطلاق عدد كبير من الخرطوش على لفافات قطنية. فكل خرطوشة تحمل علامات تخص السلاح لها خصائص في الشكل والاتجاه والعمق. كما يمكن ملاحظة علامات على سطح أسطوانة الخرطوشة، وهي توضح بسهولة إن كان السلاح المستخدم أوتوماتيكيًا أم لا. وهنا، فإن أهم شيء يمكن ملاحظته هو أن المسدسات الأوتوماتيكية تفتح فيها خزنة الخرطوش أوتوماتيكيًا بعد إطلاق النار؛ لذا ففي الغالب تُترك على الأرض بعد تنفيذ الجريمة. وهنا فإننا نقول عند حدوث ذلك إن القاتل ترك بطاقته الخاصة.

في الاغتيالات السياسية المبكرة، كانت الرصاصات المستخرجة من أجساد الضحايا من عيار 45، ولها أغلفة كوبرنيكلي، وهي نموذج للذخيرة المستخدمة في المسدسات الأوتوماتيكية، لكننا لم نجد فوارغ الطلقات في مسرح الجريمة. وظننت في البداية أن المسدس الأوتوماتيكي المستخدم يتم إخفاؤه

في جيب جلاب؛ لذا فإن الفوارغ لا تقع على الأرض، لكن مع الفحص الدقيق اكتشفت أن بعض العلامات الموجودة على الرصاصات تشير إلى أنها أطلقت من فوهات أسطوانية مخالفة لأسطوانات المسدسات الأوتوماتيكية. ورأيت سبعة حزوز يمنى على المقذوفات وهو ما يناسب المسدس وييلي 45، وأدركت أنه مسدس غير أوتوماتيكي لكنه تعرض لبعض التعديل. وخلصت أيضًا إلى أن الذخيرة الأوتوماتيكية يمكن إطلاقها من مسدسات عادية. ورغم أن عدم وجود فوارغ طلقات أعاق اختباراتنا لبرهة، إلا أن اختبار الرصاص نفسه تحت الميكروسكوب كشف لنا أن كثيرًا منها أطلق من أسلحة خاصة، مميزة، وهذه الأسلحة ظهرت للمرة الأولى في نوفمبر سنة 1919 وظلت مستخدمة في جرائم القتل حتى مارس سنة 1922. وكان هذا يؤكد لنا أن القتلة جميعًا مرتبطون معًا في منظمة واحدة أو مع شخص بعينه، وهو ما تأيد أمنيًا بأن هذه الأعيرة لا تُباع في مصر في ذلك الوقت.

وصارت الموجات التالية لعمليات الاغتيال السياسي أبسر من وجهة نظري؛ لأننا وجدنا فوارغ الطلقات في مسرح الجريمة. وباختبارها ومقارنتها بفوارغ أخرى كنت قادرًا على تخمين أن القتلة يستخدمون أسلحة متنوعة من وقتٍ لآخر، لكن بين الحين والحين يتم استخدام سلاح خاص أقرب للمسدسات الأولى. وأدى تكرار ظهور هذه الأسلحة مرة بعد أخرى إلى قناعة تامة بأن القتلة يمثلون عصابة واحدة.

وبدت المقذوفات كأنها مخزنة لفترات طويلة كما لو أنه تم تخزينها في مكان ما، وأن بعضها تم وضعه في المسدسات ولم يُستخدم ثم تم تخزينه لفترةٍ أخرى. وهكذا كتبت في تقريري أن القتلة على الأرجح يمثلون عصابة واحدة وأن الأسلحة تخزن في نفس المكان وأنها لو حصلنا على بعض هذه الأسلحة، فإنني أستطيع يقينًا تحديد أيها استخدم في أي جريمة على وجه التحديد، على الأقل فيما كان تحت يدي من الجرائم وعددها سبع جرائم.

كانت حزوز مقذوفة المسدس الكولت واضحة ومميزة، ورغم ذلك فقد ظلت السلطات حائرة ولم تكتشف أي شيء يخص العصابة أو مخزن الذخيرة والأسلحة حتى وقعت جريمة اغتيال السردار (52).

كان الرجل عائدًا من وزارة الحرب إلى بيته بسيارته في حدود الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، عابرًا وسط القاهرة ومعه مساعده الكابتن باتريك كامبل. ورأى السائق فريد مارش تراما عابرًا فقلل من سرعته ليتركه يعبر، فوقع في كمين فرقة الاغتيال التي أمطرتهم بالرصاص، حتى بعد فرار السيارة لنحو خمسين ياردة. وأصيب ركاب السيارة الثلاثة كما أصيب شرطي مصري كان عابرًا نتيجة الرصاص العشوائي، وألقى أحد القتلة بقنبلة لمنع

ملاحقتهم لكنها لم تنفجر، وفر الجناة في سيارة تاكسي. وفي اليوم التالي مات السردار نتيجة الصدمة والنزيف.

وذهبت إلى مكان الحادث وفحصت السيارة وقمت بجمع الأدلة المادية. كانت لدينا تسعة فوارغ في مسرح الجريمة وست رصاصات داخل أجساد الضحايا. واتضح أن الفوارغ تخص أعيرة 32 مللي وأوضحت العلامات الموجودة عليها أن ثلاثة أنواع من الأسلحة تم استخدامها وكان أوضحها مسدس من ماركة كولت. أما الرصاصات فكانت عيار 32 مللي وتخص مسدسًا أوتوماتيكيًا وعليها أغلفة كوبرونكل، ووجدت في خمس منها - بما فيها الرصاصة التي قتلت السردار - أنه تم تعديلها لتتحول إلى رصاص دمدم شديد الخطورة. وبعد الفحص الشامل عرفت أن الأسلحة المستخدمة هي مسدس ماركة ماوسر، وينتج عنه رصاص بأربعة حوز، ومسدس بروننج أو سيريت وله حوز يميني، ومسدس ماركة كولت بستة حوز يسري. وكانت رصاصة قتل السردار هي التي خرجت من المسدس الكولت وبدا أن السلاح نفسه في حالة سيئة وهو ما ظهر في حوز الرصاصة. وبعد مقارنة هذه الرصاصة أدركت أن السلاح نفسه استُخدم في جرائم قتل سابقة تخص اغتالات سياسية كانت قد قيدت ضد مجهول. وعلى الفور كتبت في تقريري إلى النيابة بأنه لو تم إحراز السلاح فإنني قادر على التعرف عليه يقينًا وتأكيد إن كان هو المستخدم في الجريمة أم لا.

وفي تلك الأثناء بذلت الشرطة جهودًا عظيمة للإيقاع بالقتلة. وتم القبض على كثير من المشتبه فيهم وتفتيش منازلهم دون التوصل إلى نتائج مُرضية. وكشفت التحريات أن الجريمة تم التخطيط لها وتنفيذها من خلال تنظيم سري يقوده محام اسمه شفيق منصور، وهو ناشط وطني سبق اتهامه في جريمة اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء عام 1910، كما تم اتهامه في محاولة اغتيال رئيس وزراء آخر عام 1914، لكنه أفلت من الإدانة في القضيتين بسبب عدم وجود أدلة (53). ومع هذا فقد قامت السلطات البريطانية بنفيه إلى جزيرة مالطا ولم يُعد إلى مصر حتى نهاية عام 1919. وكان الرجل عنصرًا مهمًا في حلقات التنظيمات السرية التي تستخدم الاغتيال كسلاح سياسي. وظلت الشبهات تدور حول منصور ورجاله لكن لم تكن هناك أدلة اتهام كافية، وهو ما دفع الشرطة إلى اللجوء لتجنيد جاسوس مصري للإيقاع بهم، وهو نجيب الهلباوي (54) الذي شارك في محاولة اغتيال رئيس الوزراء سنة 1914، وكان على علاقة بأفراد التنظيم.

ضم التنظيم المشتبه فيه شقيقين هما عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت، ورأى الهلباوي أنهما أضعف حلقات التنظيم وأنهما يمكن أن يعترفا بكل شيء لو سقطا وحدهما. وفكرت الشرطة في دفع هذين الأخوين إلى الفرار،



وافترضت أن يصطحبا معهما أسلحتهما، وقلت لهم إنني لو وجدت أسلحتهما فإنني أستطيع القطع إن كانت استُخدمت في الحادث أم لا. وهكذا فقد أخبرهما الهلباوي بأن الشرطة على وشك القبض عليهما ونصحهما بمغادرة البلاد، وقال إن أفضل الطرق وأكثرها أمانًا هو أن يركبا القطار إلى طرابلس. وتم اختيار خط طرابلس حتى يتم القبض عليهما في الصحراء حيث يصبح الفرار مستحيلًا، كما أن إدارة المناطق الحدودية بمعرفة شرطة الحدود تجعل عملية القبض أسهل ودون حاجة لإجراءات روتينية معقدة.

وقام الهلباوي بأداء دوره بكل عناية وفي 31 يناير عام 1925 استقل الأخوان غنايت القطار من الإسكندرية متجهين إلى الغرب. وبعد ساعات تم إيقاف القطار في الصحراء والقبض عليهما وتفتيش أمتعتهما لكن لم يتم العثور على أي أسلحة أو رصاص، وشاءت الصدفة أن يرتاب أحد الشرطيين بسلة فاكهة كانت إلى جوار الأخوين ويفرغها ليجد فيها أربعة مسدسات وكمية من الرصاص. وكان أحد المسدسات من ماركة ماسور والآخر ليبي من عيار 25، والثالث سوري عيار 32 والرابع كولت عيار 32 وعندئذ علمنا أننا وصلنا إلى الصيد الثمين. وبفحص المسدسين الأخيرين وجدنا بالفعل أنه تم عمل تعديل يدوي بهما، كما تم تعديل هيئة الرصاص لتقارب الرصاص القاتل المعروف باسم دمدم، وعند اختبار الرصاص ظهرت الحزوز نفسها الموجودة على الرصاص المستخرج من أجساد الضحايا.

كانت لحظات حاسمة في المعمل عندما تجهزت لإطلاق رصاص اختبار من المسدسين على جوال من القطن، وكان رئيس إدارة البوليس، ومدير الأمن العام، وعدد كبير من الضباط، حاضرين ينتظرون النتيجة. ولم يكن هناك أي دليل بعد على أيٍّ من أفراد التنظيم، ولو فشل الاختبار فإن أحدًا لن يستطيع تقديم أيهم إلى العدالة مرة أخرى. لقد كان الأمر أكثر من مجرد إجراء روتيني معتاد ضمن تحقيقات جرائم القتل، فقد بدا كأنه رواية درامية مثيرة.

أطلقت رصاص الاختبار ثم قارنت الرصاص مع الفوارغ التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة، ووجدت الحزوز على رصاص المسدس السوريت متشابهة مع ثلاثة فوارغ وتأكدت أن هناك ثلاث رصاصات أطلقت من هذا المسدس. أما التطابق بين رصاص الكولت وفوارغه فقد كانت أقوى حيث بات التشابه أكثر تفصيلًا، وحاولت الوصول لحالة اليقين باستخدام أربع وعشرين مسدس كولت آخر، ولم يكن لحزوز الرصاص الناتج عنها تشابه لتلك الصادرة من هذا المسدس تحديدًا. وفي النهاية، وتحت الميكروسكوب ظهرت العلامات الأخرى واضحة لتؤكد أن هذا المسدس الكولت خرجت منه رصاصات القتل. كما قمت باختبار الرصاص الذي وجد مع الأخوين غنايت في القطار، وكانت الخزنة تضم ثلاثة أنواع من الرصاص تماثل تلك التي

استُخدمت في الجريمة، وبدا واضحًا أنه تم تطوير الرصاص باستخدام آلات حادة لتتسع أطرافه وتشبه الرصاص دمدم.

وبناءً على تقريرِي قررت الشرطة أنها لم تمسك فقط بالقتلة الحقيقيين، وإنما صار لديها أيضًا أدلة الإدانة، وتم مواجهة الأخوين بكل هذه الحقائق، وانهارا واعترفا. وكانت الشرطة قد قبضت عليهما من قبل مع عدد من المشتبه فيهم فور وقوع الحادث وأنكرا أي صلة به وتم الإفراج عنهما لعدم وجود أدلة. وعندما قبض عليهما للمرة الثانية في القطار واصلا الإنكار، لكن عندما بينت لهما الشرطة تطابق الأسلحة والرصاص مع المستخدم في الجريمة أقرأ بكل شيء.

كان الأخ الأصغر (55) يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا واعترف راغبًا في أن يحافظ على حياته محملًا بقية أفراد التنظيم تبعة الجريمة. أما الأخ الأكبر فكان عمره واحد وعشرون عامًا، وأنكر كل شيءٍ من البداية لكنه اضطر إلى الاعتراف بعد انهيار شقيقه وحكى القصة كاملة. وبناءً على اعتراف الأخوين فقد قامت الشرطة بالقبض على ستة أشخاص آخرين على رأسهم رئيس التنظيم نفسه شفيق منصور. وتم تفتيش منازل المتهمين جميعًا، وفي منزل مهندس منهم يُدعى محمود رشيد وجدوا صندوقًا به أدوات غريبة عبارة عن مناشير، وبعض الأوعية، وثلاثة وخمسين حرزًا مختلفي الشكل، وقد أرسلت جميعها إلى معلمي لأفحصها. ووجدت في أحد الأوعية قطعًا من الزنك كان يتم وضع الرصاص فيها، وكان واضحًا وجود آثار للأعيرة 32 مللي عبارة عن تجويف بنفس هيئتها. ووجدت بعض الأتربة التي تحتوي على جزئيات معدنية لامعة وتحليلها فقد تضمنت نحاس، ورصاص، وزنك، ونيكل، ويبدو أن ذلك استخدم لتطوير أثر الرصاص المستخدم. ولم أجد شيئًا غريبًا على المناشير وإنما بدت بعض آثار النحاس على الرصاص المستخدم في الجريمة. وخلصت في النهاية إلى التأكد من أن هذه الأدوات جميعًا استخدمت لقطع أطراف الرصاص، وأن الغبار الموجود في الأحراز هو ذاته الموجود على الرصاص المستخدم في الجريمة.

وأنكر محمود رشيد بقوة أي معرفة بالقضية، وكذلك فعل شفيق منصور الذي كان عضوًا بالبرلمان، وحاول الإيحاء بأن كل الغرض من اتهامه هو إفقاده مقعده في البرلمان. لكنه وقف يومًا في زنزانته وصاح بأعلى صوت عبر النافذة قائلاً: "أنكروا كل شيء". فالسلامة تكمن في الإنكار". وبعد هذا الموقف حاول لبرهة التظاهر بالجنون، فكان يسير ذهباً وإياباً في زنزانته ويُلقِي خطاباً حماسياً ثم يمزق ملابسه، ما دفع إدارة السجن أن تطلب مني الكشف عليه.

وكانت أول مرة أراه فيها، وكان هادئًا، لكن بليدًا وخاملًا. بدت إجاباته عاقلة وواضحة على الرغم من شكواه بضعف ذاكرته. كما شكّا أنه ينام بصعوبة شديدة، وظهر ارتفاع ضغط الدم لديه، وأصبحت ردود أفعاله مبالغًا فيها، لكنه كان طبيعيًا في المجمال.

وبعد أن تركت زنزانته قمت بملاحظته عبر ثقب سري في الزنزانة ووجدته يعقد يديه ويقطب جبينه مقدمًا الصورة الحقيقية للشخص يائس تمامًا، وتأكدت أنه غير مصاب بالجنون كما يدعي. واقترحت عليهم عدم استجوابه مرة أخرى لفترة، مع تعيين سجان خاص لمراقبته بشكل مستمر، مع التوصية بتقديم كل الوجبات الجيدة له ونقله إلى سجن آخر أكثر راحة، وتم ذلك بالفعل. وزرته بعد ثلاثة أيام وكان ما زال ينام بصعوبة ولا يأكل كثيرًا وشكا لي من صداع دائم وآلام في أماكن متفرقة من جسده. وأجاب عن أسئلتني بعقلانية شديدة، لكن بالخمول ذاته الذي كان عليه. وقال لي إنه سمع في السجن السابق أنهم سيقومون بجلده وهو خائف أن يموت إن حدث ذلك. كما سمع أيضًا أن الملك أصدر أوامره بشنقه وجعله ذلك مشوشًا للغاية. وسألته باعتباره محاميًا إن كان يعتقد أن أي شيء من هذا يمكن أن يحدث دون محاكمة فبدأ في البكاء، وكان يبكي كلما ذكره أحد بمهنته، ثم يقول إنه لا يصدق ما يقولونه له. لقد صار قلقًا جدًا ومحبطًا وانتابه شعور يقيني بأنه سيُعدم.

وقال الدكتور جونسون لزميلنا بوسويل: "إن أي إنسان يعلم أنه سيُعدم خلال خمسة عشر يومًا تنتابه حالة تركيز شديدة"، لكن ذلك التركيز لم يأت، فقد ظل مشوشًا. وشعرت بالأسف تجاهه، لكنني ارتضيت الحكم بإعدامه باعتباره مسئولًا عن قتل العديد من أصدقائي بدمٍ بارد، وكان عليّ أن أقوم بتشريحهم.

وأوصيت أن يبقى شفيق دون إزعاج، وأن يُمنح فرصة للتريض خارج السجن، وظل بالفعل خاضعًا لمعاملة كريمة وقبل أن يمر أسبوع واحد على هذا التغيير في المعاملة قرر أن يعترف بكل شيء.

إن الاعتراف هو سيد الأدلة ويتم قبوله في أي دولة مرموقة، إلى جانب أي أدلة وإثباتات من مصادر أخرى. لكن الاعتراف يُرفض إن تم بالفعل تحت ضغط أو تعذيب. وفي بريطانيا العظمى لا تُقبل إفادة أي متهم إلا إذا تم تحذيره مسبقًا من أن هذه الإفادة قد تكون سببًا في إدانته. ولا يتم عمومًا عمل استجواب دقيق لأي شخص تحت التحفظ إلا إذا كان هناك ما يدفع لتقديمه للمحاكمة. وفي مصر أيضًا كانت المحاكم تقبل الاعتراف ما تيقنت أنه تم دون ضغط.

وفي هذه القضية اعتمدت الملاحقة القضائية على اعتراف المتهمين والمعلومات الصادرة من المعمل. كانت اعترافات أربعة من المتهمين كافية لبدء المحاكمة، وفي تقديري فإن أهم هذه الاعترافات كان اعتراف شفيق منصور نفسه، والذي أقر بأنه لم يتم تحت أي ضغط. وصحيح أنه عاد بعد المحاكمة وندم على اعترافه لكن هذا الاعتراف ثبت بأدلة البحث الجنائي. لقد تصور أنهم عاملوه معاملة حسنة وقدموا له كل ما يرغب من طعام لأنهم قرروا شنقه، وكاد عقله يذهب. وكنت قد اقترحت عليهم أن يُخرجوه إلى شوارع القاهرة وأن يُطعموه في أي مكان يرغب فيه، وكان تصوري أن ذلك سيكون مناسبًا لتقديمه للمحاكمة، لكنه اعترف لي بأنه كان على وشك الجنون، وأنه شعر بأنه لا بد أن يبوح بكل شيء (56).

وعندما اعترف شفيق، وصل به الحال إلى أنه قدم معلومات وافية عن جرائم أخرى خطط لها وشارك في تنفيذها، وحكى عن محاولات اغتيال استخدم فيها المسدس الكولت ذي الأعيرة الـ32. وأخبرنا أيضًا عن الترسانة التي يقوم التنظيم بإخفاء الأسلحة والذخيرة فيها، وكانت في مخبأ سرّي ببيت محمود رشيد. وقد وصف مكانه ووجدت الشرطة بالفعل بابًا سرّيًا خلف لوحة مُعلقة في الجدار يُفضي إلى تجويف ما يكفي لوضع الأسلحة. ولقد أرسل الباب لي لفحصه، وكان عبارة عن لوحة مثبتة بصمغ ومسامير من الجانبين وأربعة مسامير من أسفل. وبقيت المسامير السفلى بينما نُزعت المسامير الجانبية، وكانت ثقب المسامير السفلى غير منتظمة وإلى جوارها خدوش ناتجة عن إزاحة اللوحة ووضعها عدة مرات، ودلت العلامات الأخرى على أن هذا المكان يُستخدم منذ فترة طويلة. وبدا التجويف خاليًا لكن ظهرت بعض الخدوش في الخشب وجربت وضع أسلحة الجريمة وتأكدت بما يكفي أن بعضها وضع بالفعل في هذا المكان. كان للمسدس الكولت بعض الآثار الدالة على ذلك، كما كان للمسدس الماسور نفس الشيء. وبعد اكتشاف هذا المخبأ السري اعترف محمود رشيد، ومثل شفيق منصور فقد قدم إفادات بمشاركاته في جرائم سابقة.

وعُقدت المحاكمة في شهر مايو بعد ستة أشهر من اغتيال السردار. وأُتهم ثمانية أشخاص بالقتل العمد والمشاركة في القتل بينهم الأخوان عنایت، ومحمود رشيد، وبالطبع شفيق منصور. وخلال المحاكمة أكد محمود رشيد اعترافاته مرة أخرى، بينما عاد شفيق منصور وأنكر جميع ما قال، وادّعى تعرّضه لضغوط، لكن اعترافاته ثبتت معمليًا، فضلًا عن ذلك فقد ساعدت شهادة الجاسوس الهلباوي، إلى جانب التقارير المعملية، وشهادتي.

وسُئلت إن كان ممكنًا لأي شخص أن يحول الرصاص العادي إلى رصاص دمدم. وقلت إن أي شخص يمكن أن يفعل ذلك إذا امتلك الأدوات اللازمة،

وقدمت صورًا لذلك، ثم أخرجت الأوعية والمنشار وقمت بتقديم تجربة عملية لتجد المحكمة أمامها رصاص دمدم خلال ثوان معدودة. كما عرضت الباب السري وكيفية استخدامه ووضعت الأسلحة في التجويف تمامًا لأبين العلامات الناتجة عن ذلك. وسألني المدعي العام إن كان أيٌّ من هذه الأسلحة قد استُخدم في الجريمة فأجبت بأن المسدس الكولت به ميل في ماسورته وهو ما ينتج عنه تجويف خاص في كل رصاصة تخرج منه، وقلت إن الرصاصة المستخرجة من صدر السردار، وكذلك من جسد الكابتن كإمبل، بها هذا التجويف. وقلت إنني على يقين بأن الرصاص الذي قتل كلاهما أطلق من هذا المسدس الكولت. ولم يعقب الدفاع على شهادتي.

وتم تأجيل الحكم إلى الأول من يوليو، وعلمنا أن ذلك يتم كإجراء لتحويل المتهمين إلى المفتي إذ لا يجوز إعدام أي شخص في مصر إلا بعد الحصول على موافقة المفتي الإسلامي (57). وبالفعل حُكم بإعدام المتهمين الثمانية، وحدثت حالة هياج في قاعة المحكمة خاصة من الأخوين عنايت، وفيما بعد بُدِّل حكم إعدام الشقيق الأصغر منهما إلى السجن مدى الحياة.

وبالنسبة لي فعلى الرغم من أن هذه القضية كانت واحدة من عدة قضايا لعبت فيها الاختبارات المعملية دورًا هامًا، إلا أنها اعتُبرت علامة فارقة في تاريخ تحقيقات الجريمة الحديثة، ولقد كتبت تفاصيل القضية ودور التحاليل والفحوصات المعملية في الجريدة الطبية البريطانية سنة 1926 وكانت لها ردود أفعال كبيرة على مستوى العالم، إذ تم اعتماد اختبراتي لفحص الأسلحة والمقذوفات والاعتداد بها في دولة بريطانيا.

واللطيف في الأمر أن الراح الأكر في قضية اغتيال السردار كان الشرطي المصري الذي أصيب خلال الحادث، حيث قُدِّم باعتباره شخصًا بأسلًا واجه الجناة وحاول افتداء السردار بنفسه، وزاره اللورد اللبني في المستشفى ومنحه ميدالية على شجاعته، وقدم له مكافأة قدرها ألف جنيه، وأصابته صدمة فرح نتاج ذلك كادت أن تودي بحياته.

وكنت قد قمت بعمل تصور تخيلي لموقع الشرطي المصري خلال الحادث، وعندما سمعت اللورد اللبني يقول عنه إنه شخص شجاع للغاية، وإنه واجه القتل دفاعًا عن السردار، وكاد أن يفقد حياته، عرضت عليه نتائج فحوصات الرجل لأوضح له أن الرصاصة التي تلقاها دخلت جسده من الظهر وخرجت من الأمام ما يعني أنه كان يهزم بالهرب فور إطلاق النار. ووقتها قال لي اللورد اللبني في دهاء: "عزيزي سيدني. لا أظن أنه من المصلحة قول ذلك. إننا نريده بطلا حتى لو لم يكن كذلك". ووافقت وأغلقت فمي تمامًا لعدة سنوات حتى التقيت باللورد اللبني في غداء في إدينبرج بعد عدة سنوات وذكرته

بالشرطي الشجاع فضحك، واعتبرت ذلك بمثابة إذن بأن أحكي القصة الحقيقية الآن.

لقد فتحت قضية السردار ملفات مغلقة، فقبيل إعدام المتهمين كشف بعضهم معلومات عن عنصر آخر في التنظيم كان يعمل عاملاً في السكة الحديد اسمه الحاج أحمد جاد الله، وقد قيل إنه شارك في بعض العمليات السابقة خاصة التي استُخدم فيها المسدس الكولت عيار 45. وقارنت بين رصاص هذا المسدس وبين رصاص تم استخراجها من جسد ضابط إنجليزي تم اغتياله قبل ثلاث سنوات يُدعى ستيلي، لتأكد أنه قُتل بهذا السلاح، كما علمت أيضًا أن هذا المسدس استُخدم في أربع قضايا أخرى.

وكان المسدس مغلقًا بقماش رمادي مُصنع آليًا من ناحية، وبقماش يدوي مجمع من عدة أقمشة من الناحية الأخرى، وكأنه موضوع في حقيبة شخص لا يعرف شيئًا عن أصول الحياكة. كذلك فقد لُقت خزنة المسدس بجراب مكون من ثلاث مواد عبارة عن قطن أبيض وأحمر وأزرق، وبدا بعضها مضاقًا يدويًا؛ لذا تم تفتيش بيت المتهم الجديد بحثًا عن قصاصات أقمشة مشابهة.

إن شفيقي منصور نفسه لم يُطلق النار في حادث السردار، وقصد إيجاد عذر بزيارته لأحمد ماهر وزير التعليم في مكتبه في وقت الجريمة ذاته، وقد حوكم وأدين بتهمة التخطيط والتدبير والتحريض لا القتل المباشر. وبعد إدانته ذكر في أحد اعترافاته أن أحمد ماهر نفسه، ومحمود النقراشي وكيل وزارة الداخلية كانا عضوين في جهاز الاغتيالات السري. وطلب مني التأكد من أقواله استنادًا للعلم الجنائي. وكان ممّا حكاه أن شخصًا تم ضمه للتنظيم باسم مصطفى حمدي كان ضابط شرطة متقاعدًا ومتخصصًا في تصنيع القنابل، وأنه قُتل قبل خمس سنوات في تلال المقطم عندما انفجرت في رأسه قنبلة عند تجربتها، وأن أحمد ماهر كان معه في ذلك الوقت. وحاولت التأكد إن كانت القصة حقيقية أم لا فذهبت إلى الصحراء حيث أشار شفيق منصور وأخذت أبحث لأجد بعض العظام والملابس القديمة وقطع معادن وزجاج وأخذتها جميعًا للمعمل لفحصها. واكتشفت أن العظام جميعًا تخص شخصًا واحدًا، وكانت جافة، وببيضاء، وهشة بعد مرور زمن طويل عليها، لكن كان لديها حكاية لترويتها. فقد اتضح لي أن بقايا العظام تخص شخصًا يتراوح عمره بين خمسة وعشرين وثلاثين عامًا، ويبلغ طوله خمس أقدام وثمانية بوصات، وله بنية متوسطة. كما كانت لديه أسنان جيدة في فكه العلوي، وفي الجانب الأيمن من جبهته كان هناك ثقب محيطه بوضة واحدة، ويمتد ليصل إلى تجويف واسع في الجانب الداخلي للجمجمة. وخمنت أنه قُتل بمرور جسم شديد الصلابة في رأسه، وهو من المحتمل أن يكون قد مات متأثرًا بانفجار قنبلة. ومع جمع الملابس معًا تمكنت من تكوين بذلة صوفية كاملة،

وقميص وصديري وربطة عنق، وتَبَّان سميك، وجوارب بحمالات مرفقة ومنديلين من القماش، وبقايا طربوش. وبدا واضحًا من حالة البنطلون أن الملابس خُلعت عن الجثمان قبل الدفن. وحملت بقايا أزرار، وزرار واحد مكتمل اسم خياط في القاهرة، مع "بادج" تمت خياطته على أحد الجيوب يحمل اسم الخياط نفسه، وأمامه رقم مدون بالحبر. كما حمل الطربوش اسم صانعه في الداخل، وهكذا تأكدنا أن الجثمان يخص الشخص الذي نبحت عنه وهو مصطفى حمدي. ولاحظت أن أحد المنديلين تم ربطه بشكل عصابة، وعليها وُجدت آثار دماء، كذلك وُجدت آثار شبيهة على الجاكيت من الداخل والياقة، وداخل الطربوش. ولم تكن أيُّ من هذه الآثار واضحة، ولم يكن هناك داعٍ لإجراء أي اختبار لها لمعرفة إن كانت تخص إنسانًا أم لا. فلم تكن هناك أدلة دامغة، لكن المشهد العام كان يشير لحدوث الوفاة بعد إصابة بجرح.

أما بقية الأحرار فتضمنت زجاجًا، وقطعًا من حديد أسطوانتي، وحديدًا خامًا، وبقايا معادن، ورقية علب زجاجية صغيرة. وهكذا عرفت الشكل العام للقنبلة وهي معروفة بخطورتها، وفي الغالب لا تنفجر إلا بعد إلقائها، وهي تشبه كثيرًا من القنابل المستخدمة في محاولات الاغتيال السياسي، إذ تحتوي على حمض السلفوريك وتنفجر عندما يختلط الحمض مع كلوريد البوتاسيوم. وفي بعض الأحيان لو اختلط الاثنان صدفة فإنها تنفجر أيضًا، وهو ما يدعم صحة القصة المروية.

وفيما بعد قامت الشرطة بتفتيش منزل نَحَّات اسمه يوسف طاهر، ووجدت ثماني عشرة قنبلة شبيهة بحوزته. وتم إرسالها لي للاختبار وقارنتها ببقايا قنبلة حمدي ووجدتها متطابقة معها، وبدا واضحًا أنه تم تصنيعها جميعًا في المكان نفسه. ولم يكن الأمر غريبًا إذا كان يوسف طاهر هو خال مصطفى حمدي (58). وهكذا تأكدنا من صحة أقوال شفيق منصور وقويت الشكوك تجاه أحمد ماهر والنقراشي وتم القبض عليهما وتقديمهما إلى المحاكمة. وتسبب لي ذلك في موقف شديد الحرج، خاصة أن زميلي الأقرب كان شفيق أحمد ماهر، وهو الدكتور محمود ماهر الذي أكن له غاية الاحترام. ولا شك أن ذلك كان يشكل ضغطًا نفسيًا عليه، لكن تعامله لم تشبه أي شائبة.

لقد تمت محاكمة ماهر، والنقراشي في سنة 1926، وتمت تبرئتهما. واستقال القاضي البريطاني كيرشو احتجاجًا على قرار زميليه المصريين برفض الأدلة، وبعثت الحكومة البريطانية ملاحظة طالبت فيها بقبول حكم تبرئة المتهمين، وأثار الحكم جدلًا بين المستخدمين البريطانيين في القاهرة، لكنني شخصيًا شعرت بارتياح لأن تحقيقاتي لم تتسبب في لف حبل المشنقة على رقبة شفيق كبير زملائي في العمل.





## الفصل الثامن

### رصاص وعظام وبصمات

لا شك أن مسلسل الجرائم السياسية الطويل، هو الذي أمدنا بالذخيرة اللازمة لأبحاثنا بشأن المقذوفات الجنائية، وكان اعتراف قتلة السردار بمثابة ذروة اليقين فيما توصلنا إليه. وعندئذ صار هذا العمل يمثل جانبًا مهمًا من أعمالنا في الجرائم العادية كافة.

إن البندقية العادية، وبندقية الخرطوش، تفتتح بعد إطلاق النار لتترك كارت زيارة شبيهًا لما يفعله المسدس الأوتوماتيكي، وقد كانت لي قضية خرطوش غريبة جرت في الصحراء.

ربما يتصور مَنْ لم يعرف في حياته الصحراء أنها عبارة عن كثبان رملية ممتدة لعدة أميال بشكل مستو، لكن في حقيقة الأمر فهي ليست كذلك. ففي بعض الأحيان يكون السطح مستويًا، لكن الأكثر شيوعًا هو أن نجده متموجًا ومتقاطعًا بالوديان والكثبان. وهذا يحدد نطاق الرؤية ويؤدي أحيانًا بالمتسكعين إلى التيه. كذلك فإنها تساعد فاعلي الشر على إخفاء أنفسهم وهم يتربصون بضحاياهم. فضلًا عن ذلك، فإن كون الصحراء خالية من الناس، فإن الجسد الميت يمكن أن يبقى دون اكتشاف لأيام وربما لأسابيع أو أكثر حتى لو كانت الصحراء على مشارف قرية من القرى. وفي مثل هذه الحالات فإن التعرف على هويات الضحايا يكون صعبًا للغاية؛ لأن كافة الأجزاء الرطبة في الجسد تختفي، ولا يبقى سوى الهيكل العظمي، والذي قد يتم تدميره أيضًا من خلال الكلاب البرية. وبشكلٍ عام، فإن الصحراء مكان مناسب وجيد لجرائم القتل.

وفي هذه القضية تحديدًا، فقد عُثر على الجسد سريعًا بما يكفي لأقاربه بالتعرف عليه. وكان القاتل رجل بريد يسير في الصحراء الممتدة بين قريتين، وقد قُتل برصاصة دخلت رأسه من الناحية اليمنى وخرجت من اليسرى. لم نعثر على أجزاء من الرصاصة في مخه أو أي مكان آخر. لم أكن قد رأيت الجثة، لكن من الوصف المرسل استنتجت أن الرصاصة ضربت من سلاح سريع عالي الكفاءة مثل البندقية 303. وهذا ما استطعت توقعه، وفيما بعد وصلت تحقيقات الشرطة إلى طريق مسدود. وعلى الرغم من أن القتل بدا قتلًا عمدًا، فإن أحدًا من أقارب القاتل أو من غيرهم لم يقدم إفادات ذات مغزى.

وهنا فقد تم استدعاء قصاص أثر بدوي. لقد أخبرني راسل باشا حكمदार البوليس المصري في القاهرة حكايات كثيرة عن مهارات هؤلاء الرجال ما

يجعل ما يقومون به علمًا في حد ذاته. كان قصاصو الأثر يُعلمون أطفالهم منذ الصغر كيف يتعرفون على آثار أقدام أقاربهم وآثار الماشية الخاصة بقبيلتهم. وكان الخبراء المتميزون فيهم قادرين على تحديد آثار كل فرد على حدة، كما كانوا قادرين على الجزم إن كانت الحيوانات المارة تحمل أشياءً أو لا.

وعودة للقضية فقد فتشت الشرطة مسرح الجريمة ولم تعثر على شيء، لكن أحد البدويين عثر على آثار أقدام قال إنها لرجل يرتدي صندلاً في مكان الجريمة. وتم تتبع الأثر بامتداد أربعين ياردة ليجد أثر زحف، ثم وجدوا إلى جوارها فوارغ رصاص 303. وأوضح ذلك أن القاتل سار إلى مكان سقوط جسد الضحية، ثم أخذ صندله وجرى بقدمين حافيتين حتى الطريق العمومي. وتتبع قصاص الأثر آثار الصندل التي اختلطت بآثار أخرى، وعلامات سير سيارات، وأقدام أربعة أشخاص يرتدون أحذية ثقيلة، وسار خلفها حتى وصل إلى معسكر يضم قوات الهجانة يُخيم فيه ستة أشخاص. وهنا انتهت القضية.

وفي اليوم التالي تم إحضار الأفراد الستة وإجراء تجربة سير لكل منهم على الرمال، واختبرها قصاص الأثر واختار واحدة منها ليؤكد أنه صاحب الأثر الواصل إلى مسرح الجريمة. وتم تكرار الاختبار مرة واثنين وثلاث مرات، وفي كل مرة كان قصاص الأثر يحدد الشخص نفسه الذي حدده أول مرة.

وهكذا عرفت الشرطة الشخص المتهم لكن لم يكن لديها أدلة للإدانة. وكانت النيابة تتردد كثيرًا في تقديم شخص للمحاكمة اعتمادًا على رأي قصاص الأثر وحده، كما كانت المحاكم ترفض قبول ذلك لأنه لا يوجد قانون منظم له. وهكذا اعتمد الأمر كله على فارغ الرصاصة الذي أرسل لي.

وللمقارنة قمت بجمع فوارغ رصاصات أُطلقت من بنادق أفراد المعسكر ليصل عددها إلى 53 واحدة. ووضعتها جميعًا تحت الميكروسكوب محددًا كل بندقية أُطلقت منها رصاصة بعينها، وتتبع العلامات الموجودة على أسطوانة الإطلاق في كل بندقية، وكان من السهل التعرف على البندقية التي أُطلقت الرصاصة الموجودة في مسرح الجريمة، ووجدنا أن هذه البندقية تخص الجندي الذي استطاع قصاص الطريق البدوي أن يحدد أثر قدمه. وتم القبض عليه، وكما هي العادة، فإن الشهود بدأوا يقدمون شهاداتهم. وتبين لنا أن رجل البريد القتل كان على علاقة أئمة بشقيقة الجندي، وفي الشرق فإن هذه العلاقات تنتهي دائمًا إما بالقتل أو الزواج. وكانت القضية نموذجًا رائعًا لامتزاج علمين معًا أحدهما قديم (قص الأثر) والآخر حديث (العلم الجنائي) للوصول إلى الفاعل.

وهناك قضايا أخرى تخص الأسلحة النارية اعتمدت أكثر على المعرفة العلمية لحلها، وهكذا أمكن إدخال المقذوفات الجنائية ليصبح فرعًا من الطب الشرعي. ومن هذه القضايا قضية غريبة بدأت مثل معظم القضايا الغربية في مصر بالعثور على بعض العظام في بئر مهجورة. كانت العظام تتضمن هيكلًا عظميًا مكتملاً لجسد إنسان. ووجد ثقب في أعلى الجمجمة، ما دفع السلطات المحلية إلى الاعتقاد بأن القتل سقط في البئر وارتطم رأسه في حجر في القاع، ووفق هذا الاعتقاد كادت القضية أن تُغلق، ويتم حفظها. وبشكل روتيني تقرر إضافة رأي خبير؛ لذا فقد أرسلت العظام إلى معمل للاختبار.

كنت قادرًا على تحديد المؤشرات الأساسية التي نحتاج إليها للتعرف على القتل بداية من النوع، والعرق، والهيئة، والعمر، والطول. ووجدت أن الساقين منثنيان عند الفخذين، ما جعلني أتصور أن الجسد تم رفعه لأعلى بعد الوفاة، ثم ثبت وضعه لما وجدناه عليه بفعل فاعل. وكان منطقيًا أن السقوط في البئر من الممكن أن يؤدي لما كان عليه وضع الجسد، لكننا لم نجد في قاع البئر ما يشير إلى أرضية ارتطام صلبة. ولم تكن هناك أي أشياء لها جدوى سوى بقايا خيش متعفن وجدت مع العظام. وصار من المحتمل أن يكون وضع الالتواء ناتجًا عن وضع الضحية في جوال وإلقائه في البئر. ورجحت أن الثقب الواضح في الجمجمة ليس ناتجًا عن السقوط على حجر، فقد كان ثقبًا دائريًا يمتد محيطه لثلاثة أرباع بوصة في الجانب الأيسر للجهة وله حافة واضحة، وغير متعرجة، ومن داخل الجمجمة بدت الحافة وكأنها مشطوفة، بما يعني أن الثقب ناتج عن دخول جسم صلب أقرب أن يكون رصاصة. وهذا التصور كان له جانبي تحفظ، الأول أن الجمجمة لم يكن بها سوى ثقب واحد لدخول الرصاصة، ولم يكن هناك ثقب آخر لخروجها. والثاني أن الثقب كان أكبر كثيرًا من الثقب المفترض لرصاصة أن تحدثه. وظللت على تصوري بأن هناك رصاصة أطلقت، وقررت تكرار الفحص بحثًا عن الرصاصة، ولاحظت أن عظام الصدر ثقيلة قليلًا، وعندما فحصتها وجدت كسرًا صغيرًا في عظمة ما بين الكتفين، ووضعتها تحت أشعة إكس ووجدت رصاصة كبيرة مغروسة في العظم.

واستخرجت الرصاصة، والتي لم يكن بها أي انحناء مميز واتضح أنها أطلقت من بندقية دقيقة أو مسدس ذي فوهة كبيرة. كان التصور مثيرًا للشك، حيث أطلقت الرصاصة على مقدمة الرأس، ومرت من خلال المخ، واخترقت عظام قاعدة الجمجمة ثم مرت داخل عظام الصدر. واستنتجت أن القاتل كان أعلى من القاتل وربما أطلق الرصاصة عليه عندما كان المجني عليه نائمًا. وبعد القتل مباشرة، وضع جسد الضحية في جوال وألقاه في البئر. وخطبت أن الجريمة حدثت قبل ستة أشهر مضت. وعلى أثر ذلك غيرت

الشرطة تحقيقاتها واستطاعت التعرف على القتل، وحامت الشبهات حول حرفي تشاجر مع القتل وتم القبض عليه واعترف بالجريمة وجاءت أقواله مطابقة لما ذهبت إليه.

إن قيمة بصمات الأصابع كوسيلة للتعرف على شخص ما صارت الآن من العلوم الشائعة؛ لأنه لا توجد بصمتان متطابقتين. أما ما هو غير شائع، فتلك العلامات المميزة غير القاصرة على أنامل الأصابع وحدها، وإنما الموجودة على كافة أنحاء الجلد الذي يغطي جسم الإنسان، بما فيها ظهور الأيدي، وبواطن الأقدام، فهي محددة لكل فرد منذ ميلاده، ولا تتغير بتقدم العمر. وأي فحص لهذا الجلد يقدم تعريفًا خاصًا لكل شخص، حال مقارنته بغيره.

وهناك أمر آخر غير شائع، وهو أن هذه العلامات تتضح أكثر كلما ازددنا عمقًا بما يتجاوز الجلد الخارجي، وكلما تعمقنا أكثر ظهر التمايز أوضح. إن انطباعات الجلد الداخلي تبقى بعد تلف الجلد الخارجي نتيجة التعفن أو أي شيءٍ آخر، وتظل نموذجًا مؤكدًا للتعرف على الهويات.

ومن الحكايات المهمة في هذا الشأن قصة حسن محمد وزوجته حليلة، اللذين قضيا ليلة ما في بيت أحد الأصدقاء، ولم يرهما أحد بعد ذلك أبدًا. وقال الصديق إنهما غادرا في الصباح التالي وسافرا إلى مدينة أخرى، لكن بقية الأقارب والأصدقاء تشككوا في الأمر وقاموا بإبلاغ الشرطة. وحامت الشكوك حول مستضيفهما أنه قام بقتلهما خلال الليلة التي استضافهما فيها. وتم تفتيش منزل الرجل وعثر على بعض الأنسجة لكن عند تحليلها ثبت أنها لا تخص إنسانًا. كذلك تم حفر الحديقة المجاورة للمنزل وعلى عمق كبير وجد جلد خارجي لما يُشبه يدًا بشرية، كما عُثر على دود معروف بتواجده إلى جوار جثث الميتين يقات عليها.

وتواصلت التحقيقات، ودفعت المعلومات المتاحة الشرطة للحفر على ضفاف ترعة صغيرة على مبعدة ميل من المنزل حيث عُثر على جوالين بهما أجساد بشرية. واتضح أن الجوال الأول يحتوي على جسد ذكر مقسم جزأين، لكن أمكن التعرف عليه رغم حالة التعفن من خلال الأقارب الذين حددوا ملابس مشابهة وأثبتوا وجود وشم على جسد قريبهم حسن محمد. وبات واضحًا أن الرجل تعرض للقتل في الليلة التي اختفى فيها، وكان جلد يديه سليمًا.

واحتوى الجوال الآخر على جسد الأنثى، وكانت في حالة تعفن أكبر، واستطاع أقاربها أن يؤكدوا أنها الزوجة حليلة. واتضح أنها قُتلت هي الأخرى. وأشارت حالة الجسد إلى أنها تعرضت للالتهام بواسطة حيوان مفترس، وأن يدها اليمنى تم التهامها، وبقيت يدها اليسرى، لكن جلد اليد اختفى تمامًا.

كان التعرف على الجثتين أمرًا سهلاً، كما كان تحديد سبب الوفاة والمدة التي حدثت فيها. وتم تقديم القضية للمشاركة في تقديم أي أدلة تدل على أن جسدي القتيلين دفنا في حديقة المشتبه فيه، ثم أخرجت وأعيد دفنها على ضفاف الترعة فيما بعد.

وبداية قمت بعرض الدودة على عالم متخصص في الديدان الطفيلية، والذي كتب في تقريره أن الدودة بالفعل من الديدان المستديرة التي تتغذى على أنسجة الإنسان. وقد عُثر على ديدان شبيهة في جسد حسن محمد، ولا شك أن هذه الدودة فرت من جسده إلى التربة المجاورة لبيت المشتبه فيه.

وتم غسل قطعة الجلد التي وجدت في طين الحديقة ووضعت في فورمالين، وتم تنظيف جلد اليد جيداً لتسهيل قراءة علاماته الداخلية. وفكرت إن كانت بقايا الجلد التي عُثر عليها تخص اليد المقطوعة للأنثى، وأخذت بعض الصور المقربة لها، وقارنتها بالجلد على اليد الأخرى، كما أرسلت البصمات إلى الخبير المتخصص في ذلك وبدا واضحاً تطابقهما. وصح توقعي بأن حليلة زوجها تم دفنها في الحديقة ثم أخرجنا بعد عدة أيام وأعيد الدفن إلي جوار الترعة النائية.

لقد جرت هذه القضية سنة 1920، وكانت المرة الأولى التي تفيد فيها انطباعات جلد داخلي في حل قضية قتل، وفيما بعد في قضية ركستون سنة 1935 استطاع محقق جلاسكو التعرف على إحدى الضحايا من خلال المقارنة بين جلدها الداخلي واثار هذا الجلد في بيت ركستون. وربما كانت هناك قضايا أخرى شبيهة لكنها لم تصل لعلمي.

وثمة قضية أخرى أقل شهرة، لكنها مثيرة أيضاً حدثت عندما بعثت لي الشرطة بعُقلة إصبع، والتي أزيلت بكسر عظمها عن الإصبع تماماً. كان الظفر سليماً، وبدا أن العُقلة تخص شخصاً، في الغالب رجلاً، لا يمارس أي عمل يدوي صعب، وكان هذا كل ما استطعت قراءته من هذه العُقلة. غير أن حافة الجلد الخارجي كانت مميزة وقابلة للمقارنة بأي جلد آخر. وقدمت البلاغات للشرطة للبحث في المستشفيات عن شخص له إصبع مقطوعة. وبعد عشرة أيام تم القبض على شخص يربط منديلاً على يده اليمنى كان واقفاً على محطة القطار. وكان جانب من إصبعه مختفياً وأرسل لي لفحصه، وأخبرني أنه تعرض لحادث خلال عملية حصاد. لم يكن الموضوع يشير لجريمة، فربما تعرض للعض، لكنني قارنت بين عُقلة الإصبع وإصبعه غير المكتملة معتمداً على الأشعة، وتأكدت أن العُقلة تخصه. وحاول الإنكار لكن خلال دفاعه وقع بلسانه قائلًا إنه قُبض عليه من قبل بتهمة البلاغ الكاذب، ما كان يعني بالنسبة لي أن لدينا بصمات إصبعه المقطوعة، وطلبنا من المكتب الجنائي مطابقة البصمات الموجودة لديها للإصبع اليمنى بالعُقلة الموجودة

لدينا، واتضح مطابقتها تمامًا. ولم نعرف يقينًا سبب رفض الرجل تحديد سبب قطع عقلة إصبعه، لكن الأمر قادنا إلى توجه مهم جدًا.

لقد فكرنا فيما بعد في إنشاء قطاع للبصمات في مصلحة الطب الشرعي، بحيث يتم أخذ بصمات كل شخص فور الميلاد عند تسجيله حتى يصبح لدينا خلال مدة تقل عن مئة عام بصمات الناس كافة في البلد. ولو انخرط الجميع في هذا العمل العظيم فإنه سيكون من السهل جدًا التعرف على الجثث المجهولة كافة، أو التائمين من فاقدى الذاكرة، أو الأطفال الصغار. وقد كتبت هذا كله في كتابي الأول عن الطب الشرعي الصادر باللغة العربية في سنة 1925. وفي سنة 1937 طلبت من السكرتير الوطني في بريطانيا التسجيل الإجباري للبصمات، لكنه رفض حيث لا يوجد رضاء شعبي على ذلك. وبلا شك، فإن الرأي العام ما زال معترضًا على ذلك ويعتبره نوعًا من انتقاص حرية الأفراد. وعلى الرغم من أن التسجيل الإجباري للبصمات تم عمله بنجاح في كثير من البلدان التي تُعتبر من العالم الحر دون أي مشكلات. وفي تصوري، فإن الأشخاص الذين ستنقص حرياتهم هم المجرمون والذين يرغبون في الفرار من العدالة.

إنه من الخطأ أن نتصور أن قطاع الطب الشرعي يعمل إلى جوار الشرطة كنوع من الترف. فعلى العكس من ذلك، فكثيرًا ما ساهمت نتائج اختباراتنا في تحويل مجريات تحقيقات تجريها الشرطة. إنني أعتقد أن السبب في أن أحدًا لم يُقم بمساعدتي، على الرغم من أنني تسببت في إدانة مجرمين أكثر من أي شخص آخر، هو أنني مسئول أيضًا عن الإفراج عن كثير من المتهمين بسبب ما توصلت إليه في أعمالِي. ومن الأمثلة على ذلك قضية مدام كرم. فهذه السيدة لم تكن عنيفة وإنما أقرب للرقة، غير أن الشرطة اتهمتها بقتل زوجها، وكان التصور قائمًا على كونها جميلة وصغيرة، وزوجها متقدم في السن وغني، وربما كانت على علاقة حب بأخر.

كان مسرح الجريمة عبارة عن فيلا كبيرة فخمة الأثاث بالقرب من الإسكندرية، كانت مملوكة لتاجر ثري اسمه كرم، وكان يعيش فيها ومعه زوجته، وشقيقه، وشقيق زوجته. وفي مساء يوم 14 يناير سنة 1923 كان لدى العائلة حفل انتهى في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً. ووفقًا لروايتها فقد ذهبت مدام كرم مع زوجها إلى غرفته في الدور العلوي وظلت إلى جواره لنحو ساعة كاملة ثم عادت إلى غرفتها الشخصية. وفي اليوم التالي وُجد باب غرفة الزوج مفتوحًا، وُوجد الزوج ملقى على الأرض ميتًا. لقد تعرض الرجل لإطلاق الرصاص من الجانب، حيث دخلت الرصاصة رأسه بجوار أذنه اليمنى واخترقت الجمجمة نحو المخ. كذلك فقد كان لديه ثلاث كدمات رضية في فروة الرأس وتحت العين، يرجح حدوثها بسبخ حديد وجد على مقربة منه.

وبدا واضحًا أن مشاجرة ما جرت، ووُجِد القتل بجوار السرير في وضع نصف جالس حيث تُنبت ساقاه للأمام، وتشابك جسده مع الناموسية. كما وُجِد مصباح كهربائي ساقط على الأرض، وظهر الكومودينو مقلوبًا.

وفي الأسفل وُجِد في الباب الخارجي ثقب بيضاوي يبلغ نحو أربع في ست بوصات وقد تم إحداثه من خلال عمل ثقب عديدة متجاورة تم تفريغها من الخشب عن طريق الدق عليها. ووجدت الشرطة الخشب المُزال ملقى على الأرض خارج الباب. لقد تم تأمين الباب بترباسين معدنيين تُنبتا في الحائط، وكان إغلاقه يتطلب دفع نهاية الترباس إلى الحلقة الموجودة في الجانب الآخر. وصُنِع الثقب بعناية ليسمح للمقتحم بأن يُدخل يده ويرفع الترباسين ويفتح الباب. ولما كانت هذه الترتيبات دقيقة للغاية فقد كان الاستنتاج العام أن مَنْ قام بإحداث الثقب كان يعلم جيدًا تفاصيل إغلاق الباب. ووجدنا أيضًا سلك الجرس مقطوعًا، وكذلك أسلاك الهاتف، ما أكد أن القاتل يعرف تفاصيل البيت جيدًا.

لم تجد الشرطة أي مسروقات على الرغم من أن مفتاح الخزانة التي تحتوي على كميات كبيرة من الأموال والمجوهرات كان موجودًا على السرير بجوار جثة القتل. وعرفنا أن عادة المجني عليه هي أن يضع سلسلة مفاتيحه تحت وسادته عندما ينام. وأكد الجميع أن أحدًا لم يسمع صوت إطلاق نار طوال الليلة، ولم تكن هناك أي بصمات أو آثار لأحد باستثناء ثقب الباب. وتوقعت الشرطة من خلال فحص ثقب الباب أنه تم عمله من الداخل وليس الخارج؛ لذا فقد أصرت رواية الشرطة على أن الجريمة عائلية.

وتشككت الشرطة في وجود علاقة غرامية تربط بين الزوجة وأحد ضيوف الحفل الذي أقيم ليلة الجريمة، لكنها لم تجد أي قرائن تؤيد ذلك التصور؛ لذا فقد تم دعوة قطاع الطب الشرعي للمشاركة في التحقيقات، وأرسلت الأحرار كافة وتقارير التشريح والرصاصة والسيخ الحديد. ولفت نظري للوهلة الأولى أن السيخ الحديد الذي كان مديبًا من طرفي ما ويحمل عتلة في الطرف الآخر عليه آثار دماء بشرية. وبدا غريبًا أن نجد أسياخ عديدة مشابهة لا يُفترض وجودها في أي بيت عادي.

كذلك فإن وصف الجروح في جثة القتل أثارت لديّ الدهشة، فقد أُطلق عليه النار من الجانب الأيمن، بينما حدثت الجروح في الرأس بسيخ الحديد من الأمام؛ لذا فقد ذهبت إلى الإسكندرية ومعني وكيل النيابة وضابط المباحث لأتفقد مكان الحادث.

لقد أُغلق مكان الحادث منذ حدوث الجريمة، وُترك ثقب الباب والحشوات المزالة دون مس، وباختبارها اكتشفت أول خطأ للشرطة في تصورها، وهو

أن ثقب الباب لم يتم صنعه من الداخل وإنما من الخارج. وبدا هذا العمل كأنه تم بيد شخص محترف، وهو ما ظهر في طريقة قطع أسلاك الجرس والهاتف، وكما توقعت فقد اختفت البصمات تمامًا. ورغم أن كثيرًا من الفازات والأشياء الأخرى نُقلت من موضعها، فإن سطحها لم يُظهر أي آثار عليها، ما أكد أن الجناة محترفون وارتدوا قفازات.

ولا شك أنني وجدت الجثة مدفونة، لكن غرفة النوم حيث وقعت الجريمة ظلت دون أن يمسه أحد. ووجدت الناموسية في موضعها مقطوعة من جانبها، وملطخة بالدماء، ومحتركة وسوداء في بعض المواضع. وأدركت من هذه الآثار والمساحة المحترقة في الناموسية وجرح الرأس أن الرصاصة أُطلقت على الضحية من موقع قريب، وأن القتل كان خارج السرير، لكنه كان قريبًا من الناموسية عندما تعرض لإطلاق النار. وظهرت علامات الحرق الواضحة في الجانب الأيمن من مرفق الضحية، وهو ما أوضح لي أن كرم رفع ذراعه الأيمن ليحمي رأسه من ضربة شخص يواجهه، لكنه تلقى الرصاصة من الجانب، وأكد ذلك أن جريمة القتل ارتكبها شخصان.

وأعدت رسم سيناريو الأحداث. فأنا أمام اثنين من اللصوص، قاما بثقب الباب الخارجي للدخول، وكانا على علم جيد بالمنزل، وقاما بقطع خط الهاتف وسلك الجرس، ثم ذهبا إلى غرفة الانتظار وحاولا فتح الخزانة. وبعد ذلك ذهبا إلى غرفة نوم كرم، وحاولا سحب المفتاح من تحت وسادته، وعندئذٍ فقد استيقظ، وحاول الاستغاثة، وقام أحد اللصين بضربه بالسيخ ثلاث أو أربع مرات حتى يصدمه، لكنه قفز هاربًا وحصّن نفسه بالناموسية ثم بدأ الصراخ طالبًا النجدة. وفي هذه اللحظة رفع ذراعه لحماية نفسه من ضربة السيخ، فقام اللص الآخر بإطلاق الرصاص عليه، ثم جرى اللصان معًا خوفًا من استيقاظ أهل البيت.

وتشكك وكيل النيابة ومعاون المباحث في تصوري، وسألني أحدهما: "لماذا لم يستيقظ أحد في البيت؟" وعرفت أن شقيق كرم وشقيق زوجته يشغلان جناحًا منفصلًا على مبعدة من غرفة الضحية، وقلت إنه من الممكن ألا يسمعا ما حدث من ضجيج. وفي ظني فإن الوحيديين القادرين على سماع الضجيج هما زوجة القتل وخدامتها. وسألت إن كانا صرحا بأنهما لم يسمعا شيئًا، وعرفت أن زوجة كرم قالت إنها استيقظت في الساعة الرابعة وسمعت صوتًا مكتومًا لكنه لم يُثر انتباهها. أما خادمتها كاتينا، فقالت إنها استيقظت على صوت عالٍ أشبه بصفع الريح لنافذة مفتوحة، وذكرت أن ذلك كان في الساعة الثالثة صباحًا، وهو بعد موعد الجريمة. ولم تكن كاتينا بعيدة عن شكوك الشرطة، إذ كان متصورًا أنها جزء من مؤامرة زوجته للإجهاز عليه. وقال لي رجل الشرطة: "إن صوت الرصاصة ليس صوتًا مكتومًا، كما أنه لا



يشبه صوت الريح وهي تغلق النافذة". وقلت له: "إنني لا أتفق معك! لأن من المحتمل أن الزوجة والخادمة لم تسمعا من قبل صوت إطلاق الرصاص، وربما لم تتوقعا أن تسمعا في حياتهما هذا الصوت"، وأضفت قائلاً: "إنه من الصعب على المرء أن يحدد بيقين حقيقة صوت قصير وعميق يوقظه من النوم". وطلبت إجراء اختبار.

وذهبتنا ثلاثتنا - أنا ورجل النيابة والشرطي - إلى غرفة مدام كرم، وبقي شرطي آخر في غرفة كرم ليقوم بإطلاق النار، وبعد دقيقة سمعنا صوتاً مدوّياً، وابتسم وكيل النيابة منتصراً وقال لي: "أرايت؟! لقد سمعنا صوت الرصاصة". وعدنا إلى غرفة كرم وفاجأنا الشرطي المسئول عن تجربة إطلاق الرصاص بالاعتذار لأنه لم يتمكن من إطلاق الرصاص؛ لأن مسدسه دون رصاص. وقال له رجل النيابة: "لقد سمعنا صوت رصاصة". لكنه أصر على أنه لم يفعل. وبعد قليل تكرر الصوت مرة واثنين واكتشفنا أنه صوت نوافذ تصفعها الريح. وهكذا تم قبول تصوري، وأفرجوا عن مدام كرم، والتي أعلنت عن جائزة قيمتها ألفا جنيه (59) لمن يُقدم معلومات تساعد في القبض على المجرمين الحقيقيين.

ورأت الإعلان سيدة فرنسية تُدعى هينريت ليس لها عمل، لكنها شديدة الذكاء، وكانت تعيش مع شخص ألماني، كان صديقاً لأحد أبناء الجالية الألمانية ويُدعى فيريد ميركل، وقد حكى لصديقه معلومات مشابهة لما حدث في بيت كرم، وبدوره حكى الشخص الألماني للسيدة هينريت بعد أن رأت الإعلان عن الجائزة، فقامت بإبلاغ الشرطة بكل شيء. ومن خلال هذه المعلومات تم التوصل لشخصين يعيشان معاً في غرفة واحدة في إحدى الشقق المستأجرة، لكنهما اختفيا فجأة، تاركين ممتلكاتهما خلفهما. وقد أمكن التعرف عليهما من خلال تفتيش غرفتهما، حيث وجدنا ملابس متنوعة من بينها بذلة زرقاء وسروالان أقصر قليلاً من سروال البذلة، وعلى ياقة البذلة وداخل طاوية وجدنا بضع شعرات سوداء، كما وجدنا شعيرات مماثلة في فرشاة شعر موجودة، وهو ما جعلني قادراً على تخمين أن الرجلين اللذين عاشا في الغرفة أحدهما طوله خمس أقدام وسبع بوصات، وقوي البنية ولديه شعر قليل ببعض الشيب. ومن بين الأشياء الأخرى المعثور عليها وجدنا كروناً تحمل اسم كلاوس تشيفر، فضلاً عن أوراق مكتوبة باللغة الألمانية، بالإضافة إلى صورتين إحداهما لفتاة شابة قام بتصويرها روبرت هانيمان من لايبزج، وبدا أنها وضعت لفترة على حائط قبل أن توضع في برواز، أما الصورة الأخرى فكانت لسيدة مُسنة تم تصويرها في أستوديو لندن بالقاهرة. كذلك عثرنا على عدد من أخشاب الخلة مأخوذة من مطعم بيترو في القاهرة.

ووجدنا أيضًا أدوات كتابة عليها حرفا "إس جي" أو "إس سي"، وهو ما لم يتحدد بشكل قاطع. كما كان لافتًا أن نجد قطعتي ألواح من عليّة مجوهرات السيدة كرم وعليها علامات الخواتم والبروشات الخاصة بها، فضلًا عن ملفات عديدة ومفك صغير، وأدوات نجارة غير معتادة، تشبه تلك التي يستخدمها اللصوص في ثقب الأبواب وفتحها. وجريت الأدوات على الباب المثقوب ووجدت بقايا خشب يماثل الذي كان موجودًا في الباب الخارجي وتمت إزالته. وبين الأشياء كان هناك زوج قفاز متقني الصناعة، ووجدت بعض الرمل، والجير، وصدأ الحديد، والخشب داخل إصبع من أصابع القفاز.

وتم إبلاغ السفارة الألمانية في القاهرة والتي أكدت أن بلاغًا جاء من ألماني يقيم بالإسكندرية عن شخص ألماني اسمه هيرمان كلاوس وكان يعيش باسم كلاوس شيفر وظل مقيمًا في الإسكندرية لفترة قبل أن يُبحر إلى الهند، وحامت حوله الشكوك لأنه كان يسأل عن أعمال السيد كرم. وقد دفع ذلك الشرطة المصرية إلى أن تُبلغ الشرطة الهندية للقبض على الرجل، وتم إرساله بالفعل إلى مصر في الثالث عشر من أبريل، لنكتشف أنه الرجل الخطأ، إذ لا يشبه الموجود في الصورة. واستطاع هو التعرف على صاحب الصورة وقال إنه عرفه في كلكتا، ثم عادت الاتصالات مع الشرطة الهندية واستطاعت أن تقبض على الرجل بالفعل وترسله للمحاكمة في مصر.

أما المتهم الآخر فيريد ميركل فقد أبحر إلى ألمانيا، وتعرف القنصل الألماني عليه من الصورة مؤكدًا أنه معروف باسم آخر هو فريتز دوليزيدش، والذي غادر على السفينة الألمانية جورجيا في 29 يناير. وأبرقت الشرطة والقنصلية إلى السلطات الإيطالية في تريستا للقبض عليه وأرسل بالفعل للمحاكمة في مصر (60).

ووقف كلاوس ودوليزيدش أمام محكمة ألمانية في القاهرة متهمين بالقتل. كان كلاوس طويلًا وأسود الشعر. أما دوليزيدش فكان قصيرًا وأشيب الشعر. وعندما كنت أقوم بالكشف عليهما طبيًا قبيل المحاكمة سألت أحدهما عن رأيه في طعام مطعم بيترو فقال سريعًا: "إنه شهى جدًا"، ثم عاد فسألني كيف عرفت أننا ذهبنا إلى هناك، ولم أجبه.

وقدمت تصوري تفصيليًا خلال المحاكمة، عارضًا السرير والناموسية وباقي الأشياء الموجودة في مسرح الجريمة، وبعدها اعترف كلاهما، لكن أقوالهما اختلفت بشأن واقعة القتل، ووفقًا للقانون الألماني فقد كان من الضروري تحديد صاحب فعل القتل نفسه.

وقد اتفقا على أن كلاوس كان معه السيخ الحديد، بينما كان دوليزيدش يحمل المسدس، وأنهما قصدا غرفة النوم لأخذ مفتاح الخزانة. لكنهما اختلفا فيما

بعد فقال دوليزيدش إنه أمسك بالسيخ الحديد من كلاوس، وأعطاه المسدس ودخل إلى الغرفة وحيّدًا، ورأى رجلًا نائمًا وأخذ يبحث تحت وسادته عن المفتاح، وأن كلاوس كان في غرفة الملابس، عندما سقطت منه فائزة وكرسى ما أيقظ كرم، والذي قفز من السرير وحاول هو ضربه بالسيخ الحديد عدة مرات، ودخل كلاوس وأطلق عليه الرصاص من اليمين ليسقط على الأرض، وترك دوليزيدش السيخ الحديد يسقط من يده وهربا. ووفقًا لرواية كلاوس فإن دوليزيدش هو المسئول عن العنف كله، وقال إن دوليزيدش طلب منه ضرب الرجل النائم بالسيخ على رأسه، لكنه رفض وقال له إنهما لم يأتيا للقتل، وعندئذٍ أخذ دوليزيدش السيخ منه ودخل إلى الغرفة وحيّدًا ومعه المسدس وسمع جلبة فدخل إلى الغرفة فأطلق رفيقه رصاصة على الضحية.

أما رؤيتي فقد أكدت أن ضربات السيخ ورصاصة المسدس تخصان شخصين مختلفين، وهو ما قبلته المحكمة. وطلب المدعي العام إدانة كلاوس بقتل كرم، وإدانة دوليزيدش بالمشاركة في القتل، والحكم على كليهما بالإعدام. ووافق قاضي القنصلية الألماني على اتهام المدعي لكلاوس بالقتل، لكنه عارض سبق الإصرار والترصد، وقال إن القتل حدث لأنهما خشيا من القبض عليهما بعد استيقاظ كرم. وهكذا حُكم على المتهمين بالسجن المؤبد مدى الحياة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وفي مصر لم يقتصر عملي بعد ذلك على فحص الجثث، وإنما امتد لاحقًا للأحياء الذين كان يتم جلبهم إلى معلمي لعمل اختبارات بعينها. ففي بعض الأحيان كان كثير من المتهمين يدّعون تعرضهم للتعذيب أو الاعتداء للإفلات من جرائم بعينها، وفي بعض الأحيان كانوا يصدقون، وفي البعض الآخر كانت آثار الاعتداءات مصطنعة.

ومن القضايا التي لا أنساها قضية امرأة شكت بتعرضها للاعتداء وهي حامل، وكنتيجة للعنف الشرطي ضدها فقد أجهضت. وفي مثل هذه القضية، فإن العقوبة تكون أشد كثيرًا من لو كانت الضحية امرأة غير حامل، ما يجعل الدعوى أجدر بالقبول. وتُقلت هذه المرأة إلى مستشفى ووضِع الجنين الميت في زجاجة حفظ، وأرسلت أحد مساعدي للتحقيق في القضية. ولم يجد أي آثار اعتداء وطلب مني أن أتفقد الجنين الذي يبدو غير مألوف الشكل خاصة في ساقه. وقبلت وكلي شغف ثم سألته إن كان يقصد سيقان الجنين الأمامية أم الخلفية، أم هو يقصد ذيله، فلم يكن هذا الجنين الموضوع في زجاجة سوى جنين لكلب! واتضح أن الساقين الخلفيتين تم قطعهما ثم وضعتا في زجاجة الحفظ. وكان مشهد السيدة وولولتها كفيلين بخداع إدارة

المستشفى، وربما خشي الطبيب من حدوث أي مضاعفات للإجهاد الكاذب.

وفي مرة أخرى أرسلت لي فتاة شابة لمعرفة إن كانت عذراء أم لا. لقد كان هذا الإجراء شائعًا في الشرق، خاصة بين المحمديين (61)، حيث يتم اعتبار عذرية المرأة من الأمور الضرورية. وفي بعض الأحيان فإن العلاقات الجنسية قبيل الزواج تؤدي إلى قتل المرأة، وأحيانًا قتل عشيقها، وكثيرًا ما كانوا يجدون جثث نساء في النيل، وكان أول شيء يتم البحث عنه إن كانت حاملاً أم لا. المهم أنني في هذه القضية اكتشفت أن غشاء البكارة موجود لكنه تم خياطته قريبًا لتصبح الفتاة كما لو أنها عذراء (62).

وأذكر أيضًا أن المصادفة قادتني لاكتشاف ادعاءات غريبة لبعض المواطنين بتعرضهم للعض من الكلاب. ففي أحد الأيام ذهبت مع أصدقاء عبر مركب نيلي اسمه الذهبية للتنزه في الأقصر، وقيل أن نصلها نزلنا في إحدى القرى للاستمتاع بالليل الهادي تحت النخيل، وهاجمتنا مجموعة كلاب شرسة، فضربناها بالعصي لكن أحدها أفلت واستطاع عضي في كاحلي، واضطررنا للعودة للقاهرة حتى حصل على المصل اللازم من معهد باستير هناك، وتعرفت على مدير المعهد. وفيما بعد لاحظت الرجل ارتفاعًا كبيرًا في أعداد المترددين والمدعين تعرضهم للعض من الكلاب البرية، وطلب مني فحصهم. وانددهشت جدًا أن أجدهم جميعًا مصابين بالعض في المكان ذاته من الساق، وبنفس العلامات الدالة على أنياب الكلاب، وهو ما دفعني للاستقصاء. وعلمت أن هناك تصورًا شائعًا لدى معظم المترددين بأن العلاج المقدم لعض الكلاب هو نوع من المخدرات القوية، وأن كثيرًا منهم يود تجربتها لأنهم غير قادرين على شراء المخدرات غالية الثمن (63).

وشاعت أيضًا حكايات التمارض أو اختلاق الصمم أو العمى أو الشلل بين كثير من الناس لأغراض مختلفة. وكانت مهمتي هي اكتشاف مدى صحة أو عدم صحة ذلك من خلال دفع الشاكي لموقف يوضح إن كان يرى أم لا أو يسمع أم لا دون أن يتم سؤاله بشكل مباشر. لقد كان من السهل التعرف على قدرة الأشخاص على الرؤية من عدسات معينة ومجموعات من الألوان الكاشفة لذلك. كذلك فإن كشف الصمم لم يكن أمرًا صعبًا. فقد كنت أثبت أنبوبة في كل أذن من أذني الشخص المطلوب فحصه، وكنت أسأل جزءًا من السؤال في أذن والجزء الآخر في الأذن الأخرى لأصل بالمدعي إلى حد الاعتراف. في بعض الأحيان كنت أتحدث للشخص في أذنه السلمية ثم أسأله في الأذن محل الشكوى قائلاً: "لقد فحصنا الأذن السليمة، والآن هذه الأذن هل تسمع صوتي جيدًا أم تسمع مجرد كلام غير مفهوم؟" فيجيب على الفور: "كلام غير مفهوم".

وفيما بعد ابتكرت جهازًا صنعته لي إدارة التليفونات ليتمكن من خلاله تحديد الأصوات الموثوقة لكلتا الأذنين.

وفي يوم ما تعرضت سيدة لاعتداء وقالت إنها أصيبت بصمم في إحدى أذنيها، واختبرها متخصصان وقالوا إنها أصيبت بالصمم فعلاً. وفي المحكمة سألتني القاضي عن رأبي، واستعنت بابتكاري الجديد، وأثبتُّ أن ما ذهب إليه الطبيب كان خاطئًا.

وعندما كانت تُعرض عليّ ادعاءات بتكسح أيٍّ من الأشخاص نتيجة اعتداء كنت أستعين بمساعدين لتحريك الساق المفترض إصابتها بشكل معين لأعرف منه يقينًا صحة الادعاء من عدمه.

لقد كانت القضايا الملفقة بإطلاق النار، والطعن، والضرب أمرًا معتادًا كل يوم. وفي بعض الأحيان كان البعض يُطلق النار على نفسه للادعاء على عدو أو خصم ما. ودائمًا كان المدعون يُخفون سلاحهم الناري داخل ملابسهم، وفي بعض الأحيان كانوا يستخدمون السجائر لإحداث حروق مشابهة لإطلاق النار. واللطيف أن إطلاق النار على الساق أو الذراع من المدعين أنفسهم كان يتم كشفه بسهولة لأنهم كانوا يطلقون الرصاص على ذراع أو ساق عار، دون ثقب الملابس التي يرتدونها، ولم يكن منطقيًا أن يتعرض أحد لإطلاق الرصاص من آخرين بعد تعرية المنطقة التي ستلقى الرصاصة.

ولم تكن المكاسب الشخصية والانتقام هي الدوافع الوحيدة لادعاءات الاعتداء، وأتذكر قضية غريبة دُعيت لها في المساء للتأكد من شكوى صحفي مصري قال إنه تعرض لهجوم من جنديين بريطانيين واعتديا عليه بالحراة. وكان هذا الصحفي معروفًا وله تأثير ويعمل في جريدة وطنية معادية لبريطانيا؛ لذا فقد كان هناك اهتمام كبير من كثير من المسؤولين للاستماع لتقريره عن الحالة. وقمت بفحص الرجل ووجدت أن لديه جروحًا في مقدمة الصدر مغطاة بالدم، وعندما غسلتها وجدت وراءها إصابات صغيرة عبارة عن خطوط منتظمة ومتوازية وكأنها رُسمت بشكل هندسي. والغريب أن الملابس التي تُغطي الصدر كانت سليمة تمامًا. وبدون شك، فإن المدعي أحدث هذه الجراح بموسى صغير أو أداة حادة. وكتبت هذا التقرير وتم القبض على الصحفي وأدين بتهمة الادعاء الكاذب. وهكذا انتهى الجانب السياسي في القضية، ولولا الطب الجنائي لتعرض أبرياء لتلفيقات كاذبة.



## الفصل التاسع

### العودة إلى إدنبرج

لا جدال في أن الرشوة كانت متفشية بمصر، لكن ذلك لم يكن يُنظر إليه باعتباره خللاً خطيراً في السمعة، خاصة أن الأخلاق كانت نسبية من مكان لآخر، واعتمد الشرف على الوضع المالي الجيد والتربية العامة. من هنا لم تكن الكفاءة المطلب الأول للتعيين في الوظائف الحكومية، وإنما كانت الوسيلة هي المحرك الأول لكثير من الوظائف. لقد كان ذلك أمراً مستهجنًا دون شك، لكننا أيضًا كنا نواجه أمراً مشابهًا في الوطن الأم قبل فترة ليست بعيدة.

وأذكر بعض المواقف التي تعرضت لها شخصيًا وبدت الوسيلة أمامي أمرًا مثيرًا للاشمئزاز. ومنها أن كاتبًا قبطيًا يعمل في الطب الشرعي في مكان بعيد عن القاهرة، سعى بكل الوسائل للنقل إلى القاهرة، وكانت لديه أسرة تتكون من خمسة أفراد. وقد كتب لي رسالة مستفزة تضمنت تذللًا ممقوتًا واستعراضًا طويلًا لمشكلاته ثم أنهى الخطاب بطلب تدخلي لدى مدير النيابة، مذكرًا إياي أننا أبناء دين واحد، المسيحية، وهو ما أثار لديّ الاستياء.

ولا شك أن الإطراء الذي حملته الرسالة كان مُرضيًا لأي شخص إلإي، فقد قدمت الرسالة كما هي إلى هوغوس مدير النيابة مقدّرًا أن ذلك هو الطريق الوحيد لكبح مثل هذه الأمور. ولم أهتم أبدًا بأن أعرف إن كان ابن ديانتي قد تم نقله فيما بعد أم لا.

لكن على أي حال، فإنني لم أتعرض يومًا على مدى أحد عشر عامًا لمحاولة رشوتي من أحد، وقد سألت سكرتيري المؤتمن عن ذلك، فأجاب بأن هناك اعتقادًا لدى الناس بأنه ليس من الممكن رشوة موظف إنجليزي. وأضاف أنهم أيضًا لو أرادوا رشوتك لكان لزامًا عليهم أن يرشونني أولاً (64).

وللأمانة فإن المصريين لم يكونوا وحدهم المتورطين في الرشاوى، فبعض الأجانب كانوا يقومون بالشيء نفسه. وأتذكر يومًا أن سألتني أحد الأصدقاء الأوربيين إن كنت أعرف السيد إكس القاضي بأحد المحاكم المختلطة، فقلت إنني أعرفه جيدًا. وسألني: "هل يمكن أن أرسل إليه صندوق شامانيا، فإن لي دعوى استئناف مقامة أمام دائرته؟" فقلت له: "إن الرجل شديد النزاهة، ولو أرسلت إليه صندوق شامانيا فقد يعاقبك وتخسر دعواك". وشكرني السائل ومضى متفكرًا. وبعد أكثر من أسبوع رأيت وقال لي إنه كسب الدعوى المقامة أمام القاضي إكس، وأن الفضل في ذلك يرجع إلى صندوق

الشامبانيا. فاندعشت، فقال لي إنه أرسل صندوق الشامبانيا إلى القاضي باسم الطرف الآخر في الدعوى!

والحقيقة فإنني كنت شاهداً على قضية فساد صغيرة في مصلحة الطب الشرعي، وكان المتورط فيها عامل بمستودع الجثث، ولم تكن وظيفته ذات أهمية كبيرة. واكتشفت أنه رسم لنفسه طريقاً غريباً للتربح. واعتمد هذا الشخص على اعتقاد ديني بأن تشريح الجثث لدى المسلمين يمثل اعتداءً على حُرمة الموتى (65) ، وكان يقوم بإقناع أقارب صاحب الجثة بأنه سيستخدم نفوذه لدى الحكيم باشا، قاصداً إياي، حتى يتم استخراج شهادة الوفاة دون تشريح الجثمان. وقطعاً فقد كان لدى هذا الشخص براعة في تصوير أهمية الوظيفة التي يقوم بها. وعرفت أيضاً أن لهذا العامل البسيط دخلاً كبيراً آخر ناتجاً عن بيع الأسنان الذهبية التي قد يجدها لدى بعض المتوفين، حيث لاحظت اختفائها بعد عملية التشريح. ورغم احتقاري لما كان يفعله، وعلمنا به، لم نقم بطرده لأن فساده لا يؤثر على مسيرة العدالة.

وأذكر موقفاً آخر لأحد المساعدين لي، وهو كيميائي حوكم على تلقي رشوة لتغيير شهادة علمية بشأن مواد مخدرة في قضية ما. وللأسف كنت أثق فيه حيث عمل معي لسنوات طويلة دون أن أشعر أبداً بأنه مجرم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وبعيداً عن الفساد فإنني أتذكر أنني تورطت يوماً في عمل تجاري غريب. ففي أحد الأيام قابلت صديقاً لي يدعى ويليام ديلاي، وهو رجل أعمال ذكي وماهر، وكان ذلك قبل أيام من العطلة الصيفية والمفترض أن أعود فيها إلى بريطانيا. وأخبرني بأن توقعاته وتوقعات كبار المتعاملين في الغلال أن يشهد موسم الفول هذا العام تراجعاً كبيراً، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في الأسعار. وعرض عليّ مشاركته في صفقة شراء كميات كبيرة من الفول وتخزينها ثم بيعها في ذروة الموسم، ووافقنا وقمنا بالفعل بشراء عدة أطنان من الفول وتم تخزينها في شون بنك تجاري اتفقنا معه على بيع الفول فور ارتفاع السعر لأعلى من حد معين. وسافرت بعد ذلك إلى بريطانيا ومن هناك تابعت مؤشرات بورصة الغلال وسعدت للغاية بارتفاع أسعار الفول لأعلى من الحد الذي حددناه للبنك. وأتذكر أنني قلت وقتها لزوجتي: "إنها أفضل عطلة صيف لنا". وذهبت وهاتفت شريكتي مهنئاً وقلت له: "لقد حققنا ربحاً عظيماً"، لكن شريكتي أجاب بصوت بارد: "إن البنك لم يقم ببيع الفول حتى الآن". وأسر لي بأنه يشك في أننا ضحايا لاتفاق مجموعة من التجار ترفض دخول مضاربيين جدد إلى دوائرهم.

وعدت إلى القاهرة وذهبت إلى شون البنك ولاحظت أن مكان تخزين الفول ليس لائقاً، وأن بعض الفول بدأ مرحلة التسوس. وذهبت إلى مدير البنك وأقر



بأن السعر في البورصة أعلى بالفعل من السعر الذي حددناه للبيع، لكنه أشار إلى عدم وجود مشترين للقول الخاص بنا تحديداً. وشعرت بحسي البولييسي أن مدير البنك متواطئ مع كبار تجار الفول ضدنا، وقررت أن أجرب معه طريقتي البولييسية وقلت له: "بعيداً عن بيع الفول، فإنني لاحظت أنه مُخزّن بشكل سيئ، يخالف القواعد والشروط المفترض العمل بها، وإنني سأبلغ السلطات رسمياً بذلك". وكان ذلك مجرد تهديد، لكنه حقق الغرض منه، وفي اليوم نفسه تم بيع بضاعتنا بسعر مناسب. وكانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي ضاربت فيها على سلع تجارية.

وفي القاهرة دخلت أيضاً في صناعة النشر مرغماً، وكان ذلك عند نشري كتاب "الطب الشرعي" باللغة العربية، والذي عاونني فيه الدكتور أحمد بك عامر حيث قام بترجمة المادة إلى اللغة العربية. وكنا وقتها في سنة 1924 ولم تكن هناك دور نشر في مصر، وكان علينا أن نقوم بالعمل كله بأنفسنا بدءاً من شراء الورق، وإعداد الصور، وعمل عقود الطباعة والتغليف. ولحسن الحظ لم نكن في حاجة لعملية دعائية، ذلك لأن الكتاب كان الأول باللغة العربية في هذا المجال. وحقق الكتاب نجاحاً مبهراً، وتلقينا دعوة كريمة من الملك فؤاد لاستقبالنا في قصر عابدين لتهنئتنا على الكتاب. وأعددت أنا ومساعدتي نسخة خاصة بالملك، جلدناها بالجلد المغربي الأخضر ووضعنا عليها غلافاً مطلياً بماء الذهب وقدمناها إلى جلالة الملك، الذي تقبلها شاكراً وأودعها المكتبة الملكية المصرية.

ونشرت طبعتي الأولى للطب الشرعي والسموم من دار ميرسس وجيه آند إيه تشرشل سنة 1925. وكان هذا هو أول عمل مصور جيد في هذا المجال في بريطانيا العظمى ولا شك أنه اعتُبر نجاحاً عظيماً في ذلك الوقت. وقد تواصلت طبعات الكتاب حتى بلغت إلى وقتنا الحالي عشر طبعات، وقد اطلع عليه هارفي ليتل جون وكتب تعليقاً عاماً عنه. وكان من المؤسف أن هذه اللقطة الطيبة سببت له بعض المتاعب عندما شارك كشاهد متخصص في المحاكمة الشهيرة لدونالد ميريت. وهذه حكاية أخرى تستحق أن تُروى. فجون دونالد ميريت، مثلي من مواليد نيوزيلندا، وذهب إلى جامعة إدنبرج، لكن وصل هناك إلى نهايته المستحقة، إذ كانت درجاته العلمية غير مرضية، وقضى الوقت المفترض أن يقضيه في التعليم في الرقص وإقامة العلاقات النسائية، ما جعله في احتياج دائم للمال، وقام باستغلال والدته الثرية في استصدار شيكات باسمها. وكان جون في الثامنة عشر من عمره عندما نقلت والدته إلى المستشفى مصابة برصاصة في الرأس، واستجوبت الشرطة الابن وإحدى الخادمت ليؤكدوا أن السيدة ميريت حاولت الانتحار. وظل ذلك مقبولاً، خاصة أن الشرطة أهملت الحصول على إفادة من السيدة بعد أن

تحسنت حالتها الصحية، رغم أن الوقت كان يسمح بذلك، كما أن المصابة تحدثت كثيرًا إلى العاملين في المستشفى.

لكن الأمر أخذ منحى آخر عندما توفيت السيدة ميريت بعد أسبوعين من الحادث، وكان ذلك في أول أبريل سنة 1926. وفي الخامس من أبريل طلب من هارفي ليتل جون إجراء التشريح. وكتب في تقريره الأولي أن هناك جرحًا في الأذن اليمنى حدث نتيجة دخول رصاصة، وأنه من الصعب تحديد المسافة التي أطلقت منها. ثم أضاف إنه من الجائز أن يكون الحادث انتحارًا.

وكنت في إجازتي الصيفية واستشارني ليتل جون وبدا قلقًا بعض الشيء بعد أن علم أن السيدة ميريت ذكرت لبعض العاملين في المستشفى خلال علاجها أنها كانت تجلس على المكتب تكتب، وكان ابنها واقفًا إلى جوارها ثم سمعت صوتًا مدويًا وشعرت بحرق في رأسها. وقال الطبيب الذي فحصها فور وصولها إنه لم يشم منها رائحة بارود. وقلت لليتل جون إنني أعتقد أن القضية قضية قتل. وترددت أن أقدم النصيحة لأستاذي القديم، لكنني حسمت أمري وقلت له إن عليه إجراء اختبارات تفصيلية للسلاح، وإن الحادث لو كان انتحارًا فيعني ذلك أن السلاح أقرب للمصاب، ولا بد أن تترك الرصاصة علامة واضحة ورائحة بارود.

وأخذ ليتل جون يختبر السلاح المستخدم لفترة طويلة خلال شهر أغسطس 1926 ولم يجد ما يُرجح اقتراب السلاح من رأس السيدة ما يساهم في استبعاد انتحارها، وهنا فقد أقر ليتل جون بخطئه في التقرير المبدئي وكتب تقريرًا ثانيًا استبعد فيه الانتحار ورجح استخدام السلاح بواسطة شخص آخر. ولأسباب مختلفة تأخر ليتل جون في إرسال تقريره حتى 13 يناير 1927، وكانت الشرطة قد قامت بالقبض على دونالد ميريت واتهمته بقتل والدته.

وعُقدت المحاكمة في فبراير 1927 وقدم ليتل جون تقريره الثاني مستبعدًا الانتحار ومرجحًا القتل، لكن الدفاع وهو المحامي الشهير كرايج أتشزون استغل ثناء ليتل جون على كتابي واستخلص منه فقرة خارج سياقها تشير إلى عدم ضرورة وجود علامة حرق في حوادث الانتحار. كذلك فقد استعان الدفاع بعالم باثولوجي حاذق هو برنارد سبلسبري (66)، الذي كان عنيدًا ومعتدًا برأيه لأبعد مدى، وإلى جواره وقف روبرت تشرشل الذي كان خبيرًا متخصصًا في المقذوفات، وبدا الاثنان يشكلان معًا فريقًا قويًا محترفًا يحاول إقرار تصور خاطئ بكافة الطرق مندفعين بغرور الشهرة. ووقفنا يجريان اختبارات مشابهة لما قام بها ليتل جون ولكن بنتائج عكسية، وحاولا بشتى الطرق إثبات أن السيدة ميريت انتحرت. وكان السبب في اختلاف الرأيين يرجع إلى أن سبلسبري وتشرشل لم يستخدموا في تجاربهما سلاح الجريمة ذاته الذي استخدمه ليتل جون. ومثلت هذه القضية انتصارًا مدويًا للمحامي، الذي أثبت

وجود أخطاء للشرطة في الاستجوابات، وفي عدم قدرتها على تحديد وضع الجسد بعد إصابته، وعدم رفع البصمات من السلاح المستخدم. وبدا الأمر وكأن المتهم هو الذي يحاكم الذين اتهموه.

ولم تكن الشهادات المضادة قوية وواضحة، فقد ذكرت إحدى الممرضات أن السيدة ميريت قالت لها عن جون إنه ولد شقي، أو طلبت منه ألا يزعجها ثم سمعت صوت الرصاصة، وهي حكايات لا تثبت التهمة على المتهم. وهكذا تم إطلاق سراحه في أكتوبر 1927.

ومن ناحيتي، ورغم بعدي عن القضية فقد كنت لا أشك في إجرام الشاب ميريت، وتأكد لي اعتقادي فيما بعد حيث انخرط الولد في كثير من الأعمال الإجرامية، وسعى بكل وسيلة إلى تحقيق أرباح عبر الاحتيال والمقامرة، ثم الالتحاق بالحزب النازي والحصول على لقب قائد، وإدارة كثير من الأنشطة المشبوهة في ألمانيا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. وختامًا فقد أدين سنة 1954 بتهمة قتل زوجته وقام بإطلاق الرصاص على نفسه قبيل القبض عليه ليتموت منتحرًا.

على الجانب الآخر فقد تسببت القضية في شعور ليتل جون بضيق وألم نفسي شديد، أدى إلى تدهور صحته وموته مبكرًا في العام نفسه 1927، وهو ما أصابني بصدمة قاسية. وكنت قد زرته للمرة الأخيرة قبل الوفاة بأسبوعين في المستشفى، وكان يبدو في حالة ضعف شديد، لكنني لم أتوقع موته. وفي هذا اللقاء الأخير سألني إن كنت سأعود من مصر لأشغل مقعده عندما يموت. ورددت عليه بأنني أتمنى أن يبقى في هذا المقعد لسنوات وسنوات قادمة. وبغلظته التي كانت جزءًا من شخصيته قال: "لا تكن عاطفيًا أحق يا سميث. لقد رأينا أنا وأنت عشرات الحالات مثلي، وأنت تعرف جيدًا أنه في صباح قريب ستأتي الممرضة وتجذني ميثًا. وقتها هل ستأتي وتأخذ مكاني؟" فقلت: "بالطبع لو اقتضت الضرورة أمرًا فسأتصرف وفق هذا المقتضى". لكنني لم أسمح له بالمزيد من هذا الكلام. وبعد عشرة أيام وربما أكثر من عودتي إلى مصر سمعت نبأ وفاته.

كان مقعد ممثل الطب الشرعي في إدنبرج تابعًا للقضاء؛ لذا فإن ترتيبات اختيار صاحبه تتم من خلال الجامعة والتي يؤخذ بتوصياتها لكن بشكل غير ملزم. وهكذا تلقيت خطابًا من مجلس كلية الطب في إدنبرج يسألني إن كنت أرغب في التقدم لهذا المنصب أم لا. وأجبت بالإيجاب، فتلقيت بعد أسبوع واحد خطابًا من سكرتارية ولاية أسكتلندا يحدد لي موعدًا للقاء.

ولا شك أن منصبي في مصر كمدير لمصلحة الطب الشرعي كان أقل مكانة من منصب إدنبرج، على الرغم من أن العمل في مصر تطور تطورًا سريعًا

إيجابيًا خاصة بعد تصريح بريطانيا باستقلال مصر (67). فلقد قررت الحكومة المصرية إلغاء توظيف الأجانب من قبل سلطات الاحتلال وتحويل الأکفاء منهم للعمل بتعاقدات مع الحكومة المصرية ليصبحوا موظفين دائمين، وللأمانة فقد تم ذلك بشكلٍ راقٍ ومتحضر. ووفقًا لذلك فقد تم عمل مكافآت نهاية خدمة مجزية للعاملين وجرى مراعاة العمر والخبرة وسنوات العمل والراتب، وهو ما مكنتني من تلقي شيكٍ بمكافأة مجزية كنت أمسك به في يد، وفي اليد الأخرى عرض بالعمل كمدير للطب الشرعي في إدنبرج.

وكان عليّ أن أقرر بوضوح إن كنت سأبقى في القاهرة أم أعود إلى إدنبرج بعد أن قضيت أحد عشر عامًا مع المصريين، وكان لديّ عمل جيد يسعدني ويشغلني وأحبيته ولم أرغب في تركه أبدًا. كما كان لديّ عدد من الأصدقاء المصريين والأوربيين الذين جعلوا الحياة هائلة. وشعرت بتقدير الحكومة المصرية لعملي بعد منحي وسام النيل. وعندما انتشر نبأ عرض العمل في إدنبرج حاولت الحكومة المصرية إغرائني بتقديم زيادة كبيرة في الراتب، والذي كان في الحقيقة يماثل ضعف الراتب المعروض في إدنبرج، فضلًا عن إعفائه من الضرائب. لكن على أي حال، فإن حال الأسرة هو الذي رجح اختياري، إذ كان لديّ طفلان في مراحل مختلفة من التعليم، وهو ما كان يعني أن على زوجتي أن تقضي جانبًا كبيرًا من وقتها في بريطانيا العظمى، وقد جعلني ذلك لا أرى أبنائي في مرحلة من المراحل المهمة في حياتهما. ورأيت أن البيت المنقسم ليس جيدًا لأيٍّ من أفراد الأسرة؛ لذا فقد قررت قبول وظيفة إدنبرج، وهكذا ودعت الأيام المشرقة في مصر، والتي كانت أفضل الأيام وأكثرها تقديرًا، وكان رحيلي إلى جامعة إدنبرج حزينًا (68).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

عُدت إلى بريطانيا في وقت قضية جاتريدج، والتي كانت قضية ذات أهمية استثنائية بالنسبة لي. لقد ذكرت من قبل أن الدراسة التي قمت بإعدادها حول تعريفات ومميزات الأسلحة النارية عقب قضية اغتيال السردار لاقت اهتمامًا واسعًا من السلطات الأمنية، وقد تم استخدامها لأول مرة في قضية جاتريدج.

وحكاية القضية تتمثل في أن الكونستابل جاتريدج قام بإيقاف سيارته في إحدى القرى الريفية في إيسيكس للحصول على وقود، وراه اثنان من لصوص السيارات، وقاما بإطلاق الرصاص عليه في وجهه، ثم قاما بإطلاق الرصاص على عينيه الاثنتين، واستقلا السيارة، ثم غادراها لاحقًا، لتجدها الشرطة ملطخة بالدماء وفيها فوارغ طلقات الرصاص. وعلى الرغم من كافة جهود الشرطة للقبض على الفاعلين، فإن أكثر من ثلاثة أشهر مرت دون التوصل إليهما. وشاء الحظ فيما بعد أن يتم التوصل إليهما من خلال

استجواب أحد لصوص السيارات، حيث علمت السلطات في أسكوتلانديارد باسميهما. وتم القبض على براون في أحد الجراجات في باتريسا، ثم قبض على كينيدي في ليفربول. وتم العثور على سلاح معهما وأثبت خبراء المقذوفات في أسكوتلانديارد أنه السلاح المستخدم في مقتل الكونستابل جاتريدج، وتم إدانة المجرمين وإعدامهما في 31 مايو سنة 1931. ومنذ ذلك الحين، صارت الاختبارات العلمية للأسلحة النارية معمولًا بها ومهمة في كافة قضايا إطلاق النار، لكن هذه كانت المرة الأولى التي تستخدم فيها الشرطة البريطانية التصور الفني الذي ابتكرناه في القاهرة سابقًا؛ لذا فقد تابعت القضية باهتمام شديد.

وبعد عامين من عودتي إلى إدنبرج، انتخبني كلية الطب عميدًا لها، وهو المنصب الذي ظللت فيه لمدة خمس وعشرين عامًا. لقد وجدت هذا الجانب من العمل، متصلًا بالطلاب وما يواجهونه من مشكلات وبالإدارة العامة للكلية، مختلفًا كثيرًا، وجعلني على تواصل وتفاعل مع كافة قطاعات الجامعة الأخرى. وكوني عميدًا ذكرني أن محاولات التأثير على الموظفين ليست قاصرة على الشرق وحده. ففي أحد الأيام تلقيت خطابًا مدونًا عليه "خاص جدًا"، وكان من رجل ما اقترح أن يضع قدرًا كبيرًا من المال بالدولار تحت تصرفي لمساعدة الطلبة الأسكتلنديين غير القادرين على دفع مصروفات الدراسة. وأضاف أن لديه ابنًا، والذي يلاحظ كل من عرفوه أنه مجتهد يريد الحصول على شهادة الطب، وأنه يفضل أن يحصل ابنه على الشهادة من كليتنا. وأجبت على رسالته بقبولي بعرضه الكريم، مقترحًا عليه أن يرسل الشيك الخاص بتبرعه إلى سكرتارية الجامعة، على أن نقوم فيما بعد بترتيب وتنظيم هذا العمل الجليل. لكن بالنسبة لابنه، فإننا نعتذر عن عدم قبوله لأن قوائمنا مكتملة. وبطبيعة الحال لم أسمع منه أي رد آخر، وما زلت أتساءل إن كان عرضه في ذلك الوقت أن يرشوني (69)!

وعلى الرغم من خلافتي لهارفي ليهارفي ليتل جون في مقعده بالكلية، إلا أنني لم أحصل على وظيفته كرئيس أطباء شرطة إدنبرج، وقد أوكل هذا المنصب إلى مساعده الدكتور دوجلاس كير، والذي كان محل تقدير ومودة الشرطة. وقد ظل الأمر كذلك حتى تقاعدت من منصب العمادة وتم اختياري لخلافة دكتور كير، لكن خلال تلك السنوات كان يتم دعوتي كثيرًا من جانب القضاء للشهادة كخبير في كثير من القضايا المهمة.

لقد قمت بنقل خبرات معلمي في القاهرة للمساعدة في القضايا العويصة، وللمشاركة في تحقيقات الموت غير الطبيعي. وكانت الشرطة متعاونة إلى أقصى مدى وكثيرًا ما كان ضباطها يزورون معلمي متحدثين عن قضايا بعينها باحثين عن أدلة مخفية.

ولا شك أنني لم أجد عددًا مماثلًا للقضايا المتنوعة مثلما كان عليه الحال في القاهرة، ولم أجد الكوادر الفنية القادرة على التعاون في هذه القضايا، لكن كانت هناك خبرة جديدة بالنسبة لي تمثلت في ظهوري كشاهد خبير يمثل الدفاع في بعض القضايا. وكانت أولى القضايا التي ظهرت فيها ممثلًا للدفاع واحدة من أهم القضايا الجنائية في القرن وهي قضية سيدني فوكس، وكان الخبير الممثل للمدعي العام هو السير برنارد سبلسبري، وكانت هذه أول معركة حامية بيننا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل العاشر

### قضية سيدني فوكس

لم يكن سيدني فوكس مواطناً صالحاً. كان في أيدي الشرطة قبل أن يبلغ الثانية عشر من العمر، وفي السجن وهو في التاسعة عشر، وظل على مدى السنوات الإحدى عشرة الباقية من عمره بين الملاحقة والاحتجاز.

كان فوكس مزوراً، ومبتزاً، ومحتالاً، ولصاً. وكان كذلك شاذاً جنسياً، على الرغم من ظهوره في آخر محاكماته مطلوباً لحسم دعوى طلاق. لقد أقر وقتها بالخيانة الزوجية لكنه أنكر أي متعة فيها، وبدا مفتخراً بشذوذه، مؤكداً أنه لم يضاجع امرأة إلا سعياً للحصول على أموالها.

عاش فوكس حياته كلها بالدهاء، وبدا ذكياً ومقنناً، وربما ساحراً في بعض الأحيان، لكنه كمجرم لم يحقق نجاحاً. وفي آخر عملية قبض عليه، كان معدماً لا يمتلك شيئاً سوى سجل حافل بالإدانات وقدر هائل من الديون، والتي قُدرت عليه لسداد أقساط مبدئية لوثيقة تأمين سجلها على حياة والدته.

لقد كانا معاً يشكلان صورة جيدة، لسيدة عجوز تسير ببطءٍ وإلى جوارها ابنها المحب المخلص. ودون شك فقد كانت مغرمة به، ولم يكن زوجها هو والد سيدني، وبدت متورطة مع ابنها في معظم جرائمه. وعندما كان مطلق السراح كانا يعيشان في الفنادق، ينتقلان من مكانٍ لآخر تاركين خلفهما فواتير لم تُدفع وشيكات دون رصيد. ولم يكن لديهما حقائب عندما وصلا فندق ميتروبول مارجيت في 17 أكتوبر سنة 1929. وبعد يومين ذهب فوكس إلى لندن وحرر وثيقتي تأمين حوادث على حياة والدته لتدخل حيز النفاذ بعد منتصف ليل اليوم التالي، لكن في هذا اليوم في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة مساءً ماتت والدته.

وقبل هذا الوقت بعشر دقائق، جرى فوكس هابطاً درج الفندق مرتدياً قميصاً فقط وهو يصيح طالباً النجدة من حريق في غرفة نوم والدته، وعلى الفور صعد معه أحد النزلاء ونجح في إخراج والدته من الغرفة الممتلئة بدخان الحريق، وتم عمل تنفس صناعي لها واستدعاء طبيين، ووصل الدكتور أوستن أولهما ليجد السيدة متوفية فحرر شهادة بموتها نتيجة الصدمة والاختناق، وبعد قليل وصل زميله الدكتور نيكولا ولم يعقب على شهادة الدكتور أوستن.

وفي اليوم التالي أُجري تحقيق، وتضمن إفادات مختصرة، واعتُبر الحادث غير جنائي، وبعد خمسة أيام تم دفن السيدة فوكس في قريتها الأصلية فرانشم

في نورفولك، واقتنعت الشرطة بأن ملف القضية تم إغلاقه تمامًا.

وطالب فوكس بقيمة بوليصة التأمين، وقامت الشركة بالتحقيق في طلبه وأبرق أحد العاملين في الشركة إلى الشرطة بشكوكه في وجود دافع جنائي لدى فوكس لقتل والدته، ليُعاد فتح القضية مرة أخرى. وتم استخراج جثة السيدة فوكس بعد أحد عشر يومًا من دفنها، وتم الاستعانة بالسير برنارد سبلسيري الذي قال إن القتيلة تم خنقها، وألقي القبض على فوكس وتم اتهامه بالقتل وقدم سريعًا إلى المحاكمة. وطلبني الدفاع للدلاء برأيي كشاهد خبير في القضية، وبعد فحص التقرير الطبي وافقت على ذلك.

لقد لعبت مثل هذا الدور من قبل مئات المرات، لكن كنت في صف إثبات الجريمة. وكثيرًا ما طلبت مني محكمة إدينبرج المشاركة في تحقيقات لجرائم حدثت في الأنحاء المجاورة. وكان نظام القضاء البريطاني يسمح للدفاع بالاستعانة بشهود خبراء يتم دفع أتعابهم. وكنت مؤمنًا بأن كل شاهد خبير يجب أن يستعد لمشاركة معارفه الخاصة في صالح الدفاع في أي وقت يحتاج إليه بغض النظر عن دفع أتعابه أم لا.

لقد كان من حق هيئة المحلفين استدعاء أي شخص يروونه مهمًا للقيام بدور ما في سبيل العدالة، أما الدفاع فقد كانت صلاحياته محدودة في هذا الشأن.

إن سلوك الشاهد الخبير يجب أن يكون كما هو حال استدعائه من قبل المدعي أو من قبل الدفاع، فليس من حقه الاقتناع أو عدم الاقتناع بشخصية المتهم في أي قضية، وكشخص علمي فإن عليه أن يكون متحررًا تمامًا، ولا يجب أن يسمح لنفسه بأن يتأثر بأي شكل بالاعتبارات النفسية مثل التعاطف أو النفور. إن وظيفته الوحيدة هي اختيار الحقائق بحكم المعرفة التي اكتسبها ليحدد ما هو حقيقي أو ما هو مرجح، وأن يشير للمحكمة إلى كل ما يراه على أرض الواقع.

إنني أتذكر أنني سُئلت في بعض الأحيان عن سبب وقوفي إلى جوار الدفاع في قضايا يبدو فيها المتهم مذنبًا أو يجمع صفات النذالة، ولا يستحق الإنقاذ. وفي حقيقة الأمر فإن حياة المتهم قد لا تستحق الإنقاذ، لكن في رأيي فإن مبادئ العدالة يجب أن تأخذ مجراها. إن أي تنازل للسماح بالإدانة اعتمادًا على دليل غير واضح، أو استنادًا إلى أن المتهم شخص سيئ؛ يدمر الأصول التي يقوم عليها القانون والتي ترى أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته.

كان فوكس مثل قبعة سوداء ينظر إليه الجميع بازدراء وربما يتوقع أي قاض أسكتلندي إعدامه بمجرد النظر إليه. ومن بداية القضية كان واضحًا أن الوقائع المتعلقة بالحريق وبسياسات التأمين قوية لدرجة كافية لمنحه حكمًا بالإعدام، لكن كل هذا لم يكن لديّ وأنا أنظر إلى الدليل العلمي، والذي وجدته لافتًا.



وكان هذا الدليل العلمي هو ما كتبه سبلسبري في نهاية تقريره بأن سبب الوفاة هو أسفكسيا الخنق الذي تم بشكل يدوي. إن الشخص الذي يتعرض للخنق، يُصارع كمجنون حتى لو كان هذا الشخص امرأة مُسننة، فالطبيعة تمنحها قوة إضافية تساعد في قتالها من أجل الحياة. ولا بد أن تمد يدها لتزح يد الخانق من فوق رقبتها، وربما تفشل لكن لا بد أن تترك علامات ولا بد أن توجد بعض الخدوش ولو بسيطة على الرقبة. وهنا لم تكن هناك أي خدوش، ووفقًا لتقرير سبلسبري فإنه لا جراح أو علامات في الفم أو قرب الأنف أو في جلد الرقبة ولا حكة ظفر أو ضغطة إصبع تؤكد الخنق المتعمد. كذلك لا توجد أي علامات معتادة للصراع الجسدي تحت الجلد أو داخل الأنسجة، مثل تشنج في العضلات حول العنق أو عند الحلقوم حيث يُفترض أن تضغط أصابع القاتل. والأكثر بروزًا من ذلك، فإنه لا توجد أي آثار على الغدة الدرقية أو العظم اللامي، خاصة أن العظام اللامية تضعف كثيرًا مع كبار السن وتتكسر عند أي ضغط، وهذه إحدى أهم السمات المميزة لحادثة الخنق. ولم تكن عظام السيدة فوكس منكسرة حتى قام الدكتور سبلسبري بكسرها وهو يُعيد فحصها بنفسه. ومع حرصه الشديد لم يتمكن من تجنب كسرها عند أقل ضغطة لأنها كانت شديدة الهشاشة.

أضف لكل ذلك أن المخنوق ليس حسن الملمح، فغالبًا ما تتحول شفثاه إلى اللون القرمزي ويتغير شكل الأذنين ولون الأظافر، وتحدث تجمعات دموية بالقرب من الفم والأنف، ويخرج اللسان إلى الخارج وتبدو الأيدي وكأنها مشدودة، وكل هذه هي الصورة النموذجية لقتيل الأسفكسيا. ولم تكن هناك أي من هذه الإشارات لدى السيدة فوكس.

وداخلًا لم تكن هناك آثار على الأسفكسيا بخلاف ما وجده سبلسبري عند التشريح وهي علامات قد تشير لأكثر من سبب آخر. فكليتها بدت متشمعة، وشرايينها متصلبة، وظهر قلبها في حالة ضعف. وكانت حالة القلب وحدها بالنسبة لي كفيلا بإحداث الوفاة لها في أي وقت.

وفي المحاكمة ووفق الاختبارات وافق سبلسبري أنه لم يعرف أبدًا أي حالات خنق بعلامات ضئيلة مثل هذه الحالة. وتناقش دون غضب، لكنه كان ممّن يصرون على آرائهم ولا يعترف أبدًا بخطأ، وإذا قال رأيًا فإنه لا يرجع عنه لأي سبب؛ لذا فقد كان رأيه أن الجروح على الرقبة يمكن أن تحدث فقط لو كان الخنق بالأيدي.

وقد استند رأيه على أربع علامات صغيرة، فقد كان هناك نزيف في لحمة الحلق، وثلاث كدمات: الأولى في اللسان، والثانية في ظهر الحنجرة، والثالثة في الغدة الدرقية. وعلى هذا أقام نظريته للخنق، والتي أعلنها بوضوح للمحكمة. وقال إن الضغط الشديد بالإبهام والسبابة على الحنجرة يمكن أن

يؤدي للكدمة في الغدة الدرقية والنزيف في لحمة الحلق. أما نزيف الحنجرة فيمكن أن يحدث بالضغط عليها لأعلى وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى إغلاق فك الضحية ويجبرها على عض لسانها ليحدث النزيف في اللسان. وباستخدامه لكلمات "يمكن" أو "ربما" نجح في تمرير نظريته للمحكمة وإقناعها بها.

وقد وضع سبلسبري تصوراته خلال عملية الإجراءات وقبيل المحاكمة العامة والتي بدأت في 9 يناير 1930. وكما هو معتاد في هذه القضايا فقد تحفظ الدفاع، ولم يتم استقدام أي شهود، لكن محامي فوكس وهو جورج هيندل استجوب الشهود الآخرين جيدًا حتى يحصل على إفادات واضحة منهم لا يمكن الرجوع عنها فيما بعد. وهكذا فقد أرسل لي هيندل شهادة الدكتور نيكول مع طلب أي ملاحظات أراها تساعد في إعادة الاستجواب خلال المحاكمة. وفي الحقيقة لم يكن هناك أكثر من سؤال الدكتور نيكول إن كان فحص السيدة فوكس أو لاحظ أي علامات خاصة على مظهرها. ونصحت هيندل أن يسأل نيكول ليؤكد أنه لم ير أي علامات تدل على أسفكسيا أو تعرضها لعنف من أي نوع، ولم يلاحظ دمًا أو بقعًا على الوجه قرب الفم أو الأنف، وأن المظهر العام كان يشير إلى هبوط في القلب. واتبع هيندل نصيحتي وفي الاستجواب التالي مع الدكتور أوستن سأله أيضًا الأسئلة نفسها وتلقى الإجابات ذاتها، ورغم أن الدكتور نيكول أشار إلى أن مظهر وجه الضحية لم يكن يشير إلى هبوط في القلب، فإن الدكتور أوستن على العكس أشار إلى أنه كان يشير لذلك.

وقدم سبلسبري شهادته بطريقة واضحة ومحددة وتمكن بفضل حنكته وخبرته من تجاوز استجواب هيندل، والذي سأله: "أليس غريبًا أنه لا توجد آثار عنف على الرقبة؟" ورد سبلسبري: "إنه غريب لو كان ذلك في قضية خنق يدوي، لكنه ليس غريبًا في خنق بطريقة أخرى".

ونقلت القضية من دائرة إلى أخرى وتقرر أن تبدأ المحاكمة مرة أخرى في الثاني عشر من مارس، وفي يوم السبت السابق على المحاكمة ذهبت إلى معمل سبلسبري في مستشفى الجامعة في لندن؛ لأنظر إلى العينات التي استخرجها بعد إعادة إخراج الجثة للتشريح.

وكان أول تعامل لي مع القسم الباثولوجي التابع للمحاكم في بلادي. وقام الباثولوجي بعرض العينات أمامي، وكان بينها الحنجرة والتي اهتمت برؤيتها. لقد اعتبر سبلسبري الجرح الحادث لها بمثابة الدليل الأوضح على نظريته لخنق الضحية. وكنت ميالًا لأفكر أنها ليست إشارة كافية وكان رأيي أن التصور كله وإه. في الوقت ذاته فقد كنت مندهشًا لهذا الجرح، فقد قال سبلسبري في تقريره إنه كان خلف الحنجرة وكان يأخذ شكل نصف تاج. ولم

يكن ممكنًا أن نتخيل كيف يمكن حدوث جرح كبير بهذا الشكل دون تدمير للأنسجة في جانب الحنجرة أو في العنق.

لم يعلق سيلسبيري بشيء وأنا أفحص الحنجرة، فقد وقف إلى جوارى صامتًا ثم همس قائلاً: "ليس هناك ما يمكن قوله".

كان هناك تلون تعفني حادث. بدا ذلك واضحًا دون شك، لكن لم تكن هناك أي خدوش في أيٍّ من جوانب الحنجرة. وفي المعمل كان معي الدكتور آر إم برونتي، الباثولوجي القضائي المتخصص لأيرلندا، والذي طلبت مشاركته معي في الدفاع، وكان قد دخل في معارك حامية مع سيلسبيري في قاعات المحاكم.

وقلت وقتها لسيلسبيري: "إنني لا أرى أي علامات لحدوث جرح"، وعلق الدكتور برونتي: "ولا أنا". ورد سيلسبيري: "أنت لا تراه الآن. لكنه كان موجودًا عندما قمت بفحص الجثة فيما مضى".

وقلت: "إن الحنجرة حُفظت في الفورمالين، فأين ذهب الجرح؟"

وأجاب سيلسبيري: "لقد صار مشوشًا بسبب التعفن".

ومن خلال الفحص الميكروسكوبي كان يمكن التعرف إن كان التعفن الحادث أخفى جرحًا تحته أم لا. وكنت على يقين أنه لم يكن هناك جرح. واستخدمنا الميكروسكوب، لكن سيلسبيري كرر حديثه بأن الجرح كان موجودًا هنا، وأنه رآه بنفسه. وقلت إنه كان هناك تعفن طبيعي حادث، واتفق معي برونتي. لكن سيلسبيري لم يغير رأيه. وكان إيمانه بذاته قويًا لدرجة أنه على يقين من أنه لا يمكن أن يخطئ أبدًا.

ونظرنا إلى بقية العلامات، كانت الكدمة الصغيرة الموجودة في الحلق شبيهة بكدمات قد تحدث في الوفاة الطبيعية، وكانت هناك كدمة في جانب اللسان لكنها ممكنة الحدوث لسيدة تخرنق من دخان. وفي النهاية كانت هناك كدمة في الغدة الدرقية وقادتنا هذه الكدمة لرأي آخر مخالف حيث تتكون من عدة تجمعات دموية يمكن أن توجد في أي غدة عادية، وقلت بوضوح: "إنني لا أقبل هذه باعتبارها كدمة". وعلق برونتي قائلاً: "ولا أنا". ولم يرد سيلسبيري لكننا وجدنا حليفًا إضافيًا تمثل في الدكتور هنري ويبر الذي كان يقف معنا ليدعم سيلسبيري، حيث قال إنه أيضًا لا يعتبر أن هناك كدمة في الغدة الدرقية. ومضينا وأنا أعتقد أن سيلسبيري رضخ لتصورنا، لكن الدكتور برونتي كان يعرفه أكثر مني فقال لي: "سترأه في المحكمة. لن يعترف بخطأ".

كان الادعاء في قضية فوكس يرى أن سيدني فوكس قام بخنق والدته ثم أشعل النار في الغرفة ليغطي على جريمته. وقدم سيلسبيري ما يفيد بأن

الحريق لم يمنع وجود أكسجين في الغرفة وأنه اختبر وجود كربون داىوكسيد في دم الضحية ليحصل على نتيجة سلبية تؤكد أن السيدة فوكس لم تمت بالاختناق من الدخان. ووافقته في ذلك، وقلت إنني أرى أنها لم تمت أيضًا بالأسفكسيا، وأن الأغلب أنها ماتت بسبب هبوط في القلب نتيجة الصدمة أو الخوف الشديد. لقد كانت صدمة القيام ورؤية الغرفة معبأة بالدخان ومحاولتها الهروب، قد أدى إلى ضغطٍ ما ساهم في هبوطها في ظل ضعف قلبها.

ولا شك أن هذا التحليل كان مقبولاً من أي باثولوجي، ورغم أن الدكتور وبيير المحسوب على الادعاء قبله، إلا أن سبلسبري رفضه.

لقد جرت مقاضاة فوكس بهيئة محلفين يقودها المدعي العام السير ويليام جويت، والذي حدد طلبه في شنق فوكس. وفي حقيقة الأمر فإن وظيفة مجلس المحلفين ليست إدانة المتهم بقدر ما هي البحث عن العدالة. ولم يكن أداء جويت يعبر عن أي اهتمام بالعدالة بقدر حرصه على إدانة المتهم، وعند مناقشة الجرح نصف التاجي في الحنجرة قلنا إنه لا يمكن أن يحدث جرح من الداخل دون حدوث جرح مماثل له من الخارج، ورد بأنه كان هناك جرح وراه سبلسبري ثم اختفى الجرح.

وكانت الأيام الخمسة الأولى من المحاكمة دون مناقشات علمية، وكان الأمر قاسياً على فوكس، واعتمد المدعي على فكرة بوليصة التأمين التي حررها فوكس لأمه يوم وفاتها، والتي تثير شكوكاً مريبة. وتقدم الدكتور أوستن كأول شاهد علمي وكرر شهادته خلال التحقيقات السابقة، وسُئل إن كان قد رأى أي علامات أسفكسيا فنفى مكتفياً بالوجه الشاحب الذي قد يدل على الأسفكسيا. لكنه أجزم بعدم رؤية أي آثار عنف. وقدم الدكتور نيكول إفادته السابقة أيضاً، وقال إن وجه السيدة فوكس عقب الوفاة كان شاحباً ولم توجد به أي آثار غريبة تدل على العنف. وأضاف أن السيدة لم تعطنا أي إشارات تدل على موتها بالأسفكسيا.

لكن كل هذا كان شيئاً، وكانت إفادة سبلسبري شيئاً آخر، فقد قدم تصوراً تفصيلياً لكيفية موت السيدة فوكس معتمداً على صناعة موديل رقبة وفم إنسان من البورسلين. وقال إنه وجد في ظهر الحنجرة جرحاً كبيراً يأخذ شكل نصف تاج، وكان موجوداً عندما فُحصت الجثة لأول مرة، ثم تعرض للاختفاء نتيجة التعفن. وكرر نظريته للكدمات في اللسان والحلق ثم وصل إلى كدمة الغدة الدرقية وقال: "وجدت كدمة صغيرة في الغدة وقمت باختبارها بالميكروسكوب واكتشفت أنها كدمة صغيرة، وأريتها للدكتور وبيير، والدكتور برونتي، والدكتور سميث، ولم يوافقوني على رأيي؛ لذا أنا أفضل عدم اعتبارها كدمة ناتجة عن جرح".

وسألته المحكمة إن كان رغم ذلك ما زال يعتبرها كدمة، فأجاب بنعم. وظل متشبثًا برأيه مُصرًّا على خنق الضحية اعتمادًا على الجرح الذي قال إنه رصده في الحنجرة ثم اختفى نتيجة التعفن.

وكان إلى جوار سبلسبري، الدكتور وبير، والذي كان يعمل باثولوجيًا في المستشفى الوطني لأمراض القلب، ولم يكن قد رأى أيًا من العينات التي رأيتها من قبل لكنه تقبل شهادة سبلسبري برؤيته لجرح نصف تاجي في الحنجرة، ومع ذلك فإنه لم يتقبل نظرية خنق الضحية واتفق معنا في أن السيدة يمكن أن تموت بهبوط في الدورة الدموية للقلب. وكان وبير آخر شاهد يدلي بشهادته.

أما أول شاهد فقد كان فوكس نفسه، والذي ارتكب أسوأ غلطة عندما سُئل عن سبب إغلاقه باب الغرفة عندما شب الحريق، فقال: "حتى لا ينتشر الدخان في أرجاء الفندق". وفيما بعد صحح فوكس إجابته، وأنكر أنه أغلق الباب.

في خلال هذا العام كنت قد حصلت على بعض الدروس حول كيفية الإدلاء برأيي في المحكمة، وكان أحدها أن أقدم إجابة واحدة للسؤال المطروح من قبل المحلفين، وكان الدرس الآخر هو ألا أتهم على المحلفين أبدًا. وتعلمت أيضًا ترك بعض الأمور إلى النهاية لتصبح أدلة احتياطية مفاجئة للخصم. وحتى هذه القضية فقد كنت أتعامل مع كافة الآراء باعتبارها افتراضات، ولم أكن أخوض هذا المضمار باعتباره نوعًا من التحدي. فعلى مدى سنوات طويلة، وفي محاكم مختلفة، كنت دومًا أحاول تقديم إفادتي اعتمادًا على الحقائق التي أراها دون النظر إن كانت آرائي تصب في صالح المدعي أو الدفاع. لقد كانت هذه هي أهم ما اكتسبته من خبرات فيما يخص الصدمات بين المدعين والدفاع والتي تمثل ملمحًا مميزًا للمحاكم الجنائية في بريطانيا.

وكما ذكرت سابقًا، فقد أكدت في شهادتي أنه لا توجد أي آثار طبية تشير إلى وجود خنق للضحية. وسألني المدعي العام السيد جويت قائلاً:

- لقد ذكرت في إفادتك أن لديك خبرة طويلة في قضايا الخنق اليدوي.

- نعم.

- هل كانت قضايا الخنق التي شهدتها لرجل شاب يخنق شخصًا مُسنًا؟

- لقد كان لديّ كثير من قضايا الخنق لرجال ونساء مسنين.

- هل يمكن أن ترد على سؤالي؟

- نعم. كان لديّ واحدة.

- هل تريد أن تقول لي إنك لم تتوقع سؤالاً مثل هذا قبل مجيئك إلى هنا؟  
- توقعته السؤال.

- هل كانت هناك قضية واحدة شبيهة أم أكثر من قضية؟

- كان لديّ كثير من القضايا المشابهة.. هل يمكن أن أشرح؟

- لو سمحت أجب عن أسئلتني فقط. إنني أعرف أنه من الصعب لشخص يلقى محاضرات أن يجيب عن أسئلة. لكن العدالة تقتضي أن تجيب عن أسئلتني.

ومضت المحاكمة صعبة، وحادة، وكان جويت يبدو محنكاً للغاية. وبعد عدة أسئلة عن علامات الأسفكسيا قرأ فقرة من كتاب الطب الجنائي، ثم سألتني إن كنت أتفق مع ما هو مكتوب أم لا، ولمحت اسمي فوق الكتاب وشعرت بأنه يريد اقتطاع فقرة نافية لشهادتي، إذ يوجد في الكتاب أنه في بعض الحالات القليلة لا يترك الخنق آثاراً واضحة.

وقال لي جويت بصوت جهوري:

- إنني لا أريدك أن تناظرني. إننا نحاول خدمة العدالة. وأريدك أن تساعد في الوصول للحقيقة.

- إنني أبذل قصارى جهدي لذلك. لكنك لا تمنحني الفرصة العادلة. فكلما حاولت أن أشرح رأيي قاطعتني طالباً الإجابة عن سؤالك.

ومرة أخرى دخل جويت في موضوع الجرح نصف التاجي وسألني:

- هل تعتقد أن السير برنارد سبلسبري لا يعرف الجرح إن كان جرحاً أم لا؟

- إن أحداً لا يستطيع الجزم بأن الجرح جرح إلا بعد إثبات علمي.

- هل يعني ذلك أنك لا تقول إن الجرح جرح إلا بعد وضعه تحت الميكروسكوب؟

- لا. لن أقولها إلا بعد التيقن.

وشعرت بأن المدعي العام يخالف دوره وهو يكرر رأي سبلسبري بأنه لا يمكن أن يكون هناك رأيان في هذا الوصف. وقلت:

- بل البديهي أن يكون هناك أكثر من رأي.

وسألني قائلاً:

- هل تقبل شهادة شخص رأى الجرح؟

- لا.

- إذن كيف تجزم أنه لم يكن هناك جرح؟

- ببساطة.. لو كان هناك جرح لبقى هذا الجرح واضحًا حتى الآن، والحنجرة موجودة لأي شخص ويمكن فحصها.

وجاء دور برونتي وسأله جويت: "هل تقول إن سبلسبري لم يرَ ما قال إنه رآه؟"

فرد: "إنني لا أقول ذلك".

وسأله جويت أيضًا: "هل تقول إن السير سبلسبري كان مخطئًا، وإن ما رآه كان تغيرًا تاليًا للوفاة؟ إن هذا خطأ جسيم لا يقع فيه أي مبتدئ بمعمل تحليل صغير".

ولم يرد برونتي.

وقال الدفاع: "إن السير برنارد سبلسبري تحدث عن كدمة أخرى رفض إثباتها فيما بعد كل من الدكتور ويير والدكتور سميث والدكتور برونتي ومعنى ذلك أنه أخطأ. ومن يخطئ مرة يمكن أن يخطئ أكثر من مرة؛ لأن الإنسان مهما كان وضعه ومكانته ومهاراته عرضة للخطأ".

وقدم الدفاع مرافعة رائعة قال فيها أيضًا: "إنه لا توجد أي مؤشرات خارجية تدل على الأسفكسيا. ولا علامات على الرقبة. وقال الدكتور سبلسبري إنه من المحتمل ألا توجد، لكننا لا نقبل ذلك. وبالنظر إلى أن عظام الرقبة لم تنكسر رغم هشاشتها فإن ذلك مؤشر لصالح المتهم. إننا لم نتهم سبلسبري بأنه لم يرَ جرحًا في الحنجرة. لكن ربما رأى شيئًا ولم يتم حفظه، لكن ما هو هذا الشيء؟"

وختامًا فقد كان واضحًا اقتناع القاضي برأي سبلسبري، وكان واضحًا أنه لم يقدر خطورة الاعتماد على شخص واحد ماهر. كما أن سبلسبري لم يقدر أن الشهرة المتحققة له تحمل في طياتها مسئولية وشرقًا. وأعتقد أن المحكمة لم تكن لتقبل دليل الإدانة المقدم لها في القضية لو جاء من أي شخص آخر غير سبلسبري.

لقد استغرق الأمر ساعة وعشر دقائق للمداولة قبل أن تعلن المحكمة أن فوكس مذنب. وسمعته وقتها وهو يتمتم قائلًا: "يا إلهي! أنا لم أقتل أمي. إنني بريء". وما زلت أتصور أنه كان كذلك.

صحيح أنه كان شخصًا سيئ الخلق، وأن قيامه بعمل بوليصة التأمين ليلة الحادث يمثل دليلًا ثقيلًا ضده، لكنني رأيت - وما زلت أرى - أنه لم يخنق أمه.

وَسُنُق فوكس بعد أيام.





## الفصل الحادي عشر

### قضية أني هيرن

عندما كنت في مصر، كان الزرنيخ هو أكثر أنواع السموم استخدامًا في جرائم القتل، وقد كان ذلك شائعًا على مدى عصور طويلة في كثير من البلدان. وفي الغالب فإن ذلك يرجع لكونه سمًا نموذجيًا، حيث لا لون ولا رائحة ولا مذاق له. ويمكن استخدامه على هيئة بودرة أو سائل ويمكن وضعه في أي نوع من الطعام أو الشراب دون الشعور بفارق لافت لدى المدسوس له. وكقاعدة فقد كانت هناك مدة زمنية تبلغ نحو نصف ساعة بين تناول السم وظهور أعراضه. وكان العرض الرئيسي يبدو متشابهًا مع أي متاعب يُصاب بها الجهاز الهضمي للإنسان.

ورغم ذلك، فإن ما منع الزرنيخ من أن يصبح أفضل السموم هو أنه الأسهل اكتشافًا بين مختلف أنواع السموم، حيث يبقى مختزنًا بشكل كيميائي في الشعر والأظافر وفي العظام أيضًا. وتبقى بقاياها لعدة شهور لدى الشخص الحي. وإذا حدثت الوفاة نتيجة تناول الزرنيخ فإن التحليل يمكنه تحديد السم داخل الأنسجة حتى لو مر وقت طويل على الدفن. وربما يمثل ذلك عائقًا لاستخدام الزرنيخ؛ لذا يبدو أن التسميم كفن جميل اختفى تمامًا. وعلى الرغم من أبحاث عديدة حول وجود سموم أفضل مستحدثة، فإن الزرنيخ استمر استخدامه في معظم جرائم القتل بالسم، وربما هو السم الأكثر اكتشافًا في هذه الجرائم. ولا شك أن هناك أنواعًا أخرى من السموم استُخدمت بنجاح حتى إنه لم يتم التوصل لها.

ولم يكن الكشف عن الزرنيخ أمرًا سهلًا دائمًا، فقبل قرن ونصف القرن كان من المستحيل اكتشاف استخدامه، ومع التطور في المعرفة الكيميائية، وطرق التحليل، وابتكار اختبار "مارش" سنة 1836، فقد صار ممكنًا إثبات وجود الزرنيخ في الجزئيات متناهية الصغر. وقد استُخدم هذا الاختبار في محاكمة جنائية لأول مرة سنة 1840 وكان ذلك في القضية الشهيرة لماري لافارج.

لقد وجد أورفيلا، خبير السموم المتميز في فرنسا في ذلك الوقت، آثار زرنيخ من خلال الاختبار الجديد بعد أن فشل الاختبار التقليدي في التوصل لشيء، وخلص إلى أن الزرنيخ هو سبب الوفاة. وكان هذا الدليل حاسمًا وأدين ماري وحُكم عليها بالسجن مدى الحياة. وقيل وقتها إن راسبال، وهو كيميائي آخر متخصص في السموم، اختبر الزنك الذي استخدمه أورفيلا في اختباره ووجده متحدثًا مع الزرنيخ لكن لم ينظر إليه خلال المحاكمة. وإنما بلا شك ندرک الآن

خطورة إجراء تحليل الزرنيخ بهذه الطريقة، ونعرف أنه من الممكن أن تكون ماري بريئة وأنها أدينّت دون وجه حق. وأتعجب أيضًا من عدد هؤلاء الأشخاص الذين تم إدانتهم ظلماً في هذه الأيام المبكرة بتهمة القتل اعتمادًا على نتائج اختبار مارش.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

في قضيتي الجديدة اختفت أني هيرن ستة أيام بعد وفاة آليس توماس. وكتبت خطابًا قبل ذهابها قالت فيه:

عزيزي مستر توماس..

وداعًا فإنني ذاهبة إلى أي مكان أستطيعه. إنني لا يمكنني نسيان هذا الرجل المروع والأشياء التي قالها. أنا بريئة، لكن زوجتك ماتت بعد أن أكلت غذائي. وأنا لا أستطيع التحمل. عندما أموت سيكون الجميع على ثقة من أنني المذنبة وسيتم إطلاق سراحك. ربما تحرسك روح زوجتك العزيزة وتؤنسك..

إن حياتي ليست شيئًا عظيمًا. لقد رحلت ميني العزيزة. وسأكون سعيدة لو أرسلت محبتي إلى بيبي وقلت لها ألا تخاف عليّ. سأكون بخير. لقد صار ضميري مرتاحًا ولم أعد خائفة من أي شيءٍ لاحق.

آني هيرن

وقام ويليام توماس زوج السيدة المتوفية بتقديم الخطاب إلى الشرطة. وتتبعوا آني هيرن على كورنيش الشاطئ، ووجدوا معطفها الأنيق الذي كانت ترتديه، وكان هذا كل شيء.

وبعد ليالٍ، وفي 24 نوفمبر 1930 فُتح التحقيق في قضية آليس توماس، والتي ماتت نتيجة سم زرنيخ وضعه مجهول في طعامها، وظلت آني هيرن مختفية.

كانت شقيقتها المتزوجة بيبي تعيش في دونكاستر (70)، ولم تستطع إضاءة أي نور في عتمة القضية، أما شقيقتها الأخرى العزيزة ميني فقد ماتت قبل أربعة أشهر بعد إصابتها بالتهاب القولون المعدي المزمن، وحرر شهادة بذلك الدكتور جيبسون، ودُفنت في مقابر كنيسة ليوانيك في 24 يوليو.

وفي 9 ديسمبر تم استخراج جسدها مرة أخرى، وأجرى الدكتور إبيريك وورد لي، عالم الباثولوجي، تشريحًا جديدًا للجثمان في الكنيسة، وتم أخذ عينات من أعضاء معينة وأرسلت إلى الدكتور روتشي لانتش للتحليل، والذي وجد زرنيخًا في الأعضاء كافة، ووصل بعضها للعضلات والأظافر والشعر. وكان الملاحظ أن الضحية لها شعر طويل وقد وجد الزرنيخ متجدّرًا في الشعر ما جعله يشير إلى بقائه في جسد الضحية لسبعة شهور قبيل الوفاة. وقام

الطبيب بقطع الشعرة إلى ثلاثة أجزاء متساوية واحتسب كمية الزرنيخ في كل منها، وخلص إلى أن كمية الزرنيخ المقدمة للضحية تمت مضاعفتها قبل الوفاة بشهرين. وانتهى إلى أن الضحية لم تمت يقينًا بالتهاب القولون المزمن، وإنما بالزرنيخ على مدى زمني استغرق عدة شهور.

وكتفت الشرطة من بحثها عن آني هيرن، ووجدتها في النهاية تعمل في بيت تحت اسم مستعار في تركيا. وتم القبض عليها في 18 يناير 1931 وتم اتهامها بقتل آليس توماس وشقيقتها ميني.

وخلال محاكمتها ذكرت أن عمرها أربعون عامًا رغم أنها كانت تبدو أقل من ذلك، وأوضحت أنها أرملة، خاصة أنها لم ترّ زوجها بعد زفافهما في 1919 حيث اختفى تمامًا، وعاشت أحد عشر عامًا مع شقيقتها الكبرى غير المتزوجة ليديا إيفرارد، والتي يطلقون عليها ميني، وكانت تعاني من التهاب مزمن في القولون. وفي عام 1921 انتقلت الشقيقتان من ميدلاند (71) إلى كورنوال (72) طلبًا لبيئة حية أفضل لميني. وفي خريف 1925 ذهبتا للعيش في بيت تيرن هورن، القريب من مزعة تيرن هورن، وهناك عرفتا آليس توماس وزوجها ويليام توماس، وكانا في الأربعينيات ومتزوجين منذ نحو عشرين عامًا، وصارا صديقين للأختين، وفي بعض الأحيان كانوا يخرجون معًا في سيارة ويليام. وعندما كانت ميني تمرض، وكانت كثيرًا ما تمرض، فإن السيدة توماس كانت تسارع بإرسال الأطعمة والوجبات المصنوعة في المنزل، وقد استمر ذلك لنحو خمس سنوات.

وفي فبراير سنة 1930 جاءت الشقيقة الأخرى بيبي إلى ليوانيك من موطنها في دونكاستر واستقرت في بيت تيرن هورن لنحو شهر. وتعرضت ميني لثلاث موجات من المرض عندما كانت شقيقتها هناك، وزارها طبيبان يعملان معًا، وهما الدكتور جيبسون والدكتور جالبراث، وكانا قد عالجاها من قبل في 1922، وازدادت حالتها سوءًا وفي 21 يوليو 1930 ماتت.

وظلت آني هيرن، التي قامت بتمريض شقيقتها في الأيام الأخيرة في بيت تيرن هورن وكانت كثيرًا ما تنشاهد الزوجين توماس. وفي 18 أكتوبر دعاها الزوجان توماس للتنزه بعد الظهر في سيارتهما، واستعدادًا للخروج أعدت سندوتشات سلمون اعتادت على إعدادها. وذهبوا معًا في الساعة الثالثة مساءً إلى مقهى وطلبوا شايًا وكيكًا، وخلال ذلك أخرجت آني سندوتشاتها ووضعتها على الطاولة، ورأهم النادل وقال إنهم انصرفوا ومعهم السندوتشات.

وفي الساعة السابعة إلا الربع بدأوا طريقهم للعودة، وبعد قليل شعرت السيدة توماس بالمرض، وتقيأت عدة مرات في السيارة، لكن لم يبدُ أي تأثير

على زوجها أو على آني هيرن، وعندما عادوا وضعوا السيدة في فراشها وازدادت آلامها وشعرت بها قوية في البطن والساقين، واتصل زوجها بالدكتور جراهام ساوندرز ووصل في الساعة التاسعة والنصف، ولم يكن قد كشف عليها من قبل لأنها لم تعانِ من أي مرض سابق، وقام بتشخيص الأعراض بحدوث تسمم. وتقبلت آني هيرن أن تبقى لتمريرها.

وفي اليوم التالي اتصل الطبيب بمريضته ووجدها تحسنت كثيرًا وتخلصت من آلام البطن والإعياء واستمر تحسينها حتى اختفت الآلام تمامًا بعد بضعة أيام وبدأت جيدة للغاية في 29 أكتوبر، وبلغ نيا مرضها والدتها السيدة بارسون، والتي تعيش على بُعد خمسة أميال. وقال ويليام توماس فيما بعد إنه لم يخبر والده زوجته بالأمر حتى لا يفزعها. وجاءت السيدة بارسون لمتابعة وتمريض ابنتها بدلًا من هيرن.

وظل تحسن آليس توماس تدريجيًا حتى نظم لها الدكتور ساوندرز نظامًا غذائيًا، وفي يوم الأحد الثاني من نوفمبر اتصل الطبيب بمريضته ووجدها مريضة مرة أخرى، ولم تكن قادرة على تحريك قدميها، وغابت عن الوعي، وتشكك الطبيب في تعرضها للتسمم بالزرنيخ وطلب مساعدة متخصص في ذلك، وبالفعل قدم الدكتور ليستر من بليموث في المساء وأوصى بنقل المريضة إلى مستشفى بليموث، وُنقلت بالفعل في منتصف الليل لكنها ماتت بعد دقائق قليلة في صباح 4 نوفمبر. وبعد التشريح تمكن الدكتور إيريك وورد لي من استخراج نحو 85 حبة زرنيخ بيضاء.

وبشكل اعتيادي فإن نتائج هذا التشريح لم تُعرف للعامة لكن ويليام توماس أخبر آني هيرن ببعض ما حدث، وذكر لها أن الشرطة تُجري تحقيقًا. وفيما بعد ثار جدل، وفي يوم العزاء 8 نوفمبر جاء أحد أشقاء السيدة آليس إلى آني هيرن وسألها عن سندوتشات السلمون، وفيما بعد قال في المحكمة إنه سمع أن ثمة علاقة صداقة قوية بين آني هيرن وزوج شقيقته. وبعد يومين اختفت آني هيرن تمامًا.

وشاركت في قضية آني هيرن، عندما دعاني محاميها والتر ويست لأنظر في الأدلة الطبية، وأرسل إليّ الوثائق كافة، وبعد قراءتها قلت إن الأدلة المقدمة غير كافية من وجهة نظر طبية. لقد ماتت آليس توماس بالتسمم بالزرنيخ، ولا شك في ذلك، وهذا ما قلته لويست. لكن السؤال المهم هو متى وأين أعطيت السم. إنه من الصعب القول إن سندوتش سلمون وحيد تسبب في قتلها، وقد اكتشف المحللون أنها أعطيت الزرنيخ مرارًا وأن الكميات زادت قبيل الوفاة مباشرة. وإن صح اتهام آني هيرن، فإن ذلك يعني أنها وضعت السم لأول مرة للسيدة آليس توماس في السندوتش، ثم ظلت تعطيتها السم خلال تمريرها لها.

أما قضية ميني أو ليدا إيفرارد فكانت أكثر وضوحًا، فلقد أوضحت تقارير الأطباء ظهور الأعراض على مدى مرضها الطويل والتي تراوحت بين آلام القولون، والإمساك المزمن، والإعياء، وفي بعض الأحيان الإسهال الشديد. وغابت بقية الأعراض المعروف بها التسمم بالزرنيخ؛ لذا فقد ذكر الطبيب أن وفاتها كانت لأسباب طبيعية. وأتصور، وما زلت، أنه كان مُحققًا. إنني لا أشك في أن طبيب التشريح روتش لاينتس وجد الزرنيخ في عضلات وأظافر وشعر القتيلة. لكن مَنْ قال إنها تعرضت للتسمم. إن كرونوال مشهورة بالقصدير، وإذا كان هناك قصدير في الأرض فإن ذلك يعني بالضرورة أن هناك زرنِيخًا أيضًا. وفي تربة ذلك المكان فإن محتوى الزرنيخ مرتفع للغاية، وفي مقابر الكنيسة في ليوانيك فإن التربة متخمة به.

ومن خلال العينات التي تم أخذها من الأرض من فوق وتحت التابوت المدفون وتحليلها وُجد أن التربة الموجودة فوق التابوت تحتوي على 125 وحدة في كل مليون، والتربة الموجودة أسفل التابوت تحتوي على 62 وحدة في كل مليون؛ لذا كان طبيعيًا أن يوجد الزرنيخ بعد تشريح جثمان ميني. إن الأمر لا يحتاج لوضع كميات كبيرة من الأتربة خاصة أن أعلى نسبة للزرنيخ حصلوا عليها من تشريح ميني كانت 0.776 من الحبة. وهكذا وجدت طريقًا لعدم الاتفاق مع لاينتس.

إن معظم الزرنيخ الموجود وُجد في العضلات، وقد وصل لاينتس إلى نسبة 0.64 بتحليل عضلات تزن ثمن رطل، وبناءً عليه احتسب نسبتها للجسم كله. وخلصتُ إلى أن التقييم كله مبني على خطأ كبير، خاصة أن العضلات هي أول ما يفقد الوزن بعد الوفاة.

وانتهيت إلى أن أني هيرن في الأغلب بريئة.

وتم تحديد بدء محاكمتها في الاثنين 15 يونيو، وقبلها بأسبوع بعثت إلى ويست تقريري، وأخبرته بأنني لن أستطيع الحضور، فقد كنت منشغلًا للغاية بعملتي الجامعي، ولم تكن لديّ فرصة لترك محاضراتي في ذلك الوقت. وفي 11 يونيو تلقيت برقية تخبرني بأنه ينبغي عليّ الحضور للأهمية القصوى لمناقشة الأمر مع بيركيت، فقد تُدان امرأة بريئة نتيجة انشغالي.

وفكرت في أن حدوث مثل هذا الأمر بمثابة تدمير لحياتي الدراسية تمامًا، فقامت بالسفر وكان أول لقاء لي مع نورمان بيركيت، والذي استعان به المحامي ويست للمشاركة في الدفاع. وفي الحقيقة لم أجد شخصًا بهدوئه، وبدا قادرًا على حشد فنيات الأدلة بسرعة غير عادية وينظر لردودي على كل منها. وقال لي إنه يريدني إلى جواره في المحكمة. فإنه يسعى لتقديم كافة الشهادات العلمية النافية لما ذهب إليه الآخرون.

كان واضحًا أن مجلس المحلفين مهتم للغاية بربط قضية قتل السيدة توماس بوفاة ليديا إيفرارد (ميني) لأن ميني في نظرهم ماتت بالتسمم بالزرنيخ، مثلما حدث مع أليس توماس وكل ذلك يحصر الشكوك في شخصية واحدة هي آني هيرن؛ لأنها هي التي كانت على صلة قوية بالاثنتين. وبدا لي أنه إن استطعت تدمير الدليل في قضية ميني وتأكيد أنها لم تمت بالتسمم، فإن الدليل في قضية أليس توماس سيتأثر بشدة. ووافقني بيركيت على ذلك، وخلال قيامه بعمل التحاليل الطبية كنت أكتب له الملاحظات أولًا بأول لافتًا نظره إلى جوانب مهمة تظهر من ردود الشهود ليستخدمها جميعًا في دفاعه.

لقد نجح في استبعاد الدليل الطبي في قضية ميني، واستخلص من شهادات الشهود ما يؤكد أن الأعراض التي ظهرت عليها يمكن أن تكون ناتجة عن أي مرض طبيعي. وأقر الدكتور وورد لي بإمكانية اتحاد أي مكون عضوي في التربة بجسد مدفون فيها، وأجريت فحوصات عملية للتربة المحيطة بمكان دفن ميني.

وقام بيركيت باستجواب الدكتور لاينتش، وسأله إن كان قد شاهد من قبل شخصًا يعاني من التسمم بالزرنيخ. ورد لاينتش بأنه لم ير، وأن كل ما لديه من معرفة في هذا الشأن استقاه من القراءة، وقد جعل ذلك شهادته أقل اعتبارًا لدى المحكمة.

ثم سأله بيركيت عن الزرنيخ الموجود في تربة الكنيسة، وأقر لاينتش بأنه لم يُقْم بتشريح جثة استُخرجت من تربة متخمة بالزرنيخ. لكن هذا لا يُعد بالضرورة تفسيرًا لكل الزرنيخ الذي وجد في جسد السيدة إيفرارد (ميني).

وسأل بيركيت: "ما هي الكمية التي وجدتها في جسد السيدة بالضبط بعيدًا عن القياس بالنسبة للجسد كله؟" فقال لاينتش: "واحد إلى 6400 وحدة". وقال بيركيت له: "لقد احتسبت الكمية التي في التقرير بناءً على احتساب العضلات بنسبة 40% من الجسد، بينما بعد الوفاة تصبح هذه العضلات 15%،" واتفق لاينتش في النهاية مع صحة ما أشرت إليه.

وسأله إن كان قد اختبر الزرنيخ في التابوت الخاص بجثة ميني؟ فنفي لثضاف نواقض للقضية أمام هيئة المحلفين.

وعلى الرغم من إضعاف موقف قضية ميني، فإن قضية السيدة توماس ظلت قوية للغاية، خاصة أنه لا يوجد شك في وفاتها بالتسمم بالزرنيخ. وظل الادعاء مُصرًا على أن الزرنيخ وُضِع في سندوتشات السلمون التي أخذتها السيدة من آني هيرن. وعندما شككت في تاريخ دخول الزرنيخ جسد السيدة، قال المحلفون إن آني هيرن اعتادت تقديم سندوتشات للسيدة توماس على مدى أربع سنوات سابقة بحيث يتم تقديم ما يقرب 14.3 وحدة من السم

القاتل كل مرة. وقلت إن هذه الكمية لو وضعت في سندوتش، فإن لونه سيتغير سريعًا ويتعفن.

وفي اليوم الأول للمحاكمة وبعد سماعي هذا التصور، وضعت 14.3 وحدة من السم القاتل في سندوتش سلمون بخبز مماثل لسندوتش هيرن وقدمتها للمحكمة بعد نصف ساعة، وكان لونها قرمزيًا. وكان منطقيًا أن أي شخص لن يقوم بلمس هذه السندوتشات عندما يراها.

وقد سألت بيركيت الدكتور لاينتس عن ذلك فقال إنه لم يجرب، وفوجئ بما حدث.

وذكر بيركيت أن التحليل ذكر أن السيدة آليس توماس حصلت على جرعة سم زرنوخ إضافية بعد واقعة السندوتشات، لكن من الصعب معرفة موعد ذلك تحديدًا. وتشير التوقعات إلى أن ذلك حدث قبل الوفاة بخمسة أيام. وقال المدعي: "إن آخر يوم تلقت فيه السيدة جرعة السم كان هو اليوم الذي وصلت فيه والدتها وتولت مسؤولية الطهي". واستجوب بيركيت خبير التحاليل وسأله: "هل تجزم أن السيدة توماس لم تحصل على زرنوخ بعد يوم 29 أكتوبر؟" فنفى وقال إن ذلك غير واضح بشكلٍ مؤكد.

وكان رأيي أنا أن القتيلة أخذت جرعة الزرنوخ الأخيرة قبل الوفاة بثمانية وأربعين ساعة فقط، ولم يكن في إمكان المحلفين إنكار كافة الشهادات.

وقال لي خبير التحاليل التابع لنورمان بيركيت وهو يسير معي في المحكمة: "إن هذا العمل مرهق للغاية، لقد استغرق مني عدة شهور". وقلت: "نعم. هو كذلك، لكنه أضاف سنوات عديدة لزيائك".

وطلبت المحكمة من آني هورن التحدث، وتحدثت بصوت واضح مدافعة عن نفسها. وكان على بيركيت أن يقرر إن كان سيستدعيني للشهادة أم لا، خاصة أن لديّ خبرة طويلة بسم الزرنوخ شائع الاستخدام في مصر، وأني قادر على تحديد وفاة السيدة توماس بعد يومين فقط من تناولها السم، لكنه لو فعل ذلك فسيخسر حقه في الرد على هيئة المحلفين بعد ذلك؛ لذا فقد قرر ألا يفعل مكتفيًا بمساعداتي الورقية.

وأعتقد أنه اتخذ القرار الأصوب، فقد أمكن تدمير كافة الأدلة غير المقنعة للمدعي. وخلال المحاكمة عثر الدفاع على يوميات السيدة مينبي شقيقة آني هيرن، وفيها حكايات عن عادة لطيفة كانا يقومان بها معًا في أوقات مرضها، إذ كانا يفتحان فصلًا من الإنجيل ويغنيانه في سعادة. وفي آخر يومياتها كان واضحًا أنها تعرف كم تعاني من مرض مزمن وتتحدث عن راحتها الأبدية.

وقال بيركيت قبل النطق بالحكم إن هيئة المحلفين يغلب عليها التوجه الديني، وقد سعيت إلى إقناعهم بأن مَن تغني مع شقيقتها من الإنجيل طلبًا للرحمة، لا يمكن أن تضع سم الزرنيخ لتقتل أحدًا.

وقال بيركيت أيضًا إن السيدة هيرن ظلت في السجن في انتظار المحاكمة لعدة شهور وأن لها أن تخرج لترى الشمس مرة أخرى. وقام القضاة للمداولة وبعد أربع وخمسين دقيقة جاءوا وأعلنوا أن آني هيرن غير مذنب. وبعد ثلاثة أسابيع على ذلك تلقيت هذه الرسالة:

دونكاستر في 15 يوليو 1931

البروفيسور سميث

عزيزي السيد:

لقد حصلت للتو على عنوانك، وأريد أن أشكرك بشدة لكل ما فعلته من أجلي. إنني لم أدري ما هي النهاية التي كانت تنتظرني. لم تكن لدي فكرة طوال هذه الشهور بما يمكن أن يحدث لي. لقد حكى لي السيد ويست كيف كان لك دور عظيم ومهم في إنقاذ حياتي. إنني على قناعة أن أحدًا غيرك لم يكن ليفعل ما فعلته أنت هناك. لقد كان مثيّرًا للإعجاب. إنني مدينة لك بحياتي، وأريد أن أشكرك لكن من الصعب جدًا أن يفي بشكرك أي كلام. ولكن، من فضلك، تقبل تقديري القلبي وشكري الخالص لك، فما فعلته لن أنساه أبدًا.

المخلصة جدًا لك

آني هيرن

ربما كانت آني هيرن سيدة حمقاء لكنها لم تكن قاتلة. إنني على استعداد لتكرار رأيي هذا. فلولا انسحابها واختفاؤها ما كان يمكن أن يتم اتهامها.

لكن مَن قتل آليس توماس؟

لقد تم تسميمها بجرعة زرنيخ أُعطيت لها عدة أيام بعد تناولها سندوتشات أدت إلى مرضها. وتم ذلك خلال استشفائها في بيتها.

وبعيدًا عن الطبيب ووالدتها فإن شخصًا وحيدًا هو القادر على فعل ذلك. وكان هذا الشخص هو زوجها.

إننا غير قادرين على معرفة الحقيقة الآن لأن ويليام توماس مات في 14 ديسمبر سنة 1949 في مزرعته السابقة في كورنوال حيث كان يعيش حياته وحيدًا بعد وفاة آليس.



ومع علمي أن آني هيرن ما زالت حية، فإني على يقين من أنها ليس لديها أسرار إضافية لتحكيتها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الثاني عشر

### حادث خنق تشيرسي جال

لقد خُنقت السيدة تشيرسي جال مثلما تم تسميم السيدة آليس توماس، لكن من فعل ذلك ظل أمرًا صعب الحسم.

إن القضية كلها تحولت إلى كلمة منفردة. ووفقًا لبيتر كوين فقد قال: «لم أفعل»، بينما وفقًا للشرطة فقد كانت الكلمة: «أنا»، وبين الاثنين فارق كبير جدًا. لو كان كوين صادقًا، فإنه بريء من دم زوجته، وإذا كانت الشرطة على صواب فإنه قاتل.

لقد اتفق كلاهما على الكلمات الخمس التالية في الحكاية عندما دخل إلى قسم الشرطة في جلاسكو وألقى ببعض المفاتيح على المكتب في الساعة الثالثة صباح يوم 21 نوفمبر 1931، وقال: «أذهبوا إلى 539 طريق دومبارتون، وأعتقد ستجدون زوجتي ميتة». ووفقًا لروايته فقد قال: «لا تظنوا أنني قتلتها»، ولكن وفق شهادة اثنين من الشرطيين الحاضرين فقد قال: «إنني أظن أنني قتلتها». ولكن الشرطيين لم يحررا العبارة وقتها، ما يجعلني أصدق بيتر كوين.

لم تكن تشيرسي جال زوجته، وربما كان هذا سبب وفاتها. كان بيتر كوين ابنًا لناشر الكتب في جلاسكو، وكان يعمل كاتبًا في مكتب والده. وفي الثامنة عشر من عمره تزوج، وتحولت زوجته إلى مدمنة كحوليات، وبعد عامين مُنعت من الخروج من البيت. ولم يعيشا معًا مرة أخرى.

وعندما كان بيتر في الرابعة والعشرين من عمره، قام بالاتصال بممرضة هي تشيرسي جال، وهي ابنة من ستة أبناء لصانع أحذية، تركت مدرستها في الرابعة عشر من عمرها واشتغلت في المجال الصحي منذ ذلك الحين. وكانت أصغر من بيتر كوين بثلاث سنوات، وعاشت وعملت في منزل والده لنحو عام كامل، ثم مارست أعمالًا أخرى فعملت في مصنع ثم عادت إلى بيت بيتر كوين لتمرص والدته، والتي كانت تعاني مرضًا مزمنًا. ورآها بيتر كوين من وقتٍ لآخر وبدأ يأخذها معه للتنزه في سيارته، وغرقا معًا في الحب.

وماتت والدة تشيرسي جال، وعلم والدها بعلاقتها ببيتر واستدعاه ليكتشف أنه متزوج وغير سعيد بزواجه لكنه لا يفعل أي شيء لإنهاء هذا الوضع. وبدا ارتباطهما أكثر ببعضهما، وكان بيتر لطيفًا وطيبًا معها. وكانت تشيرسي فتاة جذابة، ومرحة، ولطيفة، لكنها كانت ضعيفة تجاه الشراب. وحاول بيتر إثراءها عن هذه العادة لكنها مع الوقت ازدادت شغفًا بها.

وبعد ثلاث سنوات من وفاة والدتها غادرت تشيرسي فجأة البيت، وقرر الأب الانتقال باينة أخرى متزوجة وترك تشيرسي بعيدًا عنه، وجهاز لها بيت إقامه لدى أحد أصدقائه وهو مفتش ترام اسمه جيمس برنز. كانت تشيرسي في حالة سكر عندما وصلت إلى هناك وظلت دائمًا في هذه الحالة لمعظم الوقت طوال الشهور الثلاث الأخيرة. وفي كريسماس 1930 انتقل بيتر للعيش معها وكان عمره ثلاثين عامًا وهي في السابعة والعشرين، وعاشا معًا كزوجين.

حاول برنز وزوجته فاي مساعدة بيتر للتغلب على اعتياد تشيرسي للسكّر. وتحدثت فاي كثيرًا معها في هذا الشأن، وعندما وجدت زجاجات خمر مخبأة كانت تقوم بسكبتها. وكانت تشيرسي تعد كثيرًا بالإقلاع عن شرب الخمر لكنها لا تفي بذلك. واتبعتها حالات اكتئاب بعد الشراب وهددت لأكثر من مرة بالانتحار.

في المرة الأولى كانت تتحدث مع فاي، زوجة برنز وعندما قالت لها فجأة إنها ستقوم بعمل ثقب في نهر الكلايد (73) (تعبير إنجليزي شهير لمن يرغب في ارتكاب فعل أحمق)، وهرعت إلى الباب. جرت خلفها السيدة برنز وسحبتهما إلى الداخل وغيّرت لها ملابسها ووضعتهما في السرير ثم أعدت لها كوبًا من الشاي، وحصلت على وعد منها بأنها لن تشرب مرة أخرى. وبالفعل حافظت تشيرسي على الوعد لمدة أسبوع، ثم عادت إلى الشراب بشكل أسوأ ممّا كانت عليه. وذكرت السيدة برنز بوعدتها فقالت: «إنه من السهل لك أن تتحدثي، لكنك لا تفهمين حقيقة الوضع. ففي يومٍ ما سيأتي أحدكم ليجدني ميتة من الشراب».

وما لم تفهمه السيدة برنز هو أن تشيرسي كانت معذبة بسبب إحساسها بأن الناس تعتبرها تعيش في الخطيئة (74) وكانت قلقة بشكل أخص من أقاربها؛ لذا فقد قالت لهم إنها ما زالت تعمل في الخدمة المنزلية كل يوم، واعتادت أن تزور إحدى شقيقاتها مساء كل أربعاء تحت زعم أنه اليوم الوحيد الذي تعمل فيه نصف يوم.

وفي مرة أخرى كانت الساعة الحادية عشرة مساءً وذهبت تشيرسي إلى المطبخ وفتحت الغاز تحت الإناء، وبقصدٍ أو دون قصد نسيت إشعاله وذهبت إلى غرفتها. ولحسن الحظ استيقظت السيدة برنز واشتمت رائحة الغاز، وحكت فيما بعد لبيتر الذي أخبرها بأنه صار يراجع المواعيد كافة كل ليلة بعد أن أغلقت تشيرسي المرحاض عليها يومًا ما وكان الغاز مفتوحًا. لقد حدث ذلك في صيف 1931 وفي شهر أغسطس من هذا العام ترك بيتر وتشيرسي بيت آل برنز وانتقلا إلى بيت خاص في طريق دامبرتون. وهناك عاشا كزوجين، إلا أن تشيرسي أصرت على الادعاء أمام أهلها بأنها ما زالت مستمرة في عملها، وانخرطت في المزيد من الشراب في ظل تزايد حالة

الإحباط الذي تعيشه. وحاولت السيدة هيلين جونستون، شقيقة السيدة برنز، حثها على إيقاف الشراب، فهددت تشيرسي بالانتحار مرة أخرى. وفي بعض الأحيان كانت تقول للسيدة جونستون إنها قد تأخذ جرعات مضاعفة ليأتي بيتر ويراه مشنوقة على الباب.

واستقبل بيتر وتشيرسي كلاً من جيمس وفاي برنز لمرات قليلة في بيتهما الجديد في دامبرتون. وفي يوم الخميس 12 نوفمبر ذهب لتناول الشاي هناك، وعندما دخل خلع برنز معطفه وذهب ليعلقه في مشجب الباب لكنه وجدته مكسورًا. وسأل كيف حدث ذلك والبيت ما زال جديدًا؟ وأجاب بيتر بأن تشيرسي ربما تعلقت به في الليل. وعلقت تشيرسي برزاة بأنها حمقاء، وأنها تبذل كل الجهد للتوقف عن الكحوليات.

وخلال محاكمته قال بيتر كوبن إن تشيرسي حاولت شنق نفسها في مشجب باب المطبخ في الليلة السابقة. وذكر أن الضجة أيقظته وذهب إلى المطبخ فراها راكعة على ركبتها بالقرب من الباب ورقبتها مربوطة بقطعة ملابس ومعلقة في الباب، وجذبها وفك الملابس وأعادها إلى الفراش. وفي اليوم التالي اعتذرت له ووعدته بأن تُقلع تمامًا عن الشراب، واقترح بيتر عليها أن تقضي إجازة استجمام في أبردين، ولم تكن متحمسة لكنها وافقت وبدأ الإعداد للعطلة حيث كان من المفترض أن يصحبها هناك.

وبعد يومين من زيارة الزوجين برنز، قام ليوناردو جونستون شقيق برنز بالاتصال بتشيرسي للاطمئنان عليها وكانت وحدها في البيت، وبدأ صوتها رزينًا خلال الاتصال، وإن ران عليه شيء من الإحباط. وسألها ليوناردو: "لماذا لا تحاولين الإقلاع عن الشراب؟ إنه يضرّك"، وأجابته قائلة: "هل تعتقد أنني لا أعرف ذلك؟ هل تعرف حقيقة الوضع الذي أنا فيه؟ إنني أعيش في تمثيلية سخيفة؛ إذ إن عليّ دائمًا أن أردد الأكاذيب. إنني على ثقة من أن بيتر سيأتي في يومٍ ما ويجدني ملقاة إلى جوار الباب".

لقد كان مخططًا أن تذهب تشيرسي إلى أبردين بعد أسبوع من ذلك في 23 نوفمبر، وكان عليها أن تصطحب ابنة شقيقتها الصغيرة "نيسي" والتي لم تكن بصحة جيدة، وتصور بيتر أن اصطحاب تشيرسي لها سيجعلها أكثر حرصًا على حياتها. وفي يوم الخميس 15 نوفمبر ذهبت تشيرسي لتري والدها في عمله وكان منشغلًا للغاية واتفقا على اللقاء في منزل السيدة والكر، وهي إحدى شقيقاتها، غير أن ذلك اللقاء لم يتحقق، وكانت هذه آخر مرة رأى فيها الأب ابنته الحزينة.

وبعد أن تركت والدها، ذهبت تشيرسي إلى منزل السيدة والكر حيث وصلت في الثالثة إلا الربع مساءً، وهناك التقت شقيقتها بيرت، وهو بائع خضراوات،

ولم تكن قد رآته منذ أغسطس. وصبت لنفسها بعض الويسكي والبيرة وجلست لتشرب لبرهة وقالت له إنها يجب أن تذهب لتلتقي بيتر في الخامسة والربع. وهكذا غادرت هي وبيتر معًا قبل الساعة الخامسة، وكانت ثملة. وفي الطريق مرا بمقهى وتجرعا المزيد من الويسكي ثم استقلا حافلة إلى طريق دامبرتون، وهناك دخلا مقهى آخر، ورفض النادل أن يقدم المزيد من الخمر لتشيرسي بسبب سوء حالتها، وواصل الشقيقان طريقهما ليصلا إلى المنزل في دامبرتون في الساعة التاسعة مساءً حيث وجدا بيتر كوبن منتظرًا والقلق يعتصره. وسألها بيتر أين كانت فقالت له إنهما كانا عند شقيقتها والكر. ولما كانت تشيرسي مبللة فقد خلع بيتر حذاءها وأشعل نار المدفأة وقال لها إن عليها أن تجفف قدمها وإنه سيُعد لها الشاي.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُحضر فيها تشيرسي أياً من أقاربها إلى البيت في طريق دامبرتون. وانتابتها بعض العصبية عندما طلبت من بيتر ورقة وقلماً وكتبت له بشكل خاص أن يخبر شقيقها بأن هذا البيت هو بيت خالته، لا بيته. وفعل بيتر ذلك، وقام وقدم لبيتر كوب ويسكي، ثم قدم لتشيرسي كوبًا مماثلًا لكنها رفضت شربه.

وخرج مع بيتر وسار معه حتى محطة الترام، وكانت هذه آخر مرة رأى فيها بيتر شقيقته على قيد الحياة.

وفي اليوم التالي، الجمعة 20 نوفمبر اتصلت السيدة مونستون في الثانية والنصف مساءً وكانت تشيرسي وحيدة وثملة للغاية، وبعد عشر دقائق حضر بيتر ونصحته السيدة جونستون أن يُحضر طبيبًا، ثم ذهب واتفق مع أحدهم على زيارته في الصباح. وعادت السيدة جونستون مع زوجها في الساعة الرابعة ووجدت تشيرسي نائمة، فغادرا لكنهما عادا مرة أخرى وقضيا الليل مع بيتر في حديث طويل. واستيقظت تشيرسي في الساعة الثامنة والنصف وسألت على أي شراب فأعطتها السيدة جونستون كوبًا من الزنجبيل، ونامت مرة أخرى حتى الساعة العاشرة، ثم تناولت سندوتشًا، وكوبًا من الشاي، وفي الساعة الحادية عشرة إلا الربع غادر الزوجان جونستون. وبعد أربع ساعات من مغادرتهم دخل بيتر إلى قسم الشرطة ليُبلغ عن موت زوجته.

وجدت الشرطة جثة تشيرسي في السرير وملابسها مرفوعة إلى صدرها. كان رأسها موجهًا ناحية اليسار، وذراعها الأيمن مرفوعًا بزاوية قائمة، وممددًا على الوسادة خارج ملابسها. وكان هناك حبل رفيع يلتف حول عنقها إلى الأسفل من تفاعه آدم، وكان معقودًا نصف عقدة مربوطة إلى اليمين. وظهر لسانها متدليًا قليلًا وكانت أسنانها - ومعظمها كان صناعيًا - في مكانها، وبدت ملابسها مناسبة لليل، وعلى رأسها قبعة نوم. وقام الكونستابل المصاحب لقوة الشرطة بفك العقدة حول رقبتها والتي كانت مربوطة جيدًا. واتضح أن

حبل الخنق عبارة عن جزء مقطوع من ملابس تم تمزيقها وكر شريط منها. وظهر كل شيء داخل الغرفة مرتبًا بعناية شديدة، ولم تظهر أي بعثرة للملابس أو تحريك لقطع الأثاث، ما يعني عدم وجود أي إشارة لحدوث مشاجرة.

وفي الساعة الخامسة والنصف صباحًا تم اتهام بيتر كوين رسميًا بالقتل. وبدا في حالة ذهول وهو يردد بأنه ليس لديه ما يقوله.

وقام اثنان من الباثولوجيين بإجراء التشريح، ووجدوا أن جز الحبل أحدث علامة دائرية حول العنق، واتضح أن الغضروف الحلقي قد كُسر. وأبانت أعضاؤها الداخلية حدوث أسفكسيا، غير أن بقية الأعضاء كانت سليمة. وذكرنا أن الموت حدث نتيجة الخنق، وأنه لا يمكن أن يكون هناك رأيان في ذلك، فالحدث جنائي، ولا شيء آخر.

وقال سبلسبري إنه على يقين من أنها خنقت نفسها، وهو نفس ما قلته أنا. وكانت المرة الأولى والأخيرة التي نجتمع فيها أنا وهو معًا إلى جانب الدفاع في قضية.

وأكد سبلسبري أن الضحية انتحرت بعد أن جرّبت عدة محاولات للخنق بواسطة الحبل، وقلت: "إننا ليس لدينا ما يشير إلى القتل، فلم يحدث مرة أن رأيت شخصًا تعرض للخنق من آخر دون وجود علامات مقاومة". واتفقنا معًا على دلالات موقفنا من حيث ترتيب الغرفة، ووجود الجثة في وضع طبيعي، ونظافة الملابس بما فيها قبعة النوم، فضلًا عن أن طاقم الأسنان العلوي ظل في مكانه، وكذلك غياب أي نزيف أو خدوش في الأجزاء السفلى من العنق، وفي الغدة الدرقية. وأظهر كل ذلك أن قوة نسبية قليلًا استُخدمت في الخنق، حيث تم سحب الحبل جيدًا واستمر الضغط، خاصة من خلال عمل نصف عقدة، وهو ما يرجح الانتحار؛ لأن القاتل لو كان الفاعل فإن المنطقي هو ألا يكتفي بنصف عقدة، فربما تنزلق فتفشل عملية الخنق. كما أن وضعية عقدة الأنف كانت مائلة لأسفل، وفي حال القتل، فإن المعتاد أن تتجه إلى أعلى.

وكل هذا صب في صالح نظرية الانتحار. لكن في الوقت ذاته كان يمكن الرد على أمور عديدة، فغياب المشاجرة يمكن رده إلى أن الضحية كانت ثملة لدرجة أنها لم تكن قادرة على المقاومة، إلا أن عملية التشريح أظهرت أن المعدة خاوية من الكحول، ولم يتم اختبار الدم كيميائيًا.

وبقيت نقطة واحدة، وهي أن الحبل انعقد نصف عقدة، وأجابني سبلسبري وهو يفحص الأقمشة تحت الميكروسكوب أن ذلك جائز، مشيرًا إلى تشابك ألياف الملابس معًا. وحذرت الدفاع من أن الشرطة ستقول إنها وجدت عقدة الأنف مربوطة بعد الوفاة، وأن ذلك يثير الشك.

وَعُقدت محاكمة بيتر كوين في جلاسكو في 5 يناير 1932، وقُدّمت أدلة الشرطة في البداية وكانت مقبولة، وكان من بينها أن بيتر قال في بلاغه: "أعتقد أنني قتلتها"، وقد شهد بذلك شرطيان بعد أن أقسما أمام القاضي اللورد ألنس، موضحين أن أقواله لم تُسجل وقتها.

وتوالى تقدم الشهود من أقارب ومعارف المتوفية. وواحدًا بعد الآخر، كان كل شاهد يقف أمام المحكمة ليتحدث أولًا عن حب بيتر كوين لتشيرسي، ثم يتحدث عن إيجاباتها ومحاولاتها المتكررة للانتحار. ولم يكن غريبًا أن يصف القاضي بعد فترة أدلة المدعي العام بأنها غير كافية وغير مقنعة.

كانت شهادة جونستون مهمة للغاية، فقد كان الزوجان جونستون هما آخر مَنْ رأيا الضحية، وفي معظم النقاط أيدا بعضهما بعضًا، لكن شهادتهما اختلفت في جزئية معينة بشأن حالة تشيرسي قبيل الوفاة، حيث ذكرت السيدة جونستون أنها كانت في حالة مزرية من كثرة الشراب، بينما ذكر زوجها أنه على الرغم من عدم ظهورها رزينة إلا أنها تحدثت بشكل منطقي، وبدا لو أنها استعادت طبيعتها.

وفي شهادتهما ذكر طبيب التشریح اللذان لم يختبرا وجود كحوليات في الدم، أنهما على يقين من أن الحادث ليس انتحارًا وإنما قتلًا. واعتمدا في ذلك على رأي البروفيسور جون جلايستر، والذي ترأس لسنوات طويلة قسم الطب الشرعي في جامعة جلاسكو، والذي سبق وامتحنتني سنة 1913 في دبلومتي للصحة العامة.

وطُلب من بيتر كوين تقديم دفاعه، وقال إنه عقب مغادرة آل جونستون تحدث إلى تشيرسي حول تحضيراتها للعطلة في أبردين. وقالت له إنها لم تجهز أي شيء، ووصله انطباع بأنها غير مهتمة بهذا الموضوع على الإطلاق. ثم سألته إن كان يعتقد أن شقيقها بيرت يصدق بالفعل أن البيت ملك خالة بيتر، وكانت قلقة من أن يخبر بيرت بقية أقاربها عن حقيقة حياتها. وطلب منها بيتر ألا تقلق، وأخبرها بأن الطبيب سيأتي في الصباح لزيارتها، وهنا فقد طلبت تشيرسي منه أن يجلب أفضل أكياس للوسادات استعدادًا لزيارة الطبيب. وقال بيتر: "حاولت أن أجدهم لكنني لم أستطع، وعندما أخبرتها بذلك لم تُجب. واعتقدت أنها نائمة، وجلست على المقعد ودخنت سيجارة، وعندما قررت الخلود للنوم رأيت الحبل ملفوفًا حول عنقها ولاح وجهها متورمًا. وصرخت بصوت عالٍ: يارب يارب.. وهزرتها فصدمني مشهدها، ولم أعرف ماذا أفعل لفترة، وبعد لحظات قررت الذهاب إلى الشرطة".

ولم يُقم بيتر بفك الحبل من حول عنقها أو تحسُّس نبضها أو الاتصال بطبيب، وهي كلها أمور احتشدت ضده خلال المحاكمة، وكانت هذه الأمور بجانب ما

سُجل ضده في مركز الشرطة أدلة كافية لدى السيد جون كاميرون رئيس المحلفين لإقامة الادعاء ضده.

وسأله المحكمة: "عندما سألوك في مركز الشرطة ما الموضوع ماذا قلت لهم؟"

وأجاب: "قلت لهم إن زوجتي ماتت. لا تعتقدوا أنني قتلتها".

وسُئل أيضًا: "ماذا دفعك لأن تقول ذلك؟"

وأجاب: "اعتقدت أنني سألام على التقصير. وهذا ما جعلني أكرر لا تتصوروا أنني قتلتها".

وما كان متصورًا لدى المحكمة أن الشخص البريء كان ينبغي أن يُنكر الاتهام كلية ويقول إنها قتلت نفسها بدلًا من ترديده: "ليس لديّ ما أقول".

وهكذا كان سبلسبري وأنا آخر شهود الدفاع في هذه القضية، وكان سبلسبري لافتًا كعادته. وحاول المدعي العام كاميرون تشتيته، لكنه لم يتحول عن رأيه قيد أنملة. وفي تصوري فإنه كان سيبقى على رأيه بأن الحادث انتحار حتى لو أقر بيتر كوين بنفسه أنه قتل رفيقته. وسأله كاميرون: "لو رأيت طفلًا مخنوقًا وهو موجود في وضع لا يمكن أن تعرف منه إن كان منتحراً أو مقتولًا، ثم عرفت أن هناك مَنْ أقر بأنه قتل هذا الطفل، هل يمكن أن ترجح رأيًا ما؟"

وأجاب سبلسبري: "إنني لا أعتقد أن ذلك سيؤثر على رأيي إن كان مقتولًا أو منتحراً".

وفي الحقيقة فقد أخافتني القضية، فقد رأى خبراء الطب المؤيدين للمدعي أن الحادث حادث قتل، وكان سبلسبري زميلي على يقين من أن القضية قضية انتحار. ولم تقدم الحقائق الثابتة رأيًا حاسمًا في هذا الشأن، وبالنسبة لي فإن رأيي كان يميل إلى ناحية الدفاع. وتوقعت أن يتحول حكم هيئة المحلفين إلى اعتبار المتهم غير مذنب، لكن هذا الإحساس لم يتحقق. وقلت لنفسي إن الغياب الكامل لأدلة مباشرة ستجعل من الصعب حسم الرأي إن كان الحادث قتلًا أم انتحارًا خاصة في ظل الوضع الفسيولوجي للفتاة، فقد كانت تشعر بالندم بعد كل مرة تسكر فيها. وتذكرت عمر الخيام (75) عندما كتب:

"حقًا حقًا.."

أقسم في كل توبة إنني سأقُلع تمامًا.

ثم يأتي الربيع وأمسك بالورد في يدي..



تتمزق توبتي..."

ولا شك أنه كان ينطق في بعض الأحيان بنفس محطمة. فالتوبة كما أعتقد تأتي في ظل حالة تعقل؛ لذا فإن الآثمين لا يمكن أن يتوبوا وهم سكارى. وفي قضية تشيرسي فإن إمساكها بورد الربيع لم يقطع توبتها وإنما قطع وجودها كله. فقد كانت تنشئها الدينية دافعًا إلى أن تشعر بأن علاقتها مع بيتر أئمة لدى الله.

وهذا الشعور بالذنب يعطي بعض الأسباب لأن نطن أنها في الليلة الأخيرة من قامت بلف الحبل حول عنقها. لكن هل هي قررت فجأة عندما كان بيتر يبحث عن أكياس الوسادة أن تُنهي وجودها تمامًا للتخلص من إدمان الشراب؟ هل استطاعت قطع الحبل من قطعة القماش دون أن يلاحظها؟ أعتقد لا. وربما تأثرًا بحديثها المستمر عن الانتحار، قام بقطع الحبل وألقاه إليها قائلاً: "إذا أردت الموت، خذي هذا وجريه لتموتي به"، ولم يكن يتوقع للحظة أن تفعل ذلك. من يعرف؟ لا أحد بخلاف بيتر يعلم الحقيقة. لكن على أي حال فإن أحدًا حولهما لم يلحظ أي إشارة أو علامة دالة على نفاذ صبر، أو أي شعور غير الحب منه تجاهها. هل يُمكن أن نتصور أنه قام بربط الحبل حول عنقها وشده لبضع دقائق ليراها تموت ببطء؟ إنني لا أصدق أن هذا ممكن. وبقينًا فإننا لن نعرف في مثل هذه القضية التي تضم زوجين يبادلان بعضهما حبًا بحب.

ولقد تعاملت المحكمة مع الأدلة الطبية بشيء من التفصيل، إذ ساهمت الآراء الدفاعية في تجنب سرعة الحسم، وانتهى الأمر بالمحكمة إلى الاعتماد على الأدلة العامة، خاصة ما يتعلق بتصرفات المتهم. وذكر المدعي أن الأدلة الظرفية قد تكون أفضل الأدلة في مثل هذه القضايا، فالتصرفات قد تُظهر أمورًا عديدة أكثر من الإفادات. من هنا قام المدعي بشرح تصرفات المتهم عندما وجد زوجته ميتة، فقراره بالذهاب إلى الشرطة أولاً قبل التأكد من كونها حية أم ميتة، ودون فك الحبل المربوط على عنقها، ودون إجراء أي اتصال بالطبيب، ثم كلامه فور وصوله إلى مركز الشرطة بأنه يعتقد أنه قتل زوجته، ثم ردوده فيما بعد بأنه ليس لديه ما يقوله بعد اتهامه رسميًا، فكل ذلك يؤكد ضلوعه في القتل.

وغاب القضاة لساعتين ثم عادوا وقرروا أن المتهم مذنب. وهكذا فإنني في القضية الوحيدة التي تحالفت فيها مع سبلسبري، رأيت المحكمة عكس ما رأينا.

وبناءً على توصيات عديدة طالبت بالرحمة مع المتهم، ولم يلبث أن بُدِّل حكم الإعدام تجاهه إلى السجن مدى الحياة.

وقبل سنوات قليلة أطلق سراح بيتر كوين، واستقر في جلاسكو، وحصل على وظيفة كاتب في دار نشر، وصار له أصدقاء كثير لم يكن أيهم يعرف شيئاً عن ماضيه. وفي مايو سنة 1958 توفي.

ويبقى السؤال: هل قام بيتر كوين بقتل تشيرسي؟ ربما نعم، وربما لا. سأبقى غير قادر على الحزم بشيء، مثلما كان سبلسيري، لكنني أعتقد أن الأدلة لم تكن كافية لإدانة المتهم.

عندما يوجد إنسان مخنوق، فإن هناك دومًا ترجيح للقتل؛ لأن الانتحار بالخنق نادر جدًا. ورغم أنني رأيت مئات قضايا القتل خنقًا، إلا أن خبراتي في الانتحار خنقًا محدودة للغاية. ومن ناحية أخرى فإن كون قضايا الانتحار نادرة، فإن تفاصيل التحقيقات التي تُجرىها المحاكم فيها لا تُنشر، ما يعني أن هناك جهلاً كبيرًا يمثل هذه الأمور. كان هذا تصوري فيما يخص قضية بيتر كوين، وبعد نحو عام استطعت إثبات هذا التصور. وحدث هذا من خلال اتصال مع الدكتور هينكز من ويست كليف، والذي حكى لي قصة مشابهة. كانت القضية تخص عانسًا تبلغ من العمر خمسة وأربعين عامًا، وبدت في حالة معنوية جيدة، عندما ذهبت إلى فراشها. وفي الصباح لم تستطع الخادمة فتح باب الغرفة، واتصلت بالدكتور هينكس الذي قام بكسر الباب المغلق بالمفتاح من الداخل.

كانت المرأة ميتة في سريرها، وكانت مغطاة بملاءات السرير وذراعيها تخرجان منها. وفوق فمها وجد وشاح، وكان معقودًا بعرض أربع بوصات ومربوطًا من الخلف مكوّنًا عقدة، وكان هناك وشاح آخر حول رقبتها، مربوطًا من الأمام ضاعطًا على الجلد. وعندما قام الدكتور هينكس بسحب الشاح من فوق فمها وجد منديلًا صغيرًا داخله، واتضح سقوطه إلى الحلق، وظهر تغير بسيط في لون الوجه والشفيتين. وبوضوح حدثت الوفاة نتيجة أسفكسيا الخنق، ما يعني أن الشكل العام دال على وجود جان، غير أن الانتحار هنا كان يقينًا. كانت المرأة تعاني من إصابات عديدة بعد وفاة والدتها قبل ثلاث سنوات، وهددت أكثر من مرة بالتخلص من حياتها، وحاولت في بعض الأحيان ربط منديل فوق عنقها، وهو ما حدث أمام شهود. وساءت أحوالها رويدًا، وفي النهاية قامت بقتل نفسها، بهذه الطريقة غير المعتادة.

وعندما أسمى ما حدث غير معتاد، فإنني أتذكر قضية تشيرسي جال، فقد كانت هي الأخرى محبطة وهددت بالانتحار أكثر من مرة. لو حدثت قضية ويست كليف قبل عام من موعدها، واستُشهد بها خلال محاكمة بيتر كوين، لحسمت الأمر لصالحه.



## الفصل الثالث عشر

### قضية إجهاض جيرسي

في المرة التالية التي التقيت فيها مع سبلسبري كَتَّا نقف في مواجهة بعضنا بعضًا، وبعد المحاكمة رفض أن يتحدث معي.

كانت القضية نموذجًا للقضايا التافهة، وليست أقل خطورة من انتشار مثل هذه الجرائم. لقد ذكرت الدكتورة ماريا ستوبس في إحدى ندوات الطب الشرعي أنها تلقت بعد نشر أحد كتبها خطابات من نحو عشرة آلاف سيدة يسألنها النصيحة في الإجهاض، وعن قيمة أتعابها حال القيام بمثل هذه العملية. إن عيادات تحديد النسل والعيادات الصحية كان لها تأثير كبير في تعريف النساء بكيفية الحد من الحمل، لكن لا شك مع ذلك فإن هناك بعض النساء لا يرغبن في الحمل وليس لديهن دراية تامة بكيفية التخلص منه.

ومن المؤكد أن هناك أيضًا بعض الأطباء الذين طُلب منهم مساعدة فتاةٍ ما على إنهاء حملها.

وعلى خلفية الصداقة، وربما للتعاطف، أو لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، يضطر الطبيب لتلبية أمنية مريض أو والدة فتاة غير متزوجة في الإجهاض رغم ما يحمله ذلك من مخاطر على سمعته. وبطبيعة الحال، فإن الأطباء يرفضون التخلص من الحمل ما لم يكن ذلك يؤدي إلى ضرر على صحة السيدة الحامل. وهناك قيم ومبادئ لكل طبيب تحدث عنها أبوقراط منذ 2500 سنة، منها أن الحياة للطبيب، بما فيها حياة طفل لم يأت بعد، هي مقدسة، ولا يجوز التفريط فيها.

وفيما بين الأطباء بعضهم بعضًا، فثمة رباط أخوي يجمعهم معًا؛ لذا فإنهم يقفون إلى جوار بعضهم وبواجهون معًا أي نقد عام لأداء أيهم. وهذا ما جعلني أتعاطف قليلًا مع الدكتور آفان عندما جاءني من جيرسي (76) ليسألني النصيحة والمساعدة في قضيته. وعلى أي حال فقد استمعت إلى حكايته ووافقت على النظر في القضية دون التورط فيها بأي شكل مباشر.

لقد جاءني الدكتور آفان في إندبرج يوم 4 أكتوبر سنة 1933، وكان عمره اثنين وأربعين عامًا. وهو من أبناء ويلز، وقد تخرج سنة 1913، وخدم في نافي (77) خلال الحرب، ثم تخصص في مجال التوليد أولًا في لندن، ثم بعد ذلك في جيرسي. ولعشر سنوات كان الرجل ضمن الطاقم الطبي الجراحي للمستشفى العام في ست هيلر، وكان معظم الوقت مشرفًا عامًا، وهو ما انتهى قبل ثمانية عشر شهرًا.

وكانت هناك امرأة غير متزوجة تعمل خادمة منزلية، وتبلغ من العمر ثمانية وعشرين عامًا، وكانت عشيقة لصاحب فندق متقاعد، والذي كان على علاقة بها لنحو عشر سنوات. وفي الحقيقة فقد بدأت علاقتهما عندما عملت كخادمة غرف في فندقه. وقد كانت تعرضت للحمل من قبل سنة 1926، وعلى الرغم من قوله إن لديه بعض الشك في مسئوليته، فقد أعطاها مالًا لتذهب إلى ثاوتمبتون (78) وتلد ابنها هناك. وعادت إلى عملها في الفندق ثم انتقلت بعد ذلك إلى العمل الخاص. وفي مايو 1933 أخبرته بأنها حبلى مرة ثانية، وأنكر أبوته، لكنه أخبرها بأن تذهب إلى الدكتور آفان، وهو صديق له كثيرًا ما يخرج للصيد معه، ووافق آفان بسهولة على أن يرى السيدة.

وذكر الطبيب أنه سُئل أن يُجري عملية إجهاض غير قانونية لكنه رفض، وقال الرجل - صاحب الفندق - إن آفان أجرى العملية غير القانونية دون أن يطلب منه أحد ذلك. وقالت السيدة إنها اعتقدت أن آفان سيساعدها على إنهاء الحمل لكنها لم يكن لديها أي علم بقانونية العملية. وكان الأمر الوحيد الذين اتفقوا عليه أن أيًا منهم لم يتحدث عن أتعاب.

لقد رآها آفان للمرة الأولى في 27 مايو، عندما كان قد مر على حملها شهران ونصف. وبعد شهر آخر كتب لها عقارًا له تأثير مُسكن، ولم يُقل أحد إنه اتخذ أي إجراء أو قدم لها أي دواءٍ للتعامل مع الحمل قبل أن تدخل عيادة طيبة في الشهر الخامس. وذكرت أنها دخلت في يوم الجمعة 21 يوليو إلى العيادة التي كانت تديرها الأخت لي فيفر، وقالت للمديرة إنها في الشهر الرابع والنصف وإنها تعاني من نزيف حاد وآلام لا تُحتمل، ثم قالت إن والد الطفل سيتحمل تكاليف العيادة.

وقال الدكتور آفان إنه سيفحص المريضة طبيًا وإن حالتها لو استدعت إجراء عملية إجهاض إنقاذًا لها فإنه سيفعل؛ لذا فقد قامت الأخت لي فيفر بإعداد غرفة العمليات. ولمَّا لم يُحدد الدكتور آفان موعد اتصاله، فقد قامت الأخت لي فيفر بالاتصال به دون أن يرد، فاتصلت بالدكتور ماتاس المسئول عن التخدير، لكنه أخبرها بأنه لا يعرف شيئًا عن الحالة. ووصل الدكتور والاس الذي أجرى التخدير، ثم وصل الدكتور آفان بعد دقائق تالية، وفحص المريضة وقرر إجراء عملية إجهاض.

لم يحدث شيء للمريضة، وبعد ثلاثة أيام قام الطبيب بإجراء عملية أخرى في محاولة منه لاستخراج الطفل من الرحم، وكان طبيب التخدير أيضًا هو الدكتور والاس. لكن هذه العملية هي الأخرى لم تنجح، وطلب الطبيب من الأخت إبقاء الأدوات كما هي لإجراء العملية مرة أخرى في المساء أو اليوم التالي.

وعندما اتصل بالأخت المشرفة على العيادة في ذلك المساء أخبرته بأن المريضة ليس لديها أي نزيف أو ألم وأن حالتها صارت جيدة. وفي الصباح التالي اتصل مرة أخرى وتلقى الرد ذاته. لكن بعد يوم آخر، في الخميس 27 يوليو بدا الأمر خطيرًا للغاية، فقد انتابت المريضة في الساعة الثانية صباحًا حالة تيبس في الجسم وارتفعت حرارتها إلى 104. واتصل الطبيب في الساعة العاشرة مرة أخرى وسأل عن المريضة، واضطر للذهاب إلى استشارة طبيب آخر، وعاد ومعه الدكتور ماتاس الذي قال إن المريضة منهكة بالفعل، لكن حالتها ستتحسن، واتفق الطبيب على طريقة العلاج، وذكرت الأخت لي فيفر أن الطبيب وعد بالاتصال في الثانية مساءً لكنه لم يفعل.

وفي الساعة الثامنة والنصف مساءً ولد الطفل ميتًا، وفي الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة تشنجت المريضة، وفي الساعة العاشرة انفجرت المشيمة. وتواصل التيبس، وتقيأت مرتين، وارتفعت حرارتها إلى 107 درجات، وحاولت الأخت لي فيفر الوصول إلى الدكتور آفان لكنها فشلت. وقامت بالاتصال بالدكتور ماتاس وكان بالخارج، ثم اتصلت بالدكتور والاس وكان هو الآخر خارج المنزل. وسألت الأخت لي فيفر إن كان أي شخص يعرف أين يوجد الدكتور آفان، فسمعت أنه خارج الجزيرة، واتصلت مرة أخرى بالدكتور ماتاس وتركت له رسالة للاتصال بها في أي وقت.

وبمجرد أن وضعت الهاتف، وصل إلى العيادة طبيب آخر وهو الدكتور بينتلف، ومعه مريضة أخرى. وأخبرته الأخت لي فيفر بالأزمة التي تواجهها، طالبة منه المساعدة. وبمجرد أن رآته المريضة انتابها القلق، وقالت للدكتور بينتلف: "إن كنت ستساعدني فسأخبرك بالحقيقة كاملة. أنا لا أعاني أي ألم أو نزيف، لكنني ادعيت هذه الأعراض حتى يساعدني الدكتور آفان في التخلص من حملي". وعندئذٍ قام الدكتور بينتلف بالاتصال بالشرطة دون أن يخبر آفان بأي شيء.

وانتقل سينتر فوستر رجل الشرطة إلى العيادة الطبية وسأل المريضة إن كانت ترغب في تقديم أي شهادة، فقالت إنها ترغب بالفعل، وتوقع فوستر أن تموت بعد قليل. وحكت له ما سبق وذكرت له للدكتور بينتلف، وسجلت إفادتها رسميًا بحضور بينتلف والأخت لي فيفر. واستدعى فوستر الدكتور بلامبيت، الطبيب الشرطي والذي وصل بعد منتصف الليل، ووقتها كانت المريضة قد تحسنت. وأعادت تأكيد شهادتها للطبيب الشرطي، وكانت المشيمة موضوعة في الإناء إلى جوارها. وفي اليوم التالي قام الدكتور هالي وبل من المستشفى العام بفحص المريضة بناءً على طلب النيابة العامة. وقام الأطباء الثلاثة بفحص بقايا الطفل واتفقوا جميعًا على عدم وجود علامات تحلل غير بكتيري للجنين، إذ تشير الأنسجة إلى أن الطفل مات قبل ميلاده بقليل.

وتحسنت حالة المريضة تمامًا، وألقي القبض على الدكتور آفارن وأنهم بإجراء جريمة الإجهاض.

واستدعى المدعي السير برنارد سبلسبري للاستشارة، وفحص الجنين والمشيمة واتفق أنه لم تحدث عملية تحلل، وخلص إلى أن جريمة الإجهاض قائمة.

وذكر الدكتور آفارن أن الجنين كان ميتًا عندما أرسل المريضة إلى العيادة الطبية، وأن إزالة بقاياها من الرحم كان بهدف إنقاذ حياتها. وكان ذلك من الممكن قبوله لولا شهادة الأطباء الثلاثة ضده، فضلًا عن شهادة سبلسبري التي جعلت موقفه في غاية السوء.

وكان آفارن على ثقة من إثبات براءته، وعندما جاء إليّ في إدنبرج أحضر معه بعض عينات من الجنين والمشيمة والتي سبق وفحصها سبلسبري.

وقمت أنا والبروفيسور موراي ديرنان أستاذ الباثولوجي في جامعة إدنبرج بفحص هذه العينات تحت الميكروسكوب. ووصلنا إلى خلاصة أن كافة العينات تُظهر تحللًا غير بكثيري نتيجة احتجاز الطفل في الرحم بعد وفاته، وقد دعم هذا التصور عينات شبيهة استُخرجت من المستشفى العام لأطفال ولدوا ميتين واحتفظت بها في معلمي. كذلك فقد كانت هناك علامات لنزيف في المشيمة، وهو ما أكد رواية آفارن بأن الطفل كان ميتًا قبل أن يرسل المريضة إلى العيادة الطبية.

ووافقت على تقديم شهادتي في جانب الدفاع، مضيئًا أن الرأي الأصوب في هذا الشأن هو رأي طبيب نساء، ولم أرغب في الانجرار إلى أي شيء يخص العلاج. واستطاع الدفاع الاستفادة من شهادة أستاذ النساء الكبير في لندن الدكتور إريك بورن.

وبدأت المحاكمة في 6 نوفمبر 1933، وذهبنا أنا وبورن قبل الموعد بيوم واستخرجنا تصريحًا لاختبار بقايا الجنين والمشيمة والتي كانت توجد في محلول حفظ. وحضر سبلسبري والطبيب الشرطي هذا الاختبار وأكد الرأي القائل بأن الجنين كان ميتًا لعدة أيام قبل موعد ولادته. وفيما بعد حدث نزيف حاد أظهرته طبقات من الدماء متجمعة في العضو التناسلي، وهذا النزيف يحتاج لوقت طويل لعمل مثل هذه العلامة. وانتهت النتيجة إلى أن ما حدث هو موت طبيعي لجنين.. ورغم إظهارنا هذه العلامات بوضوح لسبلسبري ومعنا لفييف من العلماء إلا أنها لم تترك أي أثر فيه، فقد كان رأيه غير قابل للتغيير أبدًا.

وكان نظام التقاضي في جيرسي مختلفًا عنه في إنجلترا أو أسكتلندا، وكان أقرب للنظام الفرنسي النورماندي. فقد كان هناك هيئة محلفين تضم أربعة وعشرين شخصًا ممّن يتحدثون الإنجليزية والفرنسية، وربما لا يفهم بعضهم لغة الآخر. ويتم بدء المحاكمة إن وافق ثلثا الأعضاء.

وَعُقدت محاكمة جيرسي وتكون الادعاء من عشرة محلفين، واستُدعي الشهود جميعًا وأدلى كل منهم بشهادته، ولم يُقْم المدعي العام بتقديم كلمة، وإنما سارع باستجواب الشهود تبعًا، وبدأت الأسئلة واحدة. وقدم الشرطي فوستر شهادته أولاً، وتبعته الأخت لي فيفر ثم المريضة نفسها. وفي اليوم التالي انهارت المريضة وصرخت: "دعوني أذهب، لقد قلت كل شيء. إنني لا أحتمل". لكن حالتها لم تلبث أن تحسنت ولم تنكر أي شيءٍ من أقوالها السابقة. ولفت الأنظار إعلانها اسم الأب، والذي كان مواطناً معروفاً في ست هيلر، ومتزوجاً، وصديقاً لرجال الشرطة.

وكانت من النقاط الهامة التي كشفها المحلفون حقيقة أن الدكتور آفارن أعطى مريضته شهادة تقول إنها تعاني من خراج في الفخذ، وتحتاج لراحة لمدة أسبوع. وقد أعطها الشهادة ليثبت لصاحب عملها أنها في حاجة لراحة قبل الذهاب إلى العيادة الطبية، وهو عمل غير صحيح لكنه ينم عن طيبة حتى لا تفقد المريضة وظيفتها. وفي حقيقة الأمر فإن هذه الشهادة لم تفدها؛ لأن مرءوسها سبقها إلى العيادة الطبية ليراها، قبل أن تصل؛ لذا فقد قالت لها الأخت لي فيفر فور وصولها: "هل أتيتِ لئزيلي الخراج؟" فقالت: "لا إنه ليس خراجًا، وإنما طفل".

لقد كان مجموع الشهود بخلافي أنا، وسبلسبري، وبون، حوالي اثني عشر شاهدًا من الجزيرة يعملون جميعًا في الشئون الطبية. وقرر بينتلف، وبلاداميد، وهالي ويل بعد فحص الجنين والمشيمة أنه لا توجد آثار نزيف. وفي اليوم التالي قدم سبلسبري شهادته بطريقته الواضحة القادرة على الإقناع، وأكد بقوة أنه لا توجد آثار نزيف قبل دخول السيدة إلى العيادة الطبية، وأن الجنين مات خلال العملية الثانية. وانخرط الشاهد في طرح آرائه المحددة بشأن العلامات الطبية، التي تجعل من الإجهاض أمرًا ضروريًا، وأنه كان يمكن تقديم علاج، وأن آفارن فشل في ذلك، وأن العملية لم تكن الحل الأمثل للتعامل مع الحالة. ومثلما فعل من قبل في قضية مسز هيرن، فقد خرج عن موضوعه. وعندما سُئل عن آخر مرة قام فيها بعمل عملية إجهاض، قال إنه لم يتعامل في أمراض التوليد والنساء طوال العشرين عامًا الماضية. ولم يشارك معظم الشهود التابعين للادعاء رأي سبلسبري السلبي في قدرات آفارن الطبية، وذكر الدكتور والاس أن الدكتور آفارن طبيب وجراح ماهر للغاية، ومن المستحيل أن يقوم بعمل عملية جراحية غير ضرورية. وقال الدكتور ماتاس



في شهادته التي قدمها باللغة الفرنسية إنه يساعد آفان في العمليات ويعتبره جراحًا من الدرجة الأولى. وأوضح أيضًا أن آفان لم يُخفِ أي شيء، وأن كل شيء في القضية جرى أمام الأخت لي فيفر. أضاف أنه لا يمكن أن يقبل كلاً من شخص في حالة حمى، مثلما كانت عليه المريضة، التي لا تعي ما تقول.

وفي صف الدفاع كانت الشاهدة الأولى رئيسة قسم التمريض في المستشفى العام، التي قالت إنه لولا الدكتور آفان فإن كثيرًا من المرضى كانوا سيفقدون حياتهم، ثم تقدم أربعة أطباء محليين وقدموا شهادات إيجابية في حق آفان، وقال أحدهم: "إنني على يقين من أن مئات الناس في هذه الجزيرة يشكرون الله أن الدكتور آفان جاء إلى جيرسي". واتفقوا جميعًا على استحالة أن يقوم الرجل بجريمة إجهاض متعمد.

وكانت هناك أدلة أخرى لدى الدفاع تؤكد ضعف الطاقم الطبي المؤيد للاتهام، لكن المحكمة استبعدتها.

وكان آخر شاهدين للدفاع هما كاتب السطور، وبورن. ومن جانبي فقد قدمت رأيي من خلال الميكروسكوب وما كشفته في هذه القضية مقارنة بالأطفال الآخرين المولودين بعد موتهم داخل أرحام أمهاتهم. وقد أكد ذلك بوضوح أن الولد كان ميتًا قبل إجراء آفان لعملياته.

أما بورن فقد كان مبهّرًا في شهادته، وكأنه نجم المحاكمة. وقال إنه ليس لديه أدنى شك في أن المريضة عوملت طبيًا بالشكل اللائق، لكن لا يمكن أن نصدق أبدًا أي إشارة إلى أن آفان قام بإجراء عملية إجهاض لها. ثم كرر احترامه الشديد للدكتور برنارد سبلسبري واعتزازه بعلمه المشهود له في العالم كباثولوجي، لكنه على يقين أنه لم يعمل في مجال أمراض النساء؛ لذا فإنه ليس من المقبول اعتماد مثل هذه الشهادة.

وبعد مداولة قصيرة للغاية أعلنت المحكمة أن المتهم بريء. وعندما خرجنا كان هناك حشد كبير مكون من سبعة آلاف شخص من محبي ومرضى آفان، وحاولوا رفعه فوق الأعناق. وأشعلت المشاعل في الميدان الرئيسي احتفالًا ببراءة الرجل، ما أكد دون شك الشعبية الطاغية التي يحظى بها الطبيب بين أهالي الجزيرة.

لقد ذهبت إلى المحاكمة في الجزيرة في قارب واحد مع سبلسبري وبورن، ونزلنا في الفندق ذاته. وبعد المحاكمة لم نلاحظ شيئًا على سبلسبري، فقد بدا كعادته منعزلًا، ولم يرغب في قضاء أي وقت ترفيهي، فقد كان شخصًا منشغلًا بالعمل تمامًا، وربما كان ذلك السبب في حدته وحساسيته خلال الشهادة. ورفض الرجل الحديث معي ومع بورن، خلال عودتنا معًا في مركبٍ واحد.

لقد رحل سبلسبري عن دنيانا، وكان موته تراجيديًا. ففي آخر قضية شارك فيها، وكانت قضية انتحار، وخلال مرحلة استجواب الشهود مات. وورثته بإخلاص حقيقي لأننا خسرنا رجلًا مبهرًا يتمتع بالاستقامة. لقد كان رأيه هو الصواب في معظم القضايا، وربما كان هذا سيغفر له عناده في القليل من القضايا التي كان مخطئًا فيها. على أي حال، لقد كان شخصًا نادرًا جدًّا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الرابع عشر

# جريمة قتل طفلة في أبردين

كانت هيلين بريستلي طفلة صغيرة تبلغ من العمر ثماني سنوات وتعيش وحيدة مع أبويها في أبردين (79). في الساعة الواحدة والنصف من ظهر يوم الجمعة 20 أبريل 1937 أرسلتها أمها إلى المتجر الكبير بالحي لشراء رغيف خبز. لم يكن المتجر يبعد عن البيت سوى مسافة قصيرة. وفي هذا الوقت تحديدا تكون حركة التجارة راكدة؛ لذا فإن الأم توقعت عودة ابنتها بعد خمس دقائق. ولقا لم تعد الطفلة بعد مرور عشر دقائق فقد انتابت الأم حالة من القلق، خاصة أن هيلين عرفت بانضباطها الشديد، فحتى عندما كانت تذهب إلى المدرسة، كانت حريصة على عدم التأخر في العودة إلى البيت.

وهكذا ذهبت السيدة بريستلي إلى النافذة لتتظر تجاه الشارع، لكنها لم تجد أي علامة تبرر تأخر ابنتها. ثم سألت الأم جيرانها، لكن أحدا لم يره هيلين عائداً، فخرجت السيدة " بريستلي للبحث عنها. ومن البائع عرفت أن هيلين دخلت إلى المتجر واشترت الخبز وحصلت على قسيمة شراء مثبتة. وبعد سؤال كثير من الناس عادت السيدة بريستلي إلى البيت ثم ذهبت إلى المدرسة التي تبعد عن البيت ثلاث دقائق سيرا على الأقدام، وهناك وجدت الأطفال قد وصلوا، ونادت على جيان دونالد التي تعيش معها في العمارة ذاتها وتحديدا في الشقة الأسفل منها. ورغم أن السيدة بريستلي لم تكن تتحدث مع والدة جيان، إلا أنها كانت في ذلك الوقت على استعداد للحديث مع أي شخص للوصول إلى ابنتها. وقالت لها جيان إنها لم تر هيلين، ومع ذلك دخلت إلى المدرسة لتتأكد وعادت لتكرر لها أنها لم تأت. وعادت بريستلي مرة أخرى إلى بيتها وفتشته وانتابها قلق شديد ثم بكّت وأبلغت الشرطة.

وبدأت الشرطة البحث في المستشفيات، وترك والد هيلين، وهو نقاش وفني ديكور، عمله وبدأ رحلة بحث موازية عن ابنته. وفي الساعة السادسة مساء وصلت إفادة من صبي يدعى ريتشارد ساتون تقول إنه رأى هيلين تسير بصحبة رجل. وكان ريتشارد في التاسعة من عمره وزميلا لهيلين في المدرسة، وقد ذكر أنه رأى الطفلة وفي يدها رغيف خبز ومعها رجل غريب ثم ركبت معه الترام. ووصف ريتشارد الرجل بأنه متوسط العمر ويبلغ طوله نحو خمس أقدام وعشر بوصات ويرتدي معطفا داكنا ممزقا من الخلف.

وبدت الشرطة في المدينة مستنفرة لأن هناك فتاة أخرى اختفت قبل بضعة أسابيع بطريقة مشابهة، وتم توزيع وصف الفتاة والرجل وعرضهما على موظفي دور السينما والملاجئ ليتسع نطاق البحث في أرجاء المدينة كافة.

كان الطقس وقتها غير مستقر، إذ أمطرت السماء بدءاً من الساعة الثامنة مساءً، ورغم ذلك فقد شارك معظم جيران ومعارف آل بريستلي في رحلة البحث. وفي منتصف الليل عاد والد هيلين الذي كان يتجول بسيارة أحد أصدقائه إلى البيت وذهب لقسم الشرطة لمتابعة تطورات الموقف، وهناك وجد الشرطة تعيد استجواب الطفل ريتشارد ساتون بحثاً عن أوصاف أكثر دقة للخاطف المحتمل، لكنه انهار فجأة وأخبرهم بأن الحكاية كلها مختلقة وأنه لم ير هيلين أيدا في ذلك اليوم.

وبعد قليل توقف البحث تماماً حيث وجدت جثة هيلين في جوال موضوع في الدور الأرضي للعمارة التي تعيش فيها. كانت العمارة تتكون من أربعة يضم كل طابق شقتين، ويمكن الوصول لكافة الشقق فوق الطابق الأرضي بدرج واحد عمومي. ويوجد باب للبنية ينفث من الخارج ليدلف الداخل إلى ممر يؤدي إلى ساحة خلفية عامة لكافة السكان، وبجوار الباب الخلفي توجد خزانة مياه تتشاركها شقتنا الطابق الأرضي، وأمامها هناك دولا ب أسفل الدرج، وبين البابين مخلفات متراكمة، وفيها وجد الجوال وبه جثة الضحية.

واكتُشفت الجثة مصادفة عن طريق أحد الجيران الذي دخل إلى البنية في الساعة الخامسة صباحاً ورأى جانباً من الجوال في الممر، فذهب ليرى ما به، وعندما شاهد قدم طفلة خارجة منه استغاث بالجيران. وعلت الأصوات وازداد الطرق على الأبواب في الطابق الأرضي ولم يُجب أحد، ولم يكن ويليام توب قاطن الشقة اليسرى موجوداً إذ خرج مع آل بريستلي للبحث عن الفتاة، واستيقظت زوجته من الضجيج، ثم صرخت عندما علمت بالواقعة وفقدت الوعي. أما الشقة اليمنى أسفل شقة آل بريستلي فكان يعيش فيها ألكسندر دونالد وزوجته وابنتهما جيان التي سألتها السيدة بريستلي عن هيلين في المدرسة. وذكرت السيدة دونالد فيما بعد أنها سمعت الصراخ وحاولت الخروج لكن زوجها قال لها إن الناس في الخارج مجانيين ولا داعي للاختلاط بهم. وقالت السيدة دونالد أيضاً إنه من بين الصرخات التي سمعتها كانت هناك عبارة تقول إن الفتاة تم اغتصابها، لكنها لم تتبين بشكلٍ قاطعٍ مَنْ هو قائل هذه العبارة.

وتم استدعاء الشرطة والتقاط الصور وفحص الجثة في موقعها من خلال الدكتور ريتشارد الطبيب الشرعي للمدينة وأستاذ الطب الشرعي في جامعة أبردين. وبعد فحص الجوال أخرجت الجثة التي كانت بكامل ملابسها باستثناء الكلسون والبيري، وفي كفها اليمنى انطبع رقم فاتورة شراء رغيف الخبز، ووجد بعض الرماد في الجوال وقليلاً منه بين أسنان الضحية، وظهرت بعض علامات التقيؤ على ملابسها بجوار فمها، كان الجثمان راقداً على جانبه الأيمن داخل الجوال، غير أن التشريح الذي أجري فيما بعد أثبت أنه كان راقداً على

الجانب الأيسر لعدة ساعات بعد وفاة الفتاة. وبدا الجسد صلبًا تمامًا، وظهرت بعض التجمعات الدموية على فخذيها وبعض الجراح في منطقتها الحساسة.

وفي الساعة السابعة وخمس دقائق أخذ الجثمان إلى المشرحة، فيما بدأت الشرطة تحقيقاتها بحثًا عن القتلة بين سكان البناية التي تعيش فيها هيلين. ومنذ لحظة العثور على الجثة بدا واضحًا أن الجريمة جرت في مكان آخر. لاح الجوال في حجم طفل حال حمله فوق الذراع، كما كانت ملابس الفتاة جافة، ما يعني أن الجريمة لم تحدث في الخارج. كما لم توجد آثار أقدام على أرضية الممر. وفي الشارع أمام المنزل، وعلى الرغم من الطقس الماطر، فإن الناس كانت تسير وتقف طوال الليلة ولم يرَ أيُّ منهم شخصًا يحمل جوالًا ويمر به. لقد كانت هناك حركة دائبة طوال الليل، فقد تم استدعاء الشرطة الساعة الحادية عشرة مساءً وتم تفتيش الفناء الخلفي وقبو الفحم. ودخل السيد بريستلي وخرج عدة مرات، واستخدم ويليام توب خزانة المياه الأرضية في الساعة الواحدة والنصف ولم يكن الجسد موجودًا. والأرجح أنه لم يكن موجودًا حتى الساعة الرابعة والنصف عندما غادر بريستلي وأحد أصدقائه البيت لمعاودة البحث.

وهكذا كان من المؤكد أن القاتل يسكن داخل البناية، وثار السؤال: أي من الشقق الثمانية كان مسرحًا للجريمة؟ وبسبب الجروح الحساسة لدى الفتاة فقد ركزت الشرطة على متابعة حركات الرجال كافة، وتم إجراء استجواب لكل شقة في البناية. وصدر تقرير الطبيب الشرعي في اليوم نفسه بواسطة الدكتور ريتشارد وزميله الدكتور شينان أستاذ الباثولوجي في جامعة أبردين. لقد وجد آثار خنق على العنق، وعندما تم فحص الجسد وُجِدَت آثار قيء في القصبه الهوائية، فضلًا عن كدمات في العضلات أمام الحلق والقصبه الهوائية، وتأثرت بعض الأنسجة بأسفكسيا الخنق والتي اعتبرها الطبيبان سببًا مباشرًا للموت.

واحتوت المعدة على لحم وبطاطس، والمعروف أن هيلين تناولته في الساعة الثانية عشرة والنصف، ومن خلال حالة الهضم فقد كان المرجح أن الوفاة حدثت بعد ساعة أو اثنتين من تناول الوجبة، وفيما بعد أمكن تحديد الوقت بشكل أدق ليصبح الثانية ظهرًا.

وقدم السكان الذكور كافة أعداءًا تفيد تغييبهم خارج المبنى في أعمالهم في الوقت المحتمل لحدوث الجريمة، إلا أن عملية التشریح قدمت لفته أخرى غيرت اتجاه التحقيقات، فمن خلال فحص الأجزاء الحساسة للطفلة تبين أن الجراح التي تعرضت لها حدثت قبل الوفاة، لكن لا يوجد أي دليل على أن الفاعل ذكر، ومعنى ذلك أنه كان من المحتمل أن يقوم أي شخص ذكر أو أنثى باستخدام آلة حادة مثل عصا البوكر لإحداث هذه الجروح. ويشير كل

ذلك إلى أن نظرية الاعتداء الجنسي تم اختلاقها من خلال الجروح التي تم عملها في المنطقة الحساسة لدفع الشرطة للاعتقاد بأن القضية قضية اغتصاب. إذن، فعلى العكس قد يكون الفاعل سيدة؛ لأن نجاحها في ترجيح نظرية الاغتصاب يعني استبعادها من دائرة الشك تمامًا.

وأثارت إفادتان جديدتان حيرة رجال الشرطة كثيرًا، وكانت أولاهما لفتاة قالت إنها رأت هيلين تسير نحو البيت ومعها رغيف الخبز في الساعة الثانية إلا الربع. وجاءت هذه الشهادة على الرغم من أن شهادات الشهود بالشارع أكدت عدم رؤية الفتاة تمر أمامهم لدخول البناية. أما الإفادة الثانية فكانت لمبلط يعمل في مبنى مجاور فقال إنه سمع صراخًا أشبه باستغاثة طفل خائف في الساعة الثانية قادمة من اتجاه البيت الذي تعيش فيه هيلين، ولم يسمع أحد آخر هذه الصرخة والتي لم يذكر المبلط عنها شيئًا حتى بعد أن علم باختفاء الفتاة، وإنما ذكرها للشرطة يوم الاثنين بعد الجريمة في 23 أبريل.

وفي يوم الأربعاء 25 أبريل زارت الشرطة عائلة دونالد وظلت لديهم نحو ثلاث عشرة ساعة. وكانت هذه الأسرة هي الوحيدة التي لم تقدم أي مساعدة في البحث عن الفتاة. بدا آل دونالد زوجين صامتين باردين، أقرب للانطواء. وذكر بريستلي أنه كان يلقي عليهما السلام عند مروره على الرغم من أنهم لم يتبادلوا معهم الزيارة أبدًا. وقالت السيدة بريستلي إنها لم تتحدث مع أيهما طوال أربع سنوات، لكن السيدة دونالد قالت إن ذلك حدث منذ عام واحد مضى. وكانت بنتاهما صديقتين تلعبان معًا حتى تشاجرتا يومًا وضربت جيان الأكبر سنًا هيلين، فزجرتها أمها.

كانت السيدة دونالد، والتي تحمل أيضًا اسم جيان، سيدة جميلة تبلغ من العمر ثمانية وثلاثين عامًا، وكان لها نشاط واضح في الكنيسة، واعتادت الذهاب إليها بانتظام كل أسبوع في لقاء الأمهات في القلعة الحربية بالمدينة. وانصب اهتمام هذه السيدة الأكبر بابنتها، حيث كانت تشعر بفخر شديد بها لأنها أظهرت موهبة عظيمة في الرقص، ما جعل أمها تعتني بها بشكل كبير وتهتم بملابسها. وهكذا قضت في يوم اختفاء هيلين بريستلي ساعتين كاملتين من الثانية إلا الربع حتى الرابعة مساءً في كي خمسة فساتين لترتيبها ابنتها في حفل راقص في المساء نفسه. ولما عادت ابنتها من المدرسة، وفي الساعة الخامسة مساءً، اصطحبتها إلى حفل الشاطئ الخاص بالرقص للصغار، واستمر الحفل حتى الساعة الحادية عشرة مساءً عندما لحق بهما ألكسندر دونالد، ثم عادوا جميعًا إلى البيت.

لقد ذكرت السيدة دونالد كل ذلك للشرطة عندما سألتها عمًا فعلته طوال اليوم الذي قُتل فيه هيلين. وأجابت السيدة عن الأسئلة بهدوءٍ ودون توتر

على الرغم من أن يدها خبطت مرة وحيدة بعفوية على الطاولة. ولم تكن لدى الشرطة أي شكوك تجاه آل دونالد، وكان التعامل معهم بنفس قدر التعامل مع سواهم من السكان.

في البداية كانت السيدة دونالد وحيدة عندما وصلت إليها الشرطة، وكان زوجها الخياط في عمله، والبنت في المدرسة، وجاء كلاهما في منتصف اليوم وقامت لتُعد لهما الطعام، ثم عادت الابنة إلى المدرسة بينما بقي الأب في المنزل. وأوضحت السيدة دونالد أنها تركت البيت في الساعة الواحدة إلا عشر دقائق وذهبت إلى السوق الأسبوعي في جرين واشترت بعض البيض والبرتقال ثم ذهبت إلى متجر راجي موريسون لتبحث عن خامات جيدة لصناعة فستان جديد لابنتها لكنها لم تجد شيئاً مناسباً، وعندما عادت وجدت أشخاصاً كثيرين يقفون أمام العمارة، وبينهم السيدة بريستلي التي كانت تنتحب بحرارة، وبعدها مباشرة رأت السيدة توب جارتها في الطابق السفلي تدخل من باب العمارة وتحدثت معها قليلاً ثم عادت إلى البيت لتُكمل كي الفساتين. ونظرت وقتها إلى الساعة وكانت في حدود الثانية إلا عشر دقائق، ولم تعلم باختفاء هيلين إلا بعد الساعة الرابعة من أحد الجيران الآخرين.

وبدا كل ما سردته منطقيًا، غير أن الشرطة لم تقتنع؛ لذا فقد طلبت الشرطة في الساعة التاسعة مساءً الإذن لها بتفتيش البيت، ووافق آل دونالد، ولم تجد الشرطة شيئًا يدعو إلى الشك سوى بقع قليلة حمراء في قاع دولا. وعلى الفور تم استدعاء الدكتور ريتشارد الذي أكد بمجرد النظر أن البقع يمكن أن تكون دمًا جافًا، وقامت الشرطة على إثر ذلك بالقبض على آل دونالد ووجهت لهما تهمة قتل هيلين بريستلي، وقالت السيدة دونالد إنها لم تفعل ذلك، وأكد الزوج الأمر ذاته.

وفي تمام الساعة الثانية عشرة إلا الربع خرجا بصحبة الشرطة وكان هناك تجمع لصحفيين قاموا بتصويرهما، وفي اليوم التالي قام الدكتور ريتشارد بإعادة اختبار البقع الحمراء في معمله الكيميائي ثم أكد أنها ليست دمًا، ورغم ذلك تلكأت الشرطة في الإفراج عن الزوجين دونالد.

وظل ألكسندر دونالد في الحبس لنحو ستة أسابيع، ثم أُطلق سراحه في 11 يونيو عندما تيقنت الشرطة بعدة شهادات أنه كان في محل الخياطة الخاص به وقت ارتكاب الجريمة، غير أن زوجته لم تستطع إثبات تغيبها في الوقت نفسه. ففي السوق الأسبوعي لم يؤكد أحد أنه رآها، وقالت السيدة توب - جارتها - إنها رأتها تقف إلى جوار باب العمارة لكنها تظن أن الساعة كانت الواحدة والنصف في ذلك الوقت. وهكذا لم تثبت شهادتها أو تنفي شيئًا. كذلك فإن أسعار البيض والبرتقال التي ذكرت السيدة دونالد أنها اشترت بها في ذلك اليوم لم تكن دقيقة، وإنما كانت تخص الأسبوع السابق. كذلك كان متجر

راجي موريسون مغلَقًا في تلك الليلة. وكانت الأقمشة التي ذكرت ألوانها في المتجر قد بيعت قبل ذلك التاريخ وكان واضحًا أن السيدة دونالد وصفت زيارة قامت بها إلى هذا المتجر لكن في الأسبوع السابق.

وأكد كل ذلك الشكوك التي لدى الشرطة، لكنها لم تكن كافية كأدلة اتهام، وهنا فقد كان الدليل المطلوب القادر على حسم المسألة هو الدليل الطبي والعلمي.

وتم استدعائي في 30 أبريل بعد خمسة أيام من القبض على آل دونالد وعشرة أيام من وقوع الجريمة. وذهبت إلى أبردين والتقيت قاضي التحقيق المسئول مع الدكتور شينان والدكتور ريتشارد ورأيت العينات التي أخذت وزرت بيت آل دونالد، وقمت بعمل اختبار بنزدين للدم في بيت المتهمين وجاءت النتيجة إيجابية، وقمت بإرسال العينات إلى مختبري الخاص.

وفي إطار تحديد مكان الجريمة سرت في طريقتين معًا، الأول هو البحث في الأشياء الموجودة مع الجثة عن أي أشياء علقت بها تخص بيت آل دونالد، والثاني هو البحث في بيت دونالد عن أي متعلقات يمكن نسبتها إلى الطفلة، وتم نسيانها بعد تنظيف البيت.

وكانت الأحراز الموجودة مع الجثة تضم الجوال وداخله كومة رماد وبعض الأوبار وعدد من الشعيرات القليلة والصغيرة. وبحث عمًا يخص الطفلة في البيت مثل الكلسون المختفي والبيرييه وأي بقايا دماء أو أنسجة. وبسبب جرح الطفلة في منطقة عفتها فكان المتوقع أن تحتوي أي أنسجة دموية على بكتيريا معينة تخص الطفلة. وكنت أأمل أن يكشف الجوال صلة ما وألا يُحمَلنا ذلك بجهد مضاعف للوصول إلى أصله. بدا الجوال عاديًا يشبه حقيبة مطبوعًا عليه كلمة "BOSS" باللون الأحمر. وعرفت أنه كان يحمل حبوبًا من كندا وأرسل منها قبل عامين. وتمضي حركة الجوال الشبيهة القادمة من لندن ومنها إلى جلاسكو ومنها إلى أبردين. وبعد صب محتواها يقوم بعض التجار بشرائها لإعادة بيعها مرة أخرى. واجتمعت لدينا معلومات بأن أجولة مماثلة بيعت إلى مزارع يعيش في منطقة قريبة من مكان عمل شقيق السيدة دونالد. وعلمنا أيضًا أن هذا الشقيق يقوم بشراء بطاطس في أجولة شبيهة يبعث بها إلى السيدة دونالد من وقتٍ لآخر. ورغم ذلك فإن كل هذه لم تكن تمثل دليلًا على شيء.

ورصدت على الجوال من الخارج آثار غبار وخضراوات وعلامات سوداء ناتجة عن دخان طهي تدل على استخدامه لفترة من الزمن، وكان هناك ثقب في أحد أركانه يشير إلى أنه تم تعليقه في هلب. ووجدنا تسعة أجولة في بيت آل دونالد لكن لم يكن أيُّ منها يحمل كلمة "BOSS" وكان من بينها خمسة أجولة



بها ثقب مشابه في أحد الأركان، وثلاثة أجولة عليها علامات سوداء مشابهة. ولمّا لم تكن هناك أي أجولة أخرى في أيٍّ من شقق العمارة، فقد أكد ذلك الشكوك تجاه آل دونالد.

وفي داخل الجوال وُجدتُ حفتين من الرماد، واتضح أن أسرة دونالد هي الوحيدة في البناية التي تستخدم الرماد في غسيل اليدين، وعثرنا على بقايا رماد في الحوض، وعملتُ مقارنة بين الرماد معملياً لكنني لم أصل لنتائج قاطعة. ومن بين ما تم اختباره أيضاً بعض الأتربة والشعيرات البشرية والحيوانية واتضح أن الشعيرات البشرية ليست لطفل وبدت أشبه بشعيرات للسيدة دونالد وجدنا بقايا لها في أحد فرشاتها. ورغم التشابه التام بين نوعي الشعر فقد كان من الصعب اعتباره دليلاً قوياً. ثم جننا إلى الأوبار التي عثرنا عليها داخل الجوال، وكانت تضم ألياًفاً شائعة للصوف والقطن والحرير والشعر، فضلاً عن أوبار تخص ملابس وسجاد وأثاث وهي متنوعة الألوان والأشكال. وقمت بفصل الأوبار المصاحبة للجوال وقسمتها إلى نحو مئتي نوع مختلف، ثم سحبت عينات عشوائية من الأوبار من بيت آل دونالد وعقدت مقارنة تفصيلية تحت الميكروسكوب، من حيث الشكل والطول والعرض وخصائص الخلايا وتوزيع الألوان، وجاءت النتائج مذهلة.

لقد تطابقت التفاصيل والألوان داخل الأوبار معاً تحت الميكروسكوب، وتماثلت ألياف الشعيرات البشرية والحيوانية التي عثر عليها في الجوال مع تلك التي أخذت بعشوائية من شقة آل دونالد. وسعيت إلى تأكيد نتائجي فأخذت عينات عشوائية أخرى للأوبار من باقي الشقق ولم يُظهر أيُّ منها أي تطابق مع الأوبار الموجودة في الجوال الذي يحمل الجثة، وانتهيت إلى إقرار أن الجوال الحامل لجثة الطفلة مأخوذ من بيت آل دونالد.

ولم يكن صعباً تفسير غياب باقي الأدلة المفترضة، فقد مرت خمسة أيام بين الجريمة والقبض على المتهمين وهو وقت كافٍ لإزالة الأدلة. وبالطبع لم نعثر على البيرييه أو الكلسون الخاص بالطفلة أو عصا البوكر التي جُرحت بها.

وعثرنا على جزءٍ من رغيف الخبز الذي اشترته الطفلة، كما عثرنا على قطعة من الورق مقطوعة من قسيمة تشابه قسيمة شراء رغيف الخبز وهذه الأشياء لم تُقدم كأدلة اتهام في القضية.

ووجدت أيضاً بعض الأنسجة الدموية في بيت دونالد وكانت موجودة على بعض الملابس، والمناديل، والجوارب، والقفازات، والأحذية، وعليّ جريدتين تعودان إلى يوم 19 أبريل وهو اليوم السابق على الجريمة. فضلاً عن بقايا أنسجة دموية على ملابس مغسولة وفرشاة وقطعة صابون وحجر جيرى

موجود أسفل حوض المطبخ. واتضح أن فصيلة دم الفتاة هي «O» وهي نفسها التي وجدت في بقايا الأنسجة.

وأظهر الحجر الجيري الموجود أسفل الحوض آثار مستطيلة لوضع صندوق الرماد عليه لكن الصندوق نفسه كان قد اختفى تمامًا. وفي تصوري لتفسير وجود رماد في فم الضحية هو أن يكون جسد الطفلة قد وضع في صندوق الرماد حتى تشرب الرماد الدماء كلها ثم تم التخلص منه، وأظهر مقبض باب المطبخ ويد دولاب الحوض وأجزاء أخرى من أرضية المطبخ أن هناك دماءً سالت وتم غسلها. ولاعتقادي أن الدماء السائلة من جراح الطفلة تحتوي على بكتيريا فقد أرسلت عينات الأنسجة التي تم العثور عليها إلى المعمل للتحليل، وبالفعل أظهرت الاختبارات وجود تلك البكتيريا والتي تختلف عن البكتيريا المعتادة، وقد أضيفت كل هذه الاكتشافات لأدلة الاتهام.

وذكر الدفاع في مرافعته أن كل شيء في بيت دونالد تم تحريكه من مكانه باستثناء الأثاث واتهمنا بالتلفيق. وكنا قد فتشنا البيت عدة مرات على مدى ستة أسابيع لنحصل على 253 عينة كونت جميعًا أحراز القضية العلمية. ووصف الدفاع عملنا بأنه غير معتاد في المحاكم، ورغم عنايتنا التامة به فقد حاول التشكيك فيه.

وبدأت محاكمة جيان دونالد في 16 يوليو 1934 وبلغ عدد المحلفين خمسة عشر، منهم عشرة رجال وخمس سيدات، وتم استدعاء 164 شاهدًا. ولم تُبد السيدة دونالد أي ردود أفعال تجاه الشهود المشاركين في الشهادة، على الرغم من انهيار السيدة بريستلي عدة مرات مع كل شهادة، ولم تنفعل أبدًا سوى مرتين فقط. كانت المرة الأولى عندما تم استدعاء ابنتها للشهادة وقالت إنها لا تعرف أي نوع من الخبز اشترته هيلين، ثم قالت إن لديهم في البيت صندوق رماد محفوظ أسفل حوض المطبخ لكنها لا تتذكر متى كانت آخر مرة رآته. وانتهت تحقيقات القضية في خمسة أيام فقط وشهد اليومان الأخيران عرضًا واضحًا للأدلة العلمية التي شكلت مجتمعة أدلة إثبات قوية. ولم يطلب الدفاع أي شهود علميين مضادين. كما لم تقدم السيدة دونالد دفاعًا شخصيًا وكان من الواضح أن الأدلة تحاصرهما تمامًا وأنه لا مهرب من الإدانة.

ووفقًا للأدلة لم تُتهم السيدة دونالد بقتل الطفلة هيلين فقط، وإنما بالقتل مع سبق الإصرار والترصد، وهو ما يؤكد ثقة المحلفين التامة في صدق وقوة الأدلة. وأوضحت المحاكمة أنه كانت هناك مشاعر سيئة بين الأسرتين وهو ما دفع الطفلة هيلين لأن تطلق على السيدة دونالد لقب السيدة كوكونت. وذكر البعض أن الفتاة كانت في بعض الأحيان تقوم برن جرس باب السيدة دونالد عدة مرات وتهرب، وقبل شهر واحد من الحادث أخبرت الطفلة أبويها بأن

السيدة كوكونيت تلاحقها بعينها وهي صاعدة على السلالم، لكن لا الفتاة ولا والديها ظنوا أن الأمر مقلق. ومن هنا فقد وافق القاضي تمامًا على وجود سبق إصرار وترصد من جانب القاتلة.

ووفقًا لتصوري لإعادة مسرحية القضية فقد دخلت هيلين إلى العمارة وأبدت بعض حركات السخرية من السيدة دونالد التي كانت تقف أمام منزلها، فغضبت السيدة دونالد وأمسكت بالطفلة وضربت رأسها في الحائط وجاء الأثر أكبر مما توقعت حيث سقطت الطفلة فاقدة للوعي. والراجح هنا أن مفتاح اللغز تم اكتشافه خلال عملية التشريح، إذ ظهر أن هيلين كانت تعاني من تضخم في الغدة الليمفاوية، وهو ما يعني أن أي صدمة لها قد تُفقد لها الوعي سريعًا وربما في بعض الحالات تؤدي إلى الوفاة. ومع هلع السيدة دونالد مما حدث واعتقادها الجازم بأنها ستُتهم بالقتل فقد حاولت إبعاد الشبهة عن نفسها بالإيحاء بأن الطفلة تعرضت لمحاولة اغتصاب، وحتى تبرهن على ذلك أدخلت آلة حادة في المنطقة الحساسة للطفلة. ولمّا لم تكن الفتاة قد ماتت فعلاً فقد دفعها الألم الشديد للإفافة ثم الصراخ بصوت عالٍ، وهذا ما سمع به مبلط العمارة المجاورة في الساعة الثانية. ومع الصراخ فقد تقيأت الفتاة وعلى الفور قامت السيدة دونالد بخنقها.

وبعد موت الطفلة وضعتها السيدة دونالد في صندوق الرماد تحت حوض المطبخ، وأصلحت من شأنها بهدوءٍ حتى صارت بعد بضع دقائق قادرة على الحديث مع جاريتها السيدة توب، وتظاهرت بأنها كانت غائبة وقادمة من الخارج. ثم قضت المساء في كي الفساتين وأعدت شايًا لابنتها الصغيرة بينما كان جسد القتيلة يرقد في الصندوق تحت حوض المطبخ. وذهبت السيدة دونالد إلى الحفل لتُشاهد ابنتها وهي ترقص ثم عادت إلى العمارة مرة أخرى لتجد الناس تروح وتجيء مع الشرطة يبحثون عن الفتاة. وفي الساعة الثالثة صباحًا وبعد توقف البحث أخرجت الجثة في الجوال خارج البيت.

لقد بدا من الصعب معرفة السبب الذي دعا القاتلة لأن تضع الرماد داخل الجوال مع الطفلة، وأتصور أنها فعلت ذلك لامتناس أي رائحة أو دماء. لكن مع الرماد دخلت وبريات من المنزل إلى الجوال. ونظفت السيدة دونالد كل شيء جيدًا بعد تخلصها من الجثة وغسلت الأرضية والأسطح الأخرى جيدًا ونسيت غسل الملابس المغسولة مرة أخرى، والتي وُجِدَت في إحداها البكتيريا الخاصة بالضحية.

ورُفعت القضية للتداول لثمانية عشر دقيقة فقط، ثم نطق القاضي بكلمة "مذنبه" وهنا أظهرت السيدة دونالد رد فعل للمرة الثانية، وانهارت على الأرض ولم تستطع الوقوف لسماع الحكم، وحُملت إلى خارج القاعة. وتم لاحقًا تخفيف حكم الإعدام إلى السجن مدى الحياة.

وربما كنت شخصيًا أرى أن السيدة دونالد لم يكن في نيتها قتل الطفلة. وقبيل المحاكمة اقترحت أن يتم نصيحة المحكمة بتخفيف الحكم باعتباره قتلاً خطأً أو ضرباً أفضى إلى موت. وقدمت هذا التصور للدفاع لكنه أصر على نفي كل شيء واعتبار المتهم غير مذنب كلية. ولا شك أنه لم يضع حساباً للأدلة العلمية والطبية.

ولاقت المحاكمة مشاعر تعاطف قوية، ولتجنب حدوث تجمهر فقد تم نقل القضية إلى المحكمة العليا في إدنبرج، ولمّا كان انتقال مواطني أبردين إلى هناك يكلف الواحد منهم ما بين ألفي وثلاثة آلاف جنيه إسترليني، فقد مر كل شيء بسلام (80).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الخامس عشر

### حكاية قرش سيدني العجيب

قبل عام واحد من تعييني في جامعة إدينبرج سنة 1928 طلب مني آرثر بك، الشرطي الذي أنشأ نظام الكونستابلات في القاهرة (81) ، والذي تولى بعد ذلك منصب نائب قائد الشرطة في لندن، أن أزور الحكمدارية في أسكوتلانديارد الجديدة لأتحدث معه عن الاستخدامات الممكنة للمعمل العلمي في تحقيقات الشرطة.

ففي ذلك الوقت اهتمت أسكوتلانديارد بقوة بهذه الأمور. وكان لهذا النظام مزاياه حتى تم إتاحة الفرصة لاختيار موسع للراغبين في التخصص في هذا الشأن، لكن المشكلة كانت في عدم وجود مَنْ يقدم النصيحة للعمل اليوميّ يومًا بيوم في هذا الشأن. إن وجود معمل خاص وفنيين يعملون فيه يمثل عملاً نافعًا للشرطة، وبلا شك فإنه لن يقدم فقط مساعدات مهمة لرجال الشرطة، وإنما سيطور أيضًا من مهاراتهم في التعامل مع مشكلات خاصة ربما لا تكون ذات أهمية في نظر الشرطة. ومثل هذا المعمل يمكن أن يؤدي دورًا كبيرًا لتنظيف للأدلة عندما تكون هناك حاجة لذلك.

وعندما ذهبت إلى أسكوتلانديارد قدمت بعض النصائح من واقع خبراتي العملية بشأن قيمة المعمل، وعرضت الرأي القائل بأن عمل أي شرطة حديثة لا يكتمل بدونه. ولم أكرر النصيحة؛ لذا فإن الإدارة لم تعبأ كثيرًا بالأمر. لكن بعد عامين أو ثلاثة جاء قائد جديد لأسكوتلانديارد هو اللورد ترينشارد، وكتب لي هذه الرسالة:

أسكوتلانديارد الجديدة

س. دبليو. 1

18 مايو 1934

سري للغاية

عزيزي البروفيسور سيدني

إنني أفكر في البدء بإقامة معمل للطب الشرعي للشرطة المدنية، وباعتبارك مؤلفًا عظيمًا في هذا الشأن، فإنني أرغب بشدة في رؤيتك والحديث معك بشأنه.

هل هناك فرصة أن تأتي لنتقي لبرهة؟

من فضلك تعامل مع الأمر باعتباره شديد الحساسية.

المخلص لك

ترينشارد

وهكذا ذهبت ورأيت اللورد ترينشارد، وكنتيجه لمحادثاتنا قرر أن يبدأ التجربة في هندون حيث بدت الظروف سانحة في مدرسة الشرطة التي أسسها هناك، واتفقنا على تحويل بعض المباني إلى معامل، وبمساعدة الدكتور سي بي ستيوارت الذي كان يعمل كيميائياً ومساعداً لي في أعمال الطب الشرعي، استطعنا أن نتفق على خطة متكاملة لتطوير العمل وتدريب الكوادر، وقمنا بوضع منهج علمي لكافة نماذج الأعمال ليبدأ معمل الشرطة المدني انطلاقته العظيمة.

ومنحني اللورد ترينشارد منصب المدير، وكما اعتاد أن يفعل كتب لي نصّاً لافتاً يقول فيه: "إنه من الصعب وضع أوراق لهذا العمل لكنني أود أن أقول إنني أتمنى أن تنجذب لفكرة كوني رجلاً مسنّاً على عجلة من أمري".

وبقدر ما أملك أعجبت بالعرض، خاصة ما يُتيح من تسهيلات لأعمال مثيرة ومحبة لديّ وشعرت بأنني لن أغير إدنبرج في ذلك الوقت أبداً. وظللت على علاقة طيبة بقيادات العمل في مدرسة الشرطة، وكنت أحاضر هناك من وقتٍ لآخر. وشكل اللورد ترينشارد لجنة متابعة لتقييم التطور وتقديم المشورة بهدف تحقيق أفضل أداء للجوانب العلمية من عمل الشرطة، وكان يُشرف عليها شخصياً بالمكتب الوطني الذي يمتلك فعلياً أعلى مستوى من الإمكانيات على مستوى الوطن كله.

وفي سنة 1935 قررنا أنا وزوجتي عمل رحلة طويلة على هامش حضوري لاجتماع المنظمة البريطانية الطبية في ميل بورن (82). وتم اختياري نائباً لرئيس القطاع الطبي، بينما كان الرئيس هو ويليام ويلكوكس، ولما كنت أرغب في إطالة النزهة غادرنا أنا وزوجتي قبل شهر كامل من موعد الاجتماع الرسمي.

وبالنسبة لي كانت الرحلة مرحلة للغاية، حيث رأيت كثيراً من معارفي وأصدقائي القدامى في شمال وجنوب الجزيرة، خاصة في روكسبورج، وكان الجمع يتسع ليشمل اثنين وأربعين شخصاً نجلس سوياً كأسرة كبيرة لتناول العشاء. ولما حان وقت الاجتماع كان علينا أن نغادر إلى أوكلاند للحاق بالمشاركين فيه والسفر سريعاً إلى سيدني.

وهناك كنت على موعد مع واحدة من أغرب القضايا في حياتي العملية، والتي لعبت فيها المصادفات قدرًا خارقًا للخيال لدرجة أن قراء القصص البوليسية

لم يصدقوا تفاصيل الحكاية أبدًا. لقد بدأت الحكاية في عيد أنزاك (83) الموافق 25 أبريل 1935 في سيدني عندما اصطاد اثنان من الصيادين قرشًا يبلغ طوله أربع عشرة قدمًا وعرضاه في مسبح للجمهور بتذاكر، نظرًا لتحركاته السريعة اللافتة حيث كان يصعد ويهبط بسرعة داخل المسبح وكأنه يبحث عن خلاص. وفي مساء يوم العيد انتابت القرش حالة هياج عصبية وبعثر كثيرًا من المياه على المشاهدين، ثم لفظ في حركة قيء غير متوقع ما يحمله في معدته، وكان من بين ما لفظه ذراع كامل لشخص، وهو ما أثار حالة فزع شديد لدى الناس.

وظهرت الذراع مقطوعة من عند الكتف، وعلى المعصم وجدت بقايا حبل مشدود بإحكام وهو ما أثار دهشة الصيادين. كما أنهم استغربوا حالة الذراع إذ كان من المفترض أن تؤدي العصارة الحمضية في معدة القرش إلى هضم أي شيء خلال ست وثلاثين ساعة على الأكثر. وكان تفسيرهم هو أن القرش تأثر صحيًا بتغيير بيئته وأن الصدمة أثرت سلبيًا على عملية الهضم لديه. وأيًا كان سبب تأخر الهضم فقد كان واضحًا أن الذراع ظلت في معدة القرش لنحو أسبوع على الأقل قبل أن يلفظها مرة أخرى.

وبدأت الشرطة تحريات حساسة للتعرف على صاحب الذراع، وساعد على تسهيل مهمتها أنه كان هناك وشم على الذراع لرجلين يتلاكمان. وبمراجعة كشوف المبلغ عن غيابهم تبين أن هناك اثنين لدى كل منهما وشم على ذراعه، وتم تضيق البحث حتى تم التوصل إلى صاحب الذراع، حيث أكدت زوجته وشقيقه أن الذراع له، وهو جيمس سميث، منظم ومراقب بطولات بلياردو. وكان غريبًا أن يكون هذا الجزء هو الوحيد الباقي من جثته. وهكذا تم إزالة جلد الأصابع لرفع البصمات والمطابقة مع بصمات جيمس سميث التي كانت موجودة في سجل لدى الشرطة، واستغرقت هذه العملية بضعة أسابيع وانتهت لتؤكد الشهادات السابقة لزوجته وشقيقه.

وكان سميث رجلًا في الأربعين من عمره، ترك بيته في 8 أبريل قبل تسعة أيام من التهام القرش له، وأخبر زوجته بأنه ذاهب في رحلة صيد مع شخص آخر، لكنه لم يخبرها بهوية هذا الشخص. ولم تجد الزوجة أي شيء غير معتاد أو لافت ولم تشعر بالقلق إلا بعد مرور أسبوعين على غيابه ما دفعها إلى إبلاغ الشرطة.

وقطعًا لم يكن التعرف على صاحب الذراع يعني بالضرورة أن جيمس سميث قتل، وإن كان وجود الحبل حول معصمه مثير للشكوك بتعرضه للقتل، وبذلت الشرطة جهودًا مضيئة للتوصل إلى باقي جسده، وفتشت الشواطئ القريبة من مكان العثور على القرش، وغاص الغواصون في أعماق البحر بحثًا

عن أي أشلاء أخرى، كما شاركت قوات الطيران في البحث عن أي بقايا على السواحل، لكن لم يتم العثور على شيء.

وتم كذلك تشريح جسد القرش - الذي مات في الأسر - لكن لم يتم العثور على أي بقايا بشرية أخرى، وكان الأرض انشقت وابتلعت جثة جيمس سميث. وشعر رجال المباحث بالحيرة ولم يقطعوا بشكل واضح إن كان ذراع القتيل قد تم قطعه بسكين أو قطعته أسنان القرش. وقدم البعض تصورًا لانتحار الضحية بطريقة غير معتادة، إذ افترض قيام صاحب الذراع بربط ذراعيه وجسده بأثقال شديدة والقفز في البحر وهي طريقة جديدة للانتحار. كما وضع آخرون افتراضات أخرى بشعة، وهو ما دفع لاستدعاء كافة معارف الرجل واستجوابهم، لكن أحدًا لم يُشر إلى رؤيته للقتيل وهو ذاهب في طريقه للصيد. وصار الاحتمال الأرجح هو أنه لم يذهب للصيد بتاتًا. واتفق الشهود على أن القتيل شوهد في طريقه إلى كوخ مجاور للنشاط ومعه شخص آخر، وتبين اختفاء جذع قصدير، وسرير وحبل وثلاث سجاجيد من الكوخ، وبعد ثلاثة أسابيع من التحقيقات تم التوصل للقاتل وتحويله للمحاكمة.

وفي هذه القضية طلبت مني الشرطة الرأي في إذا ما كانت ذراع جيمس سميث قُطعت وهو على قيد الحياة أم بعد وفاته. وعندما فحصت الذراع اكتشفت أنها قُطعت بشكل احترافي عن طريق منشار جيد، وبدت رأس العظمة الشابكة في الكتف مخلوطة تمامًا. وقلت إنني على يقين من أن الذراع لم تقطعها أسنان القرش، وبدا واضحًا لي أن عملية القطع تمت بعد الوفاة بعدة ساعات. وهذا الرأي عضد ما ذهب إليه الدكتور بالمر والدكتور كويلسون خيري الطب الشرعي. وعرفت أن كويلسون خير في عصّات القرش، حيث عاين واختبر عددًا كبيرًا منها، وكان هذا التخصص جديدًا بالنسبة لي رغم أنني كنت أتصور نفسي خبيرًا في عصّات كثير من الثدييات خاصة الجمال.

وعرضت تصوري للحادث بأن جيمس سميث ومرافقه تشاجرا معًا لسبب أو لآخر وانتهى الأمر بمقتل سميث، وتم تقطيع جسده في الكوخ على السرير ووضع الأشلاء المقطعة جميعًا في جذع القصدير، حتى امتلأ عن آخره وبقيت الذراع خارجًا، وقام القاتل بربطها بحبل في جذع القصدير حتى يُغرق الأشلاء كلها، وألقى بها في البحر. وشاءت مشيئة الله أن يبتلع القرش الذراع، ثم شاءت مشيئته أن يتم صيد هذا القرش دونًا عن آلاف القروش السابحة في البحر. كما شاءت العناية الإلهية أن يُصاب القرش بعُسر هضم ويلفظ الذراع على حالها، وأن تكون هذه الذراع أفضل جزء في جسد القتيل يمكن معرفة شخصيته منها بسبب الوشم المدقوق عليها. وما حدث في هذه



القضية كله غريب جدًا ودليل على أن الحقيقة في بعض الأحيان تكون أغرب من الخيال (84).

وخلال تحقيقات القضية كُتِّبَ مع فصل آخر من الدراما والتقدير الإلهي لكشف القضية، إذ رفضت هيئة المحلفين اعتماد القضية لعدم وجود جثة، وكان أحد الشهود يُدعى ريجنالد هولمز قد شهد بأنه شاهد شخصًا ما مغطى بالدماء، ويعتقد أنه قاتل جيمس سميث، وظنت الشرطة أنه يهذي، لكن في الليلة ذاتها التي قال فيها شهادته تم إطلاق الرصاص عليه في سيارته، وتبين أن قاتله هو مَنْ حاول منعه من الإدلاء بشهادته. وهكذا تم التوصل لقاتل جيمس سميث، وتمت إدانته.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فيما بعد هذه الوقائع الغربية غادرنا سيدني إلى اجتماعنا في ميل بورن وتم عقد اجتماع المنظمة الطبية البريطانية، ثم عدنا مرة أخرى لسيدني لنقضي إجازتنا. وكان معي السير ويليام ويلكوكس وهو الرجل الذي قام مع سبلسبري وروتشي لاينش فيما بعد بوضع منهج واضح وتفصيلي لعلوم الطب الشرعي في لندن واستهدفوا بذلك تخريج كوادر وخبرات طبية متخصصة. ولقد عمل ويلكوكس وسبلسبري معًا في عدة قضايا وحققا نجاحًا لافتًا، وإن كانا يختلفان عن بعضهما بعضًا في السمات والصفات الإنسانية. فقد كان سبلسبري - كما ذكرت سابقًا - يفتقد للمشاعر الإنسانية والانفعالات العاطفية، وإن كان حاضرًا ولافئًا في ظهوره، بينما كان ويلكوكس أطيّب وأرق، لكنه لم يكن جيدًا في الظهور ولففت الأنظار. وأتذكر يومًا أننا تعشينا معًا، وفاجأني بسؤال عمّا أتصوره كسبب حقيقي لنجاحه، وذكرت له أمورًا عديدة لكنه استبعدها جميعًا وقال لي: "ليس كل ذلك. إنني أدين بمعظم نجاحي لمظهري. إنني أبدو كأحمق كبير. وفي الحقيقة أنا لست كذلك".

لقد كُتِّبَ عائدتين معًا من سيدني عندما قرأنا في جريدة بريطانية أنه تم العثور على بقايا بشرية في حوض الشيطان بالقرب من موفات (85) في دامفريشاير، وتم نقلها لمعملي في إدنبرج للتحليل والاختبار. وفي ظل غيابي قام بفحصها كلٌّ من الدكتور ميللر مساعدتي الخاص والبروفيسور جون لابستر الأستاذ بجامعة جلاسكو، واتضح أنها تخص شخصين أحدهما سيدة في الخامسة والعشرين من عمرها والآخر رجل في الستين من عمره. وقرأنا في جريدة أخرى عن اختفاء سيدة من لانكستر (86) هي زوجة لطبيب هندي، ومعها خادمها الخاص. ورغم أن لانكستر كانت تبعد عن مكان العثور على الأجزاء البشرية السابقة نحو مئة ميل، إلا أن ويلكوكس ابتهج وراهنني على خمسة جنيهات أن بقايا الرجل والمرأة التي وجدت في موفات تخص زوجة

الطبيب الهندي وخادمها من لانكستر. وبعد أسبوع واحد كنت على موعد مع بقايا الجثتين.



## الفصل السادس عشر

### قضية ركستون

يُعتبر جاردن هولم لين مجرى ضيقًا معروفًا يتدفق من نهر أنان (87) وهو مغطى بجسر معروف شمال موفات على الطريق الرئيسي الممتد من إدينبرج إلى كارليل (88). وفي يوم الأحد التاسع والعشرين من شهر سبتمبر سنة 1935 رأت سيدة تعبر من فوق الجسر ذراعًا بشرية في الأحدود السفلي، دفعها الماء إلى إحدى ضفتي المجرى، فأبلغت الشرطة. وقام رجال الشرطة بتفقد المكان كله واستطاعوا جمع سبعين قطعة لأشلاء بشرية تضمنت رأسين وجدغًا.

وقام طبيبان محليان بفحص البقايا، وفي أول أكتوبر وصل البروفيسور جلاستر والدكتور ميللر إلى الموقع. وكان رأيهما أن البقايا تخص شخصين على الأقل لكنهما فوجئا بحقيقة علمية مفادها أن البقايا متنوعة السمات والخصائص ما يصعب معها تحديد هويات أصحابها. وبدا غريبًا أن كلا الرأسين تعرضا لقطع أنسجة الوجه ونزع الأذنين والشفيتين والعينين والأنف والجلد، كما تم إزالة الأسنان بعد الوفاة. كذلك تم نزع الأعضاء التناسلية من باقي الأجزاء سواء الخارجية منها أو الداخلية. واتضح أن الجذع يخص أنثى، وربما كان أحد الرأسين كذلك. أما الرأس الثاني فقد بدت عليه سمات الذكورة، وهو ما جعل الأنباء المنشورة في الصحف تشير صراحة إلى أن إحدى الجثتين تخص رجلًا.

وأخذ ميللر وجلاستر البقايا إلى معملهم لمزيد من الفحص والتحليل، وساعدهم في ذلك البروفيسور براش من قسم التشريح بجامعة إدينبرج. وفي تلك الأثناء واصلت مباحث دامفريشاير تحقيقاتها بالتعاون مع المكتب الأمني بجلاسكو. وظلت الأمور غير واضحة دون الوصول إلى أي أدلة علمية قاطعة حتى 15 سبتمبر، وهو تاريخ نشر نباء العثور على البقايا البشرية. وحدث في يوم 19 سبتمبر تغيير في مجرى المياه نتيجة سقوط أمطار غزيرة خلال اليومين السابقين، وهو ما ساهم في العثور على بقايا بشرية أخرى نتيجة ارتفاع منسوب المياه، وأكد كل ذلك أن الجريمة حدثت في الظلام وأن الجاني ليس رجلًا محليًا يعرف طبيعة المجرى المائي.

وبحثت الشرطة في نطاق واسع عن أشخاص اختفوا قبل يوم 19 سبتمبر، وتصورت الشرطة أن البقايا البشرية حُملت إلى المجرى المائي بواسطة سيارة؛ لذا فقد تتبعت حركة مالكي السيارات في دامفريشاير وسألت في الجراجات ومحطات الوقود عن أي معلومات بشأن مركبات مشتبه فيها. ومع

عدم الوصول لنتائج في التحقيقات الدائرة ساد شعور عام لدى رجال الشرطة بأن الجاني قد تمكن من الإفلات.

لكن رغم الجهود التي بذلها القاتل لتشويه ضحاياه فقد وقع في خطأ أولي بقيامه بلف الأشلاء في مواد وأشياء يمكن التعرف عليها وتضمنت قشًا، ووصوفًا قطنيًا، وقطعًا من القطن، وأكياس وسائد، وبلوزة جورجيت (حريرية)، وأثواب أطفال، وبعض الصحف. وكان لافتًا أن إحدى الصحف هي نسخة من صنداي جرافيك (89) مؤرخة بالخامس عشر من سبتمبر، وهي التي قدمت أول معلومة واضحة للشرطة حول موعد الحادث. وأظهرت إحدى وريقات الصحف صورة فتاة ترتدي تاجًا، وأوضحت ورقة أخرى أن هناك حفلًا لاختيار إحدى ملكات الجمال. وكشفت التحقيقات أن هذه الوريقات قُطعت من نسخ خاصة للصحيفة أعدت خصيصًا للاحتفال الخاص بملكات الجمال في موركامب بالقرب من لانكستر، وطُبعت منها 3700 نسخة وزعت جميعها في موركامب ولانكستر على هامش الحفل.

وهكذا اتصل قائد شرطة دامفريشاير بشرطة لانكستر للتعاون، وكان من حسن الحظ أنه قرأ خبرًا في صحيفة جلاسكو (90) في اليوم ذاته يُشير إلى اختفاء فتاة تُدعى ماري جان روجريسون وتعمل مربية وخادمة في بيت باك ركستون. وأفادت التحريات أن زوجة صاحب البيت نفسه تركت المنزل في الوقت ذاته. وفكر قائد الشرطة في الأمر وناقش خبراء الطب الشرعي ليحث افتراض كون الرأس الذي وجدوه ويطنون أنه لرجل، يخص في حقيقة الأمر سيدة قوية، وبعث لهم بأوصاف الخادمة وسيدتها.

وكان باك ركستون - واسمه الحقيقي بختيار حكيم - مجوسيًا، يبلغ واحدًا وثلاثين عامًا، تخرج في جامعات بومباي ولندن وعمل طبيبًا في القطاع الطبي الهندي، قبل أن يأتي إلى لندن حيث انخرط في أعمال عامة في لانكستر سنة 1930. أما إيزابيلا ركستون، والتي كان يدّعي أنها زوجته بينما لم يتزوجا بتاتًا، فكانت أصغر منه بعامين، وكانت تعيش معه قصة حب ملتبهة. وفيما بعد وخلال المحاكمة قال ركستون عن ذلك: "إننا نموذج إنساني غريب، إذ لا يمكن أن نعيش معًا، ولا يمكن أن نعيش كل طرف منّا بعيدًا عن الآخر". كما قال: "إن من يُحب أكثر يُعاقب أكثر". لقد كان الرجل غيورًا على حبيبته، كثير الشك فيها، ولمرات عديدة فقد استخدم معها العنف، ووصل الأمر إلى تهديدها بالقتل، ولمرتين على الأقل تم استدعاء الشرطة لبيته بسبب هذا السلوك.

وكشفت التحريات أن السيدة ركستون - كما يناديها عارفوها - كانت على قيد الحياة يوم 14 سبتمبر سنة 1935 إذ التقت بشقيقتها في بلاك بول (91)

للتنزه، وفي الساعة الحادية عشرة مساءً قادت سيارتها إلى بيتها في لانكستر، وفي اليوم التالي شوهدت سيارتها في البيت، لكنها كانت قد اختفت تمامًا.

وكان لركستون ثلاثة أبناء تبلغ أعمارهم: سنتين، وأربع سنوات، وست سنوات على التوالي، وتقوم على رعايتهم المريية ماري جان روجرسون، والبالغة عشرين عامًا، وقد اختفت هي الأخرى يوم 14 سبتمبر. وقدم ركستون تبريرات عديدة حول اختفاء السيدتين لكنه اضطر في النهاية إلى الادعاء بأنهما ذهبتا إلى إدنبرج حيث توجد زوجة والد ماري روجرسون. وفي يوم الثلاثاء 20 سبتمبر ذهب ركستون إلى قسم الشرطة في لانكستر واحتج على استجواب أحد خدمه بشأن قتل سيدة أخرى تُدعى السيدة سمالي، وقال إن أحدًا لديه لا يعرف شيئًا عن هذه السيدة، وهو ما كان صحيحًا ويستحق الاحتجاج. لكن الغريب أن ركستون دعا رجال الشرطة إلى تفتيش منزله مرددًا أنه الرجل الأكثر بؤسًا في العالم لأن زوجته تركته منذ أسبوعين وأنه لا يعرف أين ذهبت لكنه يرجح أنها في أسكتلندا.

وفي اليوم التالي التقى ركستون بوالد ماري روجرسون وأخبره بأن ابنته كانت حبلى وأن زوجته أخذتها بعيدًا للتخلص من هذه المشكلة، لكن بعد عدة أيام قال له والد الفتاة إنه لا يصدق الحكاية وأنه سيقوم بإبلاغ الشرطة يوم الأحد القادم، وطلب منه ركستون التريث قليلًا وعدم إبلاغ الشرطة، مؤكدًا أنه سيُعيد ابنته إليه قبل يوم الأحد، ومر الأحد والاثنين دون عودة الفتاة، وقام الأب بإبلاغ الشرطة في اليوم الأول من أكتوبر.

وفي يوم الجمعة 4 أكتوبر ذهب ركستون مرة أخرى إلى قسم الشرطة وأعاد الشكوى من استجواب أحد الخدم في قضية السيدة سمالي، وذكر على هامش حديثه أن زوجته ذهبت إلى إدنبرج ومعها خادماتها ولم تتصل به من بعدها. وفي يوم 9 أكتوبر ذهب إلى إدنبرج وسأل شقيقة زوجته إن كانت تخفيها عنه!

وحدث أن وصل رد الطب الشرعي على افتراض قائد شرطة دامفريشاير يوم 10 أكتوبر مؤكدًا صحة الافتراض بأن الرأسين لسيدتين بدلًا من رجل وامرأة كما كان متصورًا من قبل. وفي اليوم التالي فوجئ الكابتن فان - الشرطي المسئول عن القضية - بأن ركستون يطلب منه التصريح للصحف بأنه لا علاقة بين العثور على أجزاء بشرية في موافات وبين اختفاء زوجته وخادماتها، لكن الكابتن فان رد عليه بأنه لن يفعل شيئًا إلا عندما يصل إلى درجة يقين في القضية.

ولم تمر ساعات على ذلك حتى توصل خبراء الطب الشرعي إلى أن قطعة الملابس الجورجيت الملفوفة حول بعض الأشلاء تخص زوجة والد ماري روجرسون حيث تعرفت عليها بسهولة، وذكرت أنها اشترتها في موسم تخفيضات ثم قدمتها هدية إلى ماري ابنة زوجها، ودلت على كلامها بأن قطعة الملابس تمزقت عند الإبط وقامت بحياكتها، وهو ما اتضح صحته. ولم تتعرف زوجة والد ماري روجرسون على ملابس الأطفال لكنها خمنت أنها تخص سيدة تُدعى هولم، كان آل ركستون يزورونها في شهر يونيو الماضي، وذكرت أنها قامت بحياكة هذه الملابس بعقدة معينة، وقالت إنها تعتقد أن السيدة هولم قدمتها إلى ركستون كهدايا لأبنائه.

ثم علمت الشرطة من سيدة أخرى تُدعى هامبشاير أن ركستون دعاها وزوجها لتنظيف سلالم البيت في منتصف شهر سبتمبر، ثم أعطاهم بعض السجاجيد والمناشف وإحدى الحقائق الممثلة بالملابس وهي غارقة في الدماء. وذكرت فيما بعد أن ركستون اتصل بها في يوم 19 أكتوبر وطلب منها إحراق السجاجيد والحقيبة، كما طلب منها ألا تقدم أي شهادات للشرطة.

ووجدت الشرطة بعض السجاجيد الملطخة بالدماء لدى السيدة أوكسلي إحدى خادمت آل ركستون، وأكد مخبر محلي أن نسخة من صحيفة "صنڊاي جرافيك" سُلمت لمنزل الدكتور ركستون يوم 15 سبتمبر.

وهكذا فقد قام الكابتن فان في الساعة التاسعة والنصف مساءً يوم 12 أكتوبر باستدعاء ركستون إلى قسم الشرطة وواجهه بالأدلة، واستمر الاستجواب حتى الساعة صباحًا وانتهى رسميًا باتهام ركستون بقتل المربية ماري روجرسون، ثم أضيف اتهام آخر له هو قتل السيدة ركستون.

وفي اليوم التالي ذهب المخبر هاموند من محققي جلاسكو إلى بيت ركستون لتفتيشه وظل هناك أحد عشر يومًا، ورفع عددًا من البصمات وطابقتها على بصمات الضحايا ومنها أكد نسبة واحدة من الجثث لماري روجرسون، ووجد هاموند انطباعات للإبهام اليمنى لكن ذلك لم يكن له قيمة لأنه لم يكن بين الأشلاء الكف اليمنى للضحية. وفيما بعد وتحديدًا في يوم 4 نوفمبر تم العثور على هذه الكف لكن بعد تحليلها تمامًا ما أدى إلى تلاشي الأنسجة، ورغم ذلك تم عمل تصور لانطباعات الإبهام وتطابق مع البصمات اللتين عُثر عليهما، وكانت هذه هي المرة الأولى في بريطانيا لاستخدام الجلد الداخلي لتحديد هوية قتيل.

ووجدت الشرطة قشًا في بيت ركستون وتم اختباره بواسطة خبراء زراعة لمقارنته بالقش الموجود مع الأشلاء لكن النتائج لم تكن مؤكدة. وكان الأسهل

مقارنة القطن الموجود مع الأشلاء بالقطن الموجود لدى المشتبه فيه واتضح تطابقها في معظم الخصائص.

وأجرى البروفيسور جلاستر زيارتين للبيت ووجد كميات هائلة من الدماء وبعض الأنسجة البشرية في المصارف. وكان واضحًا أن الأجساد تم تقطيعها في الحمّام حيث وجدت الخادمة ملابس متسخة وملطخة. فضلًا عن بقايا دماء على باب الحمّام والأرضية والسلالم، بالإضافة إلى سجاجيد نصف محترقة كانت ملطخة بالدماء وحاول الجاني التخلص منها في الحديقة الخلفية.

وبالنسبة لي فقد وصلت إدنبرج يوم 7 نوفمبر وطلب مدير شرطة إدنبرج لقائي للتعاون مع البروفيسور براش إعداد تقرير بشأن هويات الأشلاء الموجودة والتعاون مع البروفيسور جلاستر لمتابعة آثار الدماء والأنسجة الأخرى. وهكذا فقد أكدت ما توصل إليه العلماء في تحديد هويات الضحايا. ورغم إعداد كتابين تفصيليين حول الجريمة فيما بعد فإننا قدمنا للمحاكمة تفاصيل عديدة أكثر.

وكان واضحًا أن الجاني حاول نزع الأعضاء كافة من الجثتين حتى يصعب التعرف على نوعهما، لكنه مع هذه الفطنة ترك ضمن الأشلاء ثلاثة أثداء نسائية تؤكد أن الضحيتين على الأقل امرأتان، فضلًا عن أجزاء من أعضاء تناسلية أنثوية وقد أثبتت الفحوصات الدقيقة بنوعٍ من اليقين أن القيتلتين امرأتان.

وقمت بإعادة تركيب جسدي الضحيتين من الأشلاء السبعين لأحصل على جسدي امرأتين ينقصهما جذع واحد، وبدا واضحًا أن الضحية الأكبر سنًا تحمل رأسًا يشترك في سماته بين الرجل والمرأة، لكن أنسجته تتطابق مع أنسجة جذع الأنثى. وعلى سبيل المثال كانت نصف الحنجرة مقطوعة داخل الرأس ووجدنا النصف الآخر في الجذع الأنثوي. واتضح أن عمري الجسدين موافق لعمري السيدة ركستون وماري روجرسون، كما أن لوني شعرهما متطابق مع الوصف، فضلًا عن سمات وصفات أخرى اتضح وجودها. كما وجدت عرجة خفيفة في قدم السيدة ركستون سبق وأكدها الشهود. واتضح أن إزالة جلد ماري روجرسون صار عائقًا أمام تحديد عمرها، لكن أمكن التأكد من وجود ندبة في الإبهام اليمنى تحدث عنها بعض الشهود.

كذلك كانت المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تصوير الجمجمة ذات فائدة عظيمة جدًا، حيث أجرى البروفيسور براش بمساعدة شرطة إدنبرج هذا الإجراء الهام لتظهر كل تفصييلة واضحة في الجمجمة أنها تخص صورة السيدة ركستون. ورغم أن المحكمة لم تقف كثيرًا عند تفاصيل التعرف على

الهوية عبر التصوير، فقد أدركت دقة ومهارة هذا العمل. وعمل براش أيضًا آثار أقدام صاحبتى الجثتين وقارنها بأثار السيدتين الغائبتين لتُقدّم ضمن أدلة القضية.

وعُقدت محاكمة باك ركستون في مانشستر (92) في مارس 1934 وتم استدعاء أكثر من مئة شاهد وكنت أنا الأخير. ووقتها وقفت أمام القفص في اليوم الثامن للمحاكمة لأرى ركستون شديد البأس. وكان رئيس هيئة الدفاع هو نورمان بيركيت، وإلى جواره من الطب الشرعي السير برنارد سبلسبري، وربما كانت هذه هي المرة الأولى لي التي أقف فيها في الجهة المقابلة للمحامي بيركيت، والذي كان معروفًا بالذكاء الشديد والدقة اللا متناهية والاهتمام بالتفاصيل كافة.

وعاون عدد من الأطباء والعلميين في مرافعة الدفاع، وكان متوقعًا أن يقوم بيركيت باستدعائهم لكنه لم يفعل. وشكك ركستون في البداية في سير التحقيقات ثم اعترف بشكلٍ غريب، وهو أمر غريب لا يعرف أحد سره حتى الآن. وفي اعتقادي الشخصي فإن الرجل لم يكن لديه سبق الإصرار والترصد لقتل السيدة ركستون. لقد كان غيورًا ومتشككًا أن تكون السيدة ركستون على علاقة برجلٍ آخر، ولم يكن لديّ شك في أنها عندما عادت من بلاك بول تشاجرت مع ركستون وقتلها في نوبة غضب. ومن مشهد الرئتين تبين أن الضحية قُتلت بأسفكسيا، وأظهر كسر العظمة اللامية أنها تعرضت للخنق. أما ماري روجرسون، والتي من المرجح أنها اكتشفت الجريمة فقام القاتل بقتلها كإجراء احترازي لمنعها من إبلاغ الشرطة بجريمة القتل؛ ومن منظر الجراح في رأسها، يبدو لي أنها عاشت لعدة ساعات بعد أن صُربت فجأة. لكن كيف قُتلت في النهاية؟ لا يوجد شيء مؤكد، وربما تعرضت للذبح.

وخمنت أن عملية تقطيع وتشويه الجسدين استغرقت نحو ثماني ساعات. ويمكن للمرء أن يتخيل الحالة العقلية لركستون مع هذه الأشلاء والعظام داخل الحمّام. لقد بدا الأمر شديد الصعوبة لي عندما رأيت الأشلاء للمرة الأولى في معلمي. إن التخوف من الوقوع في أي خطأ كان الدافع الرئيسي لاهتمامه الجم بالتفاصيل كافة، وكان أيضًا وراء وقوعه في كثير من الأخطاء الفادحة. فبين الأشلاء وجدت قطعًا هائلة لعضلات ودهون وغيرها، لكن ما استرعى الانتباه وجود عينة من عيون حيوانية تذكرنا بحكاية الأوديسة (93). وهنا فإن ركستون كان طبيبًا متخصصًا في طب العيون، ومن المحتمل أنه كان يجمع عيون الحيوانات، واختلطت هذه العينات بأشلاء الضحايا. وحاول الدفاع تبرير وجود هذه العينات بدعوى أنها قد تكون عيون طفل صغير، لكنني أكدت كخبير طبي أنها عيون حيوانية. ولقد نشرت بعض تفاصيل التعرف على عين الحيوان في جريدة التشريح الجامعية، ورغم ذلك فإن كتاب توماس دي



كونسي عن جوانب الطب الشرعي في قضية ركستون الذي اعتمد فيها على شهادة جلاستر وبرايش لم تورد ذلك. والغريب أن المؤلف دي كونسي تساءل في الكتاب قائلاً: «ما هو سر العين الحيوانية السايكلوب التي وجدت في القضية؟ هل أحضرتها لنا الرياح الشمالية؟ إنه أمر شديد الغموض»!!

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل السابع عشر أدلة على الملابس

لم تكن قضية ركستون معقدة في حد ذاتها، لكنها كانت ذات أهمية بارزة فيما يخص الأدلة خاصة الملابس والصحف التي التقطتها الشرطة. لقد كانت هذه القضية نموذجًا جيدًا لذلك العمل الجماعي الأساسي في التحقيقات الجنائية من خلال التعاون بين خبراء الطب الشرعي والشرطة.

إن الخبير الطبي يكون في أغلب الأحيان طبييًا؛ لذا فإنه ربما يكون دقيقًا للغاية عندما يوظف معارفه الخاصة في خدمة سلطات التحقيق. ومن الواجب عليه ألا يمارس أي ضغوط على الأشخاص المتهمين للحديث عن الجريمة التي هو مشتبه فيها بما يؤدي في النهاية إلى إدانته. ومن المتعارف عليه أيضًا أنه إذا قام أي شخص خلال الاختبارات الطبية بقول أي شيء قد يورطه في الجريمة، فإن الأمانة تقتضي عدم تسجيله أو ترديده مرة أخرى.

ورغم ذلك فقد كانت هناك حالات استخدم فيها الأطباء ملاحظاتهم لتوجيه الشرطة لخطوط بعينها في التحقيقات دون ذكر أي عبارات قد تكون قد قيلت سهوًا من جانب المتهمين. وعلى سبيل المثال فقد طلب مني يومًا اختبار شاب مُهدد بالاعتداء بالقتل، وقد تلقي وفق محاضر الشرطة عدة رسائل تهدده بالقتل من مجهولين. وقد ذكر أنه كان يسير في شارع ست أندرو بإدنبرج عندما وجد درجًا صاعدًا وحاول الصعود فهاجمه مجهول وأصابه بموسى وفر هاربًا. وكان الشاكي في وضع مرتبك وضعيف عندما أدلى بإفادته للشرطة وكان لديه جرح نازف في ظهره. وعندما قمت بفحصه وجدت أن جراحه تتكون من عدد من الجراح القطعية المحدثه لتهدكات للجلد عند الكتف عن طريق خطوط متوازية، وكان المعتدي قام بها من أعلى بواسطة يده اليمنى. وشعرت بأن الجراح ذاتية، وأنه تم عملها بواسطة موسى حاد، وسألت الرجل في برود كيف أحدث هذه الجراح في ظهره دون أن يتجاوز الجرح حدود الخطر خاصة وأنه لا يراه؟ وفي البداية أنكر الشاب وكرر أنها محاولة قتل، لكنني قلت له إن هذا الكلام سخيف، وإنني كطبيب أدرك يقينًا أنه من قام بعمل هذه الجروح، وعندئذ اعترف الرجل أمامي وقص عليّ كيف استخدم مرأتين ليقوم بجرح نفسه بشكل آمن. أما رسائل التهديد المتنوعة فقد تأكدت أنها مكتوبة بخطه، وببساطة اعترف لي بأن القصة كلها مفبركة. واستدعيت الشاويش الذي جاء بصحبة الشاب، ودون أن أخبره بأي شيءٍ قاله الشاب لي اقترحت عليه أن يجلس معه في الغرفة الثانية؛ لأن الشاب سيحكي له القصة بكاملها. وبعد تحذيره بشكلٍ رسمي اعترف الشاب بالحكاية كاملة.

وبالقطع فإن الأمر لم يكن مُسلّيًا، وسأل الشاويش مندهشًا عن السبب الذي جعل الشاب يواصل الادعاء لعدة شهور بأنه معرض للقتل مهددًا وقت الشرطة الثمين. وبالنسبة لي فقد كان التفسير بسيطًا بما يكفي، حيث كان لدينا رجل بائس يشعر دوماً بضعف تقدير واهتمام الناس به، ومن خلال حكايته المزعومة صار فجأة شخصًا مهمًا لدى الشرطة، وأصبح لعدة شهور تحت حماية كونستابلات كثير ما منحه شعورًا بالأهمية، وظل كذلك حتى تُرجمت كلماته إلى أفعال، ثم اكتُشف أمره أمام الطب الشرعي وتلاشت الحكاية برمتها.

وربما شعرت بالذنب وقتها لأنني خرقت قانون الثقة لدى المتهم، لكنني عوضت ذلك بتوصية النيابة بحفظ القضية، مقررًا أن رأيي الشخصي أن المُدعي لن يُكرر ما فعله مرة أخرى، وقد كان.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وفي مرة أخرى حظيت بثقة تحولت إلى قدر من الحرج، فقد كنت أحقق في أحرار تخص ثلاثة رجال تم القبض عليهم كمشتبه في كسر خزنة كبرى، ووجدت مواد جنائية مثل جزئيات متفجرات، ونشارة خشب، وبقايا بويات من الخزنة على ملابس اثنين من المتهمين الثلاثة، لكنني لم أجد أي شيء على ملابس الشخص الثالث. وفي ذلك الوقت كنت مهتمًا باختبارات التعرف على هويات الأشخاص من خلال ملابسهم. وقمت بعمل آثار لأحذية المتهمين الثلاثة من الداخل، ووجدت أن أحد الأحذية يُشير إلى أن صاحبه لديه عيب خلقي في القدم اليمنى والكاحل، وحصلت على تصريح لفحصه داخل السجن، ووجدت أن تخميناتي بشأن قدمه صحيحة، وكان متعاونًا للغاية وقال لي كل شيء بصراحة.

لقد كان صانع خزانات محترفًا ويكسب مالا جيدًا، لكنه في بعض الأحيان كان يحب السطو على المنازل وفتح الخزائن كنوع من الترفيه واللهو. وأخبرني كيف في هذه القضية تحديدًا أخذ هو وصاحبه الخزنة خارج المحل وذهبوا بها إلى الشاطئ، وكسروا بابها الخلفي بالصخور. وكنت سأقول له - لكنني تراجع - أن هذه الخزنة على وجه الخصوص، والتي بذلوا جهودًا مضنية لكسرها، كان يمكن فتحها بسهولة من خلال فك ظهرها بمفك عادي، حيث إنها خزنة تافهة تم طلاء ظهرها بالميना الخضراء لتبدو وكأنها خزنة ملحومة. وعندما أجريت المحاكمة قدمت إفادتي بشأن الاختبارات المعملية الخاصة بما وجدته على ملابس المتهمين من آثار للخزنة، وكانت هذه الآثار كافية لإدانة اثنين من المتهمين، دون الثالث الذي حكى لي تفاصيل السرقة من قبل، وكان لديه تشوه في قدمه. وسُئلت إن كنت قد وجدت أي شيء في ملابسه يمكن أن يمثل إدانة مباشرة له، وأجبت بأنني لم أجد شيئًا. وقطعًا لم أقل ما

عرفته من المتهم لأن ذلك نقض للأمانة، وقد سعد المجرم جدًا بشهادتي والتي كانت سببًا في تبرئته.

ودون شك فقد كانت هناك قضايا سطو قليلة لم يمكن الاستفادة من الاختبارات المعملية فيها بشكلٍ فعال.

وفي حالات سرقة البيوت أو المحلات، فعادة ما يترك الجناة بعض العلامات الدالة على وجودهم، أو تتعلق بهم بعض المواد التي تثبت وجودهم في مسرح الجريمة. وربما يترك الجاني آثار عجلات سيارته على الأرض، أو آثار أقدامه أو ربما بصمات أصابعه، أو علامات الأدوات التي يستخدمها لفتح نافذة أو باب. وفي الوقت ذاته يمكن لهذه الأدوات أن تحمل معها جزيئات من دهانات، وخشب، وزجاج، وكل ما يمكن التعرف عليه في المعمل. وبشكلٍ عام، نستطيع أن نقول إنه لا يمكن لشخص أن يذهب إلى مكان ويرتكب جريمة، وأن يغادر دون أمرين مهمين، الأول: أن يترك آثارًا ما يمكن أن يتم التعرف عليه من خلالها، والثاني: أن يحمل معه بعض الآثار التي تربطه بالجريمة.

وفي الغالب فإن تنوع المواد التي قد تحتاج لتحليل غير محدود. ففي بعض الأحيان حصلت على أدلة من خلال اختبار زجاج، ورمل، وتراب، وبويات، وورنيش، وطلاء، وجزيئات معادن، وشحوم، وأحمر شفاه، ومستحضرات تجميل أخرى، وملمعات، ونشارة خشب، وبقايا خضراوات، وأشياء مماثلة. وتتكرر نماذج عديدة لاختبارات مختلف المواد في القضية نفسها.

وكانت من الأمثلة على ذلك، سرقة غرفة بنكية قوية والتي تم دخولها بعد كسر قفل الباب، وهكذا تم تحديد نوع المعجون الذي استُخدم في طلاء القفل، ليس فقط في تكوينه الأساسي وإنما أيضًا في خصائصه، ووجدتُ مثلًا له في بيت المشتبه فيه، كما وجدتُ بعض آثار البويات الخاصة بالغرفة البنكية على بنطلونه، وفي أرضية سيارته. واستخدم الجاني نوعًا من الديناميت في تفجير القفل، ووجدت بقايا و آثار الديناميت على معطفه وعلى أصابع قفازه. وكانت هذه الاكتشافات الكيميائية كافية، وزادت قيمتها باكتشاف ألياف صوفية ملونة بالأزرق والأسود والأبيض والبرتقالي والأصفر على بنطلونه تعود للسجادة الموضوعة على أرضية الغرفة.

وعندما بدأت المحاكمة، قدم الدفاع ردًا ابتكاريًا لتفسير وجود آثار الديناميت على ملابس المتهم، حيث أشار إلى أن المتهم يمتلك ساحة سباق للكلاب السلوقية، وقيل إنه من المعتاد استخدام جرعات خفيفة من الديناميت ليتم وضعها في كرات صغيرة لتنشيط سرعة الكلاب عندما يبدو أداؤها ضعيفًا (94). وخلال إدلائي بالشهادة سألني المتهم إن كان يمكن استخدام الديناميت كمنشط أو مخدر للكلاب لتحسين قدرتها على العدو. وأعترف أن السؤال كان

مفاجئاً لي، لكن ما دام محتوى المواد يتضمن النيترات فإن التأثير المذكور محتمل. ووفقاً لرأي المحكمة فإن هذا التبرير المقدم لم يكن مقنعاً لأن استخدام الديناميت مع الكلاب خلال السباقات يضر أكثر ممّا يفيد، وكان المدعي العام محبباً للكلاب، وربما كان يعتقد أن تخدير كلبٍ ما أسوأ من سرقة بنك.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وتُعد من أشهر طرق كسر الخزائن أن يتم وضع حشوة من الديناميت فوق فتحة المفتاح وتثبيتها بواسطة معجون بلاستيكي أو أي شيءٍ شبيه، وتوصيل فتيل كهربائي وتغطية الخزانة بوسائد أو ما شابه لكم صوت الانفجار. وهنا فإن قوة الانفجار تدمر القفل وعندها يمكن فتح باب الخزانة. وفي بعض الأحيان يزيد الانفجار على الحد ويتحطم الباب تمامًا وتتبعثر قطعه في المكان كله. وهذه القطع المبعثرة تتنوع تكويناتها لكن في القضايا التي قمت بالتحقيق فيها كانت القطع عبارة عن نشارة ممزوجة بالشبّة. وربما من مزايا ذلك أن تتحول القطع المبعثرة بعد خمود النيران إلى ركام معادن يحمي الخزانة من الاحتراق. أما أسوأ ما يُصيب سارق الخزانة فهو أن آثار السرقة تلحق بينطلونه وأجزاء مختلفة من ملابسه.

لقد كانت واحدة من أهم قضايا سرقة الخزائن التي ساعدت في تحقيقاتها قضية سرقة خزانة مغسلة أبردين سنة 1938. ووفقاً للحكاية فقد تم اقتحام المغسلة حوالي الساعة السادسة والنصف صباح يوم 11 يوليو وتم سرقة 300 جنيه إسترليني من خزانتيين. وتم فتح خزانة منهما عن طريق التفجير، بينما تم فتح الخزانة الأخرى بمفتاح وجد في الخزانة الأولى. وكانت بعض النقود موضوعة في أطرف ورقية تحمل تفاصيل عن محتوياتها؛ لذا فقد فُتحت معظمها وأخذت منها النقود، وتم تمزيق الأطرف وإلقاؤها على الأرض. كما امتلأت الأرض ببلاستيك تغليف للخزانة والذي كان على هيئة خليط غبار وشبّة. وتم أخذ عيناتٍ من تلك المواد من أرضية المغسلة وإرسالها إلى معملٍ للاختبار. وشكّت الشرطة في أن تكون السرقة من تدبير أحد أشهر لصوص الخزائن في أسكتلندا واسمه جوني رامانيسكي. وكان هذا الشخص قوياً، متكامل البنيان، وشاباً لديه حيوية هائلة، وقد قُبض عليه من قبل عدة مرات، وكان محل إعجاب وشعبية لدى البعض بسبب مغامراته. وقبل خمس سنوات من قضية خزانة المغسلة نال رامانيسكي شهرة واسعة بسبب هروبه العجيب من سجن بيترهيد، والذي كان منيعاً لدرجة أن البعض تصور أن الهروب منه مستحيل. وفي هذا الموقف يُقال إن رامانيسكي قضى ليلة شتوية باردة معلقاً في إحدى الحواف لنحو نصف ساعة دون أن يراه أحد قبل أن يقفز خارج أسوار السجن، ويسبح في النهر المجاور مرتدياً سروالاً داخلياً

فقط، ويبقى دون طعام ليومين، ثم يختبئ في جراجٍ ما قبل أن يُقبض عليه مرة أخرى.

وبعد شهر واحد من إطلاق سراح رامانيسكي في 1938 تعرضت خزانتان شهيرتان للسرقة في سليدي بانك، ومانشستر، واعتبرت الشرطة أنه الأقدر على فعل ذلك. وكان رامانيسكي يعيش في جلاسكو عندما جرت واقعة سرقة خزنة المغسلة في أبردين، وكشفت تحريات الشرطة أن البعض شاهد شخصًا يحمل أوصافه يستقل سيارة تاكسي من موقع قريب من المغسلة، وهبط في ستون هافن، ثم استقل سيارة تاكسي أخرى وذهب إلى بيرث حيث هبط إلى محطة السكة الحديد، لكنه لم يستقل قطارًا وإنما استقل سيارة تاكسي أخرى ليذهب إلى جلاسكو. وتم عرض صور فوتوغرافية لكثير من الرجال من بينها صورة رامانيسكي على الشهود، والذين كان من بينهم سائقو سيارات التاكسي، وتعرفوا جميعًا عليه وتم إخطار شرطة جلاسكو وقُبض على المتهم في يوم 12 يوليو. وقامت الشرطة بتفتيش منزل رامانيسكي ووجدت فيه دليل قطارات السكة الحديد، وكانت صفحة خط بيرث جلاسكو مطوية، وبين الصفحات سقطت ورقة بيضاء مكتوب عليها 8 يوليو، وكان واضحًا أنها جزء من الأظرف التي احتوت على النقود وتم تمزيقها داخل المغسلة، وعندما قورنت قطعة الورق بباقي الظرف الموجود في مسرح الجريمة أمكن استكمال الظرف. وقامت الشرطة باختبار ملابس رامانيسكي ووجدت آثار مواد صغيرة عبارة عن نشارة خزنة على الرغم من أن الملابس تم غسلها جيدًا. وتذكرت قضية سابقة لرامانيسكي نفسه سنة 1934 استطعت فيها التعرف على تواجهده في مسرح الجريمة من آثار نشارة خزنة على بنطلونه وحذائه وحوكم وأدين وسُجن. وبدا أنه حاول هذه المرة التخلص من آثار السطو بتغيير ملابسه بالغبار ثم غسلها خاصة بنطلونه، ورغم ذلك فإن الشرطة نجحت في تتبع والتقاط آثاره في سيارات التاكسي التي استقلها بعد السرقة وتم إرسالها جميعًا للاختبار. وتضمنت هذه الجزئيات ثلاثًا وأربعين عينة من بينها ملابس رامانيسكي التي كان يرتديها وقت القبض عليه، ورغم غسله لأكمامها إلا أنني استخلصت منها حبيبات صغيرة تضم مواد خشبية من خزنة المغسلة، فضلًا عن حبيبات مماثلة تم التقاطها من فراغات نعليه ومن بعض أنحاء حذائه، وقد تطابقت جميعًا مع تلك العينات التي أرسلتها الشرطة مُلتقطة من سيارات التاكسي. لقد كانت الحبيبات تحتوي على أربعة أنواع من الخشب مختلفة الشكل، وقد عرضتها على زميلي السيد ج. ل. سميث من قسم النبات في جامعة إدنبرج وأكد تطابق العينات مع مسرح الجريمة، وأضاف معلومة في غاية الأهمية وهي تأثر العينات الخشبية بعدوى فطرية لا تنتج إلا من خلال غبار الخزانات بعد تفجيرها. وتلقيت أيضًا قطعة الورق البيضاء وأمکن ضمها لزميلاتها المعثور عليها في مسرح الجريمة

لتكتمل بذلك أركان القضية، وأخذت المحكمة بتقريرى، وتم إدانة رامانيسكي والحكم بسجنه خمس سنوات أخرى. وأتذكر أن اللورد راسل علق يومها على الحكم قائلاً إنه على يقين من أن رجلاً لديه مثل هذه القدرات يمكنه أن يعيش في رغدٍ بعملٍ شريف.

وللحقيقة فإن رامانيسكي أثبت فيما بعد أن ذلك القول ممكن، فبعد انقضاء عقوبته التحق بالجيش وصار قائداً، ووظف مواهبه العظيمة في خدمة وطنه. وكان يتم إلقاؤه بمظلة خلف خطوط العدو، بهدف كسر خزائن البريد لدى قادتهم. ومن بطولاته في الحرب العالمية الثانية عندما تم احتلال روما (95)، أنهم وجدوا الألمان قد أوصدوا غرفة محكمة ضمن وثائق ومستندات مهمة، ولم يتمكن أحد من المتخصصين من فتح الغرفة، وتطوع رامانيسكي لفتح الغرفة، وتمكن من ذلك في أقل من نصف ساعة.

لقد تمنينا جميعاً أن يكون قد تغير تمامًا بعد مرحلة جديدة في حياته، لكن نداء الإجرام ظل لديه ليظهر مرة أخرى بعد عودته للحياة المدنية. وحقق الرجل صينياً عالمياً ذائعاً بعد أن فر مرة أخرى من سجن بيترهيد سنة 1952، ثم فر مرة ثالثة في سنة 1958، وفي كل مرة كان يتم القبض عليه بعد بضعة أيام، وما زال يخضع لعقوبة سجن عشر سنوات لإدانته في حادث سرقة خزانة عامة في جلاسكو سنة 1955.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

لا شك أن أي مجرم يظن أنه من الصعب إثبات دليل إدانة ضده تم استخلاصه من مواد دقيقة مثلما حدث في كثير من قضاياى، لكن المثير في الأمر أنه يمكن إثبات أدلة اتهام مستقاة من ذرات لا تُرى بالعين المجردة. إن مثل هذه العينات يمكن تأكيد تطابقها عبر أنواع معينة للميكروسكوب. فضلاً عن ذلك فإن الطبائع الكيميائية يمكن تحديدها من خلال وسائل تحديد الأطياف حتى لو كانت كمياتها صغيرة عن تلك المعتاد تحليلها كيميائياً. إن كثيراً من الأشياء التي تبدو متشابهة يمكن أن تختلف في تشكيلات دقيقة. على سبيل المثال فإن معظم قطع الزجاج أو نقاط البوية البيضاء تشبه بعضها بعضاً، وربما تحمل الخصائص ذاتها، إلا أن هناك عنصراً أو آخر من العناصر النادرة يمكن أن يميز عينة عن أخرى من خلال المطياف، وهذا ما يسمح بتطابق عينات وعدم تطابق عينات أخرى.

إن واحدة من الأمثلة على ذلك حدثت عندما أحضروا لي لصاً شاباً اسمه كوجان للاختبار. لقد تعرض أحد المحلات التجارية للاقتحام بعد كسر أقفال نافذته، وتم اتهام كوجان بالمسئولية عن الحادث. وقد أحضر لي المتهم وهو يرتدي الملابس ذاتها التي كان يرتديها عند القبض عليه. كان كوجان شاباً قصيراً، وكانت النافذة التي يُفترض مروره منها أعلى من رأسه، ما يعني أنه

كان يجب أن يشب كثيرًا ليصل إليها. ورأت الشرطة أنه يمكن لبعض الأتربة والجزئيات الدقيقة أن تسقط على قبعته ومعطفه خلال عملية مروره. ومررت على ملابسه بقطعة مغناطيس وتأكدت أن هناك جزئيات من الحديد موجودة في ملابسه، وأرسلت هذه الجزئيات إلى المعمل للمقارنة مع جزئيات حديد أخذت من النافذة المكسورة.

وبالنسبة للعين المجردة فإن كل غبار الحديد يبدو شديد التشابه، لدرجة يصعب تمييزها، لكن الكيميائيين وجدوا عناصر دقيقة عديدة في العينات تؤكد أن غبار الحديد على ثياب المتهم وفي مسرح الجريمة تعود للمصدر ذاته، بما يؤكد دون شك التهمة على المشتبه فيه.

وأذكر وأنا أقوم بتمرير المغناطيس على كوجان لاحظت أن الكتف اليمنى للمعطف والقبعة كانت رطبة، بينما كانت باقي جوانب الملابس جافة. وذكر الكونستابل الذي قام بالقبض عليه أن الصنبور الموجود فوق النافذة كان يُسرب المياه. ولم تكن هذه الملاحظة رغم أهميتها مهمة للقضية، ووفقًا للآثار التي عاينتها فقد رأت المحكمة أن كوجان مذنب وتمت إدانته رغم أنه تصور أن اختبارات المعمل غير كافية لإثبات تورطه.

وفي الحقيقة فقد تعاملت مرة أخرى مع كوجان بعد بضعة شهور من قضائه العقوبة والإفراج عنه في قضية أخرى. ففي 5 أكتوبر 1937 تعرض متجر ملابس في إدينبرج للكسر، وتمت سرقة تسعة عشر فستانًا للسيدات مع مبلغ 215 جنيهًا إسترلينيًا. واتضح أن السارق اقتحم المتجر من خلال تسلق ماسورة صرف تصل إلى نافذة الطابق الأول، وقام بتحرير ذراع الغلق بوساطة سكين. ووُجِدَت بصمات أصابع على صندوق النقود الذي تمت سرقة محتوياته، وعلى زجاجة كانت موجودة في غرفة قياس الملابس. وحددت إدارة البصمات في جلاسكو بصمة إبهام كوجان على الصندوق، بينما لم يتم التعرف على البصمات الموجودة على الزجاجة. وفي اليوم التالي تم القبض على كوجان من منزله وكان معه سارق مُسجَّل معروف، وتم مقارنة بصماته ولم تكن مطابقة، وتم الإفراج عنه. وتم تفتيش البيت ولم يتم العثور على أيٍّ من المسروقات، غير أن الشرطة وجدت حذاءً مطاطيًا ذكر كوجان أنه يخصه وأيدت زوجته ذلك، وبعثت لي الشرطة بالحذاء. كان مكونًا من جزءٍ علوي قطني رمادي اللون، ونعال مطاطية، ويعلو الجزء المطاطي لأكثر من نصف بوصة بما يُشير إلى أن الحذاء رياضي عادي، غير أنه لافت للنظر. وفي الجزء الداخلي للحذاء كانت هناك مساحة قطرها نحو أربع بوصات عليها علامات من غبار الحديد أسود اللون، ومثل هذا يمكن أن ينتج عن تسلق ماسورة الصرف نحو المتجر. وخبنت أن آثار الحذاء ما زالت موجودة على الماسورة خاصة لو كانت الماسورة مثبتة على الجدار، وهكذا قامت الشرطة باختبارات إضافية



للماسورة وجمعت مجموعة من الحبيبات والآثار الدقيقة، وكان بينها ألياف دقيقة تعود للحذاء الرياضي ذي النعلين المصنوعين من المطاط، فضلاً عن حبيبات من المطاط ذاته. وفي الوقت ذاته قُمت بمقارنة غبار الحديد الموجود على الحذاء بالعينات الموجودة على ماسورة الصرف، واتضح تطابقها، واحتوت كلا العينتين على الصبغة ذاتها. وكان ذلك داعياً للاتهام لكنه لا يُثبت يقيناً جُرم المشتبه فيه. لكنني وجدت أيضاً أليافاً صوفية حمراء وزرقاء على الماسورة تعود إلى سجادة موجودة في منزل كوجان، وبناءً عليها، مع البصمة الخاصة بصندوق النقود، تم تقديم كوجان للمحاكمة.

وكان المثير في الأمر أن كوجان وزوجته أنكرا في قاعة المحكمة أن يكون الحذاء خاصاً به، وذكرنا أن الحذاء يخص صديقهما السارق الشهير الذي سبق إطلاق سراحه. وهكذا تم القبض عليه مرة أخرى وقُدِّم للمحاكمة والتي وجدت كوجان مذنباً وحُكمت عليه بالسجن لثلاثة أشهر، بينما تم الحكم على زميله بالسجن ستة أشهر.

وقابلت كوجان للمرة الثالثة وهو جثة هامدة، حيث طُلب مني معاينة جسد مجهول سقط من مكان مرتفع، ووجدته هو. لقد كان متسلقاً لإحدى البنايات عبر ماسورة صرف وانهارت به، ولقي حتفه. وكان من الملاحظ لي أن أجد على أصابع قدميه بعض النتوءات والزوائد الناتجة من تكرار التسلق فوق المواسير.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إن كتاباً كاملاً يمكن كتابته عن تحليل الملابس. فبعيداً عن استخلاص مواد بعينها للتدليل على أمور ما، فإن الملابس في حد ذاتها يمكن أن تقدم لنا حجماً هائلاً من المعلومات حول هويات مرتديها، وعاداتهم، وأفعالهم. ولقد ظهرت بعض هذه الإشارات بوضوح في قضية السيدة كرم في الإسكندرية كما ذكرنا سابقاً، وقد ظهرت أيضاً في قضية فلكر ك في بريطانيا سنة 1937. وتفصيل ذلك أنه في يوم 28 نوفمبر من ذلك العام تم القبض على فلكر ك وهو مشتبه به في حادث سرقة محل تجاري، وقد دل عليه حذاؤه الذي تركه بالقرب من ماسورة الصرف التي تسلق عليها للدخول إلى المحل، واعترف السارق بأن الحذاء يخصه. لكن الأهم في القضية أن المنطقة ذاتها شهدت حادثي سطو آخرين الأول في 14 سبتمبر والثاني في أول نوفمبر، وتشابهت طريقة السرقة، والدخول إلى المكان والملابس كافة مع الحادث الأخير، حيث كان الجاني يخلع حذاءه عند ماسورة الصرف ويتسلق ليدخل إلى المكان ويخرج من الباب الرئيسي. وهكذا كان لدى الشرطة حذاء في القضية الأخيرة، وزوجي أحذية في القضيتين السابقتين. وبالطبع أنكرا اللص علاقته بالقضيتين السابقتين. ولما كان المحقق مقتنعاً تماماً بأن من قام بالعملية

الأخيرة هو نفسه مَنْ قام بالعمليتين السابقتين فقد أرسل لي أزواج الأحذية الثلاثة طارحًا سؤالًا واضحًا إن كان يمكن أن يرتديها الشخص نفسه أم لا.

وبالنسبة لي لم تكن هذه القضية عويصة لأن لكل شخص طريقة مميزة في السير، وكل حذاء يتم ارتداؤه لمدة طويلة يشهد تغيرات واضحة في النعال والكعوب والأطراف العلوية منه بما يميز مرتدي الحذاء عن غيره؛ لذا فقد كان سهلًا للغاية أن أقرر أن الأحذية الثلاثة يرتديها الشخص نفسه. لكن لم تكن هذه نهاية القصة، فإن الحذاء الذي عُثر عليه في القضية الأخيرة واعترف المتهم بأنه يخصه تميز بأن الفردة اليمنى مختلفة كثيرًا عن الفردة اليسرى، وبأن آثار الأربطة على الأجزاء العلوية للفردة اليمنى أكثر ضغطًا على الحذاء ممَّا هو عليه حالها في الفردة اليسرى، وهو ما يُشير إلى أن القدم اليمنى أكبر من اليسرى. كذلك فقد أظهر النعل الأيمن ذوبانًا وضمورًا في منتصف الحذاء، وهو ما يعني أن الوزن الأكبر للجسد محمّل على الساق اليمنى، وفي النعل الأيسر امتلأت المنطقة الوسطى بخطوط متعرجة توحى بأن القدم تلتوي عند السير. كما أن الكعب الأيمن بدا مستهلكًا عن الأيسر. وفي العموم كانت الاختلافات تُشير بوضوح إلى أن قدمي صاحب الحذاء مختلفتين في الطول والعرض، كما تحدد طريقة صاحبهما في المشي. وعندما فحصت زوجي الأحذية الأخرى وجدت الاختلافات الجذرية نفسها بين القدمين اليمنى واليسرى، وصب ذلك في تأكيد انتماء الأحذية الثلاثة إلى الشخص نفسه، وكان واضحًا أن الرجل يُعاني من تشوهٍ ما في قدمه اليسرى.

وحتى أقدم تقريرًا علميًا في الأمر، فكرت في تقديم معلومات إضافية من خلال انطباعات كل قدم داخل الحذاء الأخير (وكان عبارة عن بوت) أو الحذاءين السابقين؛ لذا فقد صنعت قوالب جيلتين للأزواج الثلاثة من الداخل، وظهرت كلها متطابقة بما يؤكد على هوية اللص. وظهرت القدم اليمنى أكثر طولًا ببوصة وأكثر عرضًا بنصف بوصة، وبدأت أصابع القدم اليمنى الخمس واضحة الانطباعات داخل الحذاء، كما حدد الكعب الأيمن انطباعًا سليمًا، في حين أظهرت قوالب القدم اليسرى انطباعات أربع أصابع تضم الأكبر وثلاث أصابع أخرى.

ووفقًا لتقريرتي النهائي، فإن الجاني كان لديه تشوه في الساق والقدم اليسرى، وتحديدًا فقد كانت ساقه أقصر وقدمه ملتوية، ولا شك أنه كان يُعاني ذلك العيب منذ فترة الطفولة. وقلت إنه في الغالب فاقد لواحد من أصابع القدم اليسرى، ومعنى ذلك أنه يسير بعرج واضح، وأن بعض أصابع القدم اليسرى تخرج من الحذاء. كذلك فقد كان الشخص صاحب الأحذية

يُعاني من انحناءٍ في العمود الفقري نتيجة ميل الحوض إلى الجانب المصاب، والأرجح أنه قصير القامة.

لقد استخلصت كل هذه المعلومات من الأحذية دون أن أقابل المتهم أو أراه وهو يمشي، وعندما حضرت في المحاكمة وقدمت تقريرِي، قلت لهم: "إنني سأندهش لو وقف المتهم وقال إن كل هذا الكلام الذي أقوله هراء، وإنه قادر على السير بشكل طبيعي". لكنه لم يفعل. واعترف الرجل بارتكابه للسرقات الثلاث وتم الحكم بسجنه. وفيما بعد قمت بالكشف على المتهم في السجن والتقطت له صورًا فوتوغرافية وقد أكدت جميعها ما ذهبت إليه في تقريرِي. وأستطيع أن أقول بفخر إن الحقيقة جاءت مطابقة لما توقعته في التفاصيل كافة، فقد بلغت قامة اللص خمس أقدام وثلاث بوصات ونصف البوصة، وكانت ساقه اليسرى أقصر من اليمنى بنحو بوصتين ونصف البوصة، وقد أصيب بالعرج نتيجة حادثٍ ما في مرحلة الطفولة.

وقطعًا فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يمكن فيها التعرف على صفات وخصائص معينة لشخص ما بواسطة انطباعات القدمين داخل الأحذية. ومن هنا تأكدت من أهمية استخدام قوالب الأقدام. وفي هذه القضية لم تبدأ تحقيقاتنا إلا بعد القبض على الرجل، وتمثل الهدف من عملنا أن نتأكد إن كان مذنبًا أم لا. ومثل هذه الاختبارات والفحوصات والاستدلالات يمكن الاستفادة منها في تحقيقات بقضايا أخرى، ففي جرائم التشويه وتقطيع الأوصال تساعدنا انطباعات الأقدام بصورة كبيرة إن وجدت على حذاء لشخصٍ مفقودٍ في تحديد هويته، ويمكن أن تُقدم دليلًا مع أو ضد شخص بعينه.

oo oo oo oo oo



## الفصل الثامن عشر

### حادث.. أم انتحار.. أم قتل؟

يبقى السؤال إن كانت كل إصابة قاتلة حادثًا انتحاريًا أم قتلًا جنائيًا من أهم الأسئلة المطروحة عامة، مثلما هو كذلك لدى أجهزة التحقيق.

ومثل هذا السؤال يُثار عندما يموت شخص ما نتيجة إصابات لا يوجد شهود عليها، ويكون من الصعب التعرف على حقيقتها. وتكمن الصعوبات غالبًا في الظروف المحيطة، والتي تتعرض في كثير من الأحيان لتزييف متعمد.

إنه من الطبيعي لأي قاتل أن يحاول الإفلات من جريمته عن طريق تصوير جريمته كما لو كانت انتحارًا أو حادثًا، وهذه المحاولات تستمر لفترات زمنية طويلة، حتى إن أحدًا لا يعرف إلى أي مدى تظل مستمرة، خاصة أن البعض ينجح بالفعل في ذلك. وعلى أي حال فإن المحاولات الفاشلة مسجلة منذ الماضي.

ومن أمثلة هذه القضايا في سنة 1678 عندما عثروا على السير إدموند بيري جود فري جالسًا على سيفه. وللوهلة الأولى بدا الأمر كما لو كان انتحارًا مثلما كان مقصودًا، غير أن التشريح التالي للجثة كشف أن الضحية تعرض للخنق، وشهد اثنان من الجراحين خلال المحاكمة أن السيف اخترق الجسد بعد الوفاة، وأن الوفاة حدثت نتيجة اعتداء عنيف. وتم إدانة ثلاثة رجال بالقتل وشنقوا.

بالنسبة لي أتذكر جثة مزارع عاينتها ورفضت افتراض انتحاره رغم أن يده كانت ممسكة بالبندقية، وهذا ما يوضح الفارق بين القتل والانتحار. فقد كان المزارع يعيش في مزرعة مع زوجته، ولم يكن يعيش إلى جواره سوى صبي عامل حقل يبلغ من العمر خمسة عشر عامًا. أما المزارع فبلغ عمره تسعة وأربعين عامًا، وعُرف عنه إدمانه للكحوليات، ومن الصعب أن يتعايش معه أحد. وكان بيت المزارع يقع على مسافة بضعة أميال من مدينة صغيرة، وقد ذهب المزارع قبل الحادث بيوم إلى المدينة، وظل هناك حتى أغلقت المحلات العامة، ثم استقل أتوبيسًا إلى الطريق المؤدي إلى بيته، وعندما هبط من الأتوبيس في الساعة الحادية عشرة مساءً كان تحت تأثير الخمر لكنه كان قادرًا على السير. وفي اليوم التالي أخبر عامل الحقل الشرطة بأن المزارع دخل مخمورًا وصائحًا: «ألن تأتي معي حتى نسطاد الحمام؟»، وكانت هذه هي عادته المسائية. ووفقًا لرواية الشاهد، فقد شعر بالخوف الشديد ووضع رأسه تحت ملاءة السرير حتى خرج المزارع. وذكر الصبي أنه لا يعرف شيئًا آخر حتى الصباح عندما رأى المزارع ملقى في الحقل غارقًا في دمائه. وقام

الصبي بإبلاغ زوجة المزارع والتي لم تحاول إجراء أي إسعافات أولية وإنما اتصلت بالشرطة. وقالت الزوجة إنها ذهبت لتنام في الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة مساءً ولم تعرف شيئاً بعد ذلك. واعتاد زوجها أن يضع بندقيته في المطبخ، ويبدو أنه أخذها دون علمها. وتمثل الافتراض وقتها في أن الرجل خرج ليصطاد الحمام، ثم أطلق الرصاص على نفسه، غير أن الطبيب الذي اختبر الجثة بدا متشككاً واتصل بي ليُخبرني، وذهبت إلى الموقع في الساعة الثانية مساءً اليوم نفسه.

كانت الجثة نائمة على وجهها فوق الحشائش الطويلة، وقد تمدد الذراعان إلى الأمام، وظهر الرأس موجهاً ناحية المبنى الموجود على بُعد خمس وسبعين ياردة. وكان هناك قبعة في مؤخرة الرأس، وعندما أزحتها كان الدم متجلطاً فوق الجمجمة. وكان ذلك الدم ناتجاً عن عدة إصابات في الجبهة والجانب الأيسر من الرأس، وكأنها لم تحدث نتيجة إطلاق رصاص. وعلى الرغم من نزيف الدماء، فإن القبعة من الداخل كانت غير ملطخة، ما يشير إلى وضعها فوق الرأس بعد إصابته.

ووجدت في منتصف ظهر المعطف بقعة كبيرة من الدماء. وكانت هذه البقعة موجودة فقط على الملابس من الخارج، ولم يوجد أي جرح في الجسد يفسر لنا سر هذه البقعة. وأمسكت بطرف المعطف ورفعته حتى الرأس لأجد البقعة تتوازي مع منطقة الجرح في الجمجمة. واستخلصت أن المعطف لامس الرأس فور إصابة المزارع واستمر ذلك خلال بداية النزيف. وكان من السهل تخمين السبب. لقد كان المعطف من الداخل ممتلئاً بجزئيات صغيرة لحشائش ونباتات صغيرة من الأرض وألياف خضراوات. وتحت الأزرار والحلقات كانت هناك قطع حشائش صغيرة وألياف نباتية مختلطة بالدماء. كذلك وجدت على الرأس متعلقات خضراوات صغيرة، فضلاً عن بعضها كان ممتزجاً بالدماء على ظهري الكفين. وكان كل ذلك يعني في الحقيقة أمراً واحداً، هو أن الجسد تم جره على ظهره فوق الأرض لمسافة بعد حدوث إصابات الرأس.

وعلى الأرجح فإن الجسد ارتكز أولاً على الساقين قبل السقوط، كما أن أحداً رفع المعطف حتى خلف الرأس ليتلخخ في منتصف ظهره وهو ما منع سقوط الدماء على الأرض.

كما وجدت إلى جوار الجثة وبزاوية قائمة بندقية، وكانت اليد اليسرى ملامسة لخزنتها، وفي جانب البندقية الأيسر ظهر خرطوش الطلقات. وكان ذراع الأمان محلولاً. ومع فحص الجسد وجدنا إصابة نارية في الكم الأيسر، لنجد الرصاص اخترق الجزء الخارجي من الذراع واستقر بعرضه في ثنايا المعطف من الخلف. وأدرنا الجسد على ظهره لنجد جرحاً مميزاً آخر في الجانب

الأيسر للوجه. وكان الجرح شديد الحساسية ويبدو أنه تسبب في نزيف بالغ، لكن لم نجد دلائل تشير إلى خط سير الدماء، ولا أي آثار للدماء على الرقبة. ويعني ذلك أن جرح الوجه لم يكن موجودًا عند جر الجسد على الأرض. وكشف لنا هذا الجرح أشياء أخرى مهمة، منها أنه كان قريبًا من العين وممثلًا بالأوساخ.

كان الصديري، والقميص، والسترة، والفانلة الداخلية مرفوعين ناحية الرأس من الأمام، وكأنها على وشك الخلع، كما كانت جميعها ممتزجة بحشائش ومتعلقات نباتية وجزئيات من الأرض. وكان من المثير عدم وجود أي بصمات لأصابع أو أيدي على الملابس. وكان رأيي أن الجسد قُلب على وجهه في الأرض بعد إصابة الوجه.

ولم تكن هناك ملابس فوق الجراح لتمتص الدماء، لكننا فيما بعد عثرنا على أنسجة دموية فوق الحشائش، وكان الدماء تسير من الجسد ناحية بيت المزارع، وفي هذا الاتجاه وجدنا آثار ملابس أخرى. وتطابقت طلقات البندقية مع الطلقات الموجودة في بيت المزارع.

وتتبنا الأنسجة الدموية الأخرى فوجدناها ممتدة لنحو 46 قدمًا وانتهت عند حافة الممر الفاصل بين بناء المزرعة، والحقل الذي وجدت فيه الجثة. وكانت هناك علامة دم فوق أرض تبدو رطبة، وفكرت في حفرها برأس سكين، وكما توقعت فقد وجدت مجموعة ملابس أخرى غارقة في الدماء على بُعد بوصة واحدة من سطح الأرض.

وهكذا فقد تم تحويل المتعلقات كافة للطب الشرعي للاختبار والتحليل مع عملية التشريح. واتضح لنا أن الجراح الموجودة في الرأس أحدثت ثلاثة كسور في الجمجمة، وقد حدثت نتيجة عدة ضربات بالة حادة ربما تكون رأس فأس. ورغم عمق الجراح التي أبان وضعها وشكلها حدوثها من أعلى، فإنها لم تكن كافية لحدوث الوفاة. وبدا واضحًا أن الرصاصة التي أطلقت على الوجه هي التي أدت إلى الموت. فهي لم تُسبب قدرًا كبيرًا من الصدمة والنزيف فقط، وإنما أدت أيضًا لحدوث أسفكسيا بسبب انسياب الدماء داخل الرئتين. ولم نر أي آثار للحرق أو لبودرة الرصاص بالعين المجردة، لكننا رأينا مسحوقًا مطحونًا تحت الميكروسكوب. وكان واضحًا أن الرصاصة أطلقت من مسافة ياردتين فقط.

وبعيدًا عن حقيقة وجود خرطوش واحد في البندقية، فإن الجرحين الناتجين عن الرصاص أظهرنا أنهما لم ينتجا عن إطلاق رصاص من بندقية واحدة. لقد حدثت الإصابات نتيجة إطلاق رصاص من أوضاع مختلفة، فجرح الوجه حدث بشكل أفقي وكان خط سير الرصاص من الأمام إلى الخلف. أما الجرح

الحادث في الجزء الأعلى من الذراع اليسرى فقد حدث نتيجة إطلاق رصاص من بُعد ثلاث ياردات من وضع المواجهة ومن أعلى لأسفل مع اتجاه من اليمين إلى اليسار. وبعد اختبار أماكن دخول وخروج الطلقات في المعمل أعدنا ترتيب تصورنا بشأن مسرح الجريمة لتبين أن الضحية كان في وضع استلقاء عندها. وكشفت لنا الثقوب في الثياب أيضًا أن الرصاصة أطلقت بعد رفع القميص إلى الرأس وإعادة المعطف لوضعه الطبيعي.

وتمثلت خطوتنا التالية في تحديد الوقت المحتمل للجروح والوفاة، وكان لدينا كثير من المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار، وأولها درجة تيبس الموت، فعندما فحصت الجثة في الساعة الثانية مساءً كان التيبس مكتملاً. وكان من الصعب تحديد موعد الوفاة بشكل قاطع، غير أن المتوسط العام للتيبس يستغرق ما بين 10 و12 ساعة، ويعني ذلك أن الوفاة حدثت بين الساعة الثانية والرابعة صباحًا. وثاني العناصر كان يخص حرارة الرأس، والتي كانت في الساعة الرابعة مساءً 81 درجة فهرنهايت، ما يعني أنها فقدت نحو 17 درجة. وكانت حرارة الطقس 68 درجة فهرنهايت، ودون يقين مطلق فإن حرارة الجسد الميت تنقص ثماني درجات في أول أربع ساعات، ثم تنخفض درجة واحدة كل ساعة، وهنا فإن الوفاة وفقًا لذلك يُرجح حدوثها في الساعة الثالثة صباحًا.

وأخيرًا، فإن هناك علاقة بين محتوى الكحول في الدم والبول، فالطبيعي أن تكون نسبتهما 1 إلى 1.3، وفي هذه القضية فإن الكمية في البول بلغت ثلاثة أضعاف الموجودة في الدم. ومن خلال ذلك توقعنا أن المزارع ظل حيًا لنحو خمس ساعات ونصف الساعة بعد توقفه عن شرب الخمر. وإذا كان البار الذي تناول فيه شرابه قد أغلق في الساعة العاشرة مساءً، ولا يوجد دليل أنه تناول المزيد من الخمر بعد هذا التوقيت، فإن الوقت المتوقع للوفاة يُقارب الثالثة والنصف صباحًا. لقد ترك المزارع الأتوبيس في الساعة الحادية عشرة ولم يمت إلا بعد أربع ساعات، فما هو الذي حدث في ذلك الوقت؟ وهذا ما دفعنا إلى بحث إجابة سؤال: متى تعرض للجرح؟ وما علاقة كل جرح بالآخر؟

لقد عرفنا أنه مات على الفور بعد الإصابة النارية في وجهه؛ لأن الدم انساب في الرئتين لتحدث الوفاة خلال دقائق بعد ذلك. وعرفنا أن جراح الرأس حدثت قبل رصاصة الوجه. وأظهر لنا ميكروسكوب دقيق أن جرح الرأس حدث قبل حوالي ساعة من الوفاة. وبين المساحات الملطخة وجدنا كرات دم بيضاء قليلة لكنها كافية لتُبرهن على استمرار الحياة لوقتٍ ما بعد حدوث الجراح.

وبكل هذه التفاصيل أعدنا نسج تفاصيل الجريمة، فما حدث كان شبيهًا بالآتي:

وصل المزارع إلى مزرعته بعد الساعة الحادية عشرة بقليل. وعلى بغتة تعرض لهجوم وتلقى ضربات عديدة على رأسه بألة معدنية ثقيلة مثل رأس فأس، وربما كان الهجوم وهو جالس، أو تعرض له واقفًا من مستوى أعلى، وقد جرى ذلك بجوار البناء الذي يعيش فيه؛ لأن هناك آثار صابون على ملايسه. وسقط المجني عليه على ظهره، لينزف نزيقًا غزيرًا، وربما انحنى قليلًا لفترةٍ على ركبتيه محاولًا المقاومة. وهكذا تُرك لساعة أو ساعتين ينزف حتى الموت، ثم قرر الجاني أو الجناة بعد ذلك تزييف موته وإظهاره كما لو كان انتحارًا، فتم جلب البندقية من المطبخ، لوضعها في ذراعه، لكن الضحية كان قد استعاد بعض قواه وحاول الوقوف، وهنا قرر القاتل الإجهاز عليه فأطلق عليه رصاصة من مسافة ثلاث ياردات، ومرت من ذراعه اليسرى، ووطن القاتل أنه أخطأه، فاقترب أكثر وأطلق رصاصة ثانية إلى وجه المزارع، وسقط على وجهه. وفي النهاية تم وضع السلاح إلى جوار يد الضحية، وإلى جوار القبة التي سقطت إلى مؤخرة رأسه فوق الدم النازف من الضربات والذي جف. وكان سبب عدم وجود أنسجة دموية في الممر الذي جُر فيه القتل أنه تم رفع معطفه حتى رأسه.

لقد وجدت في المناطق المجاورة شجيرات تحمل ألياقًا مطابقة للألياف التي عُثر عليها في ملابس الضحية. كما وجد عدد معتبر من الشعر الناعم ملتصقًا ببقعة الدماء الموجودة في منتصف ظهر الجاكيت.

واكتشفت من إعادة ترتيب الأحداث الجريمة ضرورة وجود جزئيات من الطلقات في الحقل بجوار الأنسجة الدموية التي عُثر عليها، وبالفعل فتشت الشرطة المكان وعثروا على ثلاث وعشرين حلقة نارية. وبدا وكأن القاتل معه شخص آخر أو أكثر في الحقل، ولمّا كان الشخصان الوحيدان في الحقل هما الزوجة والعامل الصبي فقد تم القبض عليهما.

وبعد فترة وجيزة قدم الصبي العامل اعترافًا متكاملًا، وحكى أن زوجة المزارع أقنعته بضرورة قتل زوجها، وانتظره حتى عاد، وهاجمت الزوجة المزارع بفأس ثم سحبا جسد الضحية إلى الحقل، وبعد قليل عادا إليه فوجداه ما زال حيًّا فأحضرت الزوجة البندقية وطلبت منه أن يطلق الرصاص على زوجها ففعل، ثم قاما بمسح كافة البصمات وأزالا خرطوش البندقية الأيمن، وقامت الزوجة بعدها بتنظيف المكان من الدم وأحرقت بعض الملابس الملطخة والخرطوش المستخدم.

وقامت الشرطة على أثر ذلك بإعادة تفتيش المكان وعثرت على فأسين أحدهما عليه علامات رصاص سوداء أعلى رأسه وله يد طويلة كما وصفه الشاهد، وظهر الفأس ملطخًا بدم بشري اتضح أنه الدم نفسه الخاص بالقتيل، فضلًا عن بعض الشعيرات التي تخصه. وعُثر أيضًا على أنسجة دموية



على بعض الثياب، ومنها فوطة تخص الصبي العامل، لكن لم توجد أي آثار على ثياب الزوجة. أما خرطوش الرصاص فوجد مع بعض المتعلقات الخاصة بالصبي، واتضح أن الرصاص صُرب من الزاوية اليمنى للبندقية.

وتوصلنا لمعلومات أخرى متنوعة، وتأيدت رواية الصبي بشكل أو بآخر لكن أضعف ما فيها كان يخص الزوجة التي لم توجد أي أدلة إثباتٍ ضدها. ورغم ذلك فقد اتهمتها هيئة المحلفين بالمشاركة في قتل المزارع. وحاول الدفاع الاحتجاج على المدعي بأن الشاهد غير مكتمل النضج عقلياً لكن المحكمة رفضت الاحتجاج. وذكر خبير علم النفس أن الأولاد في مثل عمر الشاهد يميلون إلى كثير من التخيل والابتكار ولا يمكن الاعتماد تمامًا على رواياتهم. وبالفعل أعيد استجواب الصبي مرة أخرى وقدم رواية جديدة مفادها أن المزارع اعتاد على إجباره على النوم معه في السرير ودفعه لممارسة شاذة وهو ما دفعه إلى التخطيط للانتقام، ونفذ عملية القتل وحيداً. وهكذا تم تبرئة الزوجة، غير أنني ما زلت أرى أن هناك أكثر من شخص شارك في قتل المزارع، وأن القضية ما زالت غير محسومة حتى الآن.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إن السؤال إذا ما كانت وفاة شخص ما نتيجة عملية قتل أم انتحار يكون في بعض الأحيان معقدًا بسبب الوسائل المعقدة التي يلجأ إليها بعض الناس لقتل أنفسهم. وفي ظني، فإن أي شخص لا يعرف تقلبات المنتحرين قد يعتبر بعض هذه الطرق مستحيلة. وعلى سبيل المثال، فلم يكن شائعًا في مصر للسيدات أن ينتحرن بسكب النفط على ملابسهن وإشعال النار فيها، لكننا شهدناه (96). كذلك فقد عايشنا محاولة انتحار شخص عن طريق دق مسمار بطول أربع بوصات في جبهته نحو المخ، وكانت المفاجأة أن الرجل تم إنقاذه وتعافى بصورة غريبة. إن قطع شرايين الرقبة من الخلف يسكين حاد قد يُنظر إليه باعتباره محاولة غريبة لقتل شخص ما، لكنني رأيت محاولة انتحار بتلك الطريقة، لكنها لم تنجح. وفي قضية أخرى فريدة ضربت ممرضة في مستشفى رأسها ببلطة لتُحدث عشرين جرحًا، لكنها وجدت ذلك غير مؤثر، فملأت حوض استحمامها بالماء الدافئ وأغرقت نفسها. وأتعجب كيف يجد أطباء مثلنا عدة ضربات ببلطة في جمجمة شخص ويفكر في أن الحادث انتحار.

وهنا فقد أرسل لي الدكتور ماسون الزميل في الطب الجنائي صورًا فوتوغرافية لحالات انتحار كثيرة بعدة وسائل. كان أحد هذه الحالات رجل مشنوق، ومن خلال الظروف المحيطة والمعلومات المتاحة، فقد كان الحادث انتحارًا. وكان هناك جرح ناري في الجانب الأيمن من الوجه، وآخر في الكف اليسرى. فضلًا عن خمسة جروح في الرقبة وجرح قطعي في الرسغ الأيسر

يقطع الأوتار العضلية، لكنه لا يصيب الأوردة الدموية. وكان من الواضح أن المنتحر حاول إطلاق الرصاص على نفسه وقطع رقبته وقطع شرايين يده، وهو ما لم ينجح فيه، فاختار في النهاية شنق نفسه وهو ما نجح فيه تمامًا.

إنني أستطيع أن أحصي عدة قضايا أخرى غريبة. وعندما كنت أحاضر للطلبة حول طرق الانتحار المختلفة كنت أحكي لهم حكاية مهمة لم تكن ضمن قضاياي، لكنها مهمة في التعرف على طرق الانتحار وملابساته. تدور الحكاية عن شخص شديد التشاؤم قرر إنهاء حياته وأراد التأكد من نجاحه التام في ذلك دون أي فشل في التنفيذ. ورأى أن الشنق هو الوسيلة الأنجح للتخلص من الحياة، واختار شجرة لها فرع قوي يطل على البحر أسفل منه وعلق فيها مشنقة. واعتقد أن ذلك سيمثل نهاية حتمية. وحتى لا يشعر بأي ألم خلال الشنق فقد تناول كمية كبيرة من الأفيون. ورغم هذه الاحتياطات فقد رأى أن تأكيد موته خلال العملية يحتاج إلى أن يطلق الرصاص على نفسه وهو مُعلق في المشنقة. وعندما أطلق الرصاصه أخطأت رأسه لكنها أصابت الحبل فسقط في البحر وابتلع كميات كبيرة من الماء المالح الذي أضع آثار المخدر من جسده وخرج إلى الشاطئ، وصار رجلاً حكيمًا.

إن واحدة من قضايا الانتحار غير العادية التي شهدتها جرت في آبردين، فقد كنت هناك أزور الدكتور ريتشارد المحاضر في الطب الشرعي، وكنت أساعده في اختبارات الطلبة في الجامعة، وجرت الحادثة وأنا هناك، فصاحبت الدكتور ريتشارد فيها. كان الانتحار باستخدام الغاز، وهو أمر شائع وبحقق معدلات مخيفة. لكن القضية بدت مختلفة بعض الشيء، فالمتوفى كان سبًا وقد أوصل أنبوبة من ماسورة الغاز إلى غرفته والتي وجدت فيها جثته. لكن لكونه آبرديني - أي من آبردين - فلا شك أنه شعر برضا تام عن طريقة الانتحار دون أن يكلفه ذلك شيئًا!

وقلت هذه الحكاية للسير توماس رونالد عندما عدت من آبردين، وأنا على ثقة من أنها أعجبت طوال حياته لأنه كرر حكيها عدة مرات.

إن لكل فعل بشري دوافع ما، ولا يوجد فعل يحدث دون سبب. وهنا فإن انتفاء الدوافع لقيام شخص ما بقتل نفسه تجعلنا دومًا نفكر في حوادث الانتحار على كونها جرائم قتل.

لكن في بعض الأحيان فإن دوافع الانتحار يصعب تحليلها مثلما يحدث مع بعض حوادث القتل، وهو ما يُعقد اكتشاف حقيقة الحدث. لقد واجهت مثل ذلك وأنا في مصر وحققت في قضية جندي شاب، له شخصية جيدة، ترك معسكره ومعه بعض المال ضمن متعلقاته، وعُثر عليه ميتًا في مزرعة موز على بُعد بضعة أميال. وشكّت الشرطة في أن يكون الحادث قتلًا مع اقتترانه بالسرقة،

لكن الظروف المحيطة كافة أوضحت أنه أطلق الرصاص على نفسه. فبحوار الجثة وُجِدَ مسدس ويبلي الذي أطلق منه رصاصتين. وكان هناك جرح دخول للرصاص في الصدغ الأيمن، واخترقت الرصاصة المخ من اليمين إلى اليسار ومرت من فوق الأذن اليسرى. وخلال وقت إطلاق الرصاص كانت ماسورة المسدس ملامسة للجلد. وفي الحقيقة، فإن ذلك الوضع كان وضع انتحار طبيعي ولم أكن متشككًا في إقرار الحادث باعتباره انتحارًا على الرغم من أن الرجل لم يكن لديه دوافع معروفة تدفعه للتخلص من حياته.

وفي قضية أخرى في مصر، عُثِرَ على جثة شخص بحوار شاطئ بجروح ناتجة عن رصاص، لكن هذه المرة لم يتم العثور على السلاح. ومرة أخرى لم يكن هناك سبب واضح للانتحار، واعتقدت الشرطة أن الحادث جريمة قتل. وهذا التصور أكده المحققون المبدئيون عندما عاينوا الجثة. لكن الأمر تغير تمامًا عندما قمت بتشريح الجثة، حيث وجدت الجرح في الصدغ الأيمن، وكان عميقًا وأسود، وقد مرت الرصاصة إلى الصدغ الأيسر واستقرت في الجانب الأيسر من المخ. وكانت الطلقة عيار 0.32 من الرصاص ولها خمسة حوز يميني تشابه تلك الناتجة عن المسدسات من ماركة سميث أو ويسون. ومن الجروح فلم يكن لديّ شك في أنها ناتجة عن إصابة ذاتية وكتبت تقريرًا بذلك. وقد تأكد ما ذهبت إليه عندما عثروا على رصاص من النوعية ذاتها في بيت المنتحر، كما تلقوا رسالة من أقارب الضحية في إنجلترا تقول إنه أبلغهم بأنه يواجه مشكلة عويصة وأنه سيُنهيها. وفي تصوري أن شخصًا ما مر بالموقع بعد الانتحار وسرق المسدس، فكل شيء في الشرق ممكن ولا يخضع لقواعد وقوانين ثابتة (97).

أما القضية التي حيرتنا كثيرًا فقد كانت انتحار صديق وزميل شخصي، وكان ماهر النجاح في المجال الطبي، وتم تعيينه في منصب مهم. كان الرجل شخصية فذة، لا تشوبها شائبة، وكان سعيدًا في حياته الزوجية، وهانئًا مع أسرته، ويحظى باحترام عالٍ من المجتمع. وفي إحدى الليالي كان يتجه إلى شقته عندما سُمع دوي رصاص، وعُثِرَ عليه مُلقًى على الأرض وفي يده سلاحه. ووُضِعَت الاحتمالات كافة قيد البحث، لكن لم يعرف أحد سببًا وحيثًا يدفعه لقتل نفسه، ولم يتم العثور على أي دليل ضد أحد. إننا لم نجابه انتحارًا بهذا الشكل، فلا أحد عرف ما كان يدور في رأسه وهو يعبر الممر المؤدي إلى شقته.

لقد رأيت ودرست قضايا وتوراخ كثير من المنتحرين والقتلة الذين خلت قضاياهم من دوافع منطقية. وبدا لي أن هناك في بعض الأحيان كبتًا نفسيًا داخليًا قد لا يظهر للناس، ويمكن أن ينفجر فجأة بسبب لا تتصوره، ليؤدي إلى أفعال غير معقولة بغض النظر إن كانت جيدة أو سيئة بالنسبة لنا.

إن أسئلة عديدة تؤخذ في الاعتبار في قضايا الموت تأثرًا بالجروح إلى جانب التساؤلات المبدئية بكيف، وأين، ومتى حدثت الجروح. ومن بين الأسئلة الأكثر أهمية: ما هي الفترة التي ظل المتوفى حيًّا بعد إصابته بالجرح؟ وإلى أي مدى كانت لديه قدرة على اتخاذ أفعال ذاتية؟ إنه من الشائع أن إصابة المخ بأي طلق ناري يؤدي إلى توقفه وإلى الوفاة خلال فترة زمنية قصيرة جدًا، لكن هذا الافتراض ليس صحيحًا في المطلق، وفي بعض الأحيان يتسبب في سوء فهم للقضايا، وربما لخلل في تطبيق العدالة.

ويمكن أن تتخيل العثور على جسد مصاب بطلقات نارية متعددة في المخ، وبناءً على ذلك فإننا نفترض أن الإصابة أدت إلى شل حركة المصاب، وعجلت بموته. وتتخيل في الوقت ذاته أن ظهور الأنسجة الدموية في الجسد أثبت أن الجسد متحرك من مكانه، فإن ذلك يضعنا أمام افتراض أن القضية قضية قتل لا انتحار. لكن في أحيان قليلة يحدث ما لا نتوقعه، فنجد الشخص المنتحر يسير أو يزحف من مكانه إلى مكان آخر يموت فيه. إنني أستطيع أن أوضح ذلك بكثير من القضايا التي كانت فيها الحقيقة خلاف ما هو مفترض.

في مساء شتوي خرج أستاذ جامعي من غرفته الخاصة في أحد فنادق إدينبرج ولم يعد في هذه الليلة. ووفقًا لعاداته فإن أحدًا لم يقلق. وفي الصباح التالي عاد في الساعة السابعة والنصف وضرب جرس الباب ورأته الخادمة وكان يرتدي معطفه وقبعته وفي يده مظلمته. ولاحظت وجود آثار دماء على وجهه وانزعجت فأخبرت رئيسها، لكن الرجل حاول تهدئتها وقال لها لا تقلقي سأذهب إلى غرفتي بالأعلى وأغسل وجهي. وخلع الرجل معطفه وعلقه وعلق قبعته والمظلة وصعد الدرج بهدوء متجهًا إلى الحمام، لكنه سقط فاقدًا للوعي. وتم إبلاغ الشرطة ونُقل الرجل إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه بعد ثلاث ساعات، دون أن يُدلي بأي شهادة.

ولم يكن سبب الوفاة محيرًا، فقد اتضح أن الرجل مصاب بطلق ناري في رأسه. لقد دخلت الرصاصة من أسفل ذقنه، وبينما لم تكن هناك بؤرة بارود حول الجرح، فقد عثرتُ عليها في بعض الأنسجة داخل الجانب الأسفل من الفم. ويعني هذا أن المسدس تم وضعه ملامسًا للجلد أسفل الذقن، وأن الإصابة ذاتية الفعل. وامتد الجرح إلى أعلى وأصلًا للمخ الذي تعرض للتلف ووصل إلى العظمة الأمامية للجمجمة. وبلغ قطر فتحة الدخول بوصة وربع البوصة، وبدا من شكلها أن السلاح المستخدم من عيار 45 والذي تم وضعه على جانبه قبل إطلاق الرصاص.

وبينما كنت أقوم بتشريح الجثة، كانت الشرطة تتبع آثار حركة الرجل عائدًا إلى فندقه، وساروا وراء خط من الدم نحو حديقة عامة في الجهة الأخرى من الشارع. وفي هذه الحديقة كان هناك مقعد وعليه وُجد المسدس ذي العيار

45، وأمامه كانت هناك بركة كبيرة من الدم، ولوحظ وجود بعض الأنسجة الدموية والعظمية على مسند المقعد، وأمكن بشكل مضبوط تحديد موقع حدوث الجريمة، لكن كان من الصعب تحديد موعد حدوثها.

لقد غادر الرجل الفندق في وقتٍ غير معلوم في الليلة السابقة، وبدا محتملاً أنه قضى جزءاً من الليل فوق المقعد. وبدأ الثلج في الهطول في الساعة السادسة صباحاً وظهرت آثار أقدام على بقع دموية في الثلج بين المقعد والحشائش المقابلة، واتسعت البقعة في دائرة لنحو 165 ياردة. كما وجد أثر دماء آخر من المقعد عابراً الطريق إلى الفندق. وأشار فحص الأنسجة الدموية داخل وخارج المقعد والآثار الموجودة فوق الثلج أن الجرح حدث غالباً قبل الساعة السادسة صباحاً. وأكد لنا ذلك أن الضحية أطلق النار على نفسه ثم جلس على المقعد لفترةٍ ما ورأسه ثابت وهو ما تسبب في بركة الدماء أمام المقعد، ثم قام وسار قليلاً في الحديقة، ويبدو أنه لم يحتمل فعاد وجلس مرة أخرى على المقعد، وفي الساعة والنصف عاد إلى الفندق.

وعرفنا أن الرجل كانت لديه اضطرابات مالية صعبة وكان يُعاني من تصور خاطئ بأنه مصاب بالسرطان، وكشفت خطابات كتبها في اليوم السابق على الحادث ما كان ينتويه من انتحار.

لقد كان جرح المخ شديد الغرابة، فبعض أجزائه طارت لتلتصق بقمة الجمجمة، وبعضها طارت لتقع على مسند المقعد. إنني على يقين من أن معظمنا في مثل هذه القضية كان سيفترض أن الجرح الحادث ينبغي أن يؤدي إلى غياب وعي وموت سريع. لكن الحقيقة أن هذا الشخص ظل بعد إطلاق الرصاص على نفسه حيّاً لعدة ساعات، وقام وسار على قدميه، ثم سلك طريق العودة لمخدعه، وتحدث مع الخادمة بعقلانية وهدوء قبل أن يفقد وعيه.

ولقد نشرت بحثاً عن هذه القضية في جريدة الشرطة سنة 1943، ثم استعنت بها بعد اثني عشر عاماً كأدلة لنقض حكم إعدام في قضية هامة جرت في سيلان (98). وأصل الحكاية أن مشاجرة ما حدثت في قرية ما في سيلان اشترك فيها ثلاثة أشخاص بعد محادثة ساخنة انقلبت إلى تشابك عنيف. وجرى أحد المتشاجرين إلى بيته وأحضر بندقيته وعاد إلى موقع الشجار، وأطلق الرصاص على أحد الرجلين لكنه لم يُصبه، وجرى خائفاً، لكن الشخص الثاني اختطف البندقية من صاحبها وأطلق رصاصاً على الرجل الهارب، فسقط بعد فترة بسيطة، وعندما أحضروا الطبيب لفحصه أكد موته، فتم القبض على الرجلين واتهامهما بالقتل.

وإذا كان القانونان الإنجليزي والأسكتلندي يعتبران - في مثل هذه القضايا - كلا الرجلين مذنبًا بغض النظر عن صاحب الإصابة القاتلة بالفعل، فإن الأمر يختلف في سيلان، إذ كانت العقوبة أشد قانوتًا لصاحب الإصابة التي أدت للموت.

لقد كانت هناك تسع رصاصات في خزانة البندقية، وذكر المحقق الجنائي أن التشريح كشف ستة ثقوب حدثت بواسطة سلاح واحد. وأحدثت إصابة الضحية في جبهة وجهه وكتفه انهيارًا كبيرًا ونزيفًا حادًا، فأجدي الضربات وصلت إلى الجانب الخارجي من المخ. وتصور المحقق أن الإصابة المتحققة في المخ هي في الغالب التي أدت إلى غياب الوعي ثم الموت، وذكر أن الضحية لم يكن من الممكن أن يتحرك بعد إصابة المخ. ومعنى هذا أن الرصاصة الثانية هي المهلكة للضحية.

لقد سعى الرجلان معًا إلى قتل الضحية، وهو ما يُشير تساؤلًا عمّا إذا كانا قد دبرا وقصدا القتل أم لا، لكن ليس هذا هو المهم الآن. فالمهم أن تصور الطب الشرعي المقدم في هذه القضية دفع المحكمة إلى الحكم على الرجل الذي أطلق النار أولًا بالسجن بتهمة محاولة القتل، بينما حكمت على الرجل الثاني الذي أطلق الرصاص بالإعدام. وتقدم الدفاع باستئناف للحكم، لكنه لم يُقبل، ولم يبقَ أمامه سوى نقض أخير. وفي هذا الوقت تحديدًا كنت في سيلان بتعاقد مع منظمة الصحة العالمية لتطوير منظومة الطب الشرعي هناك. وتم استشارتي بشأن الرأي الطبي في هذه القضية وتحديد ما إذا كانت الضحية ماتت بالطلق الأولى أم الثانية. ورغم أن هذا العمل كان خارج نطاق تعاقدتي إلا أنني وافقت من أجل العدالة. وتم تعيين الدكتور دي سيرام، وهو أحد تلامذتي - وأستاذ الطب الشرعي فيما بعد بجامعة الطب في كولومبو - لمساعدتي.

وكان معنا ضمن أوراق القضية أقوال شهود العيان وتحقيقات الشرطة والتصور المبدئي لمسرح الجريمة. لكننا لم نجد أي وصف للأنسجة الدموية على ملابس الضحية والتي تقدم بعض المؤشرات بشأن حركة الضحية بعد إصابته، كما لم نجد وصفًا لمكان العثور على طلقات الخرطوش، والتي قد تحدد تحركات المتهمين. وهكذا فقد كانت الأدلة الطبية غير كافية لقبولها. واتفقنا مع الشرطة في الإصابات التي تلقتها الضحية، غير أننا رفضنا القول بأن الضحية فقد الوعي وبدأ طريقه نحو الموت بعد الإصابة الثانية في المخ. وقلت إن لدينا الكثير من القضايا التي شهدت إصابات للمخ ولم يؤد ذلك يقينًا إلى الموت. إنه من غير المقبول تحديد إذا كانت الرصاصة الثانية هي سبب الموت أم لا. وليس هناك ما يُشير إلى أن الضحية انهار مرة واحدة وفجأة.

ومن حسن الحظ، فقد كانت هناك بعض الأشياء التي أيدت تصورنا عبارة عن أنسجة دموية شوهدت في مسرح الجريمة، وهي التي وصفها محققو الشرطة بأنسجة حمراء مشابهة للدم بعد الإصابة الأولى. ومعنى ذلك أن الضحية أصيب بالرصاصة الأولى وإن كانت لم تُصب المخ، وهناك إصابات في المعدة. كذلك فإن إصابات المخ والكتف موجودة من الأمام وليس من الخلف، ولو كان الرجل في حالة هرب كما أكدت التحقيقات لكانت الإصابات في الظهر. ويضاف إلى ذلك دليل آخر هو وجود دماء في المعدة، ما يعني أن الضحية عاش لفترة قصيرة بعد إصابته. كذلك، فإن أوضاع وتوزيع الإصابات المتنوعة في الرأس والكتف تتفق مع تأثيرات إصابتين منفردتين من الأمام ومن اليسار. فلو حدثت الإصابة خلال فرار الرجل فإن تنوع الإصابات لن يحدث إلا لو لوى عنقه خلال الفرار ونظر إلى مطارده وذلك وضع غير منطقي، ومن الممكن أن يفقده توازنه ويسقط.

وهكذا فقد قلنا إنه من الممكن أن كلا الرصاصتين قد تكونا وراء إسقاط الرجل، وأنه من الممكن أن تحدث إصابات الوجه والمخ نتيجة الإصابة الأولى أو الثانية. وخلصنا إلى أن الجروح كافة يمكن أن تحدث نتيجة الإصابة الأولى، وليس بالضرورة أن تكون الإصابة الثانية هي السبب المباشر في الموت. واستعنت في تقريرتي بحادثة الانتحار السابقة والمنشورة في جريدة الشرطة. وهكذا فقد ساهم تقريرنا في خلخلة ما ذهبت إليه جهات التحقيق في سيلان، وتم قبول تقريرنا وخُفف حكم الإعدام على المتهم الثاني إلى السجن المؤبد.

وكان تخوفي في هذه القضية تحديداً قائماً بسبب إصرار المتهم على رفض نقض الحكم، مستسلماً لفكرة الإعدام نظراً لخسارته أمواله كافة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وتبقى في الذاكرة قضية أخرى بنتائج مختلفة حدثت في جلاسكو. لقد قُتل خباز في غرفة الموقد الخاصة بمخبز ما، ووُجد جسده ممدداً على مائدة ومغطى بمعطف. وفي ليلة مقتله تلقى مساعدة من عامل زميل، والذي اختفى بعد ذلك تمامًا؛ لذا فقد صدر أمر بالقبض عليه وتم البحث عنه والقبض عليه واتهامه بالقتل. وذكر المتهم أنه تناجر مع الخباز خلال العمل، وأن الخباز حاول الاعتداء عليه بعصا تقليب الفحم، وفي دفاعه عن نفسه قام بضربه بجاروف في رأسه، ووقع الخباز على أثر الضربة صريعاً على الأرض.

وفي عملية تشريح الجثة تبين أن ضربة الجاروف تركت جروحاً عديدة على مخ الخباز، وأكد الطبيب الشرعي أن الضربة التي حدثت للضحية تمنعه من السير نحو المائدة والتمدد عليها وتغطية نفسه، ويعني ذلك أنه لا بد أن أحدًا ما قام بهذا العمل.

وطلب مني الدفاع النظر في القضية وخلصت إلى أن المتهم يقول الحقيقة، فوضع الجثة على المائدة وطريقة تغطيتها بالمعطف تشير إلى شيء غير مألوف. وإذا كان من الصعب القول بأن الضحية نفسها قامت بالتمدد بعد الضربة وتغطية نفسها بالمعطف، فإن افتراض استحالة حدوث ذلك أمر غير علمي. فأنا شخصيًا تابعت تحركات وأفعالاً لأشخاص بعد ضربات وإصابات للمخ أشد وأعنف من تلك التي تلقاها الخباز. وشعرت بأن المحكمة قد لا تقنع بهذا الرأي، فكتبت إلى الدفاع أن هناك دفاعًا منطقيًا لو اعترف المتهم بأنه قام بتمديد جسد الضحية على المائدة قبل مغادرته، لكن المتهم أجاب مصممًا بأنه ضرب القتل وارتدى معطفه وغادر حاليًا، وأنه لم يمدد الضحية على المائدة. وسأل المتهم المحامي: "هل تريدني أن أكذب؟" ورفض تغيير أقواله، وأصر عليها وتمت إدانته وسُنق. وكان رأيي أن قول الحقيقة كاملة يمكن أن يُزيل فكرة القتل العمد عن المتهم.

إن أحد الأمثلة الموضحة لحجم الضرر الحادث للدماغ دون الوفاة أو الشلل التام عندما أجريت عملية تشريح لواحد من الخفراء غير النظاميين في مصر، عندما كنت أخدم هناك. لقد كان هؤلاء الخفر عبارة عن رجال ريفيين، يرتدون زيًا موحدًا، ومسلحين ببندقيات سنايدر تضرب خرطوشًا مربع الشكل. ولم يكن هؤلاء يمثلون قوات مدربة، لكنهم كانوا يؤدون دورًا مهمًا في خدمة الأمن. لقد قُتل واحد من هؤلاء في مشاجرة بجرح نافذ في الرأس، وأجريت تشريحًا معتادًا على الرغم من أن سبب الوفاة معروف لنا. وكتبت في تقريرتي أن الرجل تلقى ثلاث ضربات متفرقات في الرأس كل واحدة منها من الممكن أن تؤدي إلى الموت. كانت هناك كسور قديمة للجبهة هابطة نحو العينين في كل جانب، وفي قمة الرأس كان هناك قطع جرحي يمتد من الأمام للخلف. وفي الجانب الأيسر بدت كسور أخرى قديمة أحدثت تشوهًا في العظام وتركت تعفنًا خفيفًا، وتنج عنها عظمة لينة بقطر ثلاث بوصات. وفي قمة الرأس ناحية الجانب الأيمن كان هناك كسر آخر بتشوه ضئيل في العظم وخطوط متنوعة تمدد في الاتجاهات كافة. وأظهر كل ذلك كما لو أن الجمجمة تعرضت للتحطيم.

وبكل تأكيد فقد كان الخفير شخصًا عصبيًا نتيجة الجروح كافة، والتي لم تُدمر رغم ذلك المخ. وقطعًا فإنه لم يبدو على أيٍّ من الخفراء قدرات عقلية عظيمة، لكن أحدًا لم يتوقع أن رأس هذا الخفير بهذا الشكل.

إن التاريخ السابق للرجل كما عرفت كان مهمًا للغاية، فقد كان في البداية قاطع طريق، وانخرط في معارك عديدة حيث تعرض لإصابات متنوعة. ولقد عُوفي منها جميعًا على الرغم من نقص الرعاية الصحية، ثم اختير فيما بعد خفيّرًا اعتمادًا على مبدأ الاستعانة بلص للإمساك بلص. وكان موته متساقًا مع



حياته العنيفة التي عاشها، لكنها كانت سببًا في تحمله كل هذه الضربات بصلافة دون سقوط (99).

وثمة عملية تشريح روتينية أخرى أجريتها في مصر استفدت فيها بكثير من النتائج الغربية. كان القتيل رجلًا مُسنًا وصدمة سيارة شرطة خلال عبوره للطريق. وتم نقله للمستشفى وهو نصف غائب عن الوعي، ومات بعد خمسة أيام تالية، دون أن يستعيد وعيه مرة أخرى. وخلال تشريحه اكتشفت أن لديه ورمين في المخ، كان الورم الداخلي فيهما كبيرًا وممتدًا، لكن وفق ما عرفت فإن الرجل لم يشك من أي أعراض. كانت القضية لافتة من وجهة النظر الطبية، ومهمة أيضًا من ناحية الطب الشرعي. لقد بينت أن الشخص يمكن أن يسير بشكل طبيعي رغم أنه يُعاني من مرض عضال وخطير في المخ. وعندما يتعرض شخص مثل هذا لحادث من نوعية ذلك الحادث الذي تعرض له هذا الرجل، فإن السؤال المطروح قطعًا هو إن كان المرض الأساسي قد لعب دورًا ما أولًا في وقوع الحادث، وثانيًا في هلاك الضحية. وفي هذه القضية الخاصة رجحت أن يكون الورم الخطير هو سبب الوفاة أكثر من الحادث نفسه.

لقد كان لوقوع هذه القضية أحداث متسلسلة، ففور وفاة الرجل، أصدر حكمدار شرطة القاهرة توماس راسل باشا تعليمات بعدم تشريح جثمانه. والمعروف أن العامة يتأثرون سلبًا بأي حادث تصدم فيه سيارة تابعة للشرطة مواطنًا مدنيًا، وربما أراد راسل ألا تُثار ضجة حول الأمر. وبالطبع لم أكن قد سمعت بتعليمات راسل حتى انتهت من عملية التشريح. لقد فات أوان الامتثال لتعليماته لكنني قررت عدم إرسال نسخة من تقريرتي. ولمّا كانت الأسرار من الصعب الاحتفاظ بها في مصر (100)، فإن راسل عرف بأمر التشريح، كما عرف بالتقرير الذي جاء دون قصد - على غير المتوقع - لصالح الشرطة. وعندما سألني الرجل عن ذلك ذكرته بأنه أصدر تعليمات بعدم التشريح وأني لا يمكن أن أفعل أمرًا مخالفًا لأوامره. لكنه فاجأني بأنه يعرف كل شيء وطلب مني عدم اعتماد التقرير بتاتًا حفاظًا على سمعة الشرطة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إن قوة النشاط الحركي بعد جراحات في أماكن أخرى خلاف المخ مذهلة للغاية، ومن أمثلتها اللافتة ما شهدته أيضًا في القاهرة يومًا ما عندما استدعيت من المحكمة لفحص شخص قيل إنه طعن نفسه. وذهبت إلى الرجل وكان راقدًا على الأرض في مرحاض وتحت بركة دماء، غير أنه كان واعيًا تمامًا، وقادرًا على الكلام، وقبل قليل كان قادرًا على السير. لقد قام هذا الشخص بقطع عضوه التناسلي تمامًا بموسى حلاقة، وفتح في بطنه

جرحين متسعين وسحب بعض أمعائه وقام بقطعها أيضًا. وعلمت أن ذلك حدث قبل نصف ساعة، ولمّا رأيت المعدة ظاهرة ومعظم أمعائه توقعت على الفور أن يموت خلال دقائق، لكنه كان يتحدث بهدوء شديد ويحكى لي ما دفعه لارتكاب هذا الفعل غير الطبيعي. وقال لي إن أحد القضاة أرسله لفك عشرة قروش، لكنه فقدوها، وأنه خائف بشدة أن يضعه صاحب النقود في السجن؛ لذا فقد فضل معاقبة نفسه. والغريب أنه لم يُبدِ أي إشارات جنون خلال حديثه. وأعطيته مورفين، وتوقعت ألا يصمد لكنه صمد لساعات حتى وصل المستشفى وهناك قضى نحبه.

ولا شك أن هذا يؤكد أيضًا عدم صحة التسرع في إصدار آراء تتبنى صعوبة حركة الإنسان عقب تلقيه إصابات بعينها. وهذا أيضًا درس لنا جميعًا كي لا نحدد نطاق حركي للأفعال البشرية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل التاسع عشر

# الحرب والرصاص

كانت الحرب العالمية الثانية فرصة مناسبة لي لدراسة نماذج متنوعة للذخيرة العسكرية. وهكذا فقد اختبرت من خلال خزانات الرصاص المصنوعة في مصانعنا العادية الذخيرة الموردة للحرس الوطني والذخيرة الموردة للقوات النظامية والمصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية. ووجدت أن الانفجار المستخدم في خراطيشنا يصنع قوة انطلاق أقل من الذخيرة الأمريكية. ومنذ علمت أن تصنيع الذخيرة محلياً أعلى تكلفة قررت مشاركة نتائج أبحاثي عن الذخيرة مع السلطات الرسمية. وقيل لي إن الانفجار الناتج عن الذخيرة المحلية له مزايا عديدة تستدعي استمرار تصنيعه، وهي في الغالب أسباب لا أعلمها.

إن حادثاً شخصياً هو ما دفعني لاختبار بودة التفجير الخاصة بكل نوع من الذخائر، فعندما كنت في إحدى المقاطعات الإنجليزية أخبرني بعض رجال الحرس الوطني الإنجليزي عن سيارة جديدة تم تصنيعها مضادة للرصاص، وكانوا فخورين للغاية بتقدم الصناعة ثم طلبوا مني اختبارها. ورأيت جانبي السيارة مصفحين بألواح من الحديد والمصبوب إلى جواره الفلين وبعض المخلفات الأخرى. بدا سُمْك الألواح رقيقاً تماماً وقلت لهم إن طلقة عيار 303 يمكن أن تخترقها، واعتبروا ما أقوله نكتة سخيفة حتى حان وقت الاختبار العملي. وأثبتُّ لهم عملياً أنه يمكن خرق جانب السيارة برصاصة عادية من مسافة خمسين ياردة، ولم يكن هذا الخرق من جانب واحد وإنما من الجانبين. ولحسن الحظ فإننا كنا نجري تجاربنا في مكان مهجور؛ لذا لم يُسبب الرصاص أي أضرار لأحد.

ولفت نظري فيما بعد خلال اختباراتي العملية للرصاص أن الذخيرة الرسمية لو تم إطلاقها على طبق حديدي فإنها تؤدي إلى إحداث ثقب كبير جداً يفوق حجم الرصاصة المنطلقة، كما أن الرصاصة تنثني من الداخل للخارج. كنت عندما أطلق الرصاصة لأعلى أشاهد سن الرصاصة منطلقاً في الهواء بينما يلاحقه باقي الرصاصة بالسرعة نفسها تقريباً، ويتحول بعد ذلك إلى شكل قفاز مخلوع من يد إنسان. ولاحظت وجود وهج خلفي للرصاصة، وهو في الغالب ما يؤدي إلى صناعة ثقب شبيه بثقب الخروج. ومثل هذه السمات يجب على أي شخص يحقق في جريمة قتل بالرصاص أن يعيها.

إن الرصاصة المقذوفة تغادر السلاح بسرعة 2500 قدم في الثانية الواحدة، كما تدور ما بين ألفين وثلاثة آلاف دورة في الثانية الواحدة. وبعد أن تقطع

نحو 200 إلى 300 ياردة تأخذ مسارًا مذبذبًا، وهذا التذبذب يظهر في دوران رأس الرصاصة. وببساطة فإننا إذا أطلقنا رصاصة شديدة السرعة على طين ناعم، فليس من المتوقع أن تخترقه، فبعد اجتيازها لعدة بوصات تتلف الرصاصة تمامًا، وربما لا يخالف ذلك سوى الرصاص المتقدم المعروف بدمدم. وتقريبًا فإن الأمر نفسه يحدث للجسد الإنساني إن تلقى رصاصة من مسافة 300 ياردة. وقد شاهدت ذلك بنفسي في قضية شهيرة جرت في إدينبرج سنة 1940. ففي منتصف ليل 12 يوليو كانت هناك سيارة شرطة تقل ثلاثة ضباط ونائب رئيس الكونستابلات في طريقها نحو مركز الشرطة، وتسير على سرعة 40 ميلًا في الساعة. جلس ضابطان في المقعد الخلفي وقام الثالث بالقيادة بينما جلس نائب رئيس الكونستابلات في المقعد المجاور للسائق. وعند مدخل المدينة تلقت السيارة إنذارًا من أحد أفراد قوة عسكرية قريبة لكنها لم تتوقف فأطلق أحد أفراد القوة الرصاص على السيارة فاخترقت نافذتها وأصاب نائبا رئيس الكونستابلات في ذقنه. وهكذا توقفت السيارة وتم نقل نائب رئيس الكونستابلات إلى المستشفى الملكي. وتبين إصابته بجرح ناري في الوجه وبكسر في الفك السفلي محدثًا نزيفًا حادًا، وبعد ثلاثة أيام مات.

وخلال عملية التشريح التالية وجدت جرحًا يمثل فتحة دخول الرصاصة في الجانب الأيمن للفك السفلي، وآخر يمثل فتحة الخروج في الجانب الأيسر. وبلغ طول فتحة الخروج ثلاث بوصات ونصف البوصة، وامتدت من مستوى الذقن تجاه أرنبة الأذن، وأخذت هيئة الاحتراق الخارجي. وانكسر الفك السفلي إلى عدة قطع، إلا أن شكل فتحة الدخول أظهر أن الرصاصة ظلت سليمة حتى إصابتها، ثم ظهرت، كما لو أنها لامست عظام الفك في منطقة الذقن وأدت سرعتها ودورانها إلى تفسخ العظام. وبين العظام المنكسرة كانت هناك نثرات من الرصاصة والتي كان من الواضح تفسخها بعد اختراقها لذقن الضحية.

وعند فحص السيارة وجدنا ثقبين في حامل الرخصة والزجاج الأمامي أسفل منه، وبدا كما لو كان كل منهما حدث نتيجة رصاصة منفصلة. وظهر الجزء العلوي من الإشارة اليسرى متهشمًا، كما وجدت علامات عديدة أخرى ناتجة عن الرصاص، منها مثلًا انبعاج بياضوي في اللوح العلوي لإطار الزجاج الأمامي بلغ طوله بوصة واحدة، وبدا أن بعض المعادن المحيطة انصهرت تمامًا. وقد أكد كل ذلك لي أن الرصاصة المطلقة عيار 303. وفيما بعد عثرنا على قطع صغيرة من الرصاص والنيكل وبعض الأنسجة والعظام المفتتة البشرية بجوار الزجاج الأمامي وعلى المقعدين الأماميين. وعلى المقعد الخلفي وجدنا رصاصًا من عيار 303 يضم رأس ألومنيوم ومغطًا مصنوعًا من الكوبر نيكل. وللوهلة الأولى ظن رجال الشرطة أن السيارة تعرضت لإطلاق

نار كثيف بسبب وجود عدة ثقوب. لقد تصور المحققون في البداية أن ثلاث رصاصات على الأقل اخترقت السيارة. لكن كان الغريب لهم أن شهود العيان كافة اتفقوا على أن السيارة تعرضت لرصاصة واحدة، كما وجد فارغ لرصاصة واحدة في موقع الحادث. فضلًا عن أن عدد الرصاص المتبقي في خزانة السلاح المستخدم بلغ خمس رصاصات. وهكذا فمع إعادة رسم تفاصيل الحادث استطعنا التأكد من أن رصاصة واحدة فقط هي التي أطلقت على السيارة.

ويعني ذلك أن الرصاصة الواحدة يمكن أن تُنتج كل هذه التأثيرات الشاذة مثلما جرى في الرصاصة التي أصابت نائب رئيس الكونغرس الكونستابلات. إن سن الرصاصة ليس حادًا للغاية لكنه كافٍ بسرعة الانطلاق والدوران لإحداث تدمير كبير، كما أن نثرات الرصاصة المنطلقة تخترق جسد الضحية لتُحدث جراحًا ممزقة. لقد تبعثرت هذه النثرات في اتجاهات عديدة ليحطم بعضها حامل الرخصة ويهشم الزجاج الأمامي للسيارة وإشارة المرور. وأصابت القطعة الأكبر في هذه النثرات المقعد الخلفي لترشق في الزجاج الخلفي. لقد اخترقت فك الضحية ثم واصلت طريقها نحو المقعد الخلفي دون أن تمس بقية الركاب، وهو ما يعني أنها واصلت سرعتها حتى بعد خروجها من فم المصاب، وبدلاً من أن تمضي في طريق الإطلاق اتخذت اتجاه زاوية قائمة لتمضي من اليسار إلى اليمين. ولا شك أن ذلك يعني لنا الكثير، حيث يمكن أن تُغير الطلقات اتجاهاتها التدميرية.

وتم تحويل الجندي الذي أطلق الرصاصة إلى المحاكمة وأدين بتهمة القتل العمد، ورأى اللورد أتشيسون الذي ترأس المحاكمة مراعاة ظروف الخدمة خاصة أن وقت الحرب كان يستلزم تسليح الجنود حتى وهم عائدون إلى منازلهم. واتضح أن هذا الرجل قضى جزءًا من المساء مع أصدقائه في بار على الطريق وشرب نحو أربعة أكواب من البيرة وثلاث كاسات من الويسكي قبل أن يُغادر البار في الساعة العاشرة مساءً، أخذًا معه زجاجتي بيرة.

وفي منتصف الليل اتخذ الجندي موقفه في شارع رئيسي بوسط المدينة، وقام بإيقاف سيارة تخص دورية الشرطة وأجبر السائق على إطفاء أنواره مهددًا إياه بإطلاق النار عليه. وبعد قليل جاءت سيارة الشرطة التي أطلق الرصاصة عليها. وعندما تم القبض عليه احتج بعنف، ووفقًا لشهادات الشهود، فقد تباهى بقوته وقدرته على إصابة أي هدف. وقال إنه لم يكن مفترضًا أن توجد أي سيارة في الطريق خلال وقت غارة جوية، وأنه كان يُطبع تعليمات قاده. واختلف الشهود إن كان مخمورًا أم مترنًا وقت القبض عليه.

وذكر دفاع المتهم أنه كان يؤدي عمله المفترض وفق التعليمات التي تلقاها من قائده، لكنه لم يُقدم أي شيء يُثبت هذه التعليمات. ورد اللورد أتشيسون

أنه لا يمكن أن يتصور أن يكون هناك أي ضابط مسئول يقول لرجاله إن عليهم إطلاق الرصاص على أي سيارة لا تُجيب عليهم خلال غارة جوية. وهكذا أدين المتهم مع تخفيف العقوبة وتم سجنه ستة أشهر، مع إبعاده من الخدمة.

في هذه القضية شرحت تفاصيل فعل الرصاصة بعد إصابتها لعظام الذقن، لكن لم تمض شهور طويلة حتى رأيت قضية مشابهة لرصاصة أثارت أضرارًا دون أن تُصيب أي جسم صلب. كان هناك جندي هارب من الخدمة وتم إطلاق الرصاص عليه من مسافة 10 إلى 15 ياردة بسلاح ميري. ومرت الرصاصة بين ساقَي الشخص، لكنه انهار ومات نتيجة نزيف حاد خلال ساعة واحدة. وللأسف فإن ملابسه قد احترقت قبل أن أتمكن من رؤيتها، لكن كانت هناك فرصة جيدة لملاحظة الجروح التي حدثت له.

لقد مرت الرصاصة إلى جانب الفخذ اليسرى من الخارج، وكان هناك جرح واضح ومميز. وعبثت الرصاصة بعضلة الفخذ ومرت أسفل العظمة، وتمزقت بعض الأنسجة، ورغم أن الأوعية الدموية الرئيسية لم تتضرر إلا أن العضلة تلبت. واتسع ضرر العضلة في الجانب الداخلي للفخذ، وبدأ أن هناك فتحة خروج باتساع بوصتين ونصف البوصة، وظهر الجلد ممزقًا، وظهرت بعض الأنسجة والعضلات منزوعة من مكانها. ثم احترقت الرصاصة بعد ذلك الجانب الداخلي للفخذ اليمنى، حيث وُجد جرح يُمثل فتحة دخول بطول ست بوصات وعرض ثلاث بوصات، وبعد تدميرها للجلد والأنسجة الليفية، وحرقت لعضلات أخرى، احترقت الرصاصة الحافة السفلى لعظمة الفخذ وهشمتها إلى عدة قطع، وحولت بعضها إلى مسحوق، ودمرت الشريان الفخذي والعصب. وفتحت بعض نثرات الرصاصة جراحًا أخرى في الجانب الخارجي للفخذ اليمنى. وظهرت بعض النثرات الكثيرة الدقيقة في الأنسجة بين العضلات المهترئة وقطع العظام. لقد كان الحادث غريبًا لدرجة أن الرصاصة لم تتفكك بالكامل فقط، لكنها تحولت إلى شظايا داخل العضلات قبل أن تحترق العظام.

إن أي شخص بدون خبرة أو معرفة بظروف الإصابة والرصاص يتصور وفقًا للجروح الحادثة أن الضحية تعرض لإطلاق رصاصتين على الأقل، واحدة من اليسار والأخرى من اليمين.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وفي قضية أخرى مشابهة كان من الصعب استكشاف الأمر الحقيقي من خلال فحص الإصابات. ففي هذه الحالة تعرض جندي لإصابات في أطرافه الأربعة، حيث كانت هناك فتحة دخول رصاصة وفتحة خروج في كل طرف من الأطراف، ما دفع المحققين إلى تصور تعرضه لإطلاق أربع رصاصات. وفي الحقيقة فقد كانت الرصاصة المنطلقة واحدة فقط. كان الجندي هابطًا لربط

رباط حذائه عندما انطلقت رصاصة من على بُعد ياردة واحدة. اخترقت الرصاصة الجانب الخارجي لساقه بالقرب من ركبته ومضت إلى الجانب الداخلي واخترقت ذراعه اليسرى الممدودة أسفل الكوع، وواصلت سيرها مختربة ساقه اليمنى، وأخيرًا دخلت ذراعه اليمنى وظهرت على جانبها الخارجي. وكان من الملاحظات المهمة في هذه القضية أن الرصاصة أحدثت ضررًا ضعيفًا بالأطراف الثلاثة الأولى، وانفجرت وتبعثرت بعد اصطدامها بعظام الذراع اليمنى.

إن إحدى القضايا التي تعاملت معها خلال الحرب العالمية الثانية استدعت لي قضية ساعي البريد المصري والذي توصل قصاصو الأثر البدو إلى قاتله وقد ذكرتها في فصل سابق. لقد كان المهم بالنسبة لي أن أحدد السلاح المُستخدم عن طريق فوارغ الطلقات التي وُجِدَت في موقع الحادث. كان ذلك في أحد أيام الأحاد في صيف 1942 حيث كانت تجري بعض المناورات بالقرب من إدينبرج. وكانت هناك فرقتان، واحدة مسئولة عن الدفاع عن منحدر خشبي في الجانب الجنوبي من الطريق، والثانية قوة مهاجمة تضم بعض الجنود المختبئين بين الخشب في الجانب الشمالي، وكانت الفرقة المهاجمة مسلحة تمامًا لكن بطلقات فارغة. وفجأة قفز أحد رجال قوة الدفاع وتأوه وسقط إلى جوار جدار وبه إصابات بالغة تُشير إلى رصاص حي. وعلى الفور تم وقف المناورة، وحاولت السلطات الموجودة التعرف على الشخص الذي أطلق الرصاص الحقيقي دون أن تتمكن، وتم استدعاء الشرطة للتحقيق. وبعد قليل مات الرجل المصاب وعُرض الأمر عليّ. ووجدت أن الرصاصة المنطلقة كَشَطَت ذقن الضحية، ودخلت جسده في الجانب الأيمن من الصدر، وحركت بعض العظام ناحية الكتف اليمنى. ولمّا أُطلقت الرصاصة من مكان قريب فقد تجولت داخل جسد الضحية وتبعثرت الرصاصة ليصعب معها تحديد السلاح.

كان الرجل قبل أن يقفز فجأة بسبب الرصاصة التي أصابته مستلقيًا على معدته ورأسه مرفوعًا وسلاحه موجهًا في اتجاه الهجوم المفترض. وذهب ضباط شرطة إدينبرج إلى ناحية إطلاق الرصاص، ومن خلال المعلومات التي قدمتها لهم بعد عملية التشریح وضعوا تصورًا للحادث. وكنتيجة لهذا التصور فإن الرصاصة التي أصابته جاءت من نقطة بعينها خلف الجدار الموجود في الجانب الشمالي للطريق، وتم تفتيش هذه النقطة وأمكن العثور على فارغ طلقة عيار 303 في ذلك المكان. وأبانت التحقيقات التالية أن فصيلة تضم 26 رجل شرطة مثلوا نقطة الهجوم في هذا الموقع، وهكذا تم جمع أسلحتهم كافة، وتمت مقارنة فارغ الرصاصة برصاص بنادقهم بمعرفة قسم التصوير الفوتوغرافي والبصمات في شرطة مدينة إدينبرج، وتم إرسال بعض الصور الخاصة بالطلقات والأسلحة إليّ لمراجعتها. ومن خلال علامات محددة على

الزنادات، والانطباعات على الفارغ والناجحة عن إطلاق الرصاص، صرت قادرًا على تحديد السلاح المستخدم في إطلاق الرصاصة القاتلة.

وتبين أن الجندي القاتل لم يكن يقصد قتل الضحية وليس لديه أي دوافع شخصية لذلك، ولكنه اعتقد أن المناورة تتطلب إضفاء نوع من الواقعية عليها باستخدام رصاص حي من وقتٍ لآخر. وتم الكشف على قواه العقلية من خلال محلل نفسي وانتهى إلى تحميله مسئولية الحادث بقدر ما. وتم الحكم عليه بالحبس لمدة 28 يومًا، ونُقل بعدها إلى عمل إداري يُمنع خلاله من حمل أي نوع من الأسلحة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

وخلال الحرب العالمية الثانية عملت كمستشار طب شرعي لدى السلطات العسكرية في إدنبرج، وعاشت قضايا عديدة في هذا الشأن. ومن بين هذه القضايا قضية امرأة شابة تعمل في إحدى الجهات المدنية التابعة للقوات العسكرية، حيث لاحظ المدير الطبي لها وجود تورم في فخذهما وقد تم تشخيصه وقتها بأنه ناتج عن فتق. ومع تكرار الفحص لاحظ الطبيب أن الأعضاء التناسلية للفتاة لا تظهر طبيعية، وهو ما دفعهم إلى رفع الحالة إلي طلبًا للمشورة. وعندما فحصتها اكتشفت أنه على الرغم من أن الهيئة العامة للفتاة تحمل قدرًا من الجمال الأنثوي، إلا أن أعضاءها التناسلية تؤكد أنها ذكر (101).

إن تحديد الجنس إن كان ذكرًا أو أنثى يسهل ملاحظته بعد أن تبدأ البويضات رحلتها للتطور داخل الرحم، وفي حالات قليلة نادرة يصعب التفرقة حيث يولد الإنسان بأعضاء ثنائية، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المواليد كذكور، وإن حدث أي تطورٍ تال فإنه يمكن تقديم شهادات طبية بذلك وتغيير النوع رسميًا. إن أي مولود يحمل أوليات الجنسين معًا بينما يتحدد الجنس إن كان ذكرًا أو أنثى بخصائص تالية تتطور مع الزمن، فإن كان ذكرًا فإن سمات الذكورة تكبر وتتراجع سمات الأنوثة والعكس. وفي هذه القضية تحديدًا فإن الخصائص المبدئية للحالة تعني أنها ذكر، لكن هذه الخصائص لم تكبر، وكذلك فإن شكل الأعضاء الخاصة بالأنثى لا تُشبه أعضاء الأنثى. وهكذا كان عليّ أن أسأل نفسي عمّا يجب فعله. وبشكل مبدئي قررت أنه من الضروري مصارحة الفتاة بأنها في الحقيقة رجل. وسألتها إن كانت لاحظت أنها مختلفة عن بقية الفتيات فقالت إنها لاحظت لكنها لم تأبه كثيرًا لذلك. ثم قلت لها الحقيقة كاملة، وكانت شخصًا عاقلًا ولم تُبد أي رد فعل حاد. وكانت مشكلتها الأساسية أنها مخطوبة لرجل وأنهما كانا ينتويان الزواج قريبًا.

وأعددت تقريرًا بالحالة للسلطات العسكرية وعقدت لقاءً مع ضابط كبير لشرح ما ينبغي عمله. واقترح الضابط ضرورة نقلها بسرعة من القطاع



النسائي وإلحاقها بالخدمة العسكرية كذكر، واحتججت على هذا التوجه القاسي للتعامل مع قضية معقدة مثل هذه القضية. وحاولت شرح الضرر النفسي الواقع على فتاة تعيش قصة حب مع شخص، ثم تكتشف فجأة أنها رجل، وأشارت إلى أن هذا في حد ذاته يمثل صدمة عنيفة لأي شخص، وأنه لا يجب نقلها إلى قطاع الذكور. ونجحت في تغليب وجهة نظري، وتم إعداد عمل خاص لها داخل الوطن، ورأيت أن ذلك يبدو مناسبًا؛ إذ إن كثيرًا من الفتيات المحليات في الخدمة داخل الوطن. وبعد نحو سنة من ذلك الموقف زارني شخص أنيق، ووسيم وسألني إن كنت أتذكره، ولم أكن أتذكر الملامح جيدًا، فقال لي: «إنني الشخص الذي قمت بفحصه قبل سنة واكتشفت أنه رجل». وبدا مظهره مختلفًا إذ تكونت لديه عضلات، وقال إنه كان يبحث عني ليسألني إن كان بإمكانه الزواج من فتاة يحبها، وأخبرني بأنه صارحها بحكايته وتقبلت الأمر تمامًا.

ولما كنت أدرك أن زواجه أمر مستحيل فقد طلبت منه أن يُخرجه من رأسه، وفيما بعد سألت طبيبًا جراحًا إن كان من الممكن إجراء عملية ما له لجعله قادرًا على الزواج فقال إن ذلك محتمل، لكنني لم أرَ صاحب الحالة مرة أخرى. إن الملمح المهم في مثل هذه القضية هو كيف يمكن أن يؤدي التأثير النفسي لاكتشاف تغير الجنس إلى تغير فسيولوجي حقيقي، والقضية مهمة أيضًا لتحديد طرق تعامل المدراء مع مثل هذه القضايا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إنني أتذكر في بدايات عام 1946 أن طُلب مني حضور اجتماع في فرانكفورت لبحث مدى تورط الطب الشرعي الألماني في تحقيقات جرائم الحرب. وبالفعل عقدنا اجتماعات عديدة وتلقينا كمًّا كبيرًا جدًّا من المعلومات، معظمها بشأن اختبارات طبية أجريت على اليهود في معسكرات الاعتقال. وكانت بعضها بخصوص حل المشكلات الطبية المتعلقة بالحرب. لقد كانت هناك اختبارات تجميد للأغراض البحثية، منها مثلًا التعرف على تأثيرات البرودة على الإنسان وكيفية التعامل معها، حيث كان يتم وضع البعض في درجة حرارة معينة تصل إلى درجة التجميد، ثم يتم إعادة تنشيطهم مرة أخرى. وفي اختبارات أخرى كان يتم تطعيم المعتقلين بتطعيمات معينة تحمل أمراضًا مثل التيفود وبكتيريا العصيات وبعض البكتيريا الضارة المسببة للغرغرينا للعمل على ابتكار أدوية لها. كما كان يتم اختبار تأثيرات وعلاجات الاحتراق بالفوسفور.

وهناك تجارب أخرى تخص نظريات النازي، وتضمنت اختبارات على النساء في الإخصاب والإجهاض، واختبارات على الرجال والنساء للتعرف على

تأثيرات التعقيم. ومثل هذه الاختبارات لا يبدو أن لها فائدة سوى السادية في التعامل مع البشر.

إن أكثر ما آلمني بشدة في هذه الاختبارات، هو نقص الأهداف الحقيقية لها، والتميز في اختيار الاختبارات، وغياب الرقابة، ووحشية التطبيق العملي. فلم يُراعَ في هذه الاختبارات أي اهتمام بالحياة الإنسانية وبمدى معاناة الإنسان المتعرض للاختبار، وهو ما يتعارض تمامًا مع أخلاقيات العلوم.

إن البعض قد يظن أنه مع ثروة البشر الصالحين للاختبار، ومع الحرية التامة للتعامل معهم، فإن إنجازات علمية غير مسبوقة يمكن عملها، وأن معلومات علمية فريدة يمكن تحصيلها. لكن للأسف الشديد فإن هذه الاختبارات الوحشية على الإنسان لم تُنتج شيئًا ذا أهمية. وببساطة لأن إقصاء كثير من العلماء اليهود خلال الحقبة النازية أدى إلى خلو الساحات العلمية في ألمانيا لمبتدئين يخلون من العاطفة. وبلا شك لأن بعض العلماء من ذوي القدرات الحقيقية فروا بإمكاناتهم من هذه الأعمال اللاإنسانية (102).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



# الفصل العشرون

## جريمة قتل في سيلان

في ديسمبر سنة 1952 تلقيت الرسالة التالية من نقابة المحامين في سيلان:  
عزيزي السيد...

نحن وكلاء المتهم ساثازيفام في هذه القضية المرفقة. يُحاكم ساثازيفام في المحكمة العليا بتهمة قتل زوجته. إن الخادم السابق ويليام والذي كان في القضية كمتهم ثانٍ إلى جوار وكيلنا تم الإفراج عنه وتحول إلى شاهد لدى هيئة المحلفين.

لقد أثير خلال جلسات المحاكمة صراع حيوي بشأن الرأي الطبي في هذه القضية، ما يدعونا إلى طلب رأيكم إن أمكن. إن هذا الصراع ازداد بعد هجوم هيئة المحلفين على الطبيب الشرعي المشارك في القضية وهو الدكتور ج. س. وي دي سيرام. إننا نتوق لأي مساعدة ممكنة يمكن أن تُساهم في تأكيد رأي الدكتور دي سيرام...

وهذا الخطاب أثار اهتمامي بشكل كبير لأن البروفيسور دي سيرام كان أحد تلاميذي الأساسيين، وساهمت في تشكيل جانب كبير من آرائه وقدراته على التحليل. وهكذا وافقت على قراءة القضية والتي أحضرها لي المحامي الشاب نادارجاه. ومن خلالها خلصت إلى أن القضية تضم ثغرات عديدة ويمكن بسهولة تقديم دفاع قوي، وكتبت بذلك إلى المحامي ليأتي لي المحامي المخضرم الدكتور كولفن دي سيلفا بنفسه لمناقشة هذا الدفاع معي في إدنبرج.

كانت حقائق القضية بسيطة، فالمتهم رجل من عائلة متميزة يمارس الرياضة، ويقود منتخب سيلان في لعبة الكريكت. لقد تزوج سنة 1940، وأنجب أربعة أبناء. وتعرضت علاقته مع زوجته للتدهور، ما دفعها إلى أن تبدأ إجراءات الطلاق. وكان المتهم في إنجلترا عندما بدأت الزوجة إجراءاتها، ثم عاد إلى البيت في 22 سبتمبر 1951، وقضى في البيت أسبوعين، لكن الزوجة أصرت بعد ذلك على أن يترك البيت، وفي 8 أكتوبر تلقى أوراق الطلاق عند أحد أصدقائه، فعاد مسرعًا إلى البيت وقضى هذه الليلة مع زوجته.

كان البيت عبارة عن فيلاً في منطقة جميلة في كولمبو في سيلان. وتكون فريق عاملي المنزل من مربية أطفال متقدمة في السن، وطاقم. وفي اليوم التالي تناولت المربية الإفطار مع الولدين الكبارين، وغادروا إلى المدرسة في تمام الساعة الثامنة والرابع، وهو وقت المغادرة المعتاد. وكانت السيدة

ساتازيفام جالسة في غرفة الأطفال الأصغر تقرأ في صحف الصباح، وظل زوجها نائمًا. ولم يكن مستيقظًا سوى الطاهي ويليام، البالغ ثمانية عشر عامًا، والذي التحق بالخدمة قبل أسبوع واحد، وكان جالسًا في المطبخ.

وفي الساعة الثالثة مساءً عادت المريبة والولدان الكيران إلى المنزل، ولم تجد السيد ساتازيفام أو الطاهي في المنزل، بينما كان الطفلان الصغيران يلعبان في المطبخ. وفي الجراج المتاخم له وُجِدَت السيدة ساتازيفام ملقاة على الأرض ميتة. أما الزوج فقد كان عند أحد أصدقائه حيث قبضت عليه الشرطة في الساعة الخامسة مساءً، قبل أن تتهمه بقتل زوجته.

وبعد ساعة أخرى قام البروفيسور دي سيرام بعمل فحص مبدئي للجسد في الجراج. وفي الصباح التالي قام بإجراء عملية التشريح، وقدم ضمن أمور أخرى توقعه لتوقيت الوفاة.

إن من المهم الإشارة إلى أن ساتازيفام ترك البيت مستقلًا سيارة تاكسي في الساعة 10:35 صباحًا، واستطاع البرهنة على ذلك موضحة تفصيل تحركاته طوال اليوم، ويعني ذلك أنه لا يمكن أن يكون هو مرتكب الجريمة لو كانت الجريمة وقعت بعد ساعة خروجه، لكن لو وقعت الجريمة قبل ذلك فقد يكون متورطًا. وهنا فإن السؤال عن وقت الجريمة كان كما يقول اللورد هانتر: «دقيق مثل شعرة، لكنه عميق كمقبرة».

وظل سؤال توقيت الجريمة مطروحًا رغم أن البروفيسور دي سيرام ذكر أن الوقت التقريبي لحدوثها هو الحادية عشرة والنصف صباحًا.

وبعد عشرة أيام من الحادث، وقع الطاهي ويليام في أيدي الشرطة واعترف بأنه ساعد سيده في قتل سيدة المنزل، وأن ذلك حدث في الساعة التاسعة صباحًا. وقال الطاهي أيضًا إن سيده قام بعد قتل السيدة بخلع خواتمها الذهبية وسلسلتها وأساورها، والتي ألبسها إياها في احتفال الزواج، ثم أعطى المصوغات له ومعها ثلاث روبيات كمكافأة له على خدماته. وذكر أنه ذهب إلى محل مجوهرات في الساعة التاسعة والنصف وباع الذهب.

وأكد شاهدان في محل المجوهرات الواقعة وأيدا توقيتها، وفي الوقت ذاته ذكر شهود آخرون أنهم رأوا السيدة ساتازيفام على قيد الحياة بعد هذا الوقت بساعة على الأقل. وكان أول هؤلاء سائق التاكسي الذي أقل السيد ساتازيفام في العاشرة والنصف، حيث أشار إلى أنه أقل الرجل بناءً على اتصال سيدة يعتقد أنها زوجته، ثم رآها عندما وصل إلى البيت بعد خمس دقائق. كذلك فقد أكد ابن المحامي الخاص بالسيدة أنه أجرى اتصالًا هاتفيًا بها فيما بين الساعة 10:25 و12. وهكذا بدا أن هناك تضاربًا غريبًا في الشهادات، رغم أن أحدًا منهم ليس لديه مبرر ظاهر لتقديم حكاية مختلقة. لكن بعد قليل

تبين أن الشاهدين في محل المجوهرات معروفان بشراء الذهب المسروق،  
وأتهما يحققان أرباحًا من خلال ذلك؛ لذا فقد كتبت إلى المحامي بأن هذين  
الشاهدين لا يقولان الحقيقة.

وأقام الادعاء اتهامًا للسيد ساتازيفام استنادًا إلى شهادة ويليام. ولمّا كان رأي  
البروفيسور دي سيرام لا يتفق مع ذلك، فقد لجأ الادعاء للاستعانة بخبراء  
طب شرعي آخرين ليؤكدوا احتمالية وقوع جريمة القتل قبل الموعد المحدد  
من سيرام بساعة.

إن هناك ثلاث حقائق مهمة يجب ذكرها فيما يخص تحديد موعد الوفاة بشكل  
طبي قاطع، وهي حرارة الجسد، وظهور تخشب الموت، وحالة الطعام داخل  
المعدة والأمعاء.

لقد تناولت الضحية إفطارها فيما بعد الساعة 8:15 صباحًا، وتكونت الوجبة  
من مكرونة شرائط، وجوز هند مبشور، ولبن. وكان ذلك متأخرًا قليلًا عن  
المعتاد، ووفقًا لشهادة الزوج فإنه كان يرتدي ملابسه عندما كانت تتناول  
الإفطار ما يعني أن ذلك حدث قبل العاشرة صباحًا. لكن وفقًا للمربية فقد  
غادرت دون أن تتناول السيدة إفطارها، وفي الغالب فقد تناولت الإفطار قبل  
ساعات قليلة من موتها؛ لأن الطعام وجد خلال عملية التشريح نصف مهضوم.  
ومن خلال فحص الجهاز الهضمي ذكر دي سيرام أن الضحية تناولت وجبتها  
قبل الجريمة بثلاث ساعات. ورغم أنه من الصعب حسم مسألة التوقيت إلا  
أنه من الناحية العلمية لا يمكن أن يبدأ هضم الطعام قبل ثلاث ساعات؛ لذا  
فإن الجريمة لا يمكن أن تكون قد حدثت قبل الساعة 11:15 صباحًا. كذلك  
فإن التخشب حدث في الساعة السادسة مساءً، ووفقًا لظروف الجثة، فإن  
عملية التخشب تستغرق ما بين ست وثمان ساعات، وهو ما يعني أن الوفاة  
حدثت بين العاشرة والثانية عشرة، مع ترجيح اقترابها من الثانية عشرة عن  
العاشرة.

وأخيرًا، فإن درجة الحرارة كانت نحو 93.2 درجة فهرنهايت في الساعة  
السابعة مساءً، وهو ما يعني فقدان 5.2 درجة لو كانت الحرارة طبيعية وقت  
الوفاة، وكانت درجة حرارة الطقس في الجراج 81.5 درجة. ولما كان الجسد  
صغيرًا والملابس التي عليه رقيقة وكان ممددًا على الأرض الأسمنتية، فقد  
ساعد كل ذلك على تبريد الجسد سريعًا. ورأيت أنه من الصعب أن يفقد  
الجسد خمس درجات فقط طوال عشر ساعات، وطلبت من المحامي سؤال  
البروفيسور دي سيرام أن يقوم بعمل اختبارات حرارة الأجساد الميتة في  
كولمبو.

وممّا أثير أيضًا مكان تنفيذ الجريمة. فوفقًا لأقوال ويليام فقد جرت في غرفة النوم، عندما أمسك زوجها برأسها ثم ضغط بقوة على عنقها حتى سقطت، ثم سحبها إلى أسفل، وعندما قاومت طلب من ويليام الإمساك بساقيها، واستمر يضغط على العنق حتى ماتت، ثم وقف وداس بقدمه فوق رقبتها. وذكر ويليام أنه سمع صوت تصدع حنجرتها. وبعد خلع المصوغات حملها زوجها من تحت الإبطين، بينما حمل ويليام من عند الساقين، ثم ذهب إلى المطبخ ومنه إلى الجراح.

ورغم أن رواية ويليام للأحداث مفصلة ومتفقة مع كثير من الأدلة الطبية، فإن ذلك لم يكن يعني أبدًا أنها رواية صحيحة، فلو كان هو وحده من قام بالجريمة، فإن ما عليه سوى أن يقص ما حدث تمامًا مع تغيير الفاعل ليؤكد تطابق أقواله مع الأدلة والملابسات.

ولم يكن هناك أدنى شك في أن وفاة السيدة ساتازيفام حدثت نتيجة الخنق، وهو ما أظهرته عملية التشريح بوضوح. ولم يكن هناك شك أيضًا في تصدع الحنجرة، لكن أن يكون أحد قد سمع صوت ذلك فهو أمر محل شك، ومن الجائز أن يعرف القاتل نفسه أن ذلك حدث خلال ضغطه بقدمه على عنق الضحية. لقد ظهر وجود تآكل في فك القتيلة وعنقها نتيجة ضغط قوي. وبجانب ذلك وجدت ثرات صغيرة من جوز الهند المقشور وشعيرات المكرونة والمطابقة لما كان موجودًا في المطبخ. وللأسف الشديد فإن حذائي ساتازيفام وويليام لم يتم فحصهما وقت الجريمة، لكن بالنسبة لي فإن آثار الحذاء المتآكل المتسخ تركت انطباعات ما على عنق الضحية.

كذلك، فإن كدمتين أخريين وجدتا خلال عملية التشريح تخالفان رواية ويليام. الأولى كدمة واضحة في الجانب الأيمن للرأس، والتي تصور الادعاء أنها حدثت نتيجة سقوط الضحية على الأرض. وبالطبع لم أتفق معهم، وقلت إنها ضربة من جسم صلب مثل عصا هوكي أو ماسورة. أما الكدمة الثانية فكانت في الظهر بين الكتفين، وقد فسرها الادعاء بالتفسير ذاته الخاص بالكدمة الأولى. ومرة ثانية رفضت ذلك وقلت إنها لا تحدث إلا نتيجة الضغط على الجسد في وضع معين. ورأيت أنه من الجائز أن تكون نتيجة زنق الضحية في باب أو جدار.

ووفقًا لرواية ويليام، فإن الضحية تعرضت للخنق وهي مستلقية على ظهرها. ولمّا كان معروفًا أن ضحية الخنق اليدوي يبول رغماً عن إرادته عند الموت، فإن خط البول لا يشير إلى أن الضحية كانت مستلقية على ظهرها عند الخنق.

ومرة أخرى، فإن ويليام هو صاحب رواية وقوع الجريمة في غرفة النوم، لكن صندل السيدة كان محملاً ينثرات من المطبخ مماثلة لما وجد على عنقها. كما وجد في أرضية المطبخ آثار صندلها، ما يعني أنها سارت نحو المطبخ ذلك الصباح، ولم تمش خارج البيت.

ومن بين الكدمات الصغيرة كانت هناك كدمة بسيطة بجوار الأذن اليسرى، واتضح أنها حدثت قبيل الوفاة، كنتيجة للضغط على مسمار الأذن والذي ظهر منثنيًا ومنتفخًا بعض الشيء، وربما لخلع القُرط منه الذي اختفى تمامًا ثم عُثر عليه بعد اثني عشر يومًا من الحادث في الجراج بجوار موقع وجود الجثة. وهنا فإن المنطق العلمي يقول إن الجريمة لو جرت في غرفة النوم فإن القُرط كان سيسقط هناك أو خلال نقل الجسد إلى الجراج. ولمّا كانت الكدمة قد حدثت والمرأة على قيد الحياة، فإن ذلك دليل إضافي على أن مسرح الجريمة هو المطبخ أو الجراج لا غرفة النوم.

أما الدليل المناقض لروايته، فهو أنه مخدوش في وجهه وذراعه، بينما لا توجد خدوش لدى السيد ساتازيفام، والذي تم فحصه فور القبض عليه. بدت خدوش ويليام واضحة عند القبض عليه بعد عدة أيام من الحادث. واعترف بأنها حدثت خلال عملية القتل عندما كان يُطبع أوامر سيده ويقوم بحمل السيدة من ساقها. والمؤكد لديّ أن الخدوش حدثت خلال قيامه بخنق الضحية.

لقد اتُّهم ويليام بالقتل عندما قُبض عليه بعد التأكد من قيامه ببيع مصوغات الضحية، وربما اعترف محولًا دفة الاتهام إلى الزوج ليتحول إلى شاهد ملك. ورغم أنني خارج نطاق المسؤولية إلا أن الأمر كان مزعجًا لي أن تتم محاكمة الزوج وحده. وهكذا فإن كل دليل يقوم في صالح ساتازيفام يمثل في الوقت ذاته دليلًا ضد ويليام، والذي لم يخضع للمحاكمة.

ولو كان ويليام قد اعترف بالجريمة، فإن الدافع سيكون هو سرقة المصوغات والروبيات الثلاث. لقد تمزق ساري السيدة المقتولة عدة قطع، ووجدت بعض أنسجته على تنورتها الداخلية، وهو ما رجح لديّ تصور أن القاتل لم يُخطط لفعلته جيدًا. وبعد أن قرأت الأدلة كافة، وشاهدت الصور، وتناقشت في الأمر مع ممثل الدفاع، أعدت رسم الأحداث وفق تصوري. وفعلت ذلك وأنا في معلمي في إدنبرج، وهو ما أثار استغراب الدفاع خاصة عندما طلبت منهم أن يعرضوا لي كيف يُفصّل الساري. وكنت أريد أن أعرف إن كانت تمزيقات الساري تتناسب مع الجرح الموجود في الظهر. ولم يكن أحد من المحامين يعرف كيف تتم خياطة الساري؛ لذا فقد استعنا بسيدة من سيلان كانت تعمل في إحدى الشركات فوق معلمي.

ووفقًا لتصوري عن الحادث، فإن السيدة سائزيفام هبطت إلى المطبخ بعد أن غادر زوجها، وكان ويليام يقوم بإعداد جوز الهند. ولمّا كانت مرتدية لملابس شفافة وشبه عارية فقد أثار ذلك الطاهي اليافع وحاول التهجم عليها بعنف. وعندما حاولت مقاومته قام بخنق رقبتها بيده ضاغطًا عليها نحو الحائط، ثم مزق الساري الذي ترتديه، ووقتها فقدت وعيها جزئيًا وربما بالت على نفسها وسقطت على الأرض. وبعد ذلك حملها إلى الجراح وربما قتلها هناك، وربما اعتدى عليها جنسيًا قبل ذلك.

لقد أكدت أن الضحية لم تكن راقدة على ظهرها في المطبخ؛ لأنه لم توجد أي نثرات من الأرض على ظهر الساري. اعتمدت في تصوري على ما وجدوه بالمطبخ من بقايا مخدرات لم يأخذوا بأهميتها في القضية. وأعدنا تخيل المشهد مرة أخرى بالتعاون مع ممثلي الدفاع واستعنا بفتاة لتقوم بعمل دور السيدة الضحية، وربما شعرت برعب شديد عندما حاول الدكتور دي سيلفا دفعها في الباب وكأنه يهجم بخنقها. واقتنع الدفاع تمامًا بالتصور الجديد، وطلبت منهم إعادة فحص موقع الجريمة والبحث عن عصا أو صنارة في المطبخ أو في الطريق بين المطبخ والجراح.

كان المتهم قيد الحبس عندما تم استشارتي وتأخرت المحاكمة لفترة، ورأى الدكتور دي سيلفا أنه من الضروري أن أذهب بنفسني إلى سيلان لتقديم أدلتي، وكان ذلك صعبًا للغاية خاصة في ظل مشاغلي المتداخلة، حيث كنت أقوم بإنهاء عامي الأخير في الجامعة قبل التقاعد في سبتمبر، وكان عليّ عمل اختبارات التخرج في يونيو. وكان عليّ أيضًا أن أسافر أول مايو إلى كندا لإلقاء محاضرة في احتفال بجامعة ميج جيل كعرفان لجامعة إدنبرج لمشاركتها في وضع حجر أساس المستشفى العام بمونتريال ولحضور اجتماع في الجمعية الطبية الكندية. كما كان عليّ تمثيل الجامعة في حفل ملكي. وفي النهاية فقد كان لديّ تعاقد مع منظمة الصحة العالمية للذهاب إلى سيلان ولبنان بعد التقاعد وإلقاء محاضرات في خدمات الطب الشرعي هناك. فضلًا عن العمل لتقديم استشارات لمكتب محاماة كبير في قضية قتل أخرى في كينيا.

وبشكلٍ عام كان برنامج العمل شديد الصعوبة لكنني قررت السفر واختطاف أيام معينة لأقدم شهادتي. قلت إنني لن أذهب إلى نيروبي وسأكتفي بتقديم شهادة تفصيلية تساعد الدفاع في تأكيد رأيه، وقد كان وأفتخر بأننا ربنا هذه القضية، وفي 29 أبريل سافرت بالطيران إلى مونتريال ثم عدت في 11 مايو، وسافرت في 20 مايو إلى كولمبو، وحضرت في المحكمة وقدمت شهادتي وأدلتني وُعدت إلى لندن في 30 مايو، ثم حضرت الحفل الملكي في الثاني من يونيو.



عندما وصلت إلى مطار كولمبو وجدت الدكتور دي سيلفا المحامي في انتظاري وأراد اصطحابي إلى فندق، لكنني سألته إن كان يمكن أن نذهب إلى البيت الذي شهد حدوث الجريمة، ووافق. وهناك وجدنا مُلاكًا جدًّا لكنهم سمحوا لنا بالدخول وتفقد البيت الذي احتفظ بكامل أثاثه، وبين المطبخ والجراج وجدت عصا معلقة تُستخدم لتنظيف ظهر الباب، وكانت بالفعل هي ما أبحث عنه كأداة محتملة لإحداث كدمة الظهر في جسد الضحية.

لقد فتحت هذه الانعطافة من المطار الباب لتعليقات لافته خلال المحاكمة، إذ استغرب البعض أن أذهب إلى مسرح الجريمة دون الاستراحة من الرحلة أو الاستحمام. وكان القاضي متضايقًا أن أحدًا من خبراء الطب الشرعي للادعاء لم يحضر باستثناء دي سيرام والذي اندهش أيضًا من ذهابي لبيت الضحية. لقد رأيت في مسرح الجريمة سلالم الصعود إلى غرفة النوم، وعابنت المطبخ والجراج ما جعلني واعيًا بشكلٍ كاملٍ بظروف القضية. وكان أكثر ما أثار دهشة الحضور هو أنني قلت في تقرير سابق وأنا في إندرج إن هناك عصا ما موجودة في الطريق من المطبخ إلى الجراج، وهو ما اكتشفته بالفعل بعد قدومي إلى سيلان.

وبمجرد مشاركتنا في القضية فقد تجدد سؤال متى وأين وقعت الجريمة بالتحديد. ولا شك أن موقع الجريمة كان مهمًّا لأنه يحسم ببساطة صحة أو كذب رواية ويليام، ولا شك أيضًا أن التوقيت كان أمرًا شديد الحيوية.

لقد حوكم ساثازيفام بتهمة قتل زوجته قبل الساعة 9:30 من صباح 9 أكتوبر 1951 ومعنى ذلك أن الادعاء اعتمد تمامًا على اعتراف ويليام ورفض رأي البروفيسور دي سيرام، وبدا أن هذا الرفض بالغ الحدة لدرجة أن المحامي العام أصدر تصريحًا من المحكمة بإعادة سؤال الدكتور دي سيرام مرة أخرى.

وأتصور أن التأخر الطويل في تقديم المتهم للمحاكمة لم يكن عادلاً لأن تقرير مصيره صار رهينًا بذاكرة الشهود وقدرتهم على استعادة تفاصيل حدث جرى قبل 18 شهرًا.

وفيما بعد ثبت كذب شهادة بائعي المجوهرات، وهكذا بدأ التشكك في موعد الجريمة الذي ذكره ويليام، وعادت المحكمة لاعتماد الأدلة الطبية في ذلك. من هنا فقد ضمت مجموعة الخبراء المشاركين في القضية متخصصين فسيولوجيين، وأطباء تشريح، وأساتذة باثولوجي، وأطباء جراحة، وأساتذة رياضيات. كما تم الاستعانة بخبير أشعة محترف، والذي قام بعمل أشعات وصور لمعدات النساء في أوقات مختلفة من تناول وجبة خفيفة ليقرر أن الطعام الذي وجد في معدة القتيلة تناولته قبل وقت قليل من الوفاة. وفي ظني فإن الوقت اللازم لانتقال الطعام من المعدة إلى الأمعاء الدقيقة يمكن

أن يختلف من شخص إلى آخر، ويتأثر الأمر ببعض الظروف الفيزيائية، والفسولوجية، وربما النفسية.

وعند إدلائي بشهادتي سُئلت: «كم يستغرق الطعام وقتًا ليتحرك من الفم إلى الأمعاء السفلى الدقيقة؟» وقلت إنه من السهل تقديم وقت متوسط لذلك، لكن لن يكون الأمر دقيقًا جدًا. إن الأمر أشبه بسؤال أحدهم كم من الوقت يستغرقه الحصان ليقطع مسافة ميل، فإن الأمر يختلف من حصان لحصان آخر، ومن مدرب لمدرب، ومن مالك لآخر.

لقد أجرى البروفيسور دي سيرام اختبارات لتبريد أجساد الموتى على ثلاثة ممّن تم إعدامهم مؤخرًا في كولمبو، حيث تم حفظ الأجساد في ظروف مشابهة لما كان عليه جسد الضحية، وكان يقوم بقياس الحرارة كل نصف ساعة. وبشكل تقريبي فإن مرور سبع ساعات أدى إلى انخفاض حرارة الأجساد بحوالي 5.2 درجة. وهذه المعلومات كانت لها أهمية كبيرة في القضية؛ لأنها تعني أن الجسد الأخف للسيدة القتيلة يحتاج وقتًا لتبريد حرارته عند المعدل ذاته، ويعني ذلك أن القتيلة قُتلت بعد الساعة 10:30 صباحًا، أي إن المتهم لم يكن في البيت وقتها.

ورد الادعاء على هذا التصور بأن حرارة القتيلة قد تكون أعلى من المعتاد تأثيرًا بخنقها وهو ما ورد في بعض كتب الطب الشرعي، ومن بينها كتاب لي عن تشنجات الأسفكسيا.

لقد وقفت كثيرًا في شهادتي عند الجرح الحادث في أذن الضحية، والذي بالطبع لم أره لكن الدكتور دي سيرام رآه وذكر في إفادته أنه حدث قبل الوفاة. وقلت إنني أتقبل هذا الرأي علميًا. وسألني الادعاء عمّا يدفعني لأن أتقبل آراء دي سيرام بينما أرفض رأي طبيب شرعي آخر أكثر احترافًا هو سبلسبري في قضية فوكس الشهيرة. وقلت إنني رأيت بنفسى عينات قضية فوكس، وإن الظروف بين القضيتين مختلفة تمامًا.

وقال الادعاء إن وجود آثار صندل القتيلة في المطبخ قد يكون من تنفيذ المتهم بغرض تضليل الشرطة، وسألني: «أليس هذا ممكنًا؟»، فأجبت بالإيجاب.

وامتدت المحاكمة لنحو ثلاثة أشهر أخرى بعد شهادتي، واقتنع الادعاء تمامًا بأن المتهم غير مذنب وحصل على البراءة. لكن من الضروري أن أشير إلى أن الرأي العام المحلي في كولمبو كان شديد الخصومة في بداية المحاكمة مع المتهم، وكان يحرض على إدانة المتهم، بل حاول البعض إثنائي عن الإدلاء برأيي، وتلقيت رسائل بذلك وصلت إلى حد تمنى سقوط الطائرة بي وأنا في

طريقي للمحكمة (103) أو خلال عودتي لبريطانيا، لدرجة أنني فكرت خلال رحلة الطيران فيما جناه ركاب الطائرة من ذنب ليلقوا حتفهم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

بعد انتهاء القضية عُدت إلى حفل التتويج الملكي، الذي بدا لي فيه أن التأثير الديني ما زال طاغياً في عالم السياسة، حيث شعرت بأن الملكة تتحرك وفق تصور رجال الدين، ما يعني أن سلطان وجلال الشأن الديني ما زال متفوقاً على الشؤون المدنية في بريطانيا. وأذكر أيضاً في هذا الصدد أنني فشلت خلال عودتي للفندق في أن أجد سيارة تاكسي وسط الحشود المحتفلة بالتتويج، فسرت على قدمي من ويستمنستر وحتى بيكاديللي، وكنت أرثي ثيابي الجامعية وقلنسوتي وقبعتي المخملية السوداء، ما جعل البعض يعتقد أنني أسقف ديني، فصاح في الحشود: «أفسحوا الطريق للأسقف الكبير»، ولا شك أن هذا يمثل دليلاً آخر على قوة وتأثير الكنيسة.

وحلَّ عيد ميلادي السبعين بعد حفل التتويج مباشرة، وتفاعدت رسمياً من منصب الطب الشرعي، ثم بدأت مهمة العمل كمستشار في منظمة الصحة العالمية، وسافرت إلى لبنان ثم إلى سيلان، حيث قضيت هناك أنا وزوجتي تسعة شهور. ثم عُدنا نهائياً إلى إدنبرج في سنة 1954 وتشرفت بقيام السير ويليام هاتشيسن برسم بورتريه فني لي كهدية من تلاميذي وأصدقائي وزملائي في أماكن مختلفة من العالم. وبعد قليل طلب منِّي الترشح كرئيس مجلس أمناء للجامعة، وقبلت وشعرت بالشرف العظيم الذي فزت به وقدرت ذلك بشدة. وفي يوليو 1955 منحتني الجامعة الدكتوراه الفخرية في القانون. لقد كانت الجامعة شريكاً لي على مدى نصف قرن، أولاً كمتعلم ومتخرج، ثم معيد، ومحاضر، وأستاذ، وعميد كلية.

وقمت أنا وزوجتي برحلة أخرى حول العالم، وخلالها ودون ترتيب مسبق، عملت في أخطر قضية تسمُّم في حياتي المهنية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞



## الفصل الحادي والعشرون

### لغز زرينخ أوكلاند

جرت هذه القضية في أوكلاند بموطني الأصلي نيوزيلندا، حيث كان جيمس ويلسون البالغ من العمر 54 عامًا يملك ويدير محطة وقود بمساعدة زوجته، والتي تبلغ 56 عامًا. لقد تزوجا لنحو 17 عامًا ولم يُنجبا، وكانا نموذج كفاءة واجتهاد في العمل، واشتريا منزلًا وبدا أنهما زوجان سعيدان.

كانت السيدة ويلسون امرأة جذابة، تهتم بمظهرها، ولديها خزانة ثياب هائلة، وكميات كبيرة من مستحضرات التجميل، فضلًا عن مراهم وأدوية لا حصر لها صنعت خصيصًا لها. وفي إحدى المرات حضرت حفلًا علميًا واشترت كتابًا أمريكيًا بعنوان: «الطب العملي المنزلي» والذي قدم وصفات عديدة للطب العملي التي تُغني عن الطبيب العادي، ورغم أنه كان الكتاب الوحيد الموجود في المنزل، إلا أنه لعب دورًا عظيمًا في حياة السيدة.

عرفت السيدة ويلسون في عام 1954 نوبات تقيؤ وإسهال عديدة فسرتها في ذلك الوقت باعتبارها إنفلونزا معدة. لقد تعرضت خلال ستة أشهر لأربع موجات من الأعراض، استمرت كل موجة يومًا أو اثنين. كما عانت السيدة من الأرق الشديد ما جعلها تستشير صيدلانيًا محليًا فأشار عليها بمنوم ما يتم تركيبه من عشرين حبة من بورميد الصوديوم وربع حفنة من مادة الفيتو باريتون تُعادل نصف أوقية، وهي جرعة كبيرة. وقد اعتادت السيدة ويلسون على تناول هذا الدواء لنحو أربعة أشهر.

وفي صباح يوم 31 أغسطس 1954 تعرضت السيدة ويلسون لنوبة تقيؤ وإسهال شديد، وطلبت من زوجها قبيل مغادرته إلى محطة الوقود في الساعة السابعة صباحًا أن يُرسل لها بعض الأدوية من الصيدلية المحلية. وبالفعل اتصل بالصيدلي الذي أعد خليطًا مركبًا من الدواء لكنه لم يُرسله، فاتصل ويلسون -الذي كان وحيدًا بالمحطة - بمسز توماس، وهي إحدى معارفهم؛ لتحمل الدواء إلى زوجته، وبالفعل توجهت في الساعة الحادية عشرة بالدواء إلى منزل آل ويلسون. وطبقًا لروايتها فقد فتحت مسز ويلسون الباب وكانت تبدو متعبة قليلًا لكنها تحدثت مع الزائرة لنحو عشر دقائق بشكل طبيعي وأخبرتها بأنها تحسنت وأنها ستكون في حالة طبيعية في الصباح وستذهب إلى العمل في محطة الوقود. وصبت المريضة كوبًا من الماء ابتعلت به الدواء الخاص بالمعدة قبل أن تُغادر الزائرة في هدوء.

وفي الساعة الثالثة عصرًا دق الباب مرة أخرى وجاءها مستر بال، وهو موظف يعمل لدى ويلسون في محطة الوقود، وقال لها إنه عرف بمرضها من

السيد ويلسون فجاء ليسألها إن كانت تحتاج لأي شيء. ووفقًا لروايته فقد بدت السيدة ويلسون متعبة جدًا وقالت له إنها تشك في تمكنها من الذهاب إلى المحطة في اليوم التالي. وأحضرت السيدة زجاجة مزخرفة بزهور تيوليب حمراء مميزة وصبت فيها ماءً من إناء تحت الفراش وخلطت دواء المعدة فيه وشربته.

وفي الساعة السابعة مساءً، عاد ويلسون إلى بيته ليحده ساكنًا ومظلمًا وباردًا. وتضاربت أقواله فيما بعد بشأن زوجته، حيث قال أولاً إن زوجته تحدثت إليه بغممة غير مفهومة، ونظر إليها فرأها نائمة ولم يشأ أن يوقظها، وبناءً على ذلك فقد هبَّ وأعد وجبة العشاء. وفي الساعة 8:15 مساءً اكتشف أن زوجته مريضة للغاية فذهب إلى الهاتف واتصل بالطبيب الذي جاء بعد دقائق ووجدتها في حالة غيبوبة، وطلب سيارة إسعاف لنقلها إلى المستشفى لكنها ماتت عند الوصول في تمام الساعة 8:45. وسأل الطبيب الزوج إن كانت السيدة تتناول أي أدوية منتظمة فأخبره عن الدواء الخاص بالمعدة فطلب منه الطبيب إحضاره، وكانت هناك ثلاث زجاجات، واحدة ممتلئة حتى العنق، والثانية فارغة تمامًا عدا بعض العكارة، والثالثة ممتلئة حتى النصف، وأخذ ويلسون الزجاجة الممتلئة إلى الطبيب.

وأجرى المستشفى تشريحًا مبدئيًا لم يُظهر علامات واضحة سوى احتقان شديد في المعدة، وبشكل روتيني أخذت عينات للتحليل من المعدة، والكبد، والكلَى، والمُخ، وهناك اكتُشف وجود مادة الزرنيخ في جميعها. وهكذا فبعد دفن الجثمان أعيد إستخراجه في 11 سبتمبر وأخذت عينات من الجلد، والشعر، والأظافر، وأرسلت للتحليل، ومرة أخرى وجدت آثار الزرنيخ. وتبين من فحص الكبد والكلَى والمخ أن هناك قدرًا من الزرنيخ داخل الأنسجة، واعتبرت الشرطة الوفاة جنائية نتيجة التسمم بالزرنيخ.

وبعد أيام قليلة قامت الشرطة بتفتيش المنزل ووجدت زجاجة دواء المعدة في غرفة نوم السيدة ويلسون حيث ظهر أنها لم تُفتح بعد. وتحت السرير وجدت الزجاجة المزخرفة بالتيوليب وبها عكارة. وتم تحليل هذه الزجاجة مع الزجاجات الثلاث الخاصة بدواء النوم. وأظهرت النتائج أن زجاجة دواء المعدة لم تحتو على أي نسب زرنيخ، واحتوت زجاجة دواء النوم الكاملة على نسبة 1% فقط، بينما احتوت الزجاجة الممتلئة نصفها على نسبة 8.4%، ولم توجد آثار زرنيخ في الزجاجة الثالثة. ووجدت آثار الزرنيخ في الزجاجة المزخرفة بالتيوليب، واختفى الإناء الذي رأى مستر بال السيدة تحضره من تحت السرير.

وعلى ضوء النتائج المتلاحقة، وفي مارس 1955 بعد مرور ستة أشهر على الحادث، تم القبض على ويلسون واتهامه بقتل زوجته، وعُقدت المحاكمة في

أوكلاند.

وذكر الادعاء أن ويلسون حاول تسميم زوجته بالزرنينخ قبل عدة أشهر، وأنه قام بإعطائها الجرعة المميتة في ليلة وفاتها أو الليلة السابقة ما سبب لها التقيؤ والإسهال، ومن المحتمل أن يكون قد أعطها جرعة أخرى إضافية قبيل الوفاة بساعة واحدة. واعتقد الادعاء أن الزرنينخ الذي وجد في عكارة الزجاجاة التيوليب خطط له ويلسون بعد موت زوجته في محاولة منه لإظهار أن زوجته هي التي أخذت السم بنفسها عندما كان خارج المنزل.

وهكذا اعتمدت الملاحقة القضائية بشكل كبير على الأدلة الطبية والعلمية. لكن لم يتم العثور على أي كميات زرنينخ بحوزة ويلسون أو في المنزل، كما لم توجد أي فواتير شراء للزرنينخ باسمه حتى لو كان بغرض قتل الحشائش الزائدة في حديقة المنزل. وبدا الأمر مُصمَّمًا فلم تظهر أي دوافع مالية، ولم تظهر امرأة أخرى، ولم يُقَلَّ أحد إن أي خلافات جادة ثارت بين الزوجين، أو إن هناك ما يدفع ويلسون للتخلص من زوجته.

وقام القضاء باستدعاء اثنين من علماء الباثولوجي الكبار، أولهما كان الدكتور فرانس كارنز والذي أجرى عملية التشريح المبدئية، والثاني هو السنيور ب. ب. لاينش، وكلاهما يحظيان باحترام كبير. وذكر العالمان أن الجرعة القاتلة تم تناولها خلال ليلة 30 أو 31 أغسطس، وأن هناك جرعة أخرى حصلت عليها الضحية قبل الوفاة مباشرة. واعتقد كلاهما أيضًا أن السيدة ويلسون تلقت جرعات صغيرة متكررة من الزرنينخ لعدة شهور قبل أن تموت. وكان هذا مهمًا لأنه لو تم إثبات صحته علميًا فإنه سيقوي الأدلة ضد ويلسون باعتباره المقيم الوحيد مع الضحية.

وفي رأيي، فقد كانت الأدلة التشخيصية هزيلة جدًا، فالموجات الأربع للقيء والإسهال يمكن أن تحدث بالزرنينخ، ويمكن أن تحدث أيضًا نتيجة التسمم من طعام فاسد أو من عدوى بكتيرية. وبدون اختبارات المعمل لم يكن ممكنًا اكتشاف الزرنينخ. ونضيف على ذلك أن ويلسون نفسه تأثر صحيًا بعد وفاة زوجته، وقيل إن السبب تناوله لطعام فاسد.

إن إعطاء أحد ما جرعات مميتة من الزرنينخ لفترة ما يترك علامات وانطباعات واضحة تتمثل في التهاب العيون والأنف والحنجرة، مع حدوث طفح جلدي، وشحوب لجلد القدمين، فضلًا عن التواءات في المفاصل، وتراجع في الوزن، والإنهاك وضعف القدرة على الحركة. لكن أيًا من هذه الأعراض لم تظهر بوضوح على السيدة ويلسون.

كان الدليل الكيميائي هو الأكثر إيجابية، حيث كشف تحليل شعر وأظافر المرأة المتوفية كما ذكرنا سابقًا وجود الزرنينخ بكميات ضئيلة لعدة شهور

سابقة. ورغم أن بعض الأدوية المعروفة قد تحتوي على نسب ضئيلة جدًا من الزرنيخ، إلا أن أحدًا من الأطباء لم يحرر للسيدة ويلسون أي روصة طبية بدواء من هذه الأدوية، وكانت السيدة تعتمد اعتمادًا أساسيًا على كتاب الطب العملي المنزلي في معلوماتها عن الأدوية والعلاج. ووفقًا لمعلومات الكتاب وحرصًا من السيدة على اعتنائها الشديد بمظهرها فقد أضافت الزرنيخ لدواء النوم المصنوع من الصوديوم بروميد. ورأى الدفاع أن الزرنيخ ربما يكون قد وصل إلى جسد السيدة المتوفية بهذا الطريق، لكن لم يكن لديه إثبات لذلك. وهكذا تم إسناد الأمر إلى الدكتور لاينش، مع الإشارة إلى دراسة نشرتها قبل عشرين عامًا أنا والدكتور إي بي هيندري عن امتصاص الزرنيخ.

في تقريرتي عن قضية آني هيرن ذكرت أن هناك فجوة في معرفتي بشأن امتصاص الزرنيخ بواسطة الشعر والأظافر. لقد كنت أعرف جيدًا أن الأنسجة لديها استعداد لامتصاص الزرنيخ والاحتفاظ به لفترة طويلة، لكنني لم أكن متيقنًا من أنها قادرة على أن تستوعب زرنخيًا كثيرًا لدرجة أن يصبح تركيز الزرنيخ أكبر مما يمكن أن يبدو مائعًا. وقد قمت أنا وهيندري بأبحاث في هذا الشأن، وقد كشفت هذه الأبحاث أن الزرنيخ الموجود في الشعر والأظافر بعد تذيويه في محلول يمكن أن يفوق حجم الزرنيخ الأصلي. وقد نشرنا ذلك في الجريدة الطبية البريطانية في أكتوبر 1934، وكان هذا سبب سؤال الدكتور لاينش بواسطة الدفاع في القضية.

وكما كان في قضية آني هيرن ومثلما اعتمد الادعاء في اتهامه على وجود الزرنيخ في الشعر والأظافر، حدث الأمر ذاته في قضية ويلسون. كان طول الشعرة الواحدة في شعر السيدة ويلسون أربع بوصات ونصف البوصة، وقام المحلل بقطعها ثلاث قطع ليختبر كل قطعة على حدة. في القطعة الأولى الأقرب للجمجمة كان واضحًا أن تركيز الزرنيخ بنسبة 18 في المليون، وفي القطعة التالية بلغ التركيز خمسة في المليون، وفي القطعة الأخيرة ثلاثة في المليون. واعتبر الادعاء أن ذلك دليل على التسميم المنتظم، وأن التركيز أكبر من أن يتحقق عبر جرعات دواء تحتوي على نسب ضئيلة من الزرنيخ.

وسئل لاينش عن توقعه بالنسبة لشعر المتوفية عند حصولها على جرعة واحدة من دواء به زرنخي كل يوم لمدة شهرين أو ثلاثة؟ فقال: «لا أثر أو أثر قليل». وسئل بعد ذلك إن كان يوافق على أن خمسة في المليون من الزرنيخ يمكن أن تكون جرعة علاجية، فوافق. وذكره الدفاع بالبحث الذي أجرته، وذكر منه هذه الفقرة: «إنه على سبيل المثال، فقد أعطي عدد من الأفراد جرعة 5 مللي جرام من الزرنيخ كل يوم لمدة شهرين، وباختبار شعر هؤلاء الأفراد وجد أن هناك من 2 إلى 5 جرام زرنخي لكل 100 جرام من الشعر».

وأكد لاينش أنه يتفق مع أن تعادل النسبة ما بين 20 إلى 50 جزءًا من كل مليون. وقال إنه يعتقد أن هناك خطأ ما لأن هذه النسبة كبيرة..

ولم يطلب الدفاع أي شهود آخرين، وبعد مرافعات طالبت ست ساعات رفعت المحكمة الجلسة للتداول، وأعلنت المحكمة بعدها عدم اقتناعها بالآراء الواردة لدى المدعي أو الدفاع وقررت إعادة المحاكمة من جديد، ولم أكن بعد قد عرفت أي شيءٍ عن القضية. وكنت أتلقى بين الحين والآخر رسائل من أصدقاء وتلاميذ يسألون عن رأيي في قضايا بعينها. وكان الدكتور ليندسي براون الذي عمل في قسمي بإدنبرج يعمل باثولوجيًا في أوكلاند؛ لذا فقد اقترح على المحكمة سؤالني فيما إذا كانت أرقام دراستي عن الزرنينخ المنشورة في 1934 صحيحة ودقيقة أم لا، وقد وصلني الطلب سريعًا قبل أيام من مغادرتي في رحلة ترفيه عبر العالم. وقيل لي إن إجابتي ستُعرض على لاينش في استجواب جديد خلال إعادة المحاكمة.

وكتبت بأن الأرقام المنشورة طُبعت صحيحة دون أخطاء، مشيرًا إلى أنها نتيجة أبحاث لم يمر عليها عشرون عامًا فقط، وإنما خمسون عامًا. وبالإضافة إلى أرقام الاختبارات في معملتي، سجلت في شهادتي عددًا من الحالات الرسمية والتي اتسمت باستخدام الزرنينخ وجرت سنة 1904 بعد وباء تسمم الجعة في مدلاند. ففي هذه القضية سمح عدد من المرضى في مستشفى جلدي يخضعون للعلاج باختبارات لبصيلات شعرهم، وبعض هؤلاء كانوا يحصلون على علاج يستخدم نسبة ضئيلة من الزرنينخ بشكل يومي، ووصلت نسبة تركيز الزرنينخ في الشعر لديهم إلى 70 جزءًا في المليون. وقلت إن هذا لا يُقارن بأعلى نسبة زرنينخ في شعر السيدة ويلسون والبالغة 18 في المليون، ما يعني أن موقف الدفاع قوي. واقترحت على الدفاع ضرورة تقديم نسخة من ملف الاختبار الذي تم في 1904.

وقلت أيضًا إن التحليل كشف أن السيدة ويلسون كانت تأخذ الزرنينخ بنسب ضئيلة كل يوم لفترة امتدت لشهور، وأن النسبة ارتفعت قليلًا في الشهر الأخير السابق على وفاتها. إنه من المستحيل القول بيقين إن الزرنينخ أعطي لها في جرعات علاجية، لكن يبدو أن الأمر كان نتيجة طبيعية للتطبيب الذاتي اعتمادًا على كتاب. وقدمت أيضًا تصورًا شخصيًا لتوقيت الحصول على الجرعة المهلكة.

لقد كنت مقتنعًا أن المتوفية لم تتناول الجرعة مع دواء النوم في الليلة السابقة على وفاتها. لقد كانت الزجاجة الممتلئة نصفها تحتوي على نسبة 8% من الزرنينخ؛ لأن أخذ ملعقة واحدة منها يعني أنها ستحصل على عشرين حبة زرنينخ، أو عشرة أضعاف الجرعة القاتلة. ومثل هذه الجرعة إذا وضعت في محلول وتم ابتلاعها فإنها ستؤدي إلى قيء شديد وإسهال وانهيار تعقبه وفاة



سريعة. وحتى لو كانت الجرعة ضئيلة للغاية فإنني كنت أتوقع علامات أكثر حدة تُنهى حياتها خلال ساعة ونصف على الأكثر.

ولم تكن هناك إشارات لوجود مثل هذه الأعراض سوى قول المتهم وحده إن زوجته كان لديها آلام في المعدة، لكن في حقيقة الأمر لم يوجد في غرفة النوم ولا الحمام أي آثار للقيء. ولم تكن هناك سوى آثار خفيفة للقيء على معطف كانت ترتديه السيدة الليلة السابقة على وفاتها، وأكد المحلل أن هذه الآثار كانت خالية من الزرنيخ. وهذه النقطة كانت مهمة للغاية لي. إننا نعتقد أن السيدة وبلسون كانت امرأة شديدة الحساسية؛ لذا فإنها لم تكن تقبل أن ترتدي المعطف الملطخ. وهنا فإننا نستنتج أنه ما دام أثر القيء كان خاليًا من الزرنيخ، فإنه لم يكن هناك زرنيخ في معدتها عندما تقيأت الليلة السابقة على الوفاة. وهذا الاستنتاج يقطع بعدم صحة ما ذهب إليه الادعاء بأن تعب المعدة السابق على وفاتها كان نتيجة لجرعة من سم الزرنيخ.

وبعيدًا عن ذلك، يمكن النظر لشهادة السيدة توماس التي زارت الراحلة في الساعة الحادية عشرة صباحًا، وقالت إنها لم تكن مريضة بشدة وإنها بدت مرحة ولطيفة. ولو كانت السيدة المتوفية قد حصلت على جرعة مميتة من الزرنيخ في الليلة السابقة فبكل تأكيد لم تكن لتظهر في الصباح التالي بشكل طبيعي. إننا نعرف تداعيات سم الزرنيخ، وهي قطعًا لا تتشابه مع هذا المسار. وبهذا التصور فقد رأيت أنها من غير المحتمل تناولها جرعة زرنيخ طوال هذا الوقت.

في الوقت ذاته، فإنني لم أتقبل القول بأن الزوجة تلقت الجرعة القاتلة في وقت متأخر بعد عودة زوجها إلى المنزل في الساعة السابعة مساءً اليوم التالي. لقد وصل الطبيب إلى المنزل في الساعة 8:15 وكانت السيدة في حالة غيبوبة وماتت بعد نصف ساعة. وقطعًا فإن الوفاة من الجرعات الكبيرة من الزرنيخ لا تحدث بهذا الشكل السريع. كما أن تحليل المعمل لم يؤيد فكرة الجرعة الكبيرة؛ لأن الزرنيخ الذي وجد في المعدة كان قليلًا، إذ كان في المتوسط 15 جزءًا في المليون. وهذا لا يتماشى منطقيًا مع وفاة السيدة خلال نصف ساعة. أما الكمية الموجودة في الكبد فكانت في حدود 60 جزءًا في المليون، وهو ما يؤكد أن الجرعة القاتلة دخلت جسد الضحية قبل ساعات طويلة.

وهكذا فإن التشخيص والنتائج الكيميائية أكدت أن الجرعة القاتلة تم تناولها فيما بعد الساعة الحادية عشرة صباحًا وقبل الساعة السابعة مساءً، وفي الغالب في بداية المساء. وربما في الساعة الثالثة عصرًا عندما زارها المستر بال وراها تأخذ جرعة من دواء المعدة مخلوطًا بسائل من إناء تحت فراشها. وعلى أي حال فإن هذا التوقيت كان الزوج فيه غائبًا في عمله. وبلا شك فقد يكون

الرجل قد احتال بأن ترك للزوجة زجاجة تحتوي على الزرنيخ وكأنه زجاجة ماء لتخلطها بالخطأ مع الدواء خلال غيابه لكن لم يكن هناك ما يؤيد ذلك.

حُدِّدَت إعادة المحاكمة لجيمس ويلسون في أغسطس، لكنني وقتها كنت في كندا بعد أن أرسلت تقريرتي إلى أوكلاند قبيل سفري. وفي حقيقة الأمر فقد كانت هناك أمور أخرى تدور في رأسي. وبعد وصولي إلى مونتريال تعرضت لذبحة قلبية أرفدتنني في سريري لبضعة أسابيع ووضعتني في تجربة عملية للتواجد في المستشفى من الداخل. ولمّا كنت محاطًا بمحبة ورعاية الكنديين فقد تلقيت برقية من ليندسي براون تقول: «إن المحكمة تطلب شهادتك بصورة ملحة. أبرق لي بالموعد المتاح لذلك لأخبر هيئة المحكمة به».

وردت بأنني سأسافر إلى أوكلاند بأية حال في سبتمبر وسأشرف بالذهاب للمحكمة ما دام ذلك ضروريًا. وهكذا فقد توقفت المحاكمة حتى الثالث من أكتوبر.

وكنت الشاهد الوحيد المدعو من الدفاع. وعندما سُئلت عن خبراتي في مجال السموم قلت إنني قضيت عشر سنوات في مصر حيث كان القتل بسُم الزرنيخ عملاً شائعًا (104). وعندما سُئلت عن عدد القضايا التي تابعتها هناك، قلت إنني كنت أرى على الأقل قضية واحدة كل أسبوع.

وكانت واحدة من أكثر الأغاز ما أسماه الادعاء أسطورة الزجاجة التيوليب بمحتواها من الزرنيخ، والتي رأى الادعاء أن ويلسون ملاًها بالزرنيخ بعد وفاة زوجته. ولمّا لم تكن هناك بصمات لويلسون عليها فإن الادعاء لم يتمكن من إثبات تصوره. وقال الكونستابل الذي فحص الزجاجة التيوليب إنه لم يجد عليها بصمات؛ لأنه لم يكن مهتمًا بذلك وقتها، وإن كانت عليها آثار شفاه تدل على شرب السيدة ويلسون.

كذلك ظل مصدر الزرنيخ لغزًا آخر، ولم تكن مهمة الدفاع تفسيره، لكن الادعاء رد بأن ذلك يُعد مهمًا للغاية. كان تفسيري الشخصي أنها تلقت نصيحة صيدلانية بأخذ الزرنيخ بكميات ضئيلة لمنع آثار البروميد، وربما واجهت مشكلة في الحصول عليه لأنه ليس مسمومًا بشراء الزرنيخ كسائل دون رويشتة طبية، لكن البعض كان يفعل من خلال شراء الزرنيخ الخاص بقتل الحشائش. وربما تكون قد صنعت بعض الدواء مضافًا إليه الزرنيخ وأن تكون قد حصلت بنفسها على الجرعة الأخيرة بعد خروج زوجها. ورغم ذلك فلم توجد آثار لزرنيخ إضافي أو متبقٍ.

وظلت كثير من الأمور دون تفسير مُقنع، وانتهت المحاكمة بإعلان براءة المتهم بعد بقاءه ستة أشهر تحت التحفظ متهمًا بالقتل، وتم الإفراج عنه.

فيما بعد قضيت ثلاثة أشهر في نيوزيلندا وتلقيت تحيات دافئة من أقاربي. وفي دانيدين قابلت اثنين من زملاء الدراسة في جامعة إدينبرج وهما البروفيسور براش من قسم التشريح، والبروفيسور درينان من قسم الباثولوجي. لقد حضرا لمتابعة الاختبارات بالكلية لكنهما قضيا وقتًا آخر في الصيد. وأقام السير تشارلز هيركس عميد كلية الطب بالجامعة عشاءً للاحتفال بثلاثتنا.

لم يكن لِقائِي بدرينان وبراش محل مفاجأة، خاصة أن صحيفة الهيرالد كتبت عن وصولهما عندما حكّت عن حادث درامي تعرض له مواطن يوناني في أحد المراكب المسافرة، وطلب القبطان مساعدة أيٍّ من الأطباء ليُقدم له الأستاذان الكبيران مساعدهما. لقد كان المريض اليوناني حسن الحظ إذ كان بصحته على المركب طبيبان كبيران من جامعة إدينبرج واحد في التشريح والآخر في الباثولوجي، ورغم عدم تعاملهما من قبل مع جسد حي، فقد أجريا العملية المطلوبة وأنقذا حياة المسافر اليوناني.

وتركنا نيوزيلندا في ديسمبر 1955 وعدنا إلى الوطن، وقضينا بضعة أسابيع في أستراليا، ويومًا عصيبًا في كولمبو، وثلاثة أشهر في مصر، حيث وجدنا الناس كرماء كما اعتدنا.

وكدليل على صداقة ومحبة المصريين فقد تفاجأت خلال مغادرتي القاهرة بتلقي شيك بمكافأة باعتباري أستاذًا زائرًا. وقلت لهم إنني لم أفعل شيئًا سوى إلقاء محاضرة أو اثنتين، وإن احتفاءهم بي فاق ما أتوقعه، لكنهم أصروا، فأودعت الشيك في حسابي بالقاهرة، وبعد الأزمة الجارية في قناة السويس (105) تم تجميده. وأنا لا أشك للحظة أنه بعد انقشاع الأزمة سأعود لمصر، وسأجد شيكي متاحًا مرة أخرى.

وعندما عدت إلى إدينبرج تأثرت بشدة بالترحيب العظيم الذي منحه لنا طلاب الجامعة، حيث أقاموا حفل استقبال وعشاء من خلال اتحاد الطلبة.

لقد منحتني 50 عامًا في دراسة الطب، و30 عامًا محتكًا بعالم الجريمة والمجرمين قدرًا كبيرًا من المعرفة الإنسانية، خاصة في العلم أكثر من التاريخ. إن استخدام المعاونة العلمية في تحقيقات الجريمة حافظ بقدر ما على وتيرة التقدم العلمي وإن كان قد ترك بعض التأثيرات عليه في قطع الطريق على المحتالين. وعلى العكس من ذلك ووفقًا للإحصاءات السنوية للحوادث المعروفة للشرطة في إنجلترا وويلز فإن أشكال خرق القانون ارتفعت خلال هذه السنوات. لقد ارتفع عدد حالات خرق القانون من نحو 80

لَقَّا فِي سَنَةِ 1900 إِلَى نَحْوِ 500 أَلْفٍ فِي 1957، وَرَبْمَا كَانَ الارتفاع الشديداً قَدْ بَدَأَ بَعْدَ 1938.

ومهما كان مقدار ارتفاع المجتمع بالتقدم في العلوم الجنائية خاصة الطب الشرعي، فقد منحني حياة ذات تنوع لا نهائي من الاهتمامات الإنسانية. وقطعاً لم يكن هذا العمل عالي الربحية، بل المؤكد لكل العاملين في الطب الشرعي في معظم القضايا أنهم يتقاضون مكافآت ضئيلة، وحتى لو كانوا يعملون للقضاء فإن أتعاب عملهم تكون أكثر سخياً، لكن في أسكتلندا - كاستثناء - فإن مَنْ يعمل لصالح الدفاع يتلقى تعويضاً مناسباً.

إنني أتذكر قضية ما استثنائية، وهي قضية قتل، كانت فيها الأدلة تجاه المتهم واهية، وكان الرجل شديد الثراء. ووجدت بخبراتي أن القضية تجاهه متزعزعة، وأن الدفاع يمكن أن يُفند كافة الاتهامات في المحكمة. وكانت النتيجة أن المحكمة قضت بعد مداولات قليلة بأن المتهم غير مذنب، وكتب لي محامي المتهم سائلاً إياي عن أتعابي، وطلبت 100 جنيه إسترليني، وقدرت أن الرقم أقل من المفترض لكن المحامي رد عليّ برسالة يقول فيها إنه يُدرك أنني لم أطلب كثيراً، لكن المعتاد في القضايا عند الاستعانة بخبير طب شرعي أن يتقاضى عشرة جنيهات! وكتبت ردّاً على هذه الرسالة بعبارة واحدة تقول: «كم تساوي حياة موكلك؟» وفي اليوم التالي وصلني الشيك بأتعابي كما طلبتها.

وكان هذا الحدث نادراً؛ لأن الظروف القائمة في كثير من القضايا تجعل المتهم غير قادر على دفع مقابل خدمات الطب الشرعي؛ لذا فإنني أتذكر عدداً لا بأس به من القضايا التي تقبلت دعوة الدفاع للمساعدة فيها طيباً وعلمياً دون تقاضي أي أتعاب. إنني أدرك أن خبير الطب الشرعي لا يجب أن يتوقع مكافآت نتيجة خدماته، وفي قضايا الخاصة لم أصر أبداً على تلقي أموال عندما كنت أعمل في صالح الدفاع. لقد كنت أشعر بالقناعة والرضا إن حققت أمراً يساهم في خدمة العدالة، وكانت سعادة المتهمين الأبرياء في بعض الحياة تمثل مكافآت لي أفضل من المكافآت المالية.

لقد أرسلت ابني وأنا في مصر للمدرسة الإعدادية في سواناج (106)، ومنها إلى مالفرن (107). ولمّا لم تظهر لديه أي أفكار بشأن مستقبله، فقد قررت أن أحقه بدراسة الطب في إدنبرج. وبعد وقت قليل أدركت أنه غير محبذ لذلك المجال فقامت بنقله إلى أكسفورد حيث درس الأدب والتاريخ، وتخرج بمعرفة جيدة بالثقافة، وقدرة على تذوق الرسم والشعر وبذائقة ممتازة في الفن. لقد كتب كنيوزيلندي - مع استغرابي - عن أسكتلندا واختلط بثقافتها وهو يُعد الآن واحداً من أهم الشعراء الأسكتلنديين.

أما ابنتي - وفقًا لإرادتها وضد نصيحتي - فدرست الطب، وبعد تخرجها بسنوات طويلة تزوجت طبيبًا ممارسًا، ثم هاجرا معًا إلى المناطق البرية في كندا حيث عاشا حياة سعيدة صحية بفرص جيدة للترفيه وممارسة الصيد وممارسة الرياضة والحياة الماتعة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

إن هذا الكتاب متخصص في جرائم القتل، والتي يهتم بها الناس اهتمامًا عظيمًا رغم أنها لا تشكل جزءًا كبيرًا من الجرائم العامة في بريطانيا. إن لدينا في بريطانيا ما بين 130 و150 جريمة قتل كل عام بمتوسط ثلاثة في كل مليون من السكان، بينما تبلغ قضايا مخالفة القانون نحو نصف مليون قضية سنويًا، ما يعني أن النسبة بسيطة. فالقتل ليس مشكلة كبيرة لهذا البلد، وحتى لو سُئِنق الجناة أو سُجِنوا فإن الأمر قليل الأهمية. وفي ظني فإن الاهتمام بقضايا ما يرجع لأمر اجتماعية.

ومن خلال خبراتي لم تظهر لي عوامل مشتركة في تربية القتلة. فمثلهم مثل باقي المجرمين فإنهم بشكل عام يتعرضون في لحظاتٍ ما لخلل عقلي، باستثناء هؤلاء المقتنعين تمامًا بجرائمهم. لقد عرفت قتلة أكثر من الآخرين ولم يبدُ أن أيًا منهم كان مختلفًا عن البشر في الحديث والتصرف، ربما مثلي ومثلكم؛ لذا فإنني عندما كنت أتابع بعضهم وهم على وشك الإعدام كنت أستعيد كلمات رجل الدين الذي عاش في القرن السادس عشر، جون برادفور، لأقول: «لقد ذهبوا إلى رحمة الله».

وفي بعض الأحيان كنت أصمت خشية العناية الإلهية؛ لأنني أتذكر مأساة جون برادفور نفسه حين اعترف بالهرطقة وحُرق حيًّا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞





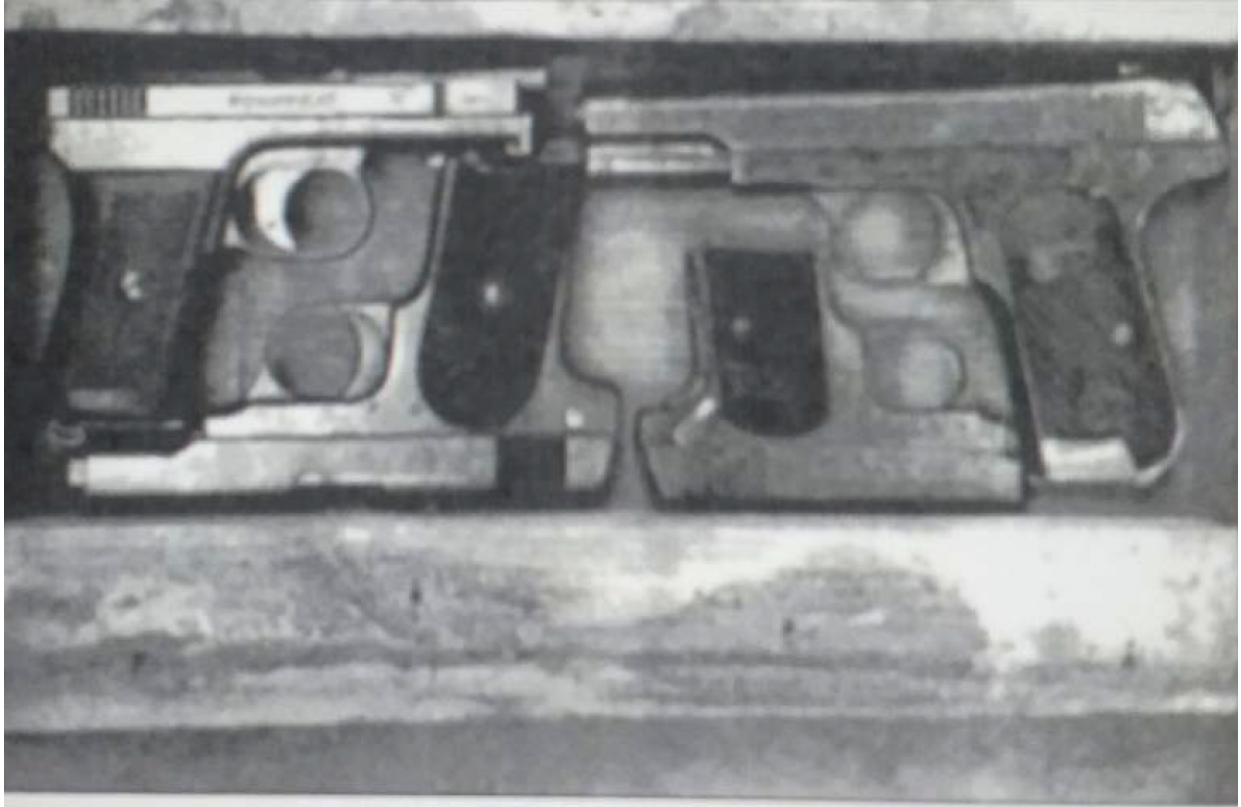


سیدنی سمیث عند تخرجه سنة 1912



تصور البوليس المصري لحادث اغتيال السير لي ستاك 1924





السلاح الذي استخدم في اغتيال السير لي ستاك



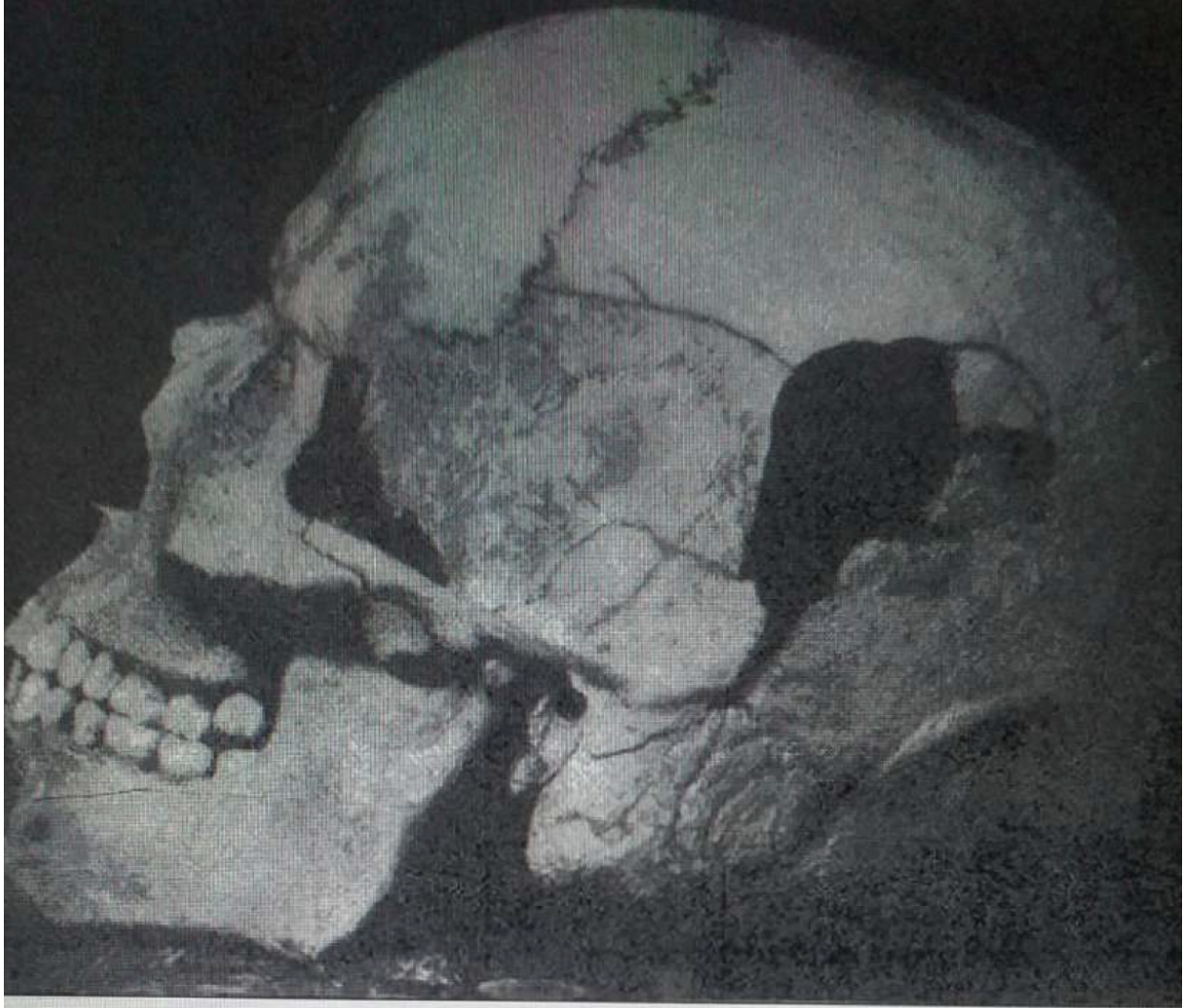


سیدنی سمیث فی اواخر آیامه





لوحة لسيدني سميث بملابس الجامعة



جمجمة عثر عليها في المقطم في العشرينات  
وكشفت سلسلة جرائم

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞





# متميزون للكتب النصية



لينك الانضمام الى الجروب – Group Link

لينك القناة – Link

# فهرس المحتويات

---

عن الكتاب..

إهداء..

قيل أن تقرأ..

الفصل الأول

ثلاث عظام صغيرة

الفصل الثاني

دكتور بيل وشيرلوك هولمز

الفصل الثالث

جريمة خليج هيتون

الفصل الرابع

مغامرات في مصر

الفصل الخامس

مهنة القتل

الفصل السادس

المظاهرات والشغب

الفصل السابع

اغتيال السردار

الفصل الثامن

رصاص وعظام وبصمات

الفصل التاسع

العودة إلى إدنبرج

الفصل العاشر

قضية سيدني فوكس

الفصل الحادي عشر

قضية أني هيرن

الفصل الثاني عشر

حادث خنق تشيرسي جال

الفصل الثالث عشر

قضية إجهاض جيرسي

الفصل الرابع عشر

جريمة قتل طفلة في أيردين

الفصل الخامس عشر

حكاية قريش سيدني العجيب  
الفصل السادس عشر  
قضية ركستون  
الفصل السابع عشر  
أدلة على الملابس  
الفصل الثامن عشر  
حادث .. أم انتحار .. أم قتل؟  
الفصل التاسع عشر  
الحرب والرصاص  
الفصل العشرون  
جريمة قتل في سيلان  
الفصل الحادي والعشرون  
لغز زرينخ أوكلاند

## Notes

---

[1-]

(1) جرت الواقعة في سنة 1917 وقد ذكرها سيدني سميث أيضًا في كتابه الصادر باللغة العربية عن الطب الشرعي بالمشاركة مع الدكتور عبد الحميد بك عامر، والذي طُبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة 1924، وله عدة نسخ محفوظة في دار الكتب. (المترجم)



[ -2 ]

(2) كان مرض شلل الأطفال شائعًا في المجتمع المصري بصورةٍ لافتةٍ في ذلك الوقت، وهو من الأمراض المتوطنة بين المصريين منذ عهد الحضارة المصرية القديمة، وتُظهر نقوش عديدة على معابد قديمة أناسًا مصابين بشلل الأطفال. ولم تبدأ مواجهة المرض صحيًا إلا في الخمسينيات عندما تم اكتشاف أول تطعيم ضد الفيروس. وفي سنة 2006 أعلنت منظمة الصحة العالمية مصر ضمن قائمة الدول الخالية من شلل الأطفال. (المترجم)

[3-]

(3) كانت نيوزيلندا في ذلك الوقت مستعمرة تاج تابعة للمملكة المتحدة، وهي مجموعة جُزر متجاورة تقع في جنوب غرب المحيط الهادئ.  
(المترجم)

[4-]

(4) أوتاجو: أحد أقاليم نيوزيلندا، ويقع في الجزيرة الجنوبية منها.

[5-]

(5) هذه الفقرة تحديداً تؤكد اعتزاز سيدني سميث بأصوله البريطانية، فرغم أنه ولد في نيوزيلندا وسيتكلم كثيرًا عنها باعتبارها موطنه، إلا أنه يعتبر نفسه بريطانيًا لأن والده لندني ووالدته من يوركشير، وأن هجرتهما إلى نيوزيلندا لم تعنِ تخليهما عن ذلك. (المترجم)

[6-]

(6) والتر ميتي: شخصية روائية شهيرة، ابتكرها جيمس ثاربر وكتب عنها رواية بعنوان: "الحياة السرية لوالتر ميتي"، وهو شخص خيالي لديه قصص وأحلام وحكايات مثيرة.

[7-]

(7) ما زالت جامعة إدينبرج أفضل جامعة في دراسة الطب حتى يومنا هذا، ففي تقرير حديث لصحيفة الجارديان نُشر في منتصف سبتمبر 2021 جاءت إدينبرج كأفضل جامعة لدراسة الطب في العالم. (المترجم)

[8-]

(8) هاليداي كروم: جراح أسكتلندي شهير ومؤلف لعدة كتب طبية. من مواليد 1847. عمل في المعهد الملكي للفيزيائيين بإدنبرج، وذاع صيته. وتوفي عام 1913.

[9-]

(9) جيمس يانج سمبسون: أستاذ طب شهير أسكتلندي، ولد عام 1811 وتوفي عام 1870.



[10-]

(10) أليكس ثومسون: جراح أسكتلندي شهير، عمل أستاذًا في إدينبرج، وله كتب شهيرة في مجال الجراحة. ولد عام 1863 ورحل في عام 1924.

[11-]

(11) إدوارد شاربي سكافير: فيزيائي إنجليزي من مواليد 1850. اكتشف مع جورج أوليفر، الأدرينالين. تولى رئاسة منظمة الصحة البريطانية سنة 1912. وتوفي سنة 1935.

[12-]

(12) دانيال كوننجهام: طبيب وعالم أسكتلندي عمل في الطب الشرعي. مواليد 1819، وله كتاب شهير في مجال الطب الشرعي. وتوفي عام 1909.

[13-]

(13) فايف: شبه جزيرة في أسكتلندا. وكانت أحد معاقل الصناعات الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين.

[14-]

(1) شيرلوك هولمز: شخصية خيالية ابتكرها الكاتب والطبيب الأسكتلندي سير آرثر كونان دويل، واستحضره في عدة روايات بوليسية له بدءًا من عام 1887 وحتى عام 1914، وهو مُحقق خاص يعيش في لندن ويساعد رجال الشرطة في القضايا العويصة، وله مساعد وصديق وحيد اسمه الدكتور واتسون.

[15-]

(2) المعروف أن بعض الإنجليز المتعصبين يسخرون من الأسكتلنديين ويروون عنهم النكات.

[16-]

(3) آرثر كونان دويل: طبيب وروائي أسكتلندي من مواليد مايو 1859. كتب عدة روايات ومسرحيات قبل أن يبتكر شخصية شيرلوك هولمز التي أبهرت الناس وارتبطوا بها. توفي في يوليو 1930 عن عمر 71 عامًا.

[17-]

(4) نورمان والكر: طبيب أسكتلندي متخصص في الأمراض الجلدية، ولد عام 1863، قام بالتدريس في جامعة إدينبرج وله دراسات وافية، وتوفي سنة 1942.



[18-]

(5) أبقراط: أبو الطب في العالم، عاش في اليونان القديمة، وله قسم شهير معروف باسمه حتى الآن.

[19-]

(6) أمحتب: مهندس وطبيب مصري قديم يُنسب إليه بناء هرم زوسر المدرج.

[ -20]

(1) لوٲان الغربية: إقليم بأسكتلندا.

[21-]

(2) قضية أوسكار سليتر: من أشهر القضايا التاريخية في بريطانيا. جرت وقائعها في سنة 1908، وهي تخص شخصًا اسمه أوسكار سليتر، اتُّهم ظلمًا بقتل سيدة وسرقة مجوهراتها، وكان قد حجز تذكرة للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فعاد للمثول أمام المحكمة، وزوّر البعض أدلة ضده أدت إلى الحكم عليه بالإعدام. ولم يلبث أن تعاطف العامة مع المتهم ووقَّعوا طلبات للعفو عنه انتهت بإبدال السجن مدى الحياة بالعقوبة، ثم أثبت محامون كبار براءته فيما بعد، وتحدثت كتب عديدة عن قصيته.

[22-]

(3) يبدو مشهد الإعدام في إنجلترا في بدايات القرن العشرين مشابهًا للمشهد ذاته في مصر. وربما نُذكرنا وقائع إعدام إبراهيم الورداني قاتل بطرس غالي سنة 1910 بهذا المشهد. (المترجم)

[ -23]

(4) شارلوت كورداي: سيدة فرنسية كانت ضمن ثوار الثورة الفرنسية، ولم تتقبل أعمال التطهير العرقي الذي قام به جان بول مارا رئيس حزب اليعاقبة فقتلته بالسكين وهو يستحم. وعند محاكمتها قالت إنها قتلت رجلاً لتحيي مئة ألف رجل، خاصة أن مارا كان أحد صقور الدم في الثورة.

[ -24]

(5) السير إيفر رارد دجبي: ناشط كاثوليكي إنجليزي في القرن السادس عشر، شارك في إشعال ثورة البارود لاقتلاع العرش الإنجليزي، وتم إعدامه.

[ -25]

(1) جائزة أليسون: جائزة شهيرة في مجال الطب بإنجلترا.



[ -26]

(2) كان رئيس الحكومة المصرية وقتها هو حسين باشا رشدي.

[27-]

(3) يذكر الدكتور خالد فهمي في كتابه "الجسد والحادثة" أن مصر عرفت الطب الشرعي في منتصف القرن الثامن عشر، وفي حالات القتل كان يتم إرسال حلاق الصحة أو الداية للقيام بفحص ظاهري للجثة. وإذا كانت هناك علامات تُثير الشبهة يتم إخطار حكيم بالمديرية لإجراء فحص ثانٍ، فإذا تأكد من وجود شبهة قتل يتم إرسال الجسد إلى الإسبالية (المستشفى) لإجراء التشريح له. ويُقدم لنا الكتاب نماذج عديدة لجرائم تم الاشتباه في توافر شبهة القتل فيها، ما دفع إلى تشريح جثث الضحايا، منها مثلاً قضية ابن محمد عبد الله من شبرامنت جيزة في شعبان 1276 الموافق فبراير 1860. وللمزيد انظر كتاب الجسد والحادثة - خالد فهمي - ترجمة شريف يونس - دار الكتب والوثائق - القاهرة، 2006. (المترجم)

[ -28]

(4) في ظل ضعف التوثيق ببلادنا، لم أجد بسهولة أي بيانات واضحة عن الدكتور أحمد عبد الحميد عامر. وكل ما هو متاح عنه أنه طبيب مصري من آل عبد البر. ولد بشنشور (من أعمال المنوفية) وتعلم في مدرسة الطب بالقاهرة، وعُين طبيباً شرعياً بها، فوكيلاً لصحة البلدية بالإسكندرية. ومات بالقاهرة ودُفن بشنشور. (المترجم)

[ -29]

(5) الدكتور محمود ماهر: طبيب شرعي ينتمي لعائلة سياسية عظيمة، حيث كان والده محمد ماهر وكيل وزارة الحربية، وكان شقيقه أحمد ماهر باشا، والذي تولى رئاسة الحكومة، وشقيقه الآخر علي باشا ماهر الذي تولى رئاسة الحكومة أيضًا، لكن من الواضح أن الرجل لم تكن لديه أي علاقة بالسياسة. (المترجم)

[30-]

(6) من اللافت هنا أن الاستقلال المهني كان قوياً لدى كثير من المستخدمين الأجانب - بما فيهم الإنجليز - بمصر في ذلك الوقت. فالأطباء الذين شهدوا في البداية إلى جانب مأمور السجن الذي جلد المسجون كانوا ستة، من بينهم اثنان بريطانيان، واثنان مصريان، وطبيب سوري وآخر يوناني. وبعد قيام سيدني سميث بإظهار آثار السياط على ذراعه، اقتنع البريطانيان، وطبيب مصري، وآخر سوري، ورفض الاقتناع تمامًا طبيبان كان من بينهما طبيب مصري والآخر يوناني، وذلك كشهادة زور منهما مجاملة لمأمور السجن. والواقعة دالة على أن بعض موظفي الاحتلال كان لديهم ضمير مهني أنقى من أبناء البلد الموالين لسلطات الاحتلال. (المترجم)

[31-]

(7) تذكرنا الإشارة للامتيازات الأجنبية في مذكرات سيدني سميث بما ذكره توماس راسل حكمدار القاهرة في مذكراته من معوقات عديدة تقف في طريق تحقيق العدالة بمصر في ذلك الوقت نتيجة هذه الامتيازات حتى إن "راسل" خصص فصلاً تفصيلياً للحديث عن ذلك. (انظر: مذكرات توماس راسل حكمدار القاهرة - ترجمة مصطفى عبيد - الرواق للنشر - القاهرة، 2020).

[32-]

(8) كاي لانج: شخصية خيالية من ابتكار الكاتب إرنست براما، وظهر في عدة روايات عالمية بدءًا من عام 1900 وهي شخصية سارد قصص صيني، والمحرك الرئيسي لحكاياته هو حبه الشديد لزوجته.

[33-]

(9) يبدو سيدني سميث رجلاً أخلاقياً محافظاً في هذه الواقعة تحديداً، إذ يُحزنه أن يبقى العاشقان في علاقتهما رغم ثقة زوجيهما فيهما. والواقعة تُدلل على أن العائلات الكبرى في مصر لم تكن محصنة من الخيانات الزوجية. (المترجم)



[ -34]

(10) يذكر الكاتب الكبير يحيى حقي في كتابه "خليها على الله" جانبًا من حكايات إعادة الترشيح في القرى والنجوع في وقت مقارب، حيث كان يعمل في النيابة وينتقل من مكان لآخر لمتابعة الجرائم وحضور عمليات الترشيح. (المترجم)

[ -35]

(11) الأنيلين: نوع من الأصباغ الصناعية الشهيرة.

[36-]

(1) قطعًا فإن قضية ريا وسكينة هي أكثر القضايا إبهامًا بل وأخطر الجرائم التي عرفت في مصر في تاريخها؛ لأنها أول قضية قتل متسلسل يتم كشفها، كما أن كافة ضحاياها كانوا من النساء، فضلًا عن أنها أثارت الرعب والفرع في نفوس الناس لفترة طويلة؛ لذا فقد تم تقديم أعمال فنية عديدة بشأنها، وربما يُعد كتاب الكاتب صلاح عيسى "رجال ريا وسكينة" هو الكتاب الأهم الذي وثق هذه الجريمة الشهيرة. (المترجم)

[37-]

(2) كانت الدعارة في مصر في توقيت جريمة ربا وسكينة مقننة رسمياً، وكانت هناك إدارة بالداخلية لمتابعة عمل العاهرات بترخيص رسمي، ولم يتم إلغاء الدعارة إلا نهاية الأربعينيات تدريجياً بدءاً بقرار إبراهيم عبد الهادي رئيس مجلس الوزراء سنة 1949= بإغلاق بيوت العاهرات وعدم الترخيص بفتح بيوت جديدة، ثم قرار مصطفى باشا النحاس رئيس الوزراء في 1951 بإصدار قانون مكافحة الدعارة بكافة أشكالها. ويُنسب الفضل في إصدار ذلك القانون لنائب باب التشريعية وقتها سيد جلال الذي قدّم سنة 1951 استجابةً للحكومة حول السماح باستمرار بيوت البغاء في بلد الأزهر. (المترجم)

[38-]

(3) تمثل شهادة سيدني سميث عن المصريين، خاصة الفلاحين والبسطاء، شهادة نزيهة يُدلي بها رجل مدني يعمل ضمن منظومة الاحتلال البريطاني، وهي شهادة نادرة في هذا الشأن وتشابه شهادة توماس راسل حكمدار القاهرة، لكنها تتناقض تمامًا مع شهادة اللورد كرومر عن المصريين والتي تحمل ازدراءً واضحًا. (المترجم)

[39-]

(4) يُقدم المؤلف شهادة مُهمة عن طبيعة الحياة في القرية المصرية في العقد الثالث من القرن العشرين، وهي تتشابه إلى حد كبير مع ما أورده الدكتور طه حسين من إشارات عن قرينته في كتابه "الأيام". (المترجم)

[40-]

(5) من الآراء المعتدلة للأوُريين تجاه قضية تعدد الزوجات، وهي دالة على نزاهة الرجل. (المترجم)

[41-]

(6) اللطيف في الأمر أن حيلة الشرطة لإدخال مُخَيَّرٍ إلى الحبس مع المتهمين لاستدراجهم في الحديث ما زال معمولاً بها حتى الآن.  
(المترجم)



[42-]

(1) يبدو تاريخ 1905 كبداية لميلاد الحركة الوطنية المصرية تاريخًا غريبًا، إذ لا يُشير لحدث بعينه يُحدد ذلك الميلاد. فالمعروف تاريخيًا أن الميلاد الحقيقي للحركة الوطنية كان في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وهو ما اصطلح على تسميته بالثورة العُرابية. وإن كان سيدني سميث يقصد مصطفى كامل ودوره بالمطالبة بالاستقلال عبر الصحف والخطابة، فإن ذلك بدأ في نهايات القرن التاسع عشر وليس عام 1905. عندما قدم مصطفى كامل في 1895 إلى مجلس النواب الفرنسي طلبًا للضغط على الحكومة الإنجليزية للجلاء عن مصر. وهو تصرف ساذج بكل المقاييس. (المترجم)

[43-]

(2) بالمنطق ذاته يرى توماس راسل حكمدار البوليس المصري الإنجليزي في مذكراته أن السلطات البريطانية أخطأت برفض طلب سعد زغلول للسفر لعرض قضية مصر. (انظر: مذكرات توماس راسل حكمدار القاهرة - سابق)

[44-]

(3) في عصر يوم السبت 8 مارس تم القبض على سعد زغلول، ومحمد محمود، وحمد الباسل، وإسماعيل صدقي، ونفيهم إلى جزيرة مالطا. والملاحظة هنا أن الأربعة يحملون لقب "باشا".

[45-]

(4) واقعة الاعتداء على القطار وذبح البريطانيين الثمانية جرت يوم 18 مارس 1919، وهي شائعة ومذكورة في عدة دراسات عن الثورة، ربما من أبرزها "الكتاب الممنوع" للكاتب مصطفى أمين، وهو أحد أفضل كتبه. (المترجم)

[46-]

(5) يتحدث توماس راسل في مذكراته باستفاضة عن دور الأستراليين في التصدي العنيف للثوار المصريين في ثورة 1919، وهي في تصوري محاولة ضعيفة لتبرئة ساحة البريطانيين من دماء المصريين المطالبين باستقلال بلادهم. (المترجم)

[47-]

(6) إن سيدني سميث يُقدم هنا طريقة مستغربة لدينا - في بلاد الشرق - للحصول على اعتراف المتهم بأن يتم الإحسان المبالغ فيه إليه. والغريب أن هذه الطريقة نجحت نجاحًا مذهلاً مع شفيق منصور. (المترجم)

[48-]

(7) يبدو سكرتير المعتمد البريطاني هنا يرى أن ما يدعو إليه سيدني سميث كضرب من الخيال، وربما يسخر من الرجل عندما يعتبر هذا الطرح نتاج حالة سُكر. (المترجم)

[49-]

(8) تم اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون على يد العالم البريطاني هيوارد كارتر في 4 نوفمبر 1922.



[50-]

(9) جاير أندرسون: ضابط وطبيب بريطاني شهير. ولد عام 1881، وخدم في الجيش، واستقر في مصر تمامًا سنة 1908. أحب الآثار والفنون الإسلامية بشكل خاص. وفي سنة 1930 تقرر هدم بيتين قديمين لتوسعة حرم مسجد أحمد بن طولون، وتقدم أندرسون بطلب للحكومة المصرية ليُرْمَم البيتين على نفقته الخاصة ويسكن فيهما ويعرض مقتنياته كافة من تحف وآثار في هذا المكان، على أن يتحول البيت إلى متحف ملك للشعب المصري بعد وفاته. واضطر أندرسون للسفر إلى إنجلترا سنة 1942 بسبب اعتلال صحته، ثم توفي سنة 1945 وتم تحويل البيت إلى متحف فني.

[51-]

(1) الخشخنة: مصطلح في الطب الشرعي يُشير إلى حوز معينة تظهر على الرصاص لتحديد نوعية السلاح المستخدم وفقًا لمراجعة الدكتورة سمر عبد العظيم أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس. (المترجم)

[52-]

(2) تم اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش البريطاني في السودان في القاهرة يوم 20 نوفمبر 1924. ويرى البعض أن عملية الاغتيال التي تمت بتخطيط وتنفيذ خلية سرية مصرية كانت السبب الأول والمباشر في استقالة وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول، وهو ما يدفع بعض الباحثين إلى افتراض أن المخابرات البريطانية كانت على علم بتفاصيل الحادث وسمحت به للتخلص من حكومة سعد زغلول، وهو افتراض يتناقض مع المنطق. (المترجم)

[53-]

(3) حصل شفيق منصور على البراءة في قضية اغتيال بطرس غالي سنة 1910، وشارك في إلقاء قنبلة على موكب السلطان حسين كامل.

[54-]

(4) نجيب الهلباوي: أحد الشبان الفدائيين الذين أُدينوا بإلقاء قنبلة على موكب السلطان حسين كامل وأُفرجت عنه حكومة الشعب سنة 1924 فذهب إلى المخابرات البريطانية وعرض العمل معهم مقابل الإبلاغ عن الخلايا السرية الوطنية، وكان له دور كبير في الإيقاع بخلية شفيق منصور.

[55-]

(5) هو عبد الفتاح عنایت، وقد نشرت کریمته ابتسام سیرته فیما بعد  
وصدرت عن هیئة الکتاب المصریة فی عدة طبعات. (المترجم)

[56-]

(6) يتأرجح انتماء سيدني سميث الحقيقي عبر صفحات المذكرات بين بريطانيا ونيوزيلندا، فنجده في الحديث عن أصوله يفتخر بأن والده لندني هاجر إلى نيوزيلندا، لكنه كثيرًا ما يشير إلى نيوزيلندا باعتبارها وطنًا خاضعًا للتاج البريطاني. (المترجم)

[57-]

(7) يبقى رأي المفتي في قضايا الإعدام بخلاف ما ذهب إليه سيدني سميث استشارياً وليس إلزامياً، وأكبر دليل على ذلك أن الشيخ بكري الصدقي مفتي الديار المصرية اعترض على إعدام إبراهيم الورداني قاتل بطرس غالي سنة 1910 تحت زعم أنه لا يُقتل مؤمن بكافر، لكن المحكمة رفضت رأيه وأصرت على تنفيذ الحكم. (المترجم)



[58-]

(8) يذكر مصطفى أمين في "الكتاب الممنوع.. أسرار ثورة 1919" أن الجهاز السري للثورة ظل يرسل مبالغ مالية إلى أم مصطفى حمدي كل شهر حتى لا يكتشف أحد أنه مات، ويصدقون حكاية سفره إلى أوربا. ولولا اعترافات شفيق منصور لما عرف أحد شيئاً عن مصطفى حمدي شهيد القنبلة الخطأ. (المترجم)

[59-]

(1) قيمة مكافأة قدرها ألفا جنيه في عشرينيات القرن العشرين، تماثل مليوني جنيه في الألفية الثالثة وفقًا لتقدير تقريبي اعتمادًا على أسعار الأراضي الزراعية ورواتب العاملين في الحكومة.

[ -60]

(2) من المثير جدًّا هنا سهولة القبض على المجرمين وهم خارج البلاد، فالأول قُبض عليه من الهند وأرسل إلى مصر، وهذا سهل ومنطقي إن علمنا أن سُلطات الاحتلال في الهند هي ذاتها في مصر وهي بريطانيا، لكن الثاني قُبض عليه في إيطاليا وأرسل إلى مصر، وهو ما يعني أن هناك اتفاقات دولية مُلزِمة كان يتم تنفيذها بين دول أوربا فيما يخص تبادل المجرمين. (المترجم)

[61-]

(3) الأوربيون كانوا يصفون المسلمين في ذلك الوقت بمصطلح  
المحمديين نسبة إلى النبي محمد ( ) لكن فيما بعد تغير المصطلح  
بقراءات أوعى وأشمل. (المترجم)

[62-]

(4) هذه إشارة مبكرة تُدلل على أن عمليات ترقيع غشاء البكارة كانت معروفة ومعمولاً بها في مصر خلال عقد العشرينيات. (المترجم)

(5) ربما من المفيد هنا أن نذكر ما أورده توماس راسل في مذكراته، حيث ذكر قصة حرص مدمني الهيروين في مصر على دخول مستشفى السُّعار، ولكن لسبب مناقض لما ذكره سيدني سميث في هذه المذكرات، وهو اعتقادهم بأن علاج عض الكلب يُساهم في تعافيتهم من الإدمان. ويقول راسل: "لقد تلقيت توضيحًا تفصيليًا من أطباء مستشفيات السُّعار حول فترة التعافي، بعد أن جاء إليهم مدمنون من الفلاحين بقرى الدلتا يدعون معاناتهم من سُعار الكلاب، لكنهم في الحقيقة لم يتعرضوا لعض الكلاب، وإنما هم مدمنون يبحثون عن علاج. وكان السبب في ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن العلاج من = الإدمان يحتاج إلى أن يعرضهم كلب سريع، وبعدها يذهب المريض لمستشفى السُّعار ويعود من دون رغبات في العودة للهيروين".

[64-]

(1) لا تحمل هذه الإشارات أي إساءة متعمدة للمصريين من جانب المؤلف، فالواضح من بداية الكتاب حرص سيدني سميث الشديد على الصراحة في القول دون همزات ولمزات، وتكشف مذكرات مصريين كثر عاشوا في الزمن ذاته انتشار الرشوة والفساد والواسطة في مختلف أروقة الإدارات المصرية، وربما إطلالة سريعة على بعض روايات نجيب محفوظ تمنحنا المعنى ذاته، خاصة رواية "القاهرة الجديدة".  
(المترجم)

(2) كان هذا الاعتقاد يسود بالفعل في بداية إقرار الطب الشرعي في منتصف القرن التاسع عشر. ويذكر كلوت بك في كتابه "لمحة من مصر" أن إجراء أول درس تشريح لطلبة مدرسة الطب دفعه إلى أن يطلب إذنًا من شيخ الإسلام العروسي، وأنه عارض في البداية لكن كلوت بك استطاع إقناعه من خلال قوله إن صانع الساعات يحتاج إلى = تفكيك الساعة لعدة أجزاء حتى يتعرف عليها جيدًا ويتعلم كل ما يخصها، وكذلك فإن الطب يستلزم إجراء التشريح لتعليم الطلبة تفاصيل العلاج. ووافق الشيخ. ورغم ذلك فإن النظرة إلى تشريح الجثث ظلت منفرة لعدة عقود. ويذكر خالد فهمي في كتابه "الجسد والحدائث" نماذج عديدة تبين اعتراض فئات مختلفة في المجتمع على تشريح جثث القتلى، حتى لو كان الغرض هو كشف طريقة قتلهم. (المترجم)



[66-]

(3) السير برنارد سبلسبري: أحد رواد الطب الشرعي في بريطانيا، ولد في يوركشاير سنة 1877 ودرس الطب والفنون وأظهر منذ الصغر اهتمامًا شديدًا بالجثث، وقد عمل طبيبًا شرعيًا وأسندت إليه كثير من قضايا الرأي العام الشهيرة، كان من أبرزها قضية الدكتور =كريبن وزوجته كورا، وقضية كرومبلز، وغيرهما. وكان اسمه يبعث الرعب في نفس أي متهم لبراعته الشديدة. وتوفي في 1947 عن عمر يناهز السبعين عامًا.

[67-] (4) في فبراير 1923 منح تصريح رسمي من بريطانيا مصر استقلالاً شكلياً.

[68-]

(5) تُذكرنا هذه الإشارة بإشارات عدة لموظفين إنجليز وأوربيين يصفون فيها مشاعرهم عند مغادرة مصر، وعلينا أن نتذكر قول جاير إندرسون مثلاً إن مصر أحب البلاد إلى قلبه. (المترجم)

[ -69]

(6) قطعًا.. كان غرض التبرع هو الرشوة. (المترجم)

[ -70]

(1) دونكاستر: مدينة كبيرة جنوب يوركشاير في إنجلترا.

[71-]

(2) ميدلاند: منطقة رئيسية في إنجلترا، ومنها ميدلاند الشرقية، وميدلاند الغربية.

[ -72]

(3) كورنوال: مقاطعة ساحلية بجنوب غرب إنجلترا.

[73-]

(1) نهر الكلايد: هو ثاني أطول نهر في أسكتلندا، ويخترق مدينة جلاسكو.



[74-]

(2) كان من اللافت أن نظرة المجتمع للرفقاء دون زواج في ذلك الوقت شديدة الحدية لدرجة الشعور الدائم بالذنب لدى الضحية. (المترجم)

[75-]

(3) عمر الخيام: فيلسوف وشاعر فارسي. ولد في نيسابور بإيران في النصف الأول من القرن الحادي عشر. درس الفيزياء والرياضيات والفلك وكتب الشعر. ومن أشهر أعماله "رباعيات الخيام" التي تُرجمت إلى عدة لغات.

[76-]

(1) جيرسي: جزيرة تقع في القنال الإنجليزي شمال غرب أوزبا.

[77-]

(2) نافي: مدينة في الهند، وكانت الهند مستعمرة بريطانية.

[ -78]

(3) تاوئمتون: ميناء في هامبشاير بإنجلترا.

[ -79]

(1) آبردين: ثالث أكبر مدينة في أسكتلندا

[ -80]

(2) يبدو الحس الساخر لدي سميث حاضرًا وقويًا وهو يسخر من الحرص الشديد، وربما البخل، لدى أبناء أبردين بأسكتلندا.

[81-]

(1) الكونستابل: درجة شرطية بين العسكري والضابط، وهي درجة تُشابه أمين الشرطة في العصر الحديث. وقد تم تطبيق النظام في مصر سنة 1901 على غرار النظام الإنجليزي، وفي سنة 1903 تم إنشاء مدرسة الكونستابلات في القاهرة.



[ -82]

(2) ميل بورن: عاصمة ولاية فيكتوريا في أستراليا.

[83-]

(3) عيد أنزاك: هو يوم 25 أبريل من كل عام، وفيه يحتفل الأستراليون والنيوزيلنديون بجميع مَن ماتوا في الحروب دفاعًا عن الوطن، وهو أشبه بيوم الشهيد لدينا. (المترجم)

[84-]

(4) يبدو سيدني سميث هنا مُتديناً رصيناً يرى قدرة الله في كل فعل  
وحركة. (المترجم)

[ -85]

(5) موفات: مدينة كبيرة في جنوب أسكتلندا.

[ -86]

(6) لانكستر: حاضرة تاريخية بمقاطعة لانكشير بإنجلترا.

[ -87]

(1) نهر أنان: نهر شهير في جنوب غرب أسكتلندا.

(2) كارليل: مدينة على الحدود بين أسكتلندا وإنجلترا.

[89-] (3) صحيفه الصنداى جرافيك: صحيفه تابلويد إنجليزىة، أسست عام 1915.



[ -90]

(4) صحيفه جلاسكو: صحيفه محليه بجلاسكو.

[ -91]

(5) بلاك بول: مدينة ساحلية سياحية في شمال غرب بريطانيا.

[92-]

(6) مانشستر: مدينة تاريخية رئيسية في بريطانيا، ومشهورة بصناعة المنسوجات.

[93-]

(7) الأوديسة: ملحمة إغريقية شهيرة منسوبة لهومر. وفيها أن أوديسيس التقى عملاقًا كبيرًا بعين واحدة قتل جنوده، فتربص به أوديسيس وفاقأ عينه وجعله أعمى تمامًا.

(1) مر اضطراب الهوية بتاريخ طويل من التطور العلمي، ففي سنة 1917 تحول آلان هارت في أمريكا من امرأة إلى رجل بعد استئصال الرحم والمبيضين. وفي برلين، عام 1931، أصبحت دورا ريشتر أول امرأة متحولة تخضع لعملية رأب المهبل جراحياً، تلتها ليلي إيلبي في درسدن عام 1930-1931. بدأت «ليلي» أولاً بإزالة أعضائها التناسلية جراحياً، بإشراف الجراح الطبيب ماجنوس هيرشفيلد، بعد ذلك خضعت «ليلي» لأربع عمليات جراحية لاحقة من ضمنها استئصال الخصيتين، وزرع مبيض، واستئصال القضيب، وفي النهاية عملية زرع رحم غير ناجحة أودت بحياتها بسبب رفض جسدها للعضو المزروع. وفي عام 1951 قام الطبيب الدكتور هارولد جيليز، وهو طبيب جراحة تجميلية عمل في الحرب العالمية الثانية، بتطوير أول طريقة جراحية للتحويل الجنسي من امرأة إلى رجل، وهي طريقة أصبحت الطريقة المعيار في يومنا هذا، وهي الفالوبلاستي. وفي 1999 طور الدكتور ليبوفك والدكتور لوواب العملية بهدف إنشاء قضيب.

[ -95]

(2) تم احتلال روما في يونيو 1944 حيث دخلت قوات الحلفاء بقوة.

[ -96]

(1) يبدو أن ذلك كان معمولاً به بالفعل في ذلك الوقت.

[97-]

(2) هذه العبارة توحى بأن بلاد الشرق وخصوصًا مصر مثلت محطة خبرات عظيمة للطبيب الإنجليزي؛ لأن الواقع كان أكبر من القواعد والقوانين العلمية الافتراضية. (المترجم)



[98-]

(3) سيلان: كانت دولة تابعة للتاج البريطاني حتى مُنحت الاستقلال سنة 1972 و صار اسمها سريلانكا.

[99-]

(4) تُشير هذه الحكاية إلى سمة غريبة في بناء نظام الخفر في مصر خلال عهد الاحتلال، فرغم أن حُسن السير والسلوك كان شرطاً للتعيين في وظائف حكومية عديدة، فإن تعيين الخفر كان يشترط نشاطاً إجرامياً سابقاً في بعض الأحيان للاستفادة من طريقة تفكيره، وهو سلاح ذو حدين. (المترجم)

[100-]

(5) هذه الإشارة تُدلل على أن توماس راسل حكمدار البوليس المصري كان لديه جواسيس في كل مكان حتى مع أولئك الموظفين الإنجليز الذين يعملون معه. وربما كان هذا أحد دلائل قوته وبقائه في منصب حكمدار القاهرة لنحو ثمانية وعشرين عامًا، منذ سنة 1918 وحتى 1946.  
(المترجم)

[101-]

(1) طبّقًا لإحصائية شرطية متاحة، فإن عدد المنتحرين في مصر سنة 1927 وهو تاريخ مقارب لما يُشير إليه المؤلف بلغ 106 أشخاص فقط.

[102-]

(2) في 19 أغسطس 1947 عُقدت محاكمة الأطباء الألمان في معاهد تجارب النازي.

[ -103]

(1) أتصور هنا أن النظرة العدائية تجاه سيدني سميث من مواطني سيلان تعكس نظرة شبيهة للمصريين تجاه الموظفين الإنجليز، وهي نظرة طبيعية تجاه أي مستعمر، وهذا ما جعل مواطني سيلان يتصورون أنه ما دام هناك طبيب إنجليزي يُدافع عن متهم لديهم، فإن هذا المتهم يجب أن يكون مجرمًا حقيقياً. (المترجم)

[104-]

(1) يشعر الرجل بامتنان تام لسنواته التي قضاها في مصر، ففي كل قضية يقابلها يجد مثلاً سبق ومر به في مصر.

[105-]

(2) حرب السويس المعروفة عربياً بعنوان: العدوان الثلاثي سنة 1956 والتي قامت فيها إنجلترا وفرنسا وإسرائيل بالاعتداء على مصر ردّاً على تأمين قناة السويس.



(3) سواناج: مدينة جنوب إنجلترا.

(4) مالفرن: بلدة إنجليزية في مقاطعة ورشستر بإنجلترا.